

VVZ 0





٢١٧٢

ع ٠ م

(مختصر جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا
بالمفتين والحكام)، تأليف أبي عبد الله
البوسعيدي البجائي - كان لها سنة ٨٢٦ هـ . بخط
علي بن عزن السبائي سنة ١٢٢٨ هـ .

ج٢ (٣١٧+٢٨٣ق) ٢٦ ص ٢١ × ١٥ سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي ممتاز .

٧٣٤٥

حسن عبدالوهاب : ١١٢

أ - المذهب المالكي آ - المؤلف ب - الناسخ
ج - تاريخ النسخ د - مختصر فتاوي البرزلي
هـ - مختصر نوازل البرزلي و - اختصار
البوسعيدي .

Copyright © King Saud University

١٥٦٠
١٤١٢/٨/٨

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات
٧٢٤٥ ف ١٥٦٠
الرقعة المختصر جامع مسائل الأرقام لما نزل
العنوان أبو عبد الله البيهقي - كتاب الحساب
المؤلف
١٤٢٨ هـ
تاريخ النسخ
اسم الناشر
عدد الأوراق جزء ١ ٣١٧ + ٢٨٤
ملاحظات
٢٨٢٢

الجزء الثاني من مختصر البوكيري

٣٠١

باب من الضر وجوى الصياد والبنيان

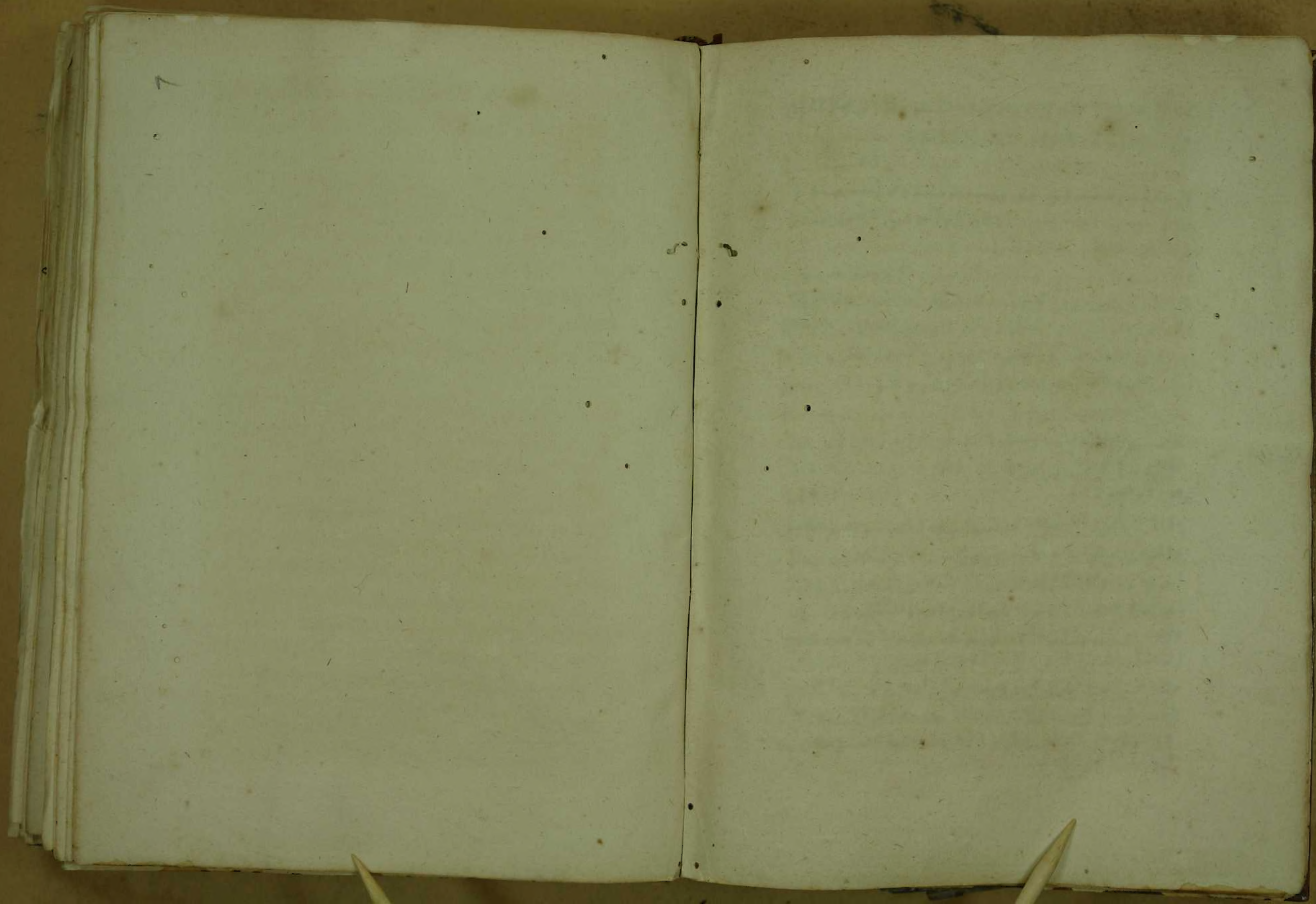
فروع في الاحداث في الاملاك . تشييد الاسوار .
 اذ اعاد الوديين ضرر في صلاحهم منه . المتخلفون
 في المسار قبل التفتيش ومن اثرة العلم لعل يهتدون
 لفق المصلين . تسقط حايكم في دار كل دار . هل
 يكلف رجعه وهل يرمع ما يتبع به . وينفاهم لا يتبع
 به . زجاء . قطع عما يلحق بقطع نوال التمر لكونه وفيه
 وهو علف بها يهضم لعل يمنع . ما يجل في جامع يرك
 عليه كثير من لا يتبعك بما الاذ او يضرب بالمطين . ملك
 في راسه فروع برذل ربه حيث تشاء . ففرسوا املا كهم
 ولم يجر من خلا . له فعل بجر له دار لعل له التصرف في نصيبه
 من الثمار . بيع او هب او صرفه لارض اخرى . له عبيد
 ففسوخه وطلا . مملوكة هل يجوز ان يتصل به بفسوخهم
 من بعض . ارض لا تفت بولد كبير باراد ربها التخاذ
 مرقب يفر الفاضل فيه للجهة الاخرى لعل للسلطان
 منفع . اذ يلزاه ارض رجل انقطع ويبس باراد ملك
 الموارث اخرا . جيل انقطع من اعلاء مطار بعنه
 به اذ يقع في موضع . المروا انتقلت هيتا لها . اكل
 الحوت من البحيرة المفضولة اقتسمها ارضا داراد اهلها
 ازيجون كما نصيبه بما يكفهم . انقطاع الاهل للاعراب
 ومغيرهم . ما يجوز لولي التيسر . صحة الشهاداة
 على العدم . صحة الحق على حاضر فيم عليه
 بديني لا يذعن بغير اذلا عرطا . وجبت عليه
 البيني ما يذعن بغير ما يلج عليه . تشكك
 اذ العدم بالاملا والافوى بالعدم اقرار المولى

عن الشياطين والبنين الفضا (الاسم) من يد (الاسم) مع

توضيحا للوصفة والاعانة عليها البراءة يشهد
المعالي المجلد. نشر. الجمع من الجزرة مع غلبة الحوام
عليه. من فتح مطهر او جبريس ابيض عليه هلال
توزيع الرمية على الاموال او على الرموس. ترك يفتح الخراج
لحد الشربك. تشرق وتفتح فيهما فتفتح. شهر
عليه ان صدق انه كنهه عن. شهره عليه ولم يتركه
معرفته **مسألة** **ابن من (او ذيق) كرايت**
في داره لخزن الطعام يصاع. اكراد في فضلة واجرة
فتترك فينتها عن رجل وذهب الى الضالة فسلطت
اخرا. من قال في وصيته من اذ على عليه فجلوه واطهر
او بغيره يعني او اعترف في موصيه يعني. اوصى بانه
وضع تحت زوجته كذا وهي محجورة. ثم رقت منه
واعترف به. وانها باغت لثباته في مجراها وضاع
اخريه رقتها. انكر الوصي علمت ربع المحجور.
شهره والحق لا يردون فز. شهره واثبت وقال احل
هم ان الطالبي الشهير. بفتح شبه سماء وتسميه
هو. براء. الفطير. وجريل. الرهن وزعم انه
فيض حجة. مع الاين **مسألة** **في صباع الرسو**
المسلم من الوديع. حمل السلطنة في البيع العائمة
وكيل الطعام في الشراكة والتولية والسلطة **مسألة**
من الهبة والصرفه والعمارة مسألة **ابن من الفقه**
مسألة **ابن من الحبس** **مسألة** **ابن من قبل الام**
اوصى لاختوته ولم من قبل امه وقبل امه وشقيق
اوصى لفرانته **مسألة** **في الحبس** **ابن ارفق**
لعن يستحق وعملها في الوصية والامانة

بيرو املاك لميعني كما ما يدعى رجل انهالة وهي
رهن عن. وانبت الاخرى السماع ان ابا. انشراها
الشرى جارية يوطعها ثم استحق. يربيت
او على. مساجيل في الميرة. مساجيل في الهبة
والصرفه والوصايا. كبر لسته وذهب عفا
وانتتم نفوس له وله اولاد بينهم عراة. افعال
الرب. قال لولر. افعال في قرا كرا يجعل وحار
حباله وكان الاب يفرل كرم افع. حلف
بصرفه فقتها وفتحت. لم يفتون دون زوجة
في شهر من قبل اليه لجال. فالتبني عن الصبيان
في العراق. ما يدخل من الفتوح على الموتى. اقول
في يني واخضع من بين الفضا. ترجيعه بين التهمة
على السبعة **مسألة** **ابن من الفقه**
والصرفه وغوص **مسألة** **ابن**
من الوعايا وهذا عملها من الكتاب
لانها ليست لها ايا. فيه لكل شيء. اية
و. اية العلم النسيان ومعرفة قواضع
المسألة **ابن من قوله** **يبيع**. شهره رابع عية
الذي حسي ونع يربوا. اعترف له لبيته وهو
راكن لها اولاد زوجته ولم منها اولاد **مسألة**
من العتق والقبول والولا والعواريت
ساجر عن جواريه وخطبه في بيع. اتفاق
ادعت الام الحمل وفتحت الورثة من القسم
هل يفرل عنها بعلاها وهو غير ابي المتوفى
باع صاحب المواريت ارث بيت المال فتفتت

حياة الموروث هل يفتن البيع. المحروقة عن بيع المال
 باع نصيبه من التركة قبل اخراج الدين **مسائل**
الروا والخلوة والجنابيات والعفو فان المشتك
 ازول، يعقم او يعق امه. شهادته المسموع
 في النسب (الماتية). اعلم الوالي من لا يجوز لفتن
 ذمة ان يثبت بانه امرأ منكس **ان المسألة**
والسوق والفتور **والتمسك** **والعانة** من
 انشاء المصوح بالغانة. الخط الذي يضر به النزاع
 لم امرأة تاركة الصلاة ولم يخدمها انها ان كلفها
 يمتن فيكره في الفجر. الحار في بيع الفجر في
 ابنى عير النور. **الادوية** بالخر وخر **بساب**
جامع مسائل **شذرت** **عن المسائل** **المفتونة**
 تفصيل الادوية من حله ان كل حله الموطا
 هي. **اي كفت** **الادوية** **الحج**. رتبة الميراث
 في اجرعية **مسائل** **فصل** **العلم** **العلم**
 بالاحكام افساح / لا يشاء في المحبة وغيرها
 والرفق لزيد وتفصيل المسامح والتكثير في
 لغزاة. **والاذان** **ونحوه** **لك** **من** **المعنا** **الاجعية**
 كفال في محل الحاجة وجب ورفا وما يثبت للمنفق
 والسوس والذباب والبق وغيره لذهن هذا
 المعنا. **المصاحبة** **والعلم** **تفقه** **وتفصيل** **البيد**
 والاحتيا ما يقال في مواضع الجواب
الخط **الكلاء** **في** **الختان**. **ففي** **التشعر**
من **كتاب** **حكمة** **الختان** **العهد** **في** **التزويج**
لياس **المصرف** **فهي**



بسم الله الرحمن الرحيم، بحمد الله على ما سطرنا من نعمه

مسائل من الفقه وجرى المياه والنبيل وسبل

ابن رستم عن لم تعرفه لمدا باب غربي يغايه لمع بيت حمار
ولا يما منه الا (السفح والسفح متصل بالفرقة غير ان تحت
الياب يغايه ذلك هراجه باع صاحب البيت دار، وما
واحد العشرة ان يرفع مع البيت حتى تغلوا كل الفرقة
يسد عليه بابه **باب** لصاحب البيت ان يرفع مع
بنيانه ما شاء، وليس له سد باب الفرقة ان كان فيه
منفعة باقية على المزارع ان ارفع بنيانه ويقال لصاحب
البيت المستور على نفسه ان يبيت الا الا يكون في باب
الفرقة منفعة الا ان تطلع عليه من حقه ان يسد عليه
لقول عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وافق ابن الحاج بانه لم
رجع البيت ما احب على يضر حمار، **وسبل** عن بليني
منفا بليني لينهم فاف ندمه فعمد اخاهما وفتح بابا
وحدا نوتين في اركه ولا يمكن احدا ان يدخل او يخرج حتى
براه من هو في الحانوتين من الناس وهو يضره مع
ذلك **باب** ان ائت ذلك يوم مرها في الحانوتين
والباب بالفتيب عن باب حمار وان لم يجد سبيلاً ترك
ولا يحكم عليه **البرزلي** كراعي المرونة از الحانوت
كالباي واز الخلاف فيسلفها واحد حمار ابن رستم كتاب
السلطان من الشرح **باب** كتاب الفعليقة
المنسوبة للمازري عن السيوري او غيرا ان الحانوت
استأجر من باب (الدار لكثرة ملازمة الجولس
فيه والله يمنع بطل طلال ووقفته بنو شرية هذا العصر

بني يري

بني يري بفتح القضاة جافنا جينا لما وقع في
الرواية من التوسعة وحكم بذلك اخترا القوي (السفح
واقبل على الرواية والصواب ما قال بفتح القوي لشيء
القرار المذكور لخلافه في اهل المسألة فطرفة **مسألة**
ابن الحاج في دوى غير نافع فيه باب في الرجل كان عليه دايك
لمعته الجيران فيفتح الله بابا فبلغ يضر عليه حمار وكان
فريها تقع طمسه ووجهه الله ان لا يفتنه فإرادة البنت
فتح الله الله الطموس ما جفا ان رشح لينها من
ذلك وكلمته لها طمسه ووجهه لا لينة هفت حق الباك
ويجمل ان ذلك لها وكانها عليه في قلت كما حاز للواهي
في ذلك **البرزلي** ان كان طمسه يروا لشيء اخر وفيما
على ذلك زمانا بالصواب منع الواهي من فتحه بخلافه
عن الموهوب ان الجار حاز له ذلك وان كان اعلمه وانما
منهوهن جال الصواب جواز ذلك الموهوب بان كل حمار كان
للمواهي فانه لينفعل الموهوب ويحتمل على اهل القوي
بمنى ليت له حق في (القياس) بضر جبايع قبل (القياس) بذكر
بلا حق للقياس في (القياس) بيلزم له ذلك في الموهوب
ومن يقول انه حق يصير للمعشرة في كل الموهوب
لهنا وبلا اولى مضى العمل وكلمه حق لسفهم **مسألة**
وفيها الانتفاع باللافتية في الضرر والضرر في الضرر
بالمارية ولا خلاف في ذلك بخلاف الانتفاع لهما والتمليك
منها **البرزلي** وكذا وقع في الروايات الانتفاع في
الانتفاع ووقع في كتاب السلطان في ربيعة في حق
حمار في ريد ليس له ثور حمارا لحق المرونة في الحق
طامه حمار جوارز ذلك في حق حمار مع المار في الحريق

الزموني ما يبرهن من قبله الجامع والكاما وانما هو من استوارع
 الصدامين العاقبة حتى ينفذ على العاقبة منع والا فلامع
 يبرهن فيه بنا كما فعل عمر بطاح الكير ولم يتركه لانكار
 عليهم يقع ثم يضعف والله اعلم بحسب الاوقات
 من كثرة التامير وتلهم **مسئلة** وفيه الاطلاع
 من البيان على الاحول على خلاصة افساح الدور لا خلاف
 في المنع من الاطلاع عليها والعلم بالدين والمزارع لا خلاف
 في ابحاثه البيان التي يطلع عليها والجماعة تختلف فيها
 واكثر ذلك عن اية الاطلاع والكروم القرية كالمخبات
 لكثرة تكرارها ليعمل العمل **مسئلة** وفيه وقفت هذه
 المسئلة بنواشر اقرت رجل برحمة فيه طوافه فشرع
 على مسالمة رجل موقوف الحكم والعتوى ان كان كثر تكرار
 اكله اليه حتى صار كالمسكين فيه في اكثر الاوقات من
 المسئلة وانه يمنع ولا فلامع ثبت تكرار اكله فعلقته **مسئلة**
 متنازل هو يقع في حيا تمنع وفيه كالرور وما خالفه في ذلك
 حق الجار فيعوز ان ينفذ قوله ابن يونس اولى به فلا يجوز
 ان ينفذ به فلامع المسبور وهو الصواب لان فيه اذنا
 للاطلاع على العورات وكشف السراري والصواب منع
 مطلقا **مسئلة** وفيه من له حايه فصحت في
 مسكنه باراد غير ان يقع بابا في تلك المسكن فكان ابن
 الفلكان يقع بان لم يمنع من اراد فتح باب المسكن
 خذاه حايه وكان في كتاب يقع بان له منع كما لو كان له
 باب المسكن في كل حجر في كل الحق في العيال هل يفتح
 لمنعه فيكون له حق من الرقاق او لا فلا يكون له حق
مسئلة وفيه في مسكن غير نافذة يبيح ايراد الرجل

نقصها

نقصها له وما كتبها الغير باراد اكله المسكن ان يقيموا
 فيها من يبيعها ما في التفت ولم يذ ان كان ذلك يعيب
 الوضع ولصاحب القاعة ذلك ايضا **مسئلة** وفيه من
 يقع حايه في ابله باب حار في اعمها ما في المسكن ان
 حار وانه لو مررت الحائض في التفت عن فباله البرام
 لان ضرر الحائض في التفت ابن الهنوي واربوا انقروا فالتفت من
 ابواب الدور يقع من اقله باب غير في الطلع منقطع وقطع
 العينة لا بد قطع الزمان فيقع في حايه على حايه
 البناء فترجى اليهم من اخراج راسه في حايه كرايه **مسئلة**
 ان من المشيوخ من كان يراه ويضع من منع وبر الطمس
 لانه ربما زال الشريك ويستحق عليه الاطلاع **مسئلة**
 وانما الشريك والادري الا ان موضعهم ووقع في مسال
 ابن رز مع القاطع بولفسد او فاعلم في مسئلة البراموت بانه
 يمنع وحكي غير الخلف الوانع في مسئلة الادار وحصل
 للقاطع التكرار في شدة الضرر وضعف البسور في ويجوز على
 من من يقول ان سرهما حق لله انها تنفذ وحذاء ابن يونس
 في حريم البسور عن يمين المشيوخ قال اراد من كسفتهم
 الكون من يمنع حايه في حياهم المسكن لا يجوز في ذلك ولا يمنع
 من ذلك ويخرج في ابحاث الكوة والطاق واذ احوالها
 في موضع يسكن اهل غربة او محبة او نحو ذلك جعل في ذلك
 الموضع سر يروى في القايه عليه وان كسفت مسكن عليه
 الا ان يماوزر اسرافايم من فوق السرير وازا حلتها جميع
 خلا او درج او نحو ذلك ينظر القايه من غير سرير
 ما لم يكن كسفت في منع **البسور** في حايه من ربيع
 البيلان حتى يسكن الكواظم في المرونة **مسئلة** وفي اخطار

ابن حزم يوافق ابن حزم في انحرافه وذهب فلا فرق ان علم الحوت ثابتا
 واثباتا من درج غير ثابت في باب احمد يوقفه على علم
 ما انحراف ثابت انحرافا في علم **باب** ابن حزم
 الثابتون الذين ثبت عندهم انحرافهم وان كان انحرافهم على اكل
 خروجه في هذا الزمان فمن قال من اكل الدرة فلم يقطع كان
 مظارا لاكل الدرة / ان لا اكله ليس لاف ان ثبت في هذا العلم
 حقا فيقطع ضررا كان او غير ضروري والحوت من العصفية
 في داره وملكه وهو لم يبلغ حاشية الابواب التي يطلع
 منها على باب غيره او الدرة والواجب قطعها اذا فاع من
 يطلع عليه منها والواجب قطع الابواب مطلقا نظر منها
 44 انحراف او الموضع المشترك وهو الزور **وابواب**
 ابن حزم ما ثبت عنده من احداث علم من اخراج الثابتون
 بعلمه ففضله وازالته وكذا ما احوت الاطلاع منه باب
 او موقفا على الدرة وان امكنه قطع الاطلاع لبيان بغيره
 في ملكه لان ذلك ان احب وان لم يكن وجب عليه ان يطلع
 بالبيان وطلع العتقة وتقع المعقبات **مستقلة**
 ابن حزم البر الزقاق غير الثابت ليس له فيه احداث
 باب ولا مقيمة ولا عطف على فان كان يقع ومنع بغيره
 فان كان الاذن في 10 اخر الزقاق ويعرفهم وعتار لهم
 على الموضع المحرمة بما لا يمنع من الكا في ابن حزم
 يتحصل في احداث باب في ارا حوت في مقابلته باب
 بار في التاوية ثلاثا في احوال ابن حزم في علمه
 فيعلم مطلقا وهو قول المشهور وقيل ليس له في الاذن
 ليكن قاله المستوفون وقيل له في الكا في الواصلة قاله ابن
 وهب والواصلة ليست مستقلة لغيره بل في **المستوفون**

وي

وفي النواذر وحيل ثمانية اخرج مالا ويتحصل في غير النوا
 يد ثمانية علم الجواز مطلقا الا بان جميع اهل الزقاق
 لا يجب اليه ابن حزم واذا لم من قسمة المرونة في مسلة
 الرازي في علمهما في جوب الاخرى وبع حوا العمل بغير طينة
 والثانية له في ما ان تعادل باب حارة او تفرق منه بحيث
 يضرب في احوال او موقوف على التوجه الى فضل وهو قول
 في حقي ابن حزم هو الزيادة وهو لا ينفع في المرونة
 وقول ابن وهب والثالث لم يتوصل به على هذه الصفة
 ان السد الباب الاول وليس له احداث في العلم وقوله
 احتجب **مستقلة** وفيه في داره ليرى جميع حيطانها
 له في حارة عرضة لا تخرار في ثناء ها وارا ان يضيئ بها
 رتقا يهزم الاداو او ليس له العلم يعني ابن حزم
 ليس له السد ثناء الى حائطه او عز حشنة او نحو ذلك
 الا بان له واما فهم في بيان حيطانه اليها في ذلك اليها
 له ان الم يخر بطا **مستقلة** له الموقوف اذا كان ليرى
 عرضة وبنار ليرى بغيرها ليس له منهم من يطلع الابواب
 والكوى اليها في لو قال اريد ان يطلع لانه حق ليس
 وعن ابن حبيب لم منع قيل البناء ويعرف ان رغبة في البناء
 لانه حق يدي عنه وحق يحسب اذا لم يمنع حتى ينافيه
 منع بغير ذلك ولا يمنع في ذلك من القيل وعن مشهور
 ان كان له في العلم على انه حتى ثناء لانه حارة لوان ثناء
 رتل على مشهور في حيز ان لم يمنع لانه كان يطلع منه
 فيه في الاذن في حق حيطانه في علم منع المشهور
 وكذا من يطلع حوى يطلع منها على حائطه عليه غير
 منع ولا حجة له في الاطلاع غير عن دار او غير ذلك المنع

حاربه

انما ليتعد الاستعاضة ومان تيسر فلا يتبع **مسئله**
 وفي استخراج ابن سبط كتبت الى شيخنا المشتمع عن رجلين
 بينهم دابة واحدة فلهما ولد على الحايه ربه فله حريه اطلبه
 الى دار جده واداراه حاجه الرب ان يمتع على الهرب الا ان
 حاربها جارا وحريه ويرفعه لحره او غريمه فلهما بمنعهم
 جاره حاجه الادب وقال الولد الهوا له لانه يراه هووا داره
 وانما لك استخراج الرب الى ثا حيين لا غير وكيف لو اراد حيا
 الرب ان يلقه ورمع حيا بطعمه وادارة الرب عليه فلهما ان
 يمتد له ذلك **باب** ابن سبط ليس اصحاب الرب
 في الاراد من النسل على الهرب الا ان يمتع منه وانما يلد
 الهوا من ملك فاعنه ولم يمتع الهرب وادارة الرب
 عليه على نحو ما كان عليه في التزوج ابن الفطاه اصحاب الرب
 النسل على الاكل ولا يمتع من ذلك ولا من اعلا حايضه
 ولا من غير ضرر الا من الرمح وقوة وتسترهم وليس ضرر
واجاب ابن مالك يمتع صاحب الرب معاد حيا
 اليه الا بالاذن فغيره ابن سبط وجوه يمتع من فله
 والذبح الحايه وجوه ابن الفطاه عن حريه **مسئله**
 ابن حريه يمتع من دارين لرجل يلع احدهما من رجل وشروط عليه
 الا يمتع على الحايه العاقل بين الدارين لئلا يمتد فلهما ان
 يمتد على داره ويمنعه من دخول الشمس فيمتد به التزمت
 ثم اراد يمتد الحايه يمتد الا فلهما ذلك **باب**
 ابن سبط البيع جازي والشروط اذ لا يمتد **مسئله** وفيه
 من فوج غريمه ورجل يمتد به فلهما يمتد جازي جواره
 بالمتنقل زمانا يمتد صاحب الدار يمتد زمانا الى الوراء
 لغرض جواره وقيمت ما اغتيل **باب** ابن سبط

لاحق

لا حول للعالم على دار لمر الرب على الجاه على ما عظم في المرة
 لان الاقيه ليس فيها حقيقه املا وانما هو مفعول في ٩٦
 فمتد بها ان استخراج مليس له مع الجرار ان يمتد عندهما
 وله اذ افلح قطع الورق عن جواره ويقتدر به لا يمتد له ان
 به الورق الا ان لا ان يمتد معه على ما يجوز **البسطة**
 فمتد لابن سبط ان لا ان يمتد على الجاه على ما عظم في
 غريمه عليه واجتاله يمتد التزوج لئلا يمتد من طرف
 المسلمين مع ملك ويمنعه كراهه بانه يمتد وكذا حايضه
 في الحر **مسئله** واذا كان وجه الحايه لرجل ولا تتر
 كثره يمتد يكون لئلا يمتد ولا يكون التزمت لئلا يمتد
 ملكيته لمن وجه النسل اليه فلهما يمتد او يكون لئلا
 وهو في شرح الرسالة ليعلم الوكلاء قال لان العادة ان
 هذه لا يمتد الا بالاذن مع لئلا يمتد **مسئله**
 وفي الضرر واذا اراد يمتد لئلا يمتد التزمت فلهما
 حوا يمتد واما لئلا يمتد فمن لئلا يمتد من اذ ومن اذ
 يمتد وكذا في جميع الضمانات ومن لئلا يمتد كوة او تترع
 تسيغ لم يمتد من ذلك **مسئله** وفيه يمتد
البسطة ويمنع على حوا من لئلا يمتد من لئلا يمتد
 فلهما من لئلا يمتد يمتد على حوا التزمت من لئلا يمتد
 على التزمت من لئلا يمتد من لئلا يمتد من لئلا يمتد
مسئله من يمتد يمتد على حوا ولفه حوا التزمت
 الا عوا في زعمه وهو حوا التزمت زعم هو الرب
 يمتد بجاهه الا حوا لئلا يمتد من لئلا يمتد ولفه حوا
 يمتد من لئلا يمتد من لئلا يمتد من لئلا يمتد
 يمتد من لئلا يمتد من لئلا يمتد من لئلا يمتد

لا الشغل المذكور وهو يبين، بعد ما احدث عليه في قول المحدث
 بينه فتنحو على الموت عليه انه لم يزل يخاصم في ذرة الصدقة
 ابن اخيه عن الفاضل لا يمنعه شغل المذكور من طاعة الله
 كما هو وقت الصلاة راضيا له بسلامة غير منكر او وقع المظهر
 ظاهرا على اليقين وفتنوا به في الابواب التي يطع عليه منط
 او من غير ذلك وفيها الفاضل لا يجمع الى هذا لان اليقين
 لم يخر الدار وانما قاله الباطن الذي ان كان داره لان
 ما بينا غير الوجهين في معنى ما قاله المظالم في ضرر واختلاف
 اهل العلم في امره فيل عشره اعوام وعن بعض المراسين انه
 لا يستحق الضرر الا لغيره من عشرين عاما وقتا هزلا في
 لباقة ينج الى الاخر له والاخذ يقول من تراه باجتهادك
 واستحق ابن زرع اخا ائمت عمرك ما ائمت القاييم بانه
 لم يزل منكر اعيا من احدث عليه الياسين والاعلاء
 واستعداد غير رافق ولا ساكت فله القيل لان كل
 ضرر المظالم الضرر هو سكوت القاييم في الملة التي
 لا تتركها الملة ليست فله القيل وبه قال ابن غيرهم
 وقوله لا اثبت الا لغيره من اهل البيت واليمين والحق على القاييم
 فترك القيل منذ بيع الياء الى الان رضى بذلك وانما ترك
 لا شغل له لا خرفة ثم يبيح قطع الضرر واجبا ابو العوارس
 اما اليقين التي منتهت القاييم بانه لم يزل يكره له
 الياسين فلا يجمع لانها انما منتهت على كلامه و
 عند ارضي الله في الخرفة فلا يجيبه لانه قد راعى التوكيل
 طول هذا الزمان في ارضي ما قاله له سابقه وقد اقر بغيره
 في ذلك طول هذه المدة ولا معنى ليجازة لها هنا لان القاييم
 اذ علمه مرقبه وافرما وا **بستي** ابن مسور هز، فينا تاف

والعشرة الاعوام حوز لان ما كان جعلها فافقه في مجموع
 الاملاك اذ اكلوا حاضرا ما كانوا في غير **الزوايا** **التي**
 في المرة التي يجاز بها الضرر على احوال عمره في كرمه التي رشت
 في تشرحه والصواب منها انما كان ضرره وهو من توابه
 وهو غير محال وان كان يرمى في موطنه في الاطلاق ومب
 الضرر لا يرق في حيلارة الضرر في الاطلاق في الاطلاق بخلاف
 حيلارة الاملاك وكذا لا تغير حيلارة الضرر على المولا عليه
 الا بعد الرقعة وحضارة الضرر على المولى وقدره
 على القيل وعلى بعض وعمل ابن السنو وكذا امور عشره اعوام
 بعد زوال اليقين والامتناع واما ابن سهل فيصير
 قول ابن الضرر ويظهر في ذلك العامان **فصل**
 ابن سهل فيمنه لا فرطه هل يجوز تغليق دولته من
 حيلارة جامع بلرة وتكون الحيلارة بحسب عليه اذ
 كانت ما حوله رافيا وهل من حيلارة حيلارة او حيلارة ان
 يفر خشية في حيلارة فباستلزام حيلارة حيلارة
 غلابة كان التسيو رحمة الله لا يتفق من التعلين
 في المسألة اذ كان التعلين لا يضر بها واما الجامع فلا
 يعلق منه حيلارة اذ كان من حيلارة بله وهو اشان
 الجامع وكان من حيلارة الجماعة حيلارة المذكورة
 جملها الحيلارة امر المسجل بحيلارة ولو حيلارة الجامع في الرجل
 كان والحق فيه كذا لا يخالج حيلارة حيلارة حيلارة
 ولم يخالج التسيو على الجامع وانما كذا حيلارة حيلارة
 وكنت ابن الفطاة يمنع حيلارة حيلارة حيلارة حيلارة
 ابن ملك لا يعلق الحيلارة حيلارة حيلارة حيلارة
 الحيلارة حيلارة حيلارة حيلارة **فصل** التسيو حيلارة

فيقولان والذين في ارضه اجيبوا به امنا وها مع بيني الغامض
 بطمان ظهرت ربيته قد له على منصفه فيمنع عنده الثاني وقت
 استناده وان ظهر ما لم يربح التهمة وبه يعطى صحت
 لمتطاوله السور في هذا ايد له كما انه ضرر فله المعالين
 معتبر في الحق ابن اسهل مسئلة طويلة بين بينهما
 الضرب على اقصاهم انما احدث الجار ما يقتضيه نفس العظم
 في ربع الجار ما بقا ان كتابه بانه غير معتبر ولا يقطع
 وهو انما ابن مالك واجعل ابن جرم وعي به انه ليس الجار
 احد التما عليه كما جاز موضع مورا جمع كما ان الذي زعم
 والحق لم يعمد اليه في هذا موصلت بن كتاب **باب**
 ابن كتاب معتبر بما قوله لم يمسك كثير من واطم من السنية
 غير انه في ذكر من اعتنا به كما دعوا بالاثبات كما ان من احدث
 برضاها من اخر من هذا ارجح ما على ارجح ما قد اشتهر
 ولا يجوز الاخر الاول لا بقلة العلية والامتنان او قلة العارة
 انما لا يمنع ولا يقتضيه صحت العلية بوجه معلوم ان القصة
 تعلق لا لكالي. اخر كلامه بعد فخط من هذا ان ضرر فله
 العلية غير معتبر في السنية في مسئلة للوديين في هذا
 فوتين من بيني الا ان يغلا هذا جاء الضرر هنا بيني المتعقبن
 بخلاف الاصول والصواب الا فرق ولا يمسك البر في عزمنا اينانا
 واحدث فيه كوا يشرف بها على ما في داره وبع البر والبر
 وسور البلا ففان يقع من لم داره الجعة الاخرى من الشارع
 وقال له هذه الكواكتبة على ما في سطح فقال له الثاني
 في كل ما يطرد هو بلا فصرته لقصد قطع منفعته فقال
 في ابعث لك لا تخفيها البتة في لا ضرر في كل لم فقال **باب**
باب انما لم يطلع مما احدث الا على السطح خاتمة وبلا

فقال

فقال له **باب** ابن الضابط فانه لا يمنع الا ما يقع من
 الدفعة على محل السكنى والبيت والقار والما طمو والسيوف
 لا يمنع وهو قول ابن القاسم ولما كان ذلك **باب**
 قد امت هرة المسئلة **باب** فيسئل بعث الوقفها من اسوان
 نزهة وجره في اهلها مع طالع التور ليعاد الوفاة في
 توجبه التور ولما كان في حقنا الامم يقول من تسم
 الفاضل ابن عبد السلام انما لا يجوز بيع التور عيني
 المتنا يعين خاتمة وكانت من التور في طرحتها في حنا
 هذا با جيمه بانها توجب التور وحق الجوار هو من
 ويعطى من حقه لا توجب او جارية لا توجب في حق
 هذا لا يلبس لك ويقتضى عليك في ذلك اليك وجه
 من انما انما لك ولا يقطع يملكها بمنزلة التور
 فغير ان التور موقوف لغيره **باب** فيسئل عن شرط التور
 والكتاب عند ائمة المال السور في واما ما ذكره من انما
 ما يضر بالطريق فلا خلاف فيه ولم يزل المتنبون في ذكر
 حرر المصنف في الجوار في الطريق او يجعل له ما يشاء
 به وهو كقول المارة لا يمسك في السنية لا في تفتق الحنا
 حيثما في يملكها او يعاقب ان لم يفعل او تكرر منه وفي
 فكل سنية لا على ان يفتق عروك توتر والحق ابن جيل
 العليم كل لم موقع في القبلة وانما جعل له مسما في
 الطريق قطع في ذلك في الجماعة فامر بالتور في التور
 ان يملكه هرهم بيلقة في تفتق في حرم التور في التور
 من ارجح واعلم انما يعلم هو استنبط جليل في التور
 وقال سنية في التور في موضوع في مساق في حرم
 هذا المعنى في حرمه في ذلك فقال لوبعته السنية اقرت

وبيعة النائم وبيد خرمه ويخصهم على الخير وينفعهم الا عن الشر
 وبيان ما فيه كثير من الرمال والسيب كما يعمل بملحج الفرافنة
 بمصر ومصر السمت بالغير وان وقع الماء خلفا غير ان التوبة
 والاقبال هو اليك والافتقار والخوف ورجوع كثير من اهل القاه
 والاسراء وكل من هذا المجلس على مسير السليم الصلح البرز
 وكذا هو عزنا اليوم يتوهم وكذا اعلان ابو الحسن الى الفصل
 اليوم من واعظ مصر جلس به جامع الفيروان ووقع خلق
 كثير كما كان ابو يعلى يعلى بعضه وفتحة طوييلة انكرها في
 ناليق ابن شربك الذي على ابن الرقيق وانظر اجتمعا مع
 اليوم في جامع الخطبة يوم الجمعة قبل خروج الامام يفرق بين
 المطامير قبل خروج وقت الصلاة لينع كما قال من يستحل او وقت
 الصلاة من خروج الامام يجوز ونحو ذلك من هذا من ارضي من
 حسين بن منصور وقال ينفع في الايام المصرية كذلك وظاهر
 الاطراف في اوقات اجتماع الناس في بيوتهم منه سلف
 وسلف السيرة في كل يوم في الارض في وقت من وقت لا تفتن
 الاربع منكم واقتطعهم اليها في وقت من وقت من وقت
 يا جليل بزاله كروني في جمع الى ما كان عليه البرز الى
 تنفذ من سلسلة القسيس في الرحمة فكون بين دارين منقطع
 وما افضل ليقال وسبيل عن نياح كذا يقع من بين بيتا
 مخرجة نحو ذلك في الشارع في وقت من وقت من وقت من وقت
 افضل على الخوف قبل له في ذلك اذا طلق الشارع متبعا الى الاوكيد
 لوقايته لغيره وربما اطلع الطريق قبل يكون لا اعلم السلبه
 الاخر فقال وربما قارب سلبه غير ذلك اهل ينفع او
يا كل من على ما لا يصفه طريقه من عتبه كما
 لا ينصرف من الناس في ذلك وما اضر من قس البرز الى

لعمري وما ينفع لاي من يخرج عن ما ينفع من بناءه فقد اراد
 لغيره من طامس ونحوه وعليه هذه المظاهر والذات التي وتوهم الا
 تنصرف الى ما ينفع من طامس ونحوه من طامس ونحوه من طامس
 نزول العرويا بل ان يقطعا فتعلم السور او بعضه في كل
 قطع اياها في ذلك وفيه اذا كانت في طامس السور على طامس
 يضاف منها الترفع على السور في وقت من وقت من وقت
 على طامس السور في وقت من وقت من وقت من وقت من وقت
 الا فقال ان يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 تفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 الا في طامس السور اذا كان المخر من غير ان يفتن على ما لا يفتن
 في طامس من السور يا اذا كان المخر من غير ان يفتن على ما لا يفتن
 ليسبها ان على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 يرفع ذلك على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 ايضا انه اذا اراد ان يجعل من طامس على طامس وفتن على ما لا يفتن
 تمنع من الرشح والشمس طامس في ذلك في وقت من وقت من وقت
 في الايام من طامس على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 انا وراقت على السلف الا ان يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 في ذلك في طامس على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 جاز من الطلوع الى السلف من طامس على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 غطاء من ريشة لا اختلاص من طامس على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 ان يقطع ما طامس من طامس على ما لا يفتن على ما لا يفتن
 وشرايه ولما فطما اذا غلبت الموضع يضر عودها
 بالحد او يضرها منه واما ما في طامس من طامس على ما لا يفتن
 بعد ليناها بلا يفتن في ذلك وفي ذلك في وقت من وقت من وقت

بليسر لم يقطعها ولو اضرت بالبحر او اختلج حل لم يقطع ما طال
من اعطى لها اضر بخدر جدار، ومن اين الما جيتون ليس له ذلك لان
قد علم انه يكون من شئنا فخذ ذلك وعن طريقه واصبح ذلك له
واختار له ان يسمي وهو الاطهر لو كانت له رجل فخره في
ارضه بل ان ياتيها ارضه فليار يقطع منها ما طال وان يسمي
واختار من جودها على ارضه ومن كان في ارضه شجرة اخرى بليسر
لم يقطع ما طال وان يسمي منها ان يقطعها الشجر في كتاب
المسلطان وتنفذ كل الخبيث على قدره من الشجرة عند ارادة
من يسميها وما يسميها من الجدار وان كان قد يقطع الضرر
من طلقها وعرفها بليسر في ذلك لا خلاف الشجر في
الاستنار ولسر بان العروق وحلاية الارض فكله يرجع الى
المرياب الصخرية وهو الحوايا واما لو عرفت كل ما اذا بارا
بها ارضه وتماهى الامر ليشمع قدره من جود الضرر على ما
تقطع فلا يقال له في القلع ويرجع الخلاف الى قدر ما اختلف
من العروق او سوا من العروق وتنفذ العروق في الجدار
وعلى القول بقطع في الضرر فتنفذ في العروق بليسر
كل ما يضرها الى حد الجدار وهواء ارضه والمقصود ان يقطع
الغدران والجدار والحرارة ما في الاراد اخذ ترفقا والفتار كسفت
بليسر مع بقايتها ولا يجوز في كتب الشبان بمن يستر من
حيث لا يضر والعمارة التي تبنى من اهرامها كغيرها من
ما حاجب الجنان انما تبنى اهرامها بالبيع فاسد لان
المحل مجهول ولا تدركها بليسر اليه وكان من لوازم
شرايها اعتدادها ثلثا قالوا ان الشرايها من كل
ما من لوازمها من ثلثها ومن جدها وليست ما به
داستفاد الماء من اليسر او المثل وفيها يها الى غير ذلك

ونزلت

ونزلت في حلقه في نوع نزلت ارضا بجوارها وسمي لرجل
وقد افتتحت ابراع زبينة وجرورت جدارها الارض المنزلة
بليسر في القاولين ان يسمي ذلك الجدار بليسر فليقطع
العروق ودفع الحكم انه لا يقطعها الا بالبيع لست جود
ذلك بل ان كان الطويل وعدم انكارها من الارض المنزلة وتنفذ
نحو العلة في كل ينفذ الحكم المستتر في بيع البايع
الا لا يكتفى بالزمان ودفع الجود على البايع في الضرر
بما هو المستتر في البيع ان كان في حيزه من صومعة احزنت
بليسر في حيزه الجدار ان يقطع منها اقل من مغل الا ان
ايام المتساكن له في حيزه جداره ان يقطع الجدار مع الاثر
بليسر وادواته ان يقطع من مغلته صغيرة وانما يتولى
في ذلك الغالب اهل المصالح ومن لا يقطع مغلته جدار
ليس الصومعة كاشجرة لان المصالح لينة الشجرة تليد والظلم
للمصومعة مكر في كل يوم والرواية لا تشبه النع من الصفود
بيضا والترف عليها متصوفة عن ما اذا كان يقطع من
بليسر نواحيها على بليسر نواحيها في الارض فليقطع من الوصول
لا البليسر ان يقطع منها بليسر فليقطع تلك البليسر
غيرها من الجدران وهو كغيرها بليسر صوامعها
مختلفة وفي اكلها ان يقطع من الارض قطع ما اكل من
زيتون في جدار لزمه الا ان يضر جداره وكان يعلم بليسر
ما ان يضر الجدار وحلف ما التزمه في ذلك الا انما من بليسر
بليسر في بليسر في الزيتون فليقطع من بليسر بليسر
لم يقطع وان كانت غير فليقطع الضرر وحلفه جداره
ان يقطع من بليسر بليسر في الزيتون فليقطع من بليسر بليسر
اهل بليسر في بليسر في الزيتون فليقطع من بليسر بليسر

فمنه سئل ابن ابي ابي عماد بن ابي النضر عن الزرع والحب والبقول وغير
في ذلك كين الحجر فتوسج به الصخرة وينزل به قبله بالاعتناء للحطب
ويكثر زيلها فينصر عنها وها هو السجل في **باب** الواب كتم الفل عن
ذلك من يتق به ملاج عنق ضرر قطع عن البحر ومن يورثه في **ابنية** و **سجل**
ايضا من ميطات فلان بابها الخارج البحر فإراد بفتح البحر ان يدخل البحر
باب في كثير ما كانت امره في البحر وراية بابه ليحفظ من ميطات البحر
في موضع من وبلغت انما كثر في **ابنية** امره في البحر وراية الناس من كان
في البحر من الباب من البحر فيفاد لذكر ما نالها من استنقاص وجوه البحر
لترؤس من لا يتحقق من الصياد وبيان من ذلك البحر فإراد به ما نال عليه
مرده نظر في البحر وهو لم يجر به فله ولا يتحقق وفي ذلك يجب التحفظ بالبحر
ويقطع من كل باب ليس في بابها وبعده لا يابس في الفل ان يقع بل يابس
البحر ويقلعه في وجه **التحذير** من **باب** في انتظار النكاح من اقتطع
لثبات من قروا المسلمين وبنائه في دار او حنتم له عليه ان ضيق بالارة والا
يميز في وقال في كل حال **البشر** وفيه بالقبول ان مملكة وهو ادا
في دل من سائر واقع في البحر من غير ضيق ولا ضيق في المارة في خطا في ذلك
ويعله من يفتد اليه واستمر عليه الى الان ويجري في بحر الايمان في فضله
في بفتح **مسألة** فانه من هل يبتا وادعاه في ذلك له فيه ولم يثبت
وجب عليه اعماد في كيد كان والقيمة مما تفتد به ويحلف في الصفة وانما يدل
السوط عليه **البشر** في فعله من بابه العدا لان بابه الفتح في كسر وحسب
وخرق في بابه في اول العصب من **باب** في ولو كان لرجل في بابه ولو
باب يخرج منه لا ينفذ اوى ولا يكتشف في باب بابه بل باب الفرح في طلب
بذره سدا في الباب لا يمكن الخروج منه في السفينة ويكتشف منه في دار وفي
له في الباب فتخرج لا ينفذ اوى في الخروج منه الى السفينة ولا ينفذ الباب
في ان يطلع منه في الدار وكل يعمل في كل كوى وباب لا يطلع منها الا يكتشف
مسألة ومن ادعاه عليه بابه انه ادعاه عليه في دار في لينة من دخوله
البيت **البشر** في كان في مخلو لا ينفذ اليه من فخرج **مسألة** قال ولو كان لرجل في

فتوسج

منه سئل ابن ابي عماد بن ابي النضر عن الزرع والحب والبقول وغير
في ذلك كين الحجر فتوسج به الصخرة وينزل به قبله بالاعتناء للحطب
ويكثر زيلها فينصر عنها وها هو السجل في **باب** الواب كتم الفل عن
ذلك من يتق به ملاج عنق ضرر قطع عن البحر ومن يورثه في **ابنية** و **سجل**
ايضا من ميطات فلان بابها الخارج البحر فإراد بفتح البحر ان يدخل البحر
باب في كثير ما كانت امره في البحر وراية بابه ليحفظ من ميطات البحر
في موضع من وبلغت انما كثر في **ابنية** امره في البحر وراية الناس من كان
في البحر من الباب من البحر فيفاد لذكر ما نالها من استنقاص وجوه البحر
لترؤس من لا يتحقق من الصياد وبيان من ذلك البحر فإراد به ما نال عليه
مرده نظر في البحر وهو لم يجر به فله ولا يتحقق وفي ذلك يجب التحفظ بالبحر
ويقطع من كل باب ليس في بابها وبعده لا يابس في الفل ان يقع بل يابس
البحر ويقلعه في وجه **التحذير** من **باب** في انتظار النكاح من اقتطع
لثبات من قروا المسلمين وبنائه في دار او حنتم له عليه ان ضيق بالارة والا
يميز في وقال في كل حال **البشر** وفيه بالقبول ان مملكة وهو ادا
في دل من سائر واقع في البحر من غير ضيق ولا ضيق في المارة في خطا في ذلك
ويعله من يفتد اليه واستمر عليه الى الان ويجري في بحر الايمان في فضله
في بفتح **مسألة** فانه من هل يبتا وادعاه في ذلك له فيه ولم يثبت
وجب عليه اعماد في كيد كان والقيمة مما تفتد به ويحلف في الصفة وانما يدل
السوط عليه **البشر** في فعله من بابه العدا لان بابه الفتح في كسر وحسب
وخرق في بابه في اول العصب من **باب** في ولو كان لرجل في بابه ولو
باب يخرج منه لا ينفذ اوى ولا يكتشف في باب بابه بل باب الفرح في طلب
بذره سدا في الباب لا يمكن الخروج منه في السفينة ويكتشف منه في دار وفي
له في الباب فتخرج لا ينفذ اوى في الخروج منه الى السفينة ولا ينفذ الباب
في ان يطلع منه في الدار وكل يعمل في كل كوى وباب لا يطلع منها الا يكتشف
مسألة ومن ادعاه عليه بابه انه ادعاه عليه في دار في لينة من دخوله
البيت **البشر** في كان في مخلو لا ينفذ اليه من فخرج **مسألة** قال ولو كان لرجل في

فتوسج

كماله المال سواء جازمه في له وجه واحتمالة الوجه المفقود بلا يلزم
 من المال في. / ان يفرض كما احضار ما لا يمكنه ان يفره فيجوز
 وان اتفق على تقسيم حوسر عيم حتى يحضر واق. / احتمالة الخلف
 متع في كل شيء. ويصح في كل ما يتعلق بالادب ان وحقوق الادب في
 في المصاحف (ادارها) لا تصاحف الحق وتزك الحامل يحضر حتى تتسلا
 ولا في. / كما الحامل ان لم يحضر مع الزم الا ان يحل يعلم انه غرق واعك
 حتى فله باحضار تركه في العجز بحسب السج حتى يحضر ويعاقب
 يفرض غرقه وطا. / حق يدين نفسه واق. / احتمالة الميراثية فلا رقة
 لما ثبتت بالبيعة وهل يلزم ما يقرب الطلوي بعد انكاره فيه فلا
 والقولان يقولان متساو. / احتمالة بالجنابة وما يتعلق بها
 من الحرد والعظام وعقوبات الادب ان يتابع بها الجملة وذهب
 بعه العلم الى جوازها وجعلها كاحتمالة الوجه المفقود
 ولا في. / عليه ان لم يات له الا عفا ان كذا التي وان لم يلزم الجبل
 لتعويض في القتل والجراح ان لم يات به فعليه دية القتل وروش
 الجراح وفيه الواحدة لا يصح في الماسق النسب على الناس
 بالقتل واخذ الاموال في وقت يبيع حبيلا يتحمل عنه بكل ما
 اجتمع من قتل واخذ مال ارضه الذي لم يمتع ويؤخذ من كل ما يؤخذ
 به الا انهم لا يقتلونه بقتل ابن مسلمة انظر ان لو اد التمس
 يؤخذ من الدية في القتل وعلى هذا التاويل يؤخذ من قربة النبي
 ولبيب ربي رقت عن عليه في. / حال ويؤخذ مسلمة وادع الطحال
 بيهما في الدين وادع المظون بقاء. / كما حتى ينسب في اد. / الدين
 وما في التاخير وقتا. / حسا. / الحق حقه ان يتفاهر هذا ويحل في
 اد. / الدين بقدر قلته وكثرة ما لا فرق عليها فيجب له الجهاد
 الحاكم ويح. / جرا. / لفضا والعل. / عليه تدخل الروايات من مال والامام
 المستر في نفي الضرر الا بالادب الربيع ويمر ما غني عن الامانة
ولسالة عياش عن مسلمة رقت بين يديه وهي رجل قتت بقلبيته

عن

كثره فباع بعه من له عليه في ينفذ فيضمن ان رهنه داره كذا لم يبيع
 قبل بقلبيته ويستحل عتبه من قتت له العقد نحو الرهن المرتضى
 الدار وما بينهما فالبينة من السابق والائتات وعلق الراهن الدار وفتح
 منها حقا للسرقته في حصر ففهم فباع بقلبيته الغرماء وزعموا انه ليس
 يمار فباع الى الان وصورة اكن يسا. / انما القابع قبل في ابطال خفص
 يبيها وتسلم عتبه جماعة الجيران ويحصل من قبل ان المدين لم
 يزل في الدار في تلك المرة الى حين بقلبيته والبيع عليه في جهته
 من يكتفي الامر به حروها مشغولة بالعلم ومتاعه موقعت المر
 تهن بقال لا على له بل حرق واخرت الميزاج بحضرة البيعة واكرت
 الدار من مكرها فلهذا منه ابلغ راقبت عتبه هذا الكرا. / قال فان كان
 الراهن اقبات على ولم اعلم به وجه البينة للمع من طريق (انضم)
 وهرة الحاله الامر مسترا لا يستغراق الزكوري في الديون المنقرضة
 وقامت الغرماء لتشهدا. / فوع من الجيران في تبنت عتبه الشفع عتبه
 ان الرهن على عالم يكون المدين في الدار من قوله وانما علمه به في الدار
 ونحوه وانما يفتي من شهد في الحوز من قبله انه كان في الدار
 زمانا خلا بها فصار في يلو. / الدية فبيلة وفيه بقلبيته التسعيرة
 استأ. / تقع عليه الدار والقرينة كالبينة فبالوا. / له لاكن راينا
 الدار والمجلس ما ربحي وفعلها ودمع بقتا منها يحضرها ما راي في هذه
 المشاهدة وصورة الشهادة هل تعد في الحوز ام لا. / ج. / ي
 ما حركت من الحوز وقادح وموت. / محققا قال بقاء برهان يبيع عتبه
 ملا بينة الرهن لا يجاز. / الحجة لا على توثيقها الا بيمين وقد قال لا يجوز
 رهن من اذله الدين بماله ومراعات الخلا. / من احواله ملك ما اذ الحجة
 بالابطال والمعاملة انك. / بالشفقة. / ان تبيع بالمشد ووافقتا الحق
 حسنة من يمولها وبع. / متاع بيه بقاء الغرماء فقال هو عتبه
 رهن ووافقه المجلس ونار. / عتبه بقتلهم فبالوا. / مال بطلانها والبلز من
 وبع ما توصل به ان يفر. / رجل حقه الغرماء. / حقه حاجه (السلفه) ان اتاكم

مع الغريم في كونها غير رهن اذ انه مصرف اخذ اياه لا امره وبيع
لواحد على بيعه على الرهن وبيع من لا يفتن به العلم وبيع ارضه
بعضهم في الرهن وقال في تحتها يملك له او في بيع جميعهم وان
قبل لو اكد قبل يخرجه اخ لا قبل **ج** ان لا يصح في الرهن بيعه وبيع
ان رهن من غير ان يكون له ارض في الرهن وبيع في جميع القروا
فيه وان قالوا الا ان رهن من ماله مع تصديق حيا في السلطنة الا ان يبيع
يسته بارتها فها قبل التعليل وان ادعى عليهم في ذلك لم يجمع
اليمين ولا يثبت اليمين بعضهم على بيعه فان حلفا في ماله لم
ومن نكل رجع حقه اليه بعد يمينه **المستور** في الصور الا ان يكون اخ
له لا فرق من اختلاف قول مالك فيمن اخذ له الدين ماله ولو ثبت له
انه رهنه قبل التعليل لم يثبت حيازته لان حيازته لا يثبت وان تكون
مقصودا وهو ماله في قول التوفيق **الا حياز** والخبر ما في البيع
يثبت هذا الاصل ابطال الرهن ولا يثبت في ماله من الخلاف فلو
الهيئة **الا الحوز** خاصة في ليل انما ينضم الوضوء بغير امر الراهب
انما يبيع والرهن اشبه **وسيل** الى امر عمران عن حلفه بغير رهن
الحرف في محرم ما رجع ولم يبع ليعم الخراج السلطان في ابن ماله
بما في ذلك ثم توفى الموكل قبل فروعهم فباع ارضه الذي يبيع الربيع
بفعل لمع الخراج ففعل انت اسوتنا ما الواجب في ذلك **ج** ان
از كانت الخيفة لو لم يود عليها فراجد وبيع يدا عنده المالك
يحتج بقوله **والا** في يدين الحق منهم **ج** ان التوفيق انه لو لم
يود صوره الخراج لبيع القاصد الرباع واهلكها في حق من
القروا **كن** استنفذ من ايدى الصور وهو احول ويرجع
ما يراه وبسبب خلاف **المستور** في فتل البوع ما يبيع من الايقاف على
الترك ونفخ لاي غير السلطان ماله يرجع مع التركة مع ما في ذلك
وان ابن غير الربيع حلف بغير رهن في ماله المطلوب في مسلة من
ارفعن ارضا ما في ماله السلطان تواجها بلا يرجع به على الراهن

الا ان يكون ذلك الخراج حقا **الا** بلا ميوحة من قوله الا ان يكون حقا **الا**
مع الجزاء على الارض المورثة اذ المر نصفه ماله يرجع بتركه في التركة او في
الرهن ويكون الحق به بتركه من وجه سلطنة في التعليل لانه ليعتق
الارض على ماله **تستلما** الا ان يترك رهنه ومختصه وانه طلال وان حلف
في الاخير انما اجل يكون ماله في الحق بملكه في بيعه **المستور** او يكون له
الغرماء **وان** في ماله بانه عند الا حلفه العاقلة فهي خاصة الغرماء
خلا ويقر من المروء وغيرهما **المستور** ان الخراج في رجل له دين عنده رجل
يموت المدين وان حلف ماله يثبت **الا** فباع حيا في الذي يطلب دينه من
امير المسلمين يجمع له الفدية **مما** والكلع امير المسلمين مستغرق في ذلك
ليثبت الماله فيقول الخراج في مكة في الدنيا وقال فلو كان مراكم لاي من
تستلما في ماله لو تفسر بانه مستغرق في ذلك ليمت الماله فيكون يثبت
ليثبت الماله الحق من الغرماء لان الماله وان لم تستلما في ذلك عرو
خبر في ماله مرقاوه ويضرب بجمع يثبت الماله بغير ماله في ماله
من ماله وان تستلما **والا** مستغرق في ذلك فمقدار يثبت الماله في ماله
بما في ذلك وضرب مرقاوه بعد ذلك يجمع فيما بها **المستور** في هذا
تفرد الصور ان يثبت الماله **السوة** مطلقا **الا ان** تستلما اليتم بها
اعيان ماله **انما** يثبت الماله في ماله او رهنه او عاقلة يثبت
الماله بغير تعليل بل بالذوق التي قامت لان يكون يثبت الماله الحق به
واما الركا في ليرة ايمان بسلع استراها من يثبت الماله في ماله **السوة**
عن ماله **وما** هذا في ماله ما يبيع البوع في القاب لا اجابى وليت
الماله من الجاهل **الا** في ماله **المستور** في ماله **المستور** في ماله
هذا **المستور** في ماله **المستور** في ماله **المستور** في ماله
ثم يرد ماله كما فعل عليه **المستور** في ماله **المستور** في ماله
حين فمستعليه فليس له وقع في حذيت اية رابع **المستور** في ماله
وهو في ماله **المستور** في ماله **المستور** في ماله **المستور** في ماله
كسوة او افعال في التسلط **المستور** في ماله **المستور** في ماله **المستور** في ماله

قال شيخنا الامام حمل بعضهم على محصلة المروءة انه انشئ
له الى اجل ويقول هو ربه عما من زعم انه لا يتبع له بالدين لا انظر
له في ذلك ورجاء زيادة الاسرار وفي الرقعة برده جانه متوقع
عازفه متحقق وحوز بياضة الدين قال والصواب جواز لان
البيع يورث الى تعويذ الربيع وليس هو من وجع النقص
والنقص هو كل ما يورث الى تعايه ~~مستحقة~~ وفيه اقرار الوصي
بما في بيعه انما بعد ان كان اقراره كما تركه البيت وهو كذا
عليهم ومثله الاب السري في الحق في شهادتهم في حوز
شهادة الوصيين او الوارثين يدين على البيت وفيه مريانه
ازاد على الفريم انه في حال الى الوصي جائز كله وان نكل
ضمني وملك حقه ينكوله في اليسير وتوفيده الكثير وعنه
ابن جرير من مطلقا ربه اخذ ابن الفالس انظر قاطعا ~~مسئلة~~
رويه من انشئ اهلا ولم يرد مع ثمة ثم رهنه ثم بلسه في علي
القول لجواز الرهن قبل التعليل فلا باخرا في الرابع حتى يرد مع
للمرئ حتى يرد له لم ينفى ان يرجع المرئ حتى يرد ويحاصري
الفرما فلا يبره هذا اهل بيع الا والصواب في القول يمنع الرهن
ان يرجع المرئ حتى الى ١٠ فهو ربه في محض ربه في محض
مالا او عرضا بلا يكون الحق به في التعليل وانما الجواب في البيع
السري في ظاهر المزاج خلا به ونظم في التعليل عن الاصيل
وتغل الاول من ابن الموارز وفتحيه مجموع بفتح الاصل بيت من
ادرك سلفهم في التعليل وهو الحق بها وهو في الموقوف
السوية الفرما قال ويوب البخاري بياض اخلا وجب حاله
عنه سلفهم في بيع او فرض او ودية بفتح وهو الحق به واحد على
حذيت من ادرك ماله بعينه عند رجل او انسان فحذيت
يكون الحق به من غير وجه خلا في ما انفج في المختصر وفي
التعليل لا يجران قلت للاصيل انما الاثر من بيع سلفه فلا ركه

يقال له

٢٨
يقال له وقد يفسر الا على السنن وقال في ان ابن الموارز وامس
الفالس ركه في الراية مما را الجرب او اعرج او مثل هذا مسئلة
رويه من اكل الشئ الربيع الا قبل اكله الى البيت اما من حيث
يستكمل ما يجب من معرفة اهل البيت واستخلاصهم ثم يجب
لهم بيع مال البيت فينادي عليه ويبيعهم الثالث ويبيع الدين
وذلك في الفاتحة اربعة الفرماء صغيرا فان عيقت عليه الا عند
الفاتحة وحيث انظر له انه صغيرا لمن عليه لفقير او لولا ان
كانت عليه ثم يباع له في البيع الفحيح قال ابن ابي ابي
انظر قولهم في رواية لا يبيع عليه لحيي وهو ليس المستفري وفي
وتاريخ الجزير في انه يعجل بالحق لمن عليه ولاية فلا ركه
فلا ركه جاز له ما اشاء ولا خلاف انه على ان يمنع من
اليمن المولى عليه لعه ركه واسترجع ما اعطى وفي اكل
ابن سفيان ونظم في الحر من ان كثر في مولى عليه ما رويها
وانت كذا الخط بانه يقطع المالك الى ذون يمن الفاتحة
ويروى عليه ان ان ترشد فتخلف حينئذ ما نكلت ركه
ما قبضت الا في ركه ركه وراة ابو حجر الاصيل قوله من قال ان
السوية لا يبيع فيطرد على عليه له لان قوله سبي في انطراف
مالم قال وهذا خطأ والحق عليه بيعه في الخلافة وهو
اليمن على المالك الذي يفرق بين الدين وانه ان نكل ماله
الماعا عليه بذلك واستحق ما كان على عليه في قوله ماله
الا موال الفرما والمروءة ان الزوج يدها عليه اكثر من
ثمة ماله فيشكل على اليمن من انطرافه بجله وراة ابن سفيان
والصواب عند ما جرد له القول من القلع من تعلق اليمن بالسوية
وفي وتاريخ ابن الفرس في ركه عليه اليمن الى الخلافة وليس
لعله السوية على رجل يدها على ماله على عليه فيهم ولا
يخلف السوية حتى يبرئها واما المالك مع الفاتحة الاصيل المستف

ابن سبط و الصحيح عنك انه يجلب السبعة الان و يباينة الخ الرابع
 المظن عليه اليمين وقد روي بيمينه في نكل و في الضرر في
 مسألة ابن الصريح ان دفع دين عن مينة ولم يجلب ان الدافع يضمن
 ذلك و تقع الابن رتبة ان يمين القضا الا اني كما وجوبها لعدم
 كما هو ما يوجبها الا لغيره اهل العلم راوا ذلك كما وجب الاستحسان
 انظرها فيما سبق و في ~~الاستحسان~~ الامع من و رتبة صغار
 شغلهم من شهود كما يحسن بيمينه انما امور تنجح والله هم ما
 علموا اثر و جها من ملك بوجه من الوجوه التي ان توفي و ورثها
 و رتبة الصغار الزكوري و ما علموا انما خرجت من ملك الورثة
 الصغار الى ان على طريق و تاني الاستحسان و اعذر في ذلك المزج
 بين اليقين و مسلم العقول الاعلى و فيه الشرح و ليس في الصغار
 من بلغ محل الحكم في يمين او استحقاق كما ان في اقل من شاهد
 كما حق يمين من تعي الخ و هو يمين القضا و لكن ولي
 الاستحسان من المصلحة و يوجب اليمين من يظن لم العلم او لا
 و كيف لو كان فيحكم بالغ بيمين الاستحسان و هل يكون
 كما قيل عن غير او لا ~~ما جاء~~ بيمين الاستحسان ~~اليمين~~
 من اليمين مع الشاهد للاجماع كما توفيق الحكم بالشاهد
 مع ضم اليمين اليه و تنصرف التلا في يمين الاستحسان
 في الربع و غير و هي عنك ارفع من يمين القضا الغلبة
 ليمينه و هو ذلك الافتضاء بيمين الوي و ترحا اليمين و خلف
 لغرضهم لا ينفذ اليمين عن غيرهم غير و هذا مقروء الزها
 والله اعلم ~~مسألة~~ و فيه عن مفتع ابن بطال عن ابن
 عبد الحكم ان الفاي لا يبيع من الدار الا بقدر الذي تجلب
 ما يبيع من دارية او غلا بيمينهم لقرار الشريعة و في قسمة
 المردقة لا يباع كما يفت من داره الا بقدر قيمته ~~مسألة~~
 و فيه ان استجلب القريم فنكل يمين ابن مينة يمينه انما

في الدار الا بقدر
 ما يبيع

لان تكوله

لان تكوله ثمة فان ادعى ان غير بطلان يعرفه من الخاف عليه
 باليمين ما يعرفه عندهما ان مع وان نكل عن اليمين لم يمين له و خلف
 القريم حاله مال باطن و الاطلاعه في علمه ان تكوله الظان عن اليمين
 يدل على ان غير له مدعي مال ابن مينة و جمل و دفع ذلك و لا يملك
 ابن الدخار ~~السري~~ تغلبت عن فتنة الاطلاع عن دفعه فظن توفيق
 من لغيره ان الله على علم الاطلاعه لا يوجب اليه اليه اليه
 حقه بغير ضرورة على اليمين و ذلك بغيره اليه و هو عنك في غير
 على الخلاف في دعوى اليمين الشك في كل فتنة او لا اليمين ~~مسألة~~
 فربما من تكوله ان المظن يجلب على العلم انه قد يكون ~~مسألة~~
 لم يعلم لم اذنية او لثبته لا يمينت ان هذا هو قطع و تغلب
 عن الاستحسان و في دعوى اليقين نظر لا تنقل الاستحسان المظن لا يبر
 القول و القول يستلزم العلم و في الضرر ايضا ان تظاهر ما في
 الوثائق ان المظن يجلب على اليمين ~~مسألة~~ و فيه عن من
 رتبة صفة الاستحسان في العلم ان يقول المشاهدة انه يعرف به
 في غير الا يعلم له ما الاضراء و لا يملكها و اختلاف الخ استحسان انه يغير
 لا مال له كذا الضراء و لا يملكها بان نه علمه اليه و الفهم
 في الجور و شهادته فولا و اخذ ~~السري~~ و يجعل اجرا و لها
 مع مسألة اتيان الملة و اخر هذا قول حال انه زور و في فتوى
 بغير الملة و غيره هي جائزة بكل حال ~~مسألة~~ و فيه عن
 المشعيل من قال يدين على دافرا من السلطان بالخطا و روي
 فان اقر به عقد اقراره ~~مسألة~~ ان كان يعرف و يمينه و ان لم يعرف
 كلف الطالب اتيان شخصه بشهادة عدل و يمينه يوفقه على
 الاقرار و الا انكار بغير شهود مدعي بان ادعى على ما لا يملك
 القريم بان اقر به قرض ولا يملك ولا يمينه و ان يعرفه او لا يعرفه عموما
 بالعدم و يمينه له اليمين كما يقع بان خلف جسمه السلطان حتى
 يثبت العلم و ان نكل بطلت دعواه و لم رد هذا ان استغفار بالعلم

والتي تسمى سفوف الحجة الجهنمية والافان حيلها وبقية وعين عيسى
 الطائفة من كان له عين عيسى من اعمه رتبة الشايعات والطلاقات
 خدمته ولا يكاد يحضر احد الشايعات ولا يعي ما يبره ما عليه ولا
 يفاربه ولا يعلم منتهى ما عليه له يخر احد ان يفتي عنه
 شيئا من ماله من الاستفتاء بالسور له هذا ايجاز على
 القول انه كل المصروب على يده ومن يقول انه كل المصروب على
 يد يده فيجب قضاء يده دون يده وبقية ان يشاء الله في
 سائر الاعيان منسطة وفيه اذا فاعل الغرماء ما ثبت القرم
 عده وحله ثم قلوا ما عليه بعد ذلك فهو على العدم التري
 ثبت له في العلم انه استبعاد مالا لا يحكم حكم عليهم
 بذلك ولو فعلوا عليه غير الاولين وقد مضت مرة بعد ثبوت
 العلم الاول فانه يكلف البينة ان يحرم من قبل ولا يعلمون
 انه استبعاد مالا الى وقت فاعل الاقرين عليه في علم
 البينة ان هذا اول ما يحكم عليهم ولا اعذر لهم في الشهادة
 بالعلم فيجب ان يستبعد الشهادة بالتحال العلم ويبلغ لها
 المرفوع في مستحاضة نفعه فانه البلي في وقفي نوازله ان الحاج
 اذا ثبت العلم ثم فاعل عليه غريمه بعد مدة ما يستظهر
 عليه بما ثبت من علمه فينتهي به الى مدة ثبوت الشهادة
 فلو زادت الرواية فالبينة من الاستثناء عدم اخر الا ان يحل له
 مال جاف غريمه الفيلاع عليه قبل ذلك مستحقة وفي نوازله
 ابن رستم يعني كنية في وثيقة الذي لا يرد في فقره ولا علم
 ثم اراد القباة ذلك لا يقبل منه الا ان يثبت جاحته بعد
 في ذلك المال الذي كان يسل البسولي والعلامة اليوم انهم
 يقولون لا يقبل قوله في ذلك ولا جحة له وهو يفهم فاعل لا يرد في
 فقره ولا علم ما وجب في المحرم من صلح وحيلا مما يدين يفتي في ادعاء
 العلم انهم في خدمته وليس له بالنقد يكذب قوله ولا يخل

ليتم به العلم بالله يقول كذا رجاوا له اوهبة من بعه اهل ونحو
 ذلك فثبت في سجل من اهل طاع من وجه عليه جميل بل يفيد عليه
 في الجسر جميل من لا جميل له وقد جسد النبي صلى الله عليه وسلم وحيلا
 عليه انما عتق مملوك باعنا له نصيبه منه وفي الحرب حتى يباع
 عتقه وعن ابن العطار في وثايقه من له ثقل جميل على الصوفة في
 اول الخط له بيمين ويقال للظلم الزعم ان البينة وكفى مع ما ثبت
 ثبوت وفي وثايق ابن الصوري في هذه الرواية فيجب ان يرفع الجلال
 وفي مستطاع انما انما البينة الخاضعة انما منه جميل منسطة وفي
 ادعاء ابن زياد في الغريم يقول ارجع عودني واروي في ذبيبة ان ليس
 لي ناصر يملك على ما قال ويهمل جميل الى اهل يقره له واخرج السارق
 عن ابن دحويه انه كان يقول لا يمين عليه ويستدل بقوله ما الذي خر سماع
 استغنى به الزكاة قبل الفلاس ليس لهم ثقل وكان ابو علي العبادي اياه
 ويقول لا يمين من البينة انما لا ناصر عتق يودي عتقه وعن ابن رستم في البينة
 في هذا في التجران ان الغناك عندهم حضور المال ولا يمين في عتقهم
 وهو فتوبع حسن منه وفيه في البينة يجل ويرحم عند الظالم
 واراها انما جميل لئلا يبالغ انما عاك يعلو حيلاد الا في الجسر جميل حتى
 يفتي ما عليه من قال ابن رستم وعن ابن طاع ان الذي يعلوه من قول فالد
 واعماله ان الراهن انما يفتي ما عليه بل في السلطان الرهن فقط
 المرتفعة ولا يعلم في هذا حيسا ولا حيلاد وكنت الى فرجة بين عليه
 دين وله اصول طامونة يسأل ناضرو حتى يبيع الاصول هل يفتي حيلاد
 بالوجه على ما يفتي به اهل طامونة واخبروا برؤية ابن زياد في البينة
 يمين عليه من قول مال ثلثين يعلم عودا في ذلك وليس له اهل جميل
 الا ان يجاموا ان بهر او يفتي منسطة في اهل ان خطاب يلزمه اقله
 جميل بل المال كانه الاصول ارجح في وجه جوال العمل وبقية ابن زياد في
 خارقة عن الروايات والاصول وكذا المسلمة اني بسلطه وكثير من روايات
 كذا كتنه البينة مع فاعل يلزمه جميل ولو كان يدين الظالم رهن كذا

لنصفه وهو مزجه الشيوخ ورافسي ابن مالك الا ان المطلوب
 معروف العين ظاهر الملا فلا اراد التحيل بالامر اللامع بمعنى التحيل
 التوافق للطلاب الجملة من هو او توفى من مطلوبه وانما كان فخره
 به ايا فانه الخلف التحيل لتسحق البيعة على غيره كمنه في غير
 الشهور هذا معناه عزنا في كتاب بن سحنون كان نجس من لم يعلم
 حيلة الخصم وتبديل سحنون عن وجه عليه خرج مال فيقول
 هذا رايه فيعرضه ولا يجد من يستريه فحله منه الطالب حيلة
 يرددهم هذه في ذلك ويجس ان لم يجد فيقال لا تحيل عليه اذ انك
 من تعلمه هذا اول فيهم وانما نجس من انهم انه فاعلا لان
 يخرج رايه وزعم الطالب انه يقول للمختبرين وان الحكم يستل
 ويستفي ثم يسبح بالخيار على زيادة رايه وفي الضرر
 حيل ابن زيب عن نجس عليه المال فيقال اذ ان كان ظاهر
 الملا يعلم حيلة ما عليه ويؤخذ بالمال او يفتن الا ان يفتن
 انه ليس من لعل الناحي بل لا اصول فيطلق من السبق ويحكم
 حيلة وخوبه الا بالي في بيع الربح نحو المستهين وبيد ما سر
 الامام بالبيع والانتصاف فان ايا حقيق عليه بالحق والضرب
 حتى يسبح ولا يبيع هو عليه كيبك على المجلس لان المجلس قد ضرب
 على يديه ومنع من ماله فلهذا يبيع عليه ماله ابو بكر ابن حنبل
 الرحمن ~~مسألة~~ فان انكر الفريش المال انك تبت عليه ونحو
 عن الدافع في مستحاجة من يفتنه به عن ابن سحنون انه ليس
 عليه ولا ينظر الا ان يبيع ما يفتنه عنه ~~مسألة~~ وان
 اخذ اموال الناس لربني او نكرت زعم انه لا شيء معه ولم يعلم
 انه محبط في يراو مجرى واخرى بالسالك والهيل بجمه وكسر
 عليه بالضرب حتى يودي جميع ما عليه او لموت في السجن او يتبين
 للامام الاية عند فيطلق عليه ان يعلم وهو كان سحنون في
 انظر مسألة ابن ابي الجواد مسألة وفي الطرر اذ ادعوا الى المجلس

ازمعه

ازمعه مالا من ثبات او طلع او غير في داره ورفعه من العتق عليه
 وليس له في ذلك الا ان لا اتوا البيعة على فعله في نفسه فيفعل به في نفسه
 واما العتق فلا يفتنك في ماله مع هذا ولا غير وحكاية عن فقه
 فضاة الكور في هذا وفي ابي ابي الحسن فضاة البيعة بالطلبة
 اذ ادعوا المطلوب الفقه وادعوا الى البيعة عليه في منزله ان
 يفتن منزله بها الفقه من منافع الرجل مع عليه وانصب الطالب منه
 لا يتعلم بفهمه وهو في ذلك وانكرت في الشرح والاستحوا في بيع
 جميعهم ولم يرجع عنه ومالك كنه ابن عثمان بالكره ولم يرد ذلك
 ابن مالك وقال ارايت ان كان الذي يعلم في داره وادعوا بقتل لم يرد
 تحول عند فقه انه يملك حتى يتبين فضاة فضاة اذ اظهر توفيقه
 والا استيناء به حتى يعلم لعل له طالب او يفتن بقر مع فيه واكتفى ابن
 القطاة يقول اهل الطلبة فيقال ما يفتن ولم يفتن وانا اراه حسنا
 فيمن ظاهره الا بال ادعوا المظل واستسجد الكثر ~~مسألة~~ ابن حنبل
 عزه في المسألة فيقال انك انما في ذلك انك من لعل
 القوما اذ ادعوا اليه بمن الفقه انه نجس مالا او ادعوا المجلس
 وان فتنه اذ الفقه في بيع منافع ليس من ماله فيكارة فزعم
 انه عنده وبعده لعل لعل في ذلك الرجل وان لم يرد عليه يسبح
 القوما وان ادعوا ولم يفع به في ذلك فضاة حوا في ذلك لا اختلاف
 المعلوم في يواز افراد المجلس بعد التعليل ان لا يفتن عليه من لا يفتن
 بالعرفه المعينة والنظر في تضمين الضاع في الشرح وفي موضع
 اذ ادعوا التفتن وقال ابن سحنون قال وما الفقه من منافع النفس
 وادعته زوجته كان لها ~~مسألة~~ في انظر هل تحلف اذ ادعوا لغيره
 او لا تسجد بغير اياها في ذلك وانكرت الادعاء وتكلفت عن بلعيني
 واما نحو الطل هل يحلف القوم في الوفاق له فتاها وطحا اذ لا انظر في يفتن
 فتلف يفتن من اهلها في بيع فتاها القوم هو كشافه من ارم لا
 مسألة ويبدل لا تقبل البيعة بالعدو اذ ابلان من حال المطلوب

بيان في البيعة
 المسألة في البيعة في فضاة

فبينما **البرزلي** لا يقتصر المبنى من قوله مال بلان لان هذا هو
 الى التمسك ولا يبنى فيه ولا اخره صواب الى راس المال بللورقة
 فيه حق **مسألة** وفيه عن ابن رستم لا اختلاف اعلم انه لا يلزم
 البيان ان يسلم ولا ان يستوجب ولا يستعير لاداء ما عليه
 من الدين ولا يغفل شيئا من ذلك ان لم يراع به احد له ان لم يراع
 على ذلك لا يلزم فيقول معروف احد ولا مئة البرزلي وتقر
 على ملاذ المازري من لغة مشايير الكماله اذا قضى عنه ما يرجع
 التي القيمة ونحو وغيره لذ من مسايله انه يحرم على المعروف
 فكذا لا هنا اذا كان له منه شيء كقسط الكفيل في تلك المسئلة
 والله اعلم خال ولو طلق رجل بالسله للظالم ويقضيه صرام
 على المظلم ويرجع عليه لزمه ذلك ولا منع له لانه مكره
 لظالم وهذا قول مالك والاعا به خلافا للخيف وايه يوسع ويحر
 انه اذا ادى رجل عن رجل ديننا بغير امره ليس له رجوع عليه
 انظر في جماع اصنع من مديان مترجم البرزلي وفيها وليس
 للفرمان ايجار المفلس بما انتزاع حاله ولا وفر يريه
 وله هو انتزاعه ان شاء لفظ دينه او يقتصر على غير هذا
 او يكره لو طلق ولم ينفذ دينه ولم ارجع عنه طامال بلا يكون
 ما هو ما يصدق بغيره ولا يجبره على قبول هديته ولا السله
 واما اذا اراد ان يجبر وصيه اليه فله منعه البرزلي
 فتمه فيط اذ اوصى جميع ماله وليس له الا ادرته مديان
 ما خذ له بلغ ما به رد التلبيس واخره في دينه
 وقيل يجوز انما انه تقييد او اقسا وعليه يجوز مسايل
 في الزني منطها هل يقتصر الى حوزة او يوقد من هبة
 على جبرام الولد انه لا يجب اعتباره به ولولاه وقت
 جواز الاعتذار او امره او مرض الولد واختلف اذ اعم هل
 يعود الاعتذار الا **مسألة** ابن الجراح يجب على من فلع على

مخاربه

غايب يدين التمسك الذي رطب الفايه وحيارته عن امس
 الفاض وتوت الخياط محض وعلمه المظلم والله اعلم حيث
 لا يعلم فم يعلم انما ما فيه دينه ثم يفظه بيع الملك ويقتط
 دينه ونرجاه الى الحق ما افعى والتب انما مضاف الى المظلم ليس
 لا تقه البيع رد مع التمسك للمشتري وفيه العتق من الواجب وما
 يدل على هذا مع مسئلة من اعتق مرقا له في عبيد **البرزلي**
 وقوله الاول الخيف في كتاب التخيير والتعليق قال ينفذ البيع
 اذا اقامت الله ينفذ الاعمال الذمة ويعبى المهر والا اذ
 الراسق انه مع الدين اليه وانكره الرهنى بلان الخ يستحق
 في اهل العتق التمسك في اطلاق هبة على المذموم انتفح البيع
 وان لم يقع المبينة حكم المرتضى ونفذ البيع وان نكل خليف
 الرضا لعدا ارجاء وسقط له الدين ونفذ البيع ويومع الرهنى
 الثمن للرهنى وان شتره الفاضل في العتق عليه ضوكة
 وينفذ البيع ماله ان يفتون وهو مثل ما عصى والمستوفى وظلوا
 ما حكي الخيف **مسألة** وفيه من وجه له يبنى على رجل فليكن
 من قبضها مال الفاضل يوكل من يقاضا عنه الميسر الا ان يثبت
 محضه فقيب من وجهت له الميسر وليستد بما له من حقه
مسألة وفي الضرر يجب على الفاض ان يجبر الظالم بوجوب
 اخذ الجمل له ان كان يبنى ان يجمل له ان كان ماله من حقه
 له وظل الجمل في الدين يجل بما الرجل فيسئل المظلم ان يوكل به
 خو يضره فيرد له الفاض ويخرج به له على الظالم وفدا اطلاق
 حكم به الفاض لرجل مما يوجب عليه الضمان واما الا ان يلزم به
 يوجب عليه الضمان بلا يجمع عليه بل الضمان في جملته في ذلك
 المظالم وليس عليه اطلاق بوجوبه لانه **مسألة** في مظهر يعني
 فلع على امرأه بد من بيع المسك وقالت لايت محضه ففاد لها
 تخرج موضع كذا او كذا اجازته بفعل هو على ان يشار اليه ففاد

من الذين بكل حال وجوبه نيتنا اول ما وجدنا في الامكان
 واما ان نثبتهم بما قال في الامكان ايوب ابن سليمان
 بقوله عليه السلام اطلق الفقه ظلم وقال صاحب الحق
 السيد والامامان وكان شريح اذا اخصى كل الرجل
 نحو قال اربطوه ورعيته الحيسر حتى يفرغ وعن ابي
 ليثمة حمسة حد معلوم وانما يمسس برسا فبطل ان
 يعرف امره في يمين او يجلس على التهمة وانه كان
 يعرفه قال في حيسر ابدان في يميني المصحح باليمين
 وازننا ايضا بقرينة حيسر فربما من يستيقضه ان
 قال ولا يثبت اهل على احد هذه من اولى عروضا غير
 الى طرد عاقتا بها حيسرها حتى يكون احد ثلاثة واربع
 اما ان يكتب الى رجل ليتولى من تلك الناحية فيجوز
 عنها او يجيب الله مع المال او يكف عنه عن ما ظن
 ابراهيم اهل المعرفة في الناحية المذكورة للكل
 ولا تزال في الحيسر حتى يتم نفيك بينهما **مسألة**
 ينزح من وجبت عليه افعال خلقها وانفرا لآخر
 فلا بد من يمين يمين عليه المظلم وفي الطر
 المشرع ولا يمين عليه ولا يمين من وجبت عليه اليمين
 والاول اوله من الاستقناء **وسبيل** الخفي عن
 يد في حال بدعي او يقول له اهل في ذلك ما خلقت
 اهل لك وعن ابي بصير يدين وتثبت باليمين انه ما
 عنى ما اهل له الامن ربع مبرم عن ربع ان يلقه بقل
 يلزمه يعني وكيف ازال على الفرع اصاب الذي لطم
 بذلك ميقول اهل ما فعل كمل ما اكل الامن ربع وعن
 الشيخ المصنف اذا كان مينا على مفسد لوجه شبيب
 ملك النصف هل محبته منهم او معنى اخذ بسبب

باب بانه لا يمين على الطابك بينه وبينه ولو امكن التماس
 منه لا يمين عليهم ضرر عظيم لا يرفع حقا بول الامان فلا يرفع الطابك
 يصلح لا الخطر والحاكمة الا بعد يمينه ويقابل بين يمينين
 لمزلة يميني المظلم بعد فئات عزم من يد التهم وهي تصف
 مرة ونقوا مرة بما قرر ما يظن بالمظلم قرب مظلوم فثبت
 بقله ذات اليد فصل هذا الايمن عليه وهو قول مالك في
 الميسر وروى في ينصرون عن مالك الا في طرد ولا يمين لك على
 الطابك ومحبته المفسد من المال لكن جميعا ولا يمين
 الشريك في ذلك **مسألة** في اختيار الشيخ اهل في المسألة
 الاول قبل ما تقع في الاستقناء واختياره على المصلحة
 دعوى على الغير فتخرج ان شاكها نفل عن يمينه فطافه فوفا
 من ركه يقول له وقال شيخنا وهو حسن فمين لا يمين
 له على حال الذي يمين عنه والله اعلم **وسبيل** ابو محمد
 محمد بن ابي بقر ولحقه يدين يلع يقضه منه وسكت عنه حتى
 مات **باب** لسكونه عنه ليسه بحقيقة له وان حظه
 عنه في مرضه يعني وصيته لو اترف **مسألة** في طلبة
 فيها بكل حال بخلاف الحقيقة عليه بيضا تفصيل انظر ابن
 يمين وابن يونس ارفاء المستور وابن رستم في مسأله
 المتهم في طلاق المنة واول الطر **وسبيل** ابو محمد
 محمد بن طراد عن مال حرام من ربا او غير يمين يمينه لو رتب
 فزاد مال كراهية ان كان حرامه من يمينه المفسد
 فليبرأ ذلك الى اهل ان يبرأ وان لم يعرفوا يمينه للوارث
 ان يصفى يومئذ لك ولا يضا عليه وان كان من جهة يمين
 الشيخ والرياء دفع الزكاة بيوم من الورثة بالقدس بوالق
 المال ان عروءة وتقدم فوايدافا وان لم يعرفوا فخذوا بالجميع
 يومئذ ولا يبررون وهذا اهل في الوراثة من الاول واهل

كل يمين يمينه وان كان
 من يمينه يمينه واليمين من يمينه
 يمينه يمينه

الورع لا يرضون بالتمسك به لهذا مزج ما ذكره وقال ابن التيمية
 والحنس البصر في تجوز وراقته وابلان الفاعل بزجر غير وسيل
 المازري عن رجل مستغرق في الماء ان يتوب ما استغنى عنه
 موضع ما يرتفع ما يبرو وحصر كل ما حصل عليه من ذلك
 في ما قبله فلو لم يتوب لم يبايعه فوج يبايعون الغنى ام لا
في باب بان البسك بطول في هذا وتفتخر على ما ذكره في باب
 التمسك بما استبان في المال الذي مكسبه من وجه لا حل في
 التمسك والصرفه في غنمه ما علم ان هذا الجنب عنه يفتي
 هذا الزمان ليس باحل في الاصل البتة منه وازالة اليه عنه
 وصرفه الى مستحقه بما العور ولا في اقبانه التمسك او غنموا
 اليه كما يتوكله لما استغنى عن الغنى عنه ولهم عن الاصل
 الذي قرنته لو امروا كل من يستلهم من اراجه الثوب من
 الاعراب وغيره بان يخرجوا عن كل ما في ايديهم ويصبروا
 ففراغ يستحل عليهم ذلك وكان في ايديهم على ما عليه
 من الاستغناء من تحت ايديهم من المسلمين وقطع السبيل
 فمراعاة الاختلاف ان يتفكر من غنمهم ويقتصر
 سبيلهم بان امرهم بالشوكة من ذلك والكثير المستغنى
 وحصل عليهم الحاقه في ذلك وما حصل بايديهم من
 الاموال فله لا يبيعون في ذلك وتوكل مما لفتحه الى رقبته
 بما مالهم عليه مرارا من المصلحة فخير هذا المال بالخراج
 وتباح لهم التجارة ويخرجون غنمهم فتيلا فيستلهم
 ما يستلهم في ذلك على التجار ما في تفكر في الاصل والخراج
 يبيع من ثباته والى الاخراج وتغايير نفوسه ويستغنى
 يبيد ما لو كان امان على ابقاء يبرر لا حل يفكر في جنتك
 مقدرا ما يبيع منه اورد وما عطاوه الصدق الى امرائه
 باذالك غنية لم تستحق اخذ الصدق والكثير من هذا

المال وقد يباح لك ان تقطعها مما اخرجها في جرد مقدار ما لو
 كان امانا على ابقائه في يد مقدرا ما تشروحه ويغني التراب
 ذلك في ما عليك ولو كانت الذبون بها لفتحه بالفتنة والمال
 حرام لا يبيع اعماله فيبرر عليهم لم يستحق الباطون جميع
 الايمان ويكفي بالصدق ان الله هو افعاله رتبة من التفتق
 الماليت واما ما يفتحه الاعراب في اقبانهم والكثير في ايديهم
 حرام لا يبيع اعماله فيبرر عليهم بان العلم اقبلوا به فاعلمت
 مستغرق في الفتنة هل يجوز له لا يبيع ما استلهم لانه اعطاه
 مثل ما اخذوا ولهم لانه تفتق في مال المسلمين واما ما يفتحه من يبيع
 الاعراب في بيوتهم رتبة لا حل في الخلاف في الاصل فخر ارجح
 عنه لا يبيع اذ اكلوا ما يبيعون الاعراب بالفتنة يفتقون من يباح
 معاملة منهم وقد اعتكروا هذا السبيل في لما كان يمنع من اكل
 الخمر الا انهم يكونوا ولا يذنبون مع ترك مع الاصول والامكانات
 وكان يكره في اراجه في بيعها بالملوك فماتوا الى قريب من
 هذا العذر وان الذي يسترون بالملوك فماتوا فماتوا
 ارباح اصل المعاملة فماتوا من هذا وسيل يفتق المعاملة
 بمزنايا ويبرر مال حرام لا يبيع اعماله فيبرر عليهم فماتوا منه
 ما يفتق منه في الاصل **في باب** ان الله اورد في توبة قريش
 ما يبرر امان المسلمين وما فيه صلاح المسلمين في لا يبيع اعماله
 الا مقدرا ما يفتق في الصلاة به وهو ما يسترون من السوق الى الركبة
 وموتهم لانه الذي يفتق من مال المسلمين اذ اضر الله
 ردا في حال العسر لانه فضل اليه اموالهم بالفوايل لهم صبروا
 لم يبيع له بله ليلهم فماتوا في يفتق في الاصل **في باب** ان الله
 امر الاصل في هذا المازري لانه استغنى من اقبانه اليه فماتوا منه
 وسيل اقبانه عن اعماله فماتوا في يفتق من السوق الى الركبة
 خلا لا يبيع منه اقبانه ليلهم لانه لا يبيع اعماله

كانه فبنايم الورقة الرباع واطاع كل واحد منهم وقتا ثم اخرج
الولد ثانياً تحت البيت مضطجاً المستحقاً حق من حقوق ما صار اليه
من الرباع بالمباينة وادار القيل بحقه ذلك جهل لجلد انه ما رواه
هذه الكتاب الا ان اذ انزل في سقاط حقه بعد عتوره عليه
ما جـ ا ب بيلع كتاب النكاح المستحق له نفقة القسم
انه لم يعلم به لان ظاهر القسمة تسليم الاماكن والحوادث
ما اشتدت اليه بما فيه الجواب في ذلك عن حوصه ان يستلزم
الا ان يثبت المطلوب باليمين انه من اهل الديانة والعدالة
ليثبت لا يتعلق به هذه القسمة واما الاستحالة كما انه لم يرض
بأسقاط حقه بعد عتوره كما الكتاب فيلزم الا ان يظهر من طول
الزمان بعد عتوره او فرائض حال ما يستراى منه حاله هل هو
راخو بأسقاط حقه فينظر في هذا الكتاب وسبيل المستور
عن توفيق وترك ورثته احد هم المحور عليه دين لا يبلغ الثلث
فقد تمت الزكاة وفي على المحور عليه من قسمة عنه وفي
بيعت بغيره الرباع المفسومة والدين يرق وحدث
السواقي بقضها وادار من باع بغيره نصيب نفقة القسم
لاجل الدين ما جـ ا ب بيلع القسمة وعليه دين لا يتج وبرع ما
كان فابا وتفن ما بيع والله الموفق للصواب وسبيل النج
عز توفيق وتوك يتي صفاراً وروقة واطاع اذاء عليهم وصيا
فتزوجت واحدة من البنات وابلاد ذلك عمها وولي اخوها
عقد النكاح مع خالها زوجها ثم توفيت واحداً لم يمتزها
زوجها وامها واخوتها يطلب بطلانها بحد (فها نفق ا
وكا ليا ففازت من النفقة للوصي ما نثر الوصي لبقية
والوصية بلما اخرج الصداق وحب فيه مكتوباً واحداً له
بما ان هو الوصي وقفت لشهادة العدو له بما في ذلك
الزوج ميراثه في نفقة زوجته وقال انه لم يفتته اليك

لم تدفعه

لم تدفعه انت اليها والسنة بانكار الوصية وهي تستلزم
عقد دفع اليها ما جـ ا ب بيلع القسمة ليس منه نفقة
ويجوز والفتن تستور القسمة بالنفقة ولا يجزى ولا غير بل
يرجع في الرباع عليه ولو امكنه الوصي او غيره لم يجز له ذلك
فيلزم الموت وفيه يستوي به الزوج ولا يجلد الوصي او يجعل
اذاها بغيره لها به والله اعلم بالسور في هذا الخبر في
احد القولين يمين ينكر قسمة فتفوز البينة بيمينه فياخذ
بما يوجب قبول قوله ولها تطالب في قسمة كتاب اللعان
وكتاب التفسير والودائع والقراض الى غير ذلك ومما كان في
افعال في كراهة التي رثت في تفرقة وانما في دفع الحق
به مستحقاً بطلان حقه فيملا في كراهة في كراهة في كراهة
تبارك في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
قول الاخ بما يدعي الله في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
بالعدالة الجارية فهو على طم ولا يجلد قوله في كراهة في كراهة
او دين لا يثبت فيقبل منه ولا يفتن في كراهة في كراهة في كراهة
وكان في السواقي وكيف يقبل منك في كراهة في كراهة في كراهة
يدى مع هذه الجباة فيلزم ان يفر من الغايه وحيا ملها في كراهة في كراهة
احميت ذلك وهو يستلزم في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
وفي كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
تغ توفيق من زوجها وامها واخوتها يطلب بطلانها في كراهة في كراهة
ميراثهم من الكا ليه بالنفقة الزوج من كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
لزوجة التوفيق وادار المحاسبية في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
مولا من نفقة المسكة وان كانت التي عنده اخو مريض في كراهة في كراهة
في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة
وليتشرب منها المسكة التي لم ولا يلقى لاخته من نفقة المستور
في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة في كراهة

فيكون كما قال **مسألة** اني انا من اهل مكة ولا اشتر
 بكونه السلطان وكلع فيه بغير ان نتركه بغير التماس
 بغير رجل من فرائضنا فمنا ارضه مسلما او احمدا لم
 مالا يانا الما فمنا له فمنا السلطان لولا ان لم يلبثه الا
 ليسيرا حتى هو ليلد الحرة ثم رجع سرا ليلد الذي ضمن فيه
 مودعة وادب ليعتد المسلمين في ذلك ما **مسألة** اني
 كان الامر كما وصفت لزم الضامن من فمنا ما اريد المضمون
 ان ائتمنت له بواجب الشئ **المسألة** لان ائتمنته كان
 شرا عينا ملكا لغيره ويتخرج على القول ان الاكراه موقوف
 الغاء لهذا الضمان ولجعله ان يكون فمنا على بطلان لان الا
 كراه في المضمون لا في الضامن وفيه من استعارة ان ملك
 يخدم الكاهن الذي اوردوا وحيثما يردونه فمنا
 التي فمنا فمنا بطلان في حال وهي جرمه وامسكه يوم
 وطلعه ثم يعطى مع اية الكسوة فمنا يعطى بغير
 الوصول التي ارضاها وهو في ذلك كله عايب بلما جاء
 ائتمنت له وقال من تاذن ولم ارضه وقال ان ذلك هو انما مرفقة
 من الوقت الذي اخذتها فيه ولم يفر بطلان الا بعد ثلاثة
 احوال الامر حوت ينسبها اني الغطاء لم كله فمنا ويضمن
 اخذ الذي ائتمنت فمنا **مسألة** من اراد ما ائتمنت استخ
 فقال له رجل هو فمنا بطلان يكون كقوله انا ضامن او لا
 ضامن ابو تمار في الرجل يعقب في سوق الدواب او بغير بقوله
 لرجل ما ملوك في بيع الدابة والشور انه فمنا ان ذلك الضمان
 ويلزم من **مسألة** ان ائتمنت في قوله في البيع انا اعرف
 البائع فمنا ووجد في المصلحة عيبا ان القابل بطلان ما اراد
 بقوله فمنا الضمان وبيد **المسألة** اني ائتمنت في
 قوله فمنا مولى الضمان وعلمه فمنا **مسألة** اني ائتمنت
 بالقول

اكراه
 المضمون

فمنا الضمان وعلمه
 فمنا الضمان وعلمه

بالقول

بالقول هل يلزم ام لا والمفتش عر مع وفي الضمان بالقرور طريقان
 ا احد لهما الزوم بالاعمال بلا خلاف وبالعقول فمنا ان فمنا فمنا
 والثانية ثالثة البق والعقل وفيها يكسر المحنة لهما
 ربطته بغيره الرواية اخذ منه الضمان بالقول وانكره فمنا
 الامام وقال انه فمنا غرور بالقول والعقل وفيها يكسر المحنة
 لم ربطته بغيره الرواية اخذ منه الضمان بالقول وانكره فمنا
 الامام وقال انه فمنا غرور بالقول والعقل وهو العقد لانه فعل
 كما قال في التكاليف ان قال بغير حرة بلان وفي العقد ضمن و
 بلا جعل العقد فعلا انظر اني بغير في ذلك الموضع واخذ
 من فمنا الاخرية المذكورة من اكراه فمنا فمنا فمنا
 الاضمان عليه ان يفع مع الطع فيضمن وذلك ان فمنا فمنا
 التمسك بغير العيوب ان لم يسر بالسرفه فمنا فمنا فمنا
 وفيه فمنا التزينة ان لم يسر بغير فمنا فمنا فمنا
 ولا يضمن وانفق بمنا ذلك من فمنا ان لم يسر بالسرفه
 فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 ونفق في الشئ اني فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 طع فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 فيها فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 لضم بالقرور في فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 ان من تكلم مع جزار فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 اصابع الماشك وانكر الجزار قال بطلان فمنا فمنا فمنا
 ان يكون من ائتمنت فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 في طالع رولا في زوجته وهي ا ولد فمنا فمنا فمنا فمنا
 ورضت الولد جارا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا
 واخره هو فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا فمنا

لسبعها وادخلها في الضمان **باب** الايمان عليها المال
 وفيه ينسب لا ينسب خلاف ويوجع فيها القول لا الشئ ويوجع بذلك
 ان كان عدلا **البسوز** لي يثبت عن ابن علوان انه جاءه ثم امر اخ
 كافي من ماله زوجها بما اولادها منه وكان ذامال به كرت له
 ان يذهب اقارب زوجها خارج عليها انه كتب رسما انها اسودت
 المال وان من صفتها كذا وكذا وقت عن الغاية انها نقيت
 يقال لها نقيت الغاية فلا قال لك كنته يكذا وكذا ما
 تفول في منتها النعم مقول ما عندي ما تفول بيضا ما ذامال
 لك هات المال مقول لم انت منتها عن كذا اني اسودت
 ما يما عندي نية فيعتل فيسرحط الغاية دون نية ولا غير
البسوز لي يثبت انهم عروا انها مظلومة في نفس الامر
 ما تفول ما حصلت فيه ولو حقق انهما كانا منتها بيضا فلا يثبت
 له تلفينهما لهذا الجحتم وهو من باب تليين الخصم الجحتم
 الباطلة وهي جرحته وفي التفسير في كل اموال الناس بالباطل
 ومن اموال الخصومة والخصم تفصيلها انما قال عن كذا في
 ان حكم الغاية من باب تقييد التكرار ان كان لينوكل السي
 زواله بطريقه فريته وبفيرة وفيه في الغاية زواله بما
 لغويته لان الاول مرفيه بما العور ويثبت في هذه المستلقة
 انهم ينفون بها المال بل لا ارسلها كالمعلم ولو ينفى بها
 نية من ماله او من مال ولداهم لوجب في الغاية زواله
 لان المنة مال الايمان وما انعم به في منتها لان الجحتم
 وضع بعد رتبة يكلمه سبق يلزم في منتها ومسئلة ابن الحاج
 تلال بما ذلك من كونه وجرا اليقين فلهما مسئلة
 وفيه من سائر مزية لئلا يربح مع زينة بلها وحل
 4. الموضع الذي سافر اليه اخذ الزيت كله وخلطه
 وكتب عليه اسمه وسجل عن ذلك فقال الزيت كله لي

وليبي

وليس لاد منه شيء ثم باع البعته وادخل بما بقيته البيع وسافر
 لموضع ثم رجع يبيع البقية وفيه من الوكيل ما باع به وبعث
 ببعته بسلع اشترى منها من ذلك الموضع لموضع اخر فترجع الي
 الموضع الذي سافر منه داعي ان الرزق اخذوا واقرروا ماله
 بهل يكون يخلطه منتها بالانكار او لا باحسان اني الحاج
 اخذ خلة الزيت مثله بما وجه الرقع والعور فلا ايمان عليه
 البسوز لي هو قوله بيضا اخذ خلة فيما وديعة لمسلم
 بما وجه العور لا ايمان عليه واذا خلة زيتا مثله في التعليل
 اني لا يثبت في ان ياتى البائع مثله وهي في المادون وكذا
 اخذ خلة مال الغرض يثبت من غير مشقة لا ايمان عليه وانظر
 ذلك في المسؤال ليثقل ان تكون في دعوى له عيت عليه
 ولو ثبت انكاره ثم ذكر ما قال كما تفول من مسئلة الاقرار كما
 وجه لا يضمن بعد الانكار او يكون انكاره لغير مال الحق فلا يضر
 مسئلة وجه اخذ المظلوم في دعوى عيت عليه من البيني
 بعد انكاره اصل المعاملة في بيع لم الغاية فبانه ذلك لانه قد
 انقضت منتها في ما الايجع بانكاره اصل الطلب ويهتد
 القول الغضا منتها في ابن الحاج اخذ اقال اضمن وجهه
 وامست من المال في نية اذ لا اضمن الا وجهه فيها سواء ولا
 يلزم من مال الخلع يخصر ولم يفرج تقييد نعم بما اذ اضمن
 العوجم مجلا واخذ منتها صغلية اخذ اقال انما يبيع او كعيل
 او كعيل خاصة بما لا اجل اخذ اموالهم عن دليله بما قولين والصواب
 حمل على ان المال لو اضمنا بما عا الطالب ضمان المال واذا علم
 ان كعيل للوجه خاصة وفيه اخضر قبل مولد الا من لان الطالب
 يدعي اشتغال في مته البسوز لي اولادهم معروف جلا يلزم الا
 ما اقر به وسجل المازر عن من ضمن لرجل غير نقيت
 نقار بما انه لا يسلطه الا يبينه لمضي الموع وايسل بعده

فطلبه بذلك فذكر ان الطالب ابراه من الضمان وانما واخره للخصم
 عنه الغاي ولم تقم بيته باسلامه **باب** هذا فيه اشكال
 بلان كان مضافا اليه ضمن لم يربطه بغيره فصار كما ان ضمن
 اليوم مضمون ضمانه حتى يسلمه فيسقط لم يبرر الا بالسلامه
 يمينته ومثوله معلول عليه مع يمينه في عدي اسلامه اليه سوزي
 وسكت عن ارايه انه جميل يمينته اليوم عاصفه وعمره في انها
 تفيد كنه ما حلت طال الاجل او قصور لا نه معروف يجوز فيه
 الاجل في السلم والعار ليقه وجميع المعروف وليست كمشكلة
 الطلاق والظهار وان كان قد قيل به فيه كذا الخ لا ان هذا
 البناء يستعمل فيه اذا وقعت الحرمة ان تكون محرومة بل يقع
 جميعها اياها بخلاف هذه المسئلة وفي الضرر كل من فاع
 يجوز ان يمينه وادعاه خصمه في دعاه او اتيان يمينه في دعاه
 اليه وجب عليه لصاحب الحق ضامن ثقة بالمال الا ان يمينت
 الابراه بان اتيته في ذلك والا ادعى عليه بالحق وان لم يجد ضامنا
 بالمال حتى يمينت ما يدعيه يمين ويوجد له في الايات في قرر
 اجتماع الغايه بحسب بعد البيعة وقرينة فان انا يمينته
 عند الاجل والا اعد عليه بالمال للغايه **مسئلة** قال ابن
 رشتة وانما اقال رجل له في امان العذرهم وقال رجل انا الذي
 غرمها اذا افر المظلوب فولا واحدا وان قال له في امان حسن
 فقال له رجل انا الذي كميل فقال المظلوب له على العذر يمين
 له بيلزم الكميل غرمها بالكمال الا ان يمينته بالبيعة في
 المظلوب فولا واحدا البتر له من قال لرجل انا ضامن بما يا يمينت
 له بملانا وانا ضامن بما يبيع به بملان واختلاف اذا قال
 الرجل انا كميل لعلان بالمال يمينه بملان في تلامسته
 اقول قيل بيلزم بالكمال وان انقروا المظلوب ان يكون عليه
 شيء قال ابن القاسم في دعاه يمين من الجملة وكذا ابن سمنون
 وقيل

وقيل لا يلزمه غرمها وهو منكر وسماح المشبه والتمسك
 بيلزمها غرمها وان كان منكر ليقع من قوله ابن القاسم في كتاب
 المستطاع ان **مسئلة** ابن سبيل انما اقال المظلوب انا ارضا
 يمينته بخلاف ما في الجملة ثم قرع عن وصاية وادعاه اقامة البيعة
 على المظلوب ما فيها ابن عتيق ليس قوله انا ارضا يمينته فقامته
 لبيته واستقام حاله وله الرجوع عن مقالته واليمينه يمينته
 تاركها لئلا يمين له فيقال فيها وفي دعاه الروايات انه ارضاه
 على ما يمينته وهو تارك لها وسمعت من يقول انه (فمنه) او
 من قوله **واقسم** ابن رشتة في المروية اذ ارضى ليمينته
 وحين حاضرة لم يرد ما ارضى ليمينته من ذلك وقال اخرون يفرغ
 بفراره ولا يرجع على من عليه الحق الا بالبيعة وقال اخرون
 يفرغ بفراره **مسئلة** غرم لرجل ارضا رجل في ارضه فامتنع
 فشهد عليه لم يشهد وقال انا كميل له في يمينه ارضه فامتنع
 الشهادته وقال هو من شهد على نفسه وعلى غيره وكذا
 قال الابهر في وعن ابن القاسم لا يجوز ويفر ما اقر له من ماله
 كذا ابن الموارز عتقه واقتار ان كان الغريم ملما جازت
 المستعانة وطلب الطالبوا الخ حقه وان كان عليه ما لا يجوز وغرم
 الجبل بما اقره من الجملة ولا يرجع على المظلوب يمينته. قال
 وهذا عين الحق ووجهه وكذا في المجموع عن ابن القاسم
 ويصح عنه ان غرم الجبل ما اقره ثم جاء المظلوب ما انكر الجملة
 فيشهد الغريم على الجملة فلا يجوز **مسئلة** وسبيل
 شجنا ابو القاسم الغريم في رحم الله عن اهل قرية في
 لكل قرية منها هرة غير عربية القرية الاخرى ودفعت اليه
 الجوزيين / الا عراب المذكور فوجد كل قرية منهما من عمر
 القرية / الاخرى بما اخلصهم واموالهم فابعد اهل القرية
 كما ان تخاصموا لبيته هم على ان ما اخذوا من القرية من القرية

في كتاب
 المستطاع
 في كتاب
 المستطاع

ضمان المستحق وتكون له الفقة ويجب توفيقهم وبما لا يمتنع
 وبينه إذا ثبتت جنتهم بين قائم مالك في الوطأ والغير المرفوع
ومنهم أن من غلب عز زوجه جنة بماله في معينه حال خروجهم
 في اليسر واليسر قال ابن تايغ **ومنهم** أنها يجب عليهم الفساق
 مع شهادة غير العبد من اللقيط **ومنهم** أنهم لم يجوزوا
 الشهادة بكافة الشاهد إلا في الإيجاب المقتضى الوقوف
 خاصة إذا اقتصروا بها الأسطع الباعية **ومنهم** تركهم
 تحلية المستهود عليه وصحته في العقوق **ومنهم** عدم
 تجوزهم للوحي أن ينظر على الولاد بحوره **والا** يتجوز مستأنف
ومنهم أنهم راعوا الكفاية في الحال والمال **ومنهم** كل
 ما التزمته المالكه أمر نفسه في الخلع من بقة ابنها
 بعد العول لا يلزم لها قال المتزوج **ومنهم** أن الزوج لا يلزم
 إلا إذا لا إلا في امت الحال قال ابن المجهول **ومنهم** أنهم
 أجازوا أخته الأخرى على تقييد النحر والشكر قال ابن حبيب
ومنهم ما أحسنهم بيع كتب العقه وهو قول أكثر أصحاب
 مالك **ومنهم** أنهم أجازوا البائس الحرير في الفرو وقاله
 ابن الملقين **ومنهم** أنهم أجازوا التباطل في المزاريق
 إذا سلموا من كراه الأرم بها يخرج منها لأنه لا يشترط
 قاله عيسى بن دينار **ومنهم** عدم انعقادها عنه **والا**
 لشروع في العمل قال ابن كنانة **وزاد** الفرناط أنهم خالفوا
 مذهب مالك في تمت مسابله **منهم** أنه لا يكتفى
 بالشاهد مع البين لظاهر الفروان **ومنهم** ألا يكتفى بالخلقة
 وهو مذهب الليث **ومنهم** أنهم أجازوا أكرار الأرض يجوز
 ما يخرج منها كل المسافات والفراش وهو مذهب الليث
ومنهم أنهم أجازوا عكر الشجر مع الساجد وهو مذهب
 الأوزاعي **ومنهم** أنهم قالوا لا يبرح المودع مودعه في أول

إذ أنه

إذ أنه بالتكسر **ومنهم** أنهم جعلوا في الغنم للجار من قبلهم
 وهو قول ابن حنيفة **مسألة** ابن سهل ومعهما إذا حملت
 امرأة الأجنبي ما أكثر من طلق ما لها بالزوج ردة كهيتهما
 وهذا قولنا بالخير من الفساق في حق الزوج مسافة لهما
 أفضت أكثر من طلقها ما من بين الزوج ردة كالكاملين ومن
 ابن مودع ليس له ذلك وليس كالكاملين لأنهما في الكمال
 مطلوبين وفي الفرض طالبت **مسألة** وفي الخبر لا يشترط
 في حصة العول علة مالك ولا علة رضا الحال عليه لأنه يكرز عدا
 له أو من نضر حوائف عليه ولا يجوز خيفه على كنفه من مطلق
 وأما إقراره بميله من إقراره الأول استأجر عسرا بدين له على
 رجل حال إدمو جل المسئلة وروا أبو ذر لا يجوز الحوالة على
 غائب وتعلق ولو كانت له مائة لانه قد تكون للقبيل من ذلك
 برأه تبيع المقتل لا يجوز الحوالة إلا في حاضر البتة كبيع
 الدين ومن يشترط حضوره خاصة كما قال في السلم على ما قيل
 بكذا كذا هناد من يجرى مع الغينة الغربية ومعرفة حاله وهو
 ابن المداويك كذا هناد من يجرى وتعلق أن بيع الدين لا يجوز
 إلا إذا كان على الميت ما تعلق عنه ابن رستم كذا الحوالة عليه
 على قتل أو ما اقتار الخيف إذا كان الدين يمينه وهو مقروء
 بالملا بريد أو يكون له أحوال ما مودة يجوز بيع ما عليه
 فيجوز كذا هناد **مسألة** وفيه عن قتادة وابن سجي
 قوله في الوقفة من مائة مائة طائفة لا يجوز له بيع يمين
 أهل ما يقع فيه الشايع لأنه قد يكون عسرا جارا وعسرا أهل
 العلم لا يجوز ما في الدين الزوج لم يكن في ذلك خلاف ولما كان
 ابن حنيفة من الوقفة يقال في عقه هذا الفقه قولان قيل
 جاز أن لم يبيس أهل ما وقعت له الماملة وفيه لا يجوز
 يمين وهو مائة وابن سجي **مسألة** في تغار الكلاع وإقرار

لا يشترط
 في إقراره
 ما لا يشترط
 في إقراره

يقول لم عزى كثر او كذا وان لم يرد من اي وجه قد لم من
 اخر وجه او **فهم** **مسألة** وجه عن بعض المواقف قال رجل
 بوثيقة موروثة بدينه واليتيمها باني المظفر فيسقة ان
 لم يبق له قبل بلان المدعا عليه حتى بسبب من / لا سبب ولا
 بوجه من الرضى وانثرة له الغالب بلان مع فيهم بما يوجب
 اسقاطهم ولا يصح في حقه وفي رد القايه في رد القايه
 وعن ابن المواز بينة الدين اولي حقه قسمة الميراث منه لانه
 قال يريها قبل للمدة البينة الا لو كان لا امرائه لم عليه حتى
 ولا بينة مما كان له عليه او مما كان بينه وبينه فهذا يسقط
 في الميراث واما اذا انتحل من الميراث لم عليه حتى ولم يثبت في العلم
 بيسقة الدين اثبتته الا ان انتحل انه ابراء من كل حق ثم ادكرنا
 قال غيره بان لم يبق تاريخ ولا يعلم ان / لا انتحل بيني وبينه شهادته
 الخطاب اولي **البشر** في ولاين رتبة في المدة بان الثالث مني
 مشرح من انه يبرأ منه من ذكره غير موروثة لا يورثه قبل ذلك
 الحق او بعدة بل لم يشهور والاشهر انه مبرأة من ذكر الحق
والفهم من هذا ان المدعي انقطاع الميراث انه مكان
 ارفقه اي المدة وبلان بوثيقة مكتوبة لا يعلم هل كانت
 بينه والطلاق او بعدة فيقول هو بعد الطلاق ونقول هي
 بل قبل من طلاق اخرجه هذا ينتج الخلاه ان الس
 تورج اليه في الوثائق وتنفذ / بخلاف بين ابن رتبة
 وايضا الحاج اذا دفع / لا يبرأ العالج في الخلع لم يعود الس
 الخلع خاصة قال ابن الحاج ان لم يمس قال ابن رتبة ويخرج
 عن رتبة على العالج اذا ورد على سبب خاص وكذا الخلاه عن رتبة
 ان المدعا عليه دعوا مضمونة بما اداهه بجوابه يعملا ويهم
 غيره لعل يعمل به لانه لما جشونه ولا يعمل به لان الفاسد
 فيما **وسيل** ابن رتبة عن حجر عليه السلطان بيع ربع فانه

هل هو

هل هو عام يرد من جميع التصرفات او يصطاحر عليه خاصة وكذا
 لو باع الربع فيما يلزمه من دين او غيره والمالة من باعها في حقه
 الحاكم عليه بيع الربع دون غيره خطا لان الحجر على المولم قفا ولا
 توثق الا لبيعها احوالكم وحليل خطا به انه لو ادنى الناصر لو ج
 بيع ربع في الدين الذي اطلق يداه فيه فبالاخر الى بيع عقار
 ومن ثبت له ماله وهو محل ولم يثبت رتبة وهو في ولاية فلا يطلق
 يداه في رتبة من امواله دون ربع الا فدر ما يختاره باله خاصة بل وجد
 بفيل يلزمه مما عامل الناصر وفيل لا يلزمه بلان حجر عليه الخاص بيع
 ربعه خاصة لا اختار باله ليحل لبيعته مرفقة دين فيما عدا سببه
 وكان بعد الحجر الربع عليه مظايعه وان باع بغير دين ربعه وان
 حجر عليه ذلك وهو في ولاية لغيره حتى رتبة باع عقار ربعه
 الا ان يبيع فيما يبيع عليه الغايه او لم يطلق يداه على ما في التحقيق
 لبيعته هذا في بيع رتبة والاصل رتبة الاخرى بين لبيعته
 هذا ابرق ما يثبتهم هذا الجار في غرضه عما ذهب اليه في رتبة
 حكمه **البشر** في كان يثبتها الامام يقول ان / لا يثبت على بيع خاصة
 ضرب من اطلاق يداه في رتبة دون رتبة وليس بترتبة وانما
 هو من باب الا ان لم يمس التصرف لمتابعه في بيعه ماله لا يظهر له
 من المصلحة فحوا في رتبة الطرارة اطلب / لبيع المال يختاره ان كان
 من بيع كل الاسواق وبما الى الناصر ويضبط الرج ويذكر المعنى
 جمع اليه ما يختاره به بلان اخرجه من موهبته ما يجب اقراجه به
 المسترجع منه رتبة مع اليه القليل منه ليعتبر به وان لم يثبت برفقوله
 الاسواق ولا يبرأ عمران انما يجوز بيع ما يختاره به الا ان كان مطلقا
 بما احواله او جعل من يرفقه وان لم يمس بما غير هذا بلان به الصبي
 بانه خاص وفي المروثة ان / ان للصبي في التجارة ابرق في حقه
 لانه مولاه عليه مباح والذي في الوصايا ان / للصبي حيلان ولم
 يذكر انه جمع اليه مالا لان اطلاق الجواز على بيعه يدل على انه

خلاص قوله ههنا وقتل قوله غير في السجدة البالغ وذهب الشيخ ابو محمد
 والقاضي ابو محمد وغيرهما انه يجوز له دفع المال ليتيمه ليتيمه به
 والصحيح ان كان يفعل التجارة وهو ظاهر ما في كتاب ابن حبيب
 فتح ذكر ما قال ابو عمران النخعي بربر بالحي اذ اثار به البلوح
 ازاد اهل السنة قال شيخنا ومفتي خلاص المنيخ وغيره
 من المؤلفين قال الوصي اريد به ليتيمه بغيره قال ليتيمه
 له كالمستحق في اثاره ولا يخرج من اثاره استظهاره بان تعلق له
 بضمه وان لم يصلح اختياره ضمنه وصرفه فانه لا كره فيه
 عنه الانتفاء معروفة مستحبه اليه انه من يصلح اختياره امين
 حبيب والوصي مصدق فيما دفع اليه ان اشترى ان علم ان المتيم
 كان يتجر كماله فان شيخنا لا مل ويلزم منه انه مصدق في انه انما
 دفعه الا انه اهل لا اختيار بذلك ما لا تقوم بينة بخلافه في كتاب
 وفيه لا يغفل قوله لا يستحق كدفع المال اليه والتفقه اذ لا يثنى
 في عياله وليه بغيره الشورى ان يشهد الاب او الوصي
 انما ادرى المختار من دين دفع اموالهم الى اموال الصبيان
 جاز ولزمهم ما ينزل من مال الوكيل على ائتمنه من مالهم باقرار
 بذلك وجعله جاز في ذلك كذا في كتابه شيخنا ما في من حال
 قال ويلزم الاب او الوصي المنيخ ان اشترى الصبي في عوى المذموم
 على علمهم انهم لم يظلموا في ذلك ولا افرغ عنه هما به السرور
 ظاهره جواز فوكيل المجهول بغير ابط من الوكيلان حيث قال
 ريمور ز يستاجر في الحج اذ كان لا مشقة عليه فيه وفيه نظير
 ما لو ادان له ان يتجر وامر به ذلك جاز وعليه حمله التوقيف
 انه يتجر بمال الغير وحمله ابن عبيد القعور انه يتجر بمال نفسه
 وبعده فيشيوخ المتأخرين يتجر للاسنان دفع ماله لبيعه يتجر
 به مستحبة المازر في دفعه اختياره انه لا التيقن لنفسه
 في تفديقه وتذميرها دفع له من العيني ما يشترط به

غداً وانظر بان سلك به مسلك الرشد دفع له من ماله ما يتكف به
 نصريه وعن المشايخ ان كان من ائمة الوزراء الذين لا يلقى بهم التجر
 دفع له من امواله على اهلكه وولده ما يختص به والبراء بنصره
 في امور الغرة وما قاله المتأخرين لثمة قولنا ان الغرض حصول
 ما نزل عليه فرائض الاحوال ابن عطاء اختيار ابن رشد المتيم
 في قوله الامور في ذلك الطقة الفلاس في اشترى قطع ويوعدهم ويوعدهم
 رشده بان يتجر في المعقود ويقطع اياها بغيره وبغيره وبغيره
 رشده المتأخر المتأخر بكل من يفر به منهن من دفع مجموع او لسوة
 يعرف من الرشدة والصلاح من دفعه وان اشترى على الشيخ حجب
 عليه وهو قوله ابن عباس وحلقة العلماء وعليه العمل في من
 الاستقنا ابن النواز عن ابو الفاضل ومن اطلقه وابعاد الرشدة
 ظاهر فيه فتح ظهر سبعة جرح عليه ثمانية وربع ماله المشاور
 ان علم الوصي برشده ولم يدفع اليه ماله ونفذ كذا ضمن
 شوا تعلق بينة اذ لا لانه مفصل في جملته وظالم وعاصي لم يثنى
 ولا لانه عليه في الاصل وكذا ان قامت بينة بترشده وقت تعلق
 ماله ضمنه الوصي وان شك في رشده يدفع اليه ماله بغيره
 الا ما ضمن وان تعارضت بينتان بينة السبعة اولى المشاور
 ينكر ان اعد لهم وهو اولى لان السلف في المال ظاهر جميع
 الفلاس ظاهر كالمشاور لا يبيع عليه هم المشاور فيكون بينة
 فيه الساقطة فيحمل بها او لا ربح قال وليس كفارة العسوق
 والعدالة لان العسوق مما يجبي وان تكا مائة سقطت وبفصل
 سبعينها وانظر لو شهد برشده عند القاضي وسلم الوصي
 ما اطلقه القاضي ثم باع واشترى ثم باع بوثيقة ضمنه اقل
 في نزل سميها فقد علموا قبل مدة الاطلاق وبعد ما اهل تقيمه
 ابعاله في الغرض لان القاضي حكم بوثيقته لانه ان كانت بينة
 الرشدة اعدال فيكون راجع قول اهل العلم او برده لا اذ كانت

الايمان بذلك عليه الله وليهم وهو يدعيه من ما لهم وحيث
 ولا يقول له ان يدين عليهم الا ان يكون نبي بركته او يدينهم
 عليهم او يكون لهم غلة برحمتهم ولا يجد سلبا عليهم ولا
 من بيعه لغدا ابرهن فيكون حجة في وجه النظر ~~هذه~~ لغدا
 ابن عات النظر اذ ثبت له هذا المنطق الرجوع على النبي فحكم
 وخا من يدينه ولا يدينه قوله انما انفق برجع الرجوع والنبي
 من ان يبع النصف قبل بركة بين الفضا على انه في بعض النوازل
 من مال النبي ولا اسقطه لا مكان توصل اليه من حيث
 يعلم الغاي لان الفضا على النبي في الغاي وفيه لا يكون
 هذا على الوحي فمن فضا لانه لا يجوز الا اتفاق على التمس بوجه
 ببيع ماله لسوا انفق من ماله بغيره او من مال النبي
 هو فباع بغيره لا بغيره وفيه نازل وانما يظهر من هذا
 الموضع في رتبة ذكرها ان الغاي في بعض على النبي للوصي
 في النوازل لعدون ان يبيع النبي من يدينه بالخير
 من هذا ما ينفذ امر الله في البها على وجه النوازل وله تنوع
 اولا غروهم في بيع عليهم فيكون مسئلة المشهور
 ان الشوك الوحي في النبي واما الشوك في الوحي امر
 بالاصلاح في الارض والكرا وانكر الوحي بل انما في الامر
 ويكون له قيمة البتة متعوضا وان نكل بغيره المشتري وغلب
 لم ينفذ وغرم الوحي الزايد على قيمته مقلو على مسئلة
 وعن الشك في ولا يبيع مال تجوز من ماله او يدان ولا
 يحمله ما الا على وجه العطف والسلافة موجود بان فعل
 صحت ما عجب ولا يجوز له في موضع تجوز ولا يجوز به في اخو
 والخراج هي حاله بان فعله فمن قال بان لم عليه دين
 النبي في انك ما عليك النبي لغيره ولا لا يكتسبه
 براءة من قبل ماله عليه وكثيرا وانما يكتسب له براءة

فيه

فيه وكذا لكونه في هذا جميع ما يعلق عليه فيكون وان قال
 برئت اليه ما عليه في الغريم وجوب الوحي اليه ليس في
 ومن هذا حال الوحي ان الوحي لا يبرأ على الوحي في حق النبي
 ولا على الايمان من انما يكتسب له براءة مما يجمع من العطف
 خاصة ومن فعله في هذا وهو يكتسب من الفضا وانه رابطة
 ليه في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 عات في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 على بلان ولم يذكر في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 مائة درهم وذل الغريم في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 ولا يكتسب له براءة ولا يكتسب له براءة في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 وباشية الغريم في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 بالوصي له فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 اقراره في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 لا يكتسب له براءة في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 درهم لزمه في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 كله وكذا في الوحي في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 الوحي وهو قول ابن التور وبن عبد الله في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 على الفضا في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 جميع ماله على فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 درهم وفيه في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 موقوف على فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة
 هو مائة درهم او خمسون او خمسة ارباب وقال الوارث
 كان في فضا الكور في مفتح على وجهه في انما يكتسب له براءة

وقال الوحي لان السدة لم تفتح فيه ان يحل اليه كما قال
من السور على ما يوفى به من العدة بان ابن السدة عليه السلام
بان طال فحضره اطلق هلمسلة ابن الحاج ان جد الخرج
السنه في الوقفة التي يجوز فيه التجديد بلا يخرجها من الخرج
الاكتسوت الرشد والاخذ اربعة الى اربعة هلمسلة وفيه
اذا ثبت السعيه رشتة عند الفاض ووليه غايه في الخ
يندر الفاض من بعد عن الغاي وتزلزلت في وجه ذهب
لعمري ووقفت العتبات لما تفتح ومثله من مات وصيه واثبت
رشتة ما يفتح ابن رشتة يانه بعد له ويفتح لذلك الفاض
وله جوت الا حلال من ابن ادهم وغيره وهو قول الصحيح
فيه وفي الغاي وفي الصلوة لا يفتح له ويكمل **البرزخ**
العادة اليه تفتح الوكيل للاخذ اربعة ارجاء الخجة وهو
جمع للقوليتي للاختياط للغاي هلمسلة وفيه سبيل
مالي عن تحت رلاية وفي ظهر رشتة في مع اليه وصيه
ملا لا يجتنبه له للتمارة ولا يلحقه ملا ان لا يمايل ولا غير
وكذا في السماع انتهى ان الاذان الصولي عليه فتح مات
بلا يقضاه يانه من ماله ولا يمايل به وصيه من ماله وهذا
كما في ذلك مالى وجميع احواله لا يمايل به ابن الفاض
الذي اعتبر ماله من رشتة او سعيه مهي داريت في هذا
الاقتلاج والاخذ في هذا يقول ابن الفاض في الزام الدين
السن لعل الوحي بطول تقويمه الا ان يكون ذنبه فيما لا بد له
منه من عيشته ومرواح امه ويستند له في ماله من غير
خلاف **واجاب** ابن رشتة وابن محبان الولاية تساقطة
عنه والدين لازم له منه **المشتركي** وبهذا العقل
يما تصرف فيه بخبرة الوحي هلمسلة وفيه رشتة
نومى رجل له بنون مستقيم بنت دخل بطارز ويهاون تخرج

من ماله

من ماله ولا ينفق بل ينفق ان يولي عليه كما ان لا يمايل له لو كان
ليما يفتقر له حقار ريشه وتزلزلت وحكم فيما يهاون **البرزخ**
وقال هو من هلمسلة ان الاب ان اعاتبه افسا الا عسوام
التي هي فيما يجوز اقلها تنفق عليه بنزلة ما لو كان حيا
ولا تكون في الحلة فيما عدا ما ولها نظاير تقتضيه هلمسلة
وتفتح لاني رشتة في حق الفاض بل ما نظره في كلامه وكنت
الحقبة انما في الفاض مات في وجه طع ابنه هاوسيل
ابو عمران العالكي عن اوصاف اليه الصغير الى اخ له يكره وتوحي
مع اليه بالخ بايق الصغير ما نزل ابو في فقه على الكسبي
بما له بالمال في حال اليقنة وانا صغير ولا ينفق على منى
خاتمة هو هل يلزمه ان لا **واجاب** هو مطلقا جميع
ما اقلت من حين وفاة اليه اذا هو تسلم عليه بنفسي
لا غير **المشتركي** يري فيما ثبت معانود ابو لا يقوله
لان اقرار الوحي تقوى **وسبيل** ابو محمد عن اوصى على افعال
بلفوا حاراكه واخليفه في نفقة ما تولا **واجاب** لا يميني
عليه لان ليضع كمنه الناصر ويكون مهر وما يملك
اربعه على عليه غلله في الحساء او يغير شيئا حقق عليه
و**سبيل** انما يثبت ابو الفاض القبر في وجه الم عن
مجرد مات وصيه ولم ريم يساوي ما يثبت في هلمسلة
مطلق رجل من المجرور ربع ربه ما عتذر به المجرور
انما اقصاه في ترشيدك ما في الخلف بقت مع الرابع
فيو الظاهر في ذلك هلمسلة الى الرجل في ترشيدك في رشتة
في يوم يوم او يمين ياع منه الرابع الخ كور يما يمين في هلمسلة
ينصرف المجرور في ذلك نظر ما يمايل ان على عدم رشتة
رشتة المجرور انما يمين وقت السمع و**سبيل** ابو حبه
ثب ارادة المجرور القيل لان على **المشتركي** منه بقت لم فقال

يذله وكذا لو طالع بالوكالة بعد جازاذا البيع عن زمان مئة
 البيع ولم يتقرر عرفه بالشرط في ذلك زلة البيع في ذلك
 طالع بالرهن والوكالة وهو نحو صاعه كوفى عاقه فلا بد من عاقه
 عن اجل موقوف في البيع الوثيقه البيع او كان بعد عطف
 البيع وعطفه فلول الاجل لا يخلو وكذا ان شرطه على هذا القول
 وقال ابن عباس في البيع ويجوز له ان يكون له او له او كان اليه هني
 بعد عطف البيع ويحل فلوله اليه في اقل الشرط وتحت الوكالة
 بانقضى لانها وكذا ان عطفه من الراهن ان يبيع الان مطلقا
 بالفرق كما قال ابن رستم ابن موقوف عن ابن الخطاب انما يجوز
 المرتهن البيع ان كان في وثيقه الذي ينفذ فيه طالع في
 رافضيا من رهن طرعه وكان مع ذلك ما هو انما ان
 الشرط ان لو اذله على بيعه ان لا يخلو اليه في ذلك البيع المبيع
 وقال الشيخ ابو الوليد يجوز بيعه دون الحكم ان الصاع وجم
 البيع وان لم يشترط التصديق الشرطي وهو ظاهر المرونة
 بان رده على ذلك انه دمع اليه الذي وانكر المرتهن بان
 لم يشترط التصديق واقطع بيته بما الذي ينفذ البيع وان لم
 يكن خلع المرتهن وبعد البيع وان نكل خلع الرهن وسقط
 الدين وبعد البيع وبعد بيعه المرتهن في البيع وكذا في
 اذله انه وهبه الدين الحكم لسوا ولو صدق المرتهن في
 دعواه الا فضا وفيه بعد البيع وليست للراهن عليه
 المبيع في دعوى العينة خاصة فيكون الحكم في المبيع والتميز
 عما مات في المصلحة ابن عباس ان كتب له في الكرم والتميز
 مساكنات وفي الارض والبر كراة ذلك ان كان المرتهن
 لو رجع اليه رهنه لم يكن ان كانت دارا او عماره ان كانت
 ارضا لم ينفذ الرهن وان كانا مائة في ربح البطار بها
 لم يضر ذلك لان من اخرا شيئا بلزله ان يكره من غير
 قرب الرهن

قرب الرهن ويجوز بيعه في ذلك لسوا وما ان كان ينفذ ما كانت
 وكان رهنه لم ينفذ الرهن ان يكره من رهنه ولا من رهنه من رهنه
 لحد انه لا ينفذ رهنه في بيعه ان كان رهنه من رهنه من رهنه
 ما ولا يتم الكراهية في طالع خراج الرهن من رهنه رهنه الرهنه
 حلة فيهم وقوي به رهنه المصلحة الشرطي ودكاه من رهنه
 من رواية ابن رستم عن النوازقة من رهنه رهنه رهنه رهنه
 دارا واذا فضا كانت تقع الرهنه في ذلك فلا بد ان لا يكون حوزا
 لرهنه حتى تنقض الدية ان يجاز عنه برهنه ان رهنه من رهنه
 لم ينفذ عن ابن الفاسح ان حوزا لرهنه في بيعه رهنه رهنه
 ينفذ في له لا رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 حله اقل الدين واكرهها خلعها وفيه ملاءمة البيع الا ان ينفذ
 المرتهن من الكراهية وعن ابن الفاسح ان عليه كراهية ملاءمة
 يوم الرهنه لانه ينفذ اقلها ما لا ينفذ الرهنه على ما لا ينفذ
 فلا يكون على المرتهن في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 اذ ان المرتهن لراهنه ان يكره الدار او رهنه رهنه رهنه رهنه
 ينفذ خراج من الرهنه في ذلك هذا مذهب ابن الفاسح وفيه الحكم
 وقال الشيخ لا يخرج بالاذن حتى يجرى ويصدق في رهنه رهنه رهنه
 الفاسح ان الرهنه في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 الرهنه **باب في المصلحة والشفقة والمصلحة**
 ابن رستم في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 ما ينفذ كل واحد منهما الا ما ينفذ في رهنه رهنه رهنه رهنه
 تخلفه وفيه الرهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 كثير ما ينفذ رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 ينفذ تخلفه في رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه
 ثمانية مثلا فيقول رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه رهنه

وتسبب بغيره منها. لا يستدريه عن مرقه وطاريرا
 بين رجليه اخرهما غايه واراد الحاضر بناء كما كان في مع
 امر الى الغايه وطلب مع نصيب الغايه فباع الحاكم نصيب
 الغايه بغيره هذا البيع او لا يبيع لكونه لو قدمت الارض
 لوقع مع نصيب كل واحد ما يبيع له فلا مضره به قسم الارض
 حينئذ **باب** لا اضرار الارض فرادا كما كانت قبل بنايتها
 بغير اضرار حكمها حكم الارض بحيث لو طلب احد الماشركم
 في البناء لا يبيع عليه لان البناء لا يترتب له مرقه الاول
 والواجب المقابلة بماذا ارجع الحكم الى الغايه بسبب القسمة
 في الغايه وهو الواجب وان لم يفسد ببيع الحكم بالبيع
 في الغايه ان لم يجد من ماله ما يجره نصيبه وبيع الحاكم
 فباع بغيره كما التزم بغيره فبطل حكمه ان يفتت الارض
 بمرادها فبطلت وبطل نصيب الغايه تحت يد من يبيع البناء
 وان بناها بالطرف الامر بين ان يكون مقولة لا يستحق يقال
 لم اذ مع قيمة بناءه من نصيبه فان ابا قبل الاخر اذ مع اليه
 قيمة ارض يبيع البناء ابا كانا شريكين هذا القيمة البناء
 وهذا القيمة الارض بمرادها **المزول** ان كان يصير لكل واحد
 ما يبيع له كما حال ملكه يبيع به في الارض بالقرن موافق
 قسمة وان كان يبيع به كما وجه اخر اضعفه فهو مخرجه في
 القسمة اذا كانت تضع من القيمة لكل يبيع عليه من اياها
 ذكرها في التيسيرات ميط خلافا وقوله اذا رجع بمرادها
 بان لم يكن مرقا فيه فخر ولا يخرجه في ابيد الموات لانه في
 وسه العار ان يملك كما يجره بغيره او ميراث والله اعلم
 رايته بعد ذلك جوابا اخر ميط بعد هذا الى الشرح بغيره
 هذا الكلام هو ان كان القسمة على ابناء يبيع بمرادها
 بالبيع باطل والا فهو صحيح **باب** اختلاف اعيانها

في البناء والقسمة ثم اختلف اهل هذه الموضع فقال بعضهم
 يبيع وقال بعضهم يفسد لان ارضها تفسد والمقول عليه
 في هذه المسئلة ونسبها اليه لا يبيع في القسمة من اياها حتى
 يصير لكل واحد المبيع النافع كالمصلحة بحيث يصير لكل واحد
 يصير مفسدة ارجحها اذ جرتا وحكم القسمة حكم المبيع **باب**
 يتفق به من الحقوق التي لا تكون في غيرها وذكروا ان اهل
 البناء في القسمة مع الاقدار له فلا اضرار وجوده بينهما فبطل
 هو المفعول عليه من مرقه في هذه المسئلة وقد اختلفت في هذا مع
 القول عليه من القسمة من مرقه في هذا المرقه هو عنوانهم
 في القضية **باب** ان يكون الحكم بالبيع بان اختلفت القسمة
 في القرن الذي طردوا منها من حكم بغيره الارض ومنهم
 من حكم بغيره بالبيع ان يفسد من اهل يبيع ونسبته
 ولكل نوع فبطلت في المرقه تذكروا لان ومصلحة المفسدة التي
 طردت بمرادها واختلاف الشريكين ميط كما وقع في القرن
 المختار اليه ويعد مطلقا ان تكون المفسدة بالقرن لان اختلاف
 مستند في القرن واما القرن فيبيع شيئا للغير واما المطلق
 وهم ما يستحق بالبيع ويقع من ايترايه بماذا اختلفت
 ارباب الملك في بيعه اذ قسمته بمرادها فبطلت ولو اخرج
 في الضرر على الشريك فليد الحق المالك اذ خرج ملكه
 نحو شريكه انما من روال الضرر عليه لتفسير الموضع عن
 وضعه الذي هو عليه انما من يبيع على ماله مخرج يربى
 للشريك فبطلت ان الرضا ان يبيع عليه بغيره القسمة
 ولكل نوع وجه من نزول القضية بناء عليه من فرائض الاحوال
 ما يخرج احد الغوليين واما المفسدة فليست ميط به
 يصير رتقا بمرادها فبطلت ومعنى القضية ان لا ضرر فيها
 اذ لو ابناء احملا على بيع من اراحتها لا ضرر بخلاف ضرر

العز وندعاه الحق لان الحق ما في العز من الضرر فيخرج
 عليه ومقتضا الارح عز في المذهب القضا بالفسح وفي
 الاصل المعنوية منه انظر اخطا وخطا الاستدلالية مما
 احتجوا به واخطا وخطا في المعصية انتهى كلام القوم
 وهو يخرج عما اصل قوله من ان ذلك واثم القاسم وما قد منه من
 نفع العينة وعلمهم **وسيل** التمسك عن جوارح ومع لا يحد
 التفرقة قال فيه قسمة التزعة مع الشراخ الذين في الدقة
 لا يجوز ولا تخرج ومخالفة لظاهر الفرة ان لقوله نفع من بعد وضغ
 بعينه بطلان من وقته بسيل ماله من فروع فهو انكره
 وليهم وهي المصلحة ما ينادي به لم يجر القسمة
 على مجتهد قوله في هذا او اخطا اذا اقتصموا في فضا
 الدين وفي رواية استجب ليعلم والقول الآخر ينفذ به
 اخذ الحسن **قال** في القول بعدد القسمة خارج عن
 الاصول ومنه وانما يذكر ليعلم الكثرة والاصل المفروض
 محتمل الا ان تعلق بغيره لا في وهو القوم الاتري انه لو
 رض القوم كونه في مفسد ويفسدون ذلك يار بلو
 كان النهي لحق الله لم يجر مرضا القريب وكل موضع يجوز
 بالشرا في مفسد من مالا يقال فيه ماسد والعاسد ما تعلق به
 حواله ثقا لا يجوز الشرا في عليه والنه ليس بالبيع متبع
 عنه ولورضى المشتري به بما لا يقال انه ماسد **واجاز**
 الحايك بان الورثة لا يعطون ما وصفت بماز يعطوا وقضا
 الدين مضت القسمة بما فلا في ذلك بماذا هو الظاهر
 عن وعن قال بن حبيب طرد الدين والوصية وان كانت
 الوصية بالثلث او بالغا فافرو قال الشوليس في كتابه
 اختلف اذا لمعوا الميراث وانما مثل الدين في ذكر
 رواية استجب **والامر** كما لا **وسيل** ابو جحر عن توفيت

في قوله
 لا يجوز ولا تخرج
 ومخالفة لظاهر
 الفرة ان لقوله
 نفع من بعد
 وضغ بعينه
 بطلان من
 وقته بسيل
 ماله من فروع
 فهو انكره

وتركت

وتركت **روحا** ودل او هل لتقسم التزعة الابن من غير نافر **باب**
 ينفي لم الرجع للفاخيه يجعل مفسد من يلع القسمة لاني مفسد وان قسمة
 لنفسه مفسد الا ان يظهر بما بات يثبت بللوله القضا بها ووجه ان
 بلغ والحق ربع اليه في القضا فيل بلوغه وليس كالاخ وصا كانه
 يله ولاه وان لم يكن له ما يله وعل لان يار حتى تقيس المما بات
 اليه **وسيل** يجر في كل اخطا بيع الابن والوصية من نفعه او لغيره
وسيل الخايع عن قسمة القيمة المختلفة الانواع **باب**
 القسمة بغير قسمة التي تغليب اخذ الضرر بين كان خروج ولا
 ملاك اخذ من مفسد ما وجب البيع وقسمة الثمن بان كل البضاد
 في القسمة والتقسيم في الاثنان اقل ضررا من البيع وجب القسمة
 لهما هو ان يجر في ثمة اليه اقل ضررا الطريقة وهو الاثني عشر
 والجنان اذا كانت نفعيته كثيرة التزعة قسمة وحل وان كان
 لا يجر في القسمة والقسمة الاثمان لا ايجاه الشرايع وقسمة الثمن
 وان كانت الرخصة في الاثمان والفرق في القضا دون الفصل
 او التزعة دون مالا يبيع وقسمة الثمن هو ارجح
 عن وعن اختلف في الجنان المختلفة اثنى القاسم وسجنون وكما
 ذكرنا لك وهو البيع عن وعن وعن كل واحد مفسد اقطع على مفسد
 لم ينكح الاخر على مفسد فلا يكون اخطا ما والتزعة كتبت اليك هو
 اصل العلم وجه قال من حقق العلم وكان له مفسد وراجه
 موضع اخذ عن الميسوري قال وقع لبيع الملك ان كان يبيع
 لكل واحد من الانواع مثل ما يبيع للاخر جاز ولعله هو ام بين
 القاسم في الاطالع ان الجنان الواحد كالمخانة المختلفة
 اليه **وسيل** ما قاله اثنى القاسم هو قوله فيهما واما الاثمان
 بان كانت مختلفة مثل قضا او رمان او اترج وغيره وكل
 يجر في الجنان واحد بانه يفسد كله مجتمعا بالقيمة كالمخانة
 يكون يجر في البرية والصحابة والمجور والجنان **القاسم**

البيع اظهر ان عليه وان سوتنا هو فقتنا عاقتي ما اراد من طلب
 التفسير للبيع اخذ ذلك بما وقع عليه بلمة لا الا ان يرد الاول
 فاذا انقضت الزمان قالوا احدهما ثبت له والآخر انى انما
 ان السلعة اذا وقعت في يدي وبيع لا تقسم لمن ايا البيع
 اخذها به لكونه من دعاء الى البيع **البرزخ** مع التبيين
 قبل انما التفسير للاية لا الطائفة البيع واليه ذهب الجمهور
 لا يجرى البيع من اداة ولا غير وهذا من قول من لا يرون
 القسمة مطلقا وكان من رتبة يذهب الى مثل هذه اية رباح
 الغلات وما لا يحتاج الى السكنى ولا يفراد وان من اراد
 بيع نصيبه او فاقا ومعه لم يجر شركه بخلاف ما يراه للسكنى
 وهذه النسخة الى ان هذه اية يجرى او لا يجرى للخصية فاما
 المشتري للجار ولا يفسد وذلك ان المشتري احدهما جاز
 والاخر ذلك اربعة اشياء بعد بقاء لم يجر احد منهم على
 البيع مع صاحبه **الشرز** وبهذا جرى العمل عندنا بسنن
 هذه الصورة الا في رتبة من يبيع اخذها ايا احد من
 القسمة وانما الاخرى القول قوله وفي الاول عا ايا احد من
 قسمة ثبت والاخر قسمة من جهة يكون القول قوله في
 الاخر البينة وقال بعضهم ان الناقبة كما اختلاف البينة
 يعنى مع بيع البيت والجار **الشرز** انما هذا حيث
 يحسن الامران من المصالح اذ تملك الرقبة ولو
 كالت المستوفى مثل بقاء كل قسم في يد ارباب القسمة
 لستين باكثر من القول قوله في قسمة البيت بغير
 خلاف لا نظا لباردة وعوا توافق قسمة البيت وقد وقعت
 وعلى فيه انه حكم بيطا بخر او اختير بينهما هذا انما
 في الكور قال اذا قسم الشريك املأهم وبقيت زمانا
 ثم يذهب بعضهم قسمة الارفاق والاخر قسمة البيت

ولا بينة

ولا بينة ولا يسير الى قسمة القسمة لا اعتوا بمهم بالقسمة والى عليه
 ما يرد في قسمة بلاء بصدقوا الله عند ما لا يبيع من البيع والقول
 قول من ايا عا البتة اذا لم يفسد غير من حكمه كل واحد من قسمة
 لا لئلا يهتدى به في اية اية اية اية اية اية اية اية اية اية
 بها تقع ومن معناه انما لم يفسد اية القسمة وقال بعضهم
 انما يقطع كل واحد من ارضها بغيرها من غير قسمة وادعاه بقطعهم
 القسمة بقاء من مع القسمة اية اية اية اية اية اية اية اية
 فيجعل على ان الاول كمال زمانها والاخرى لم يطل ولا يسلم
 انه قد كثر في عن بعض المعقنين والله اعلم عند قسمة
 وفي احكامه من سهل اذا اقتسم ارضا فقال احد هما الصاحبه
 انما قلت على من ارضي بالقول قوله انما عليه فيما بين
 وعا الاخر البينة معناه في المرونة صفة وقيل انما
 حال كل واحد في نفسه ان يبيعها ايا اية اية اية اية اية اية
 فيقطع من نفرد امكنتها وبما خرها التفرع واما الاول
 لا يعرف لها ايا رقتهم ثم يقطعهم فيحذف ايا ايا
 سمون قال البير لمن وجدها **الشرز** لى هذا اية اية
 الخلاف بين المشتري ايا اية اية اية اية اية اية اية
 كور اية اية سمون ما كروا خلف قول اية القاضى
 قال كور ليايع ومرة قال كور سمون ربه وقفت البينة
 من شجرة الامع وقضى به القاضى حينئذ **الشرز**
 ابن الحاج في كور بين رجلين عا اية اية اية اية اية
 الى القاضى بقتلهم فيبذلها لهما فيبيعها ويضع نصيب
 القاضى فلما فزع ايا رقتهم القسمة وعدا اية الى القاضى
 ما بقي من سهل رابى جرح بقتل القسمة واقتضى اية
 الحسن بن محمد بن ما مضى بها ولا يعرف لهما اية اية اية
 بقوله في القاضى فقتلهم بقتل اية اية اية اية اية

فهم انهم يحكم الفاضل بقسمين و قد مضى انهم من سراج
بقسمين فهم قال ابن البينة التي منقورة الان يقال بن منقورة
انتم اعلم بتمشيد بلدكم ولا يتفق الفصحة فقال له احد
المتخصصين يا فاضل فلم يجبتا فمضت بهن عن حشر
مخافة التمسك عليه فيقطع كلامه بعد ~~مسألة~~
ابن عاتق عن ابن عقيت ان اول ما جاء النصب من قسم
عليه ففاسع على المواضع كان للموكل ان يفوز بالقبض ~~الخ~~
بكماله فيه لان فلسفة الوكيل ليست ثمن ففاسع عن نفسه
قاله بن زرب وغيره وفي الفصحة المروية ما يظهر منه خلاف
هذا الا عن ما في فني الكتاب من انه لا يقع بالقبض في قسمته
المراضات وكلاهما في رتبة مراضة ~~مسألة~~
ابن الحاج في دارين شريكتين تحمل الفصحة فمات
احدهم وترك ورثة ولا تقسيم على الورثة ~~فانه~~
تقسم اولاً في حصة الشريك نصيبه يصح بيعه ما احب
ولا يجرونه على البيع معهم يعني لم تقسم ثانياً وتخرج
از الشريك مع بقية سهمه ~~انما~~ احد الورثة كذا ذكره
لا يقسم سهمه مع انصافهم ~~والمحصل~~ بن ابي جعفر
عمن تصدق على ابنه المال يعني فامورهم بملء له ويباض
هذه فماتت بقية موقوفه واستثنى لنفسه ثلثه ~~انما~~
عليها وقيل لها البنون منه وادلهما الى قسمته
ويجوز كل واحد ما يلزمه من العتق وتعتقهم ~~المتصدق~~
يقول البيع ما عدا ~~الملك~~ او ~~الاجابة~~ له الفصحة
ولو استثنى او لا يتعارفان ويملكه اقبى بن رستم
وزاد ويكون استثنى ما قبله كل واحد من ~~منهم~~
بما يشاء منه على قراره ويقول قال ابن الحاج ~~مسألة~~
ابن الحاج ان كان لبيت المال شريكة في قرية مع قوم

فانها

فانها تقسم بعد موت الملك على هذه الحالة ويوكل الفاضل
من يقسم على بيت المال وليعت شهود الجحشرون الفصحة
انها وقعت على ~~مسألة~~ وفيه انما كانت اطلاق
لبن اتمام بقسمته بغير فرقة لان بعد بل مناخ لكانت
السدة ~~انما~~ الفصحة ولو فمضت بالفرقة والتفصيل فكان
احسن ولو خرج عن بقية ربع البين في الفصحة وهو بل
الخير ربع النضر والرباع الفصحة ربع البين ~~والشخص~~ ربع
الآخر ~~الكان~~ هذا هو الذي ينبغي له كالفصحة ~~مسألة~~ بن
سهل رحلت من مولا مال لا يجوز للرجلي ان يقسم ~~مسألة~~
طعاما لهما من ثلثه فله حل اياه او لم يمل فانه لا احد هو
الثلثين ~~في~~ الاخر الثلث وفي ذلك هبة من الراعي بالثلث
البيروني هذه اي على القول انها تقسم على القول انها
بيع لا يجوز ان يكون على احد القولين في خياره ~~مسألة~~
انتم المفقرة فيها اشبه وهي مشهورة ومثله فيها ولا
يجوز قسم البين في الصروع لانها فاقرة واما ان فصل احد هما
الاخر بامر بيني على المعروف وكانا ان هذا ما يملكه ~~مسألة~~
القسم ربع بيضاية حاصبه في لا بايز لان احد هما ترك
لاخر ففصل بغير معنى الفصحة ومنع ~~اشبه~~ ~~مسألة~~ البين
ولو بان التفاضل وانما لابن الفاضل من مسلة البين ~~مسألة~~
فصحة الطعام ~~انما~~ في التفاضل والتاخير وخرج من هبة
يقول لانه من المعروف وليس مما يخلفه فيه ~~مسألة~~
بلا في البيع وجواز التاخير فيما على المسألة ~~مسألة~~
ابن الحاج لا اضر على بيع ما يملك ما عدا هذا من هبة ~~مسألة~~ الاخر
بما يجوز هذه ~~انما~~ الفصحة ولو اراد جرد الفصحة الحقيقية
بالفرقة والحق عليها بلابن الفاضل فيها انما يقسم
بالشركة لا على اهل البيروني ~~مسألة~~ البيع فيه ثلثا واما قسمته

حتى يفتي التاجر فيه ويمنع له ما يتاح من كل واحد منهما مع بعض
 فالأول انما البيع القابل او الحاضر بالشفعة والآخر البيع
 ولو لم يضمن ذلك وبيع امرئ للمسلمين فيقولون له من كذا وكذا
 ويؤمروا به فيؤامرونه بان يملأ من ماله من ماله من ماله
 من كذا وكذا من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 ما يضمنه فيلزمه من كذا وكذا من ماله من ماله من ماله
 ويؤمروا به فيؤامرونه بان يملأ من ماله من ماله من ماله
 التاجر بها المستقيم وان يفرق كذا وكذا من ماله من ماله
 انما البيع وان يضمنه كذا وكذا من ماله من ماله من ماله
 الحكم بالشفعة ولا يضمنه كذا وكذا من ماله من ماله من ماله
 قد اتفقوا على ذلك فيخرج المالك عن القابل وان انكر البائع
 الاثبات عنه والبيع كالمقابل اثباتهما وانما البيع
 وبيع لم يضمن الا بعد ان يضمن البائع والبيع انما يضمن
 بعد اثباته للمالك وكذا ان انكر البائع الشفعة كالمقابل
 القابل انما يضمن الا بعد ان يضمن البائع والبيع انما يضمن
 مضمون وهو كذا وكذا وهي رواية عيسى بن عيسى عن القاسم
 بن العنينة وان اقر البائع بالبيع والامانة وبيع على القابل
 اثباتها وحقق لم يضمن الا بعد ان يضمن البائع والبيع انما يضمن
 اثباتها عنده عنده فيضمن عليه بالشفعة من علمته له
 يذهب الى توخي البيع الذي لا يضمن بالشفعة ولا يمكن
 المانع ان يضمن البائع مضمون هذا الكلام والله اعلم
 ان يضمن المالك البائع والآخر الذي يضمن عليه بالشفعة
 وفي الوثائق يضمن القاض على ماله كذا وكذا من ماله من ماله
 لو قال المشتري لا يضمن الجواب لا يضمن الا بعد ان يضمن
 له شفعة حتى يفر البائع بماله من ماله من ماله من ماله
 الجواب كما يسأل عنه فلا ولو اضمن البائع والمشتري للزوج
 كشفها

كشفها وانما التاجر يضمن له ماله من ماله من ماله من ماله
 اقرار المشتري بالبيع والبيع المستقيم والبيع من ماله من ماله
 انما يضمن البائع والمشتري البائع والمشتري البائع والمشتري
 وفي القاض وتضمنه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 في يضمن البائع الماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 المشتري مع البائع الماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 له المشتري ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 لان البائع والمشتري ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 لان المشتري لا يضمن الا بعد ان يضمن البائع والمشتري
 البيع وانكر المشتري ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 بالشفعة باقرار البائع مضمون ماله من ماله من ماله من ماله
 في ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 باقرارهما البائع ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 خمسين ومائة ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 في ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 باقر المشتري جميع الماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 انما المشتري عليه بالامانة في يضمن البائع والمشتري
 غير ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 المسلمان في يضمن البائع الماله من ماله من ماله من ماله
 وكذا ان يضمن عليه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 السكون للشفعة بضم القاض ماله من ماله من ماله من ماله
 في الجواز انما يضمن من لم يجاز من المشتري ماله من ماله
 المشتري ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 لا يجوز بيع المشتري المشتري ماله من ماله من ماله من ماله
 انه يجوز بيع المشتري بالشفعة ومضمون ماله من ماله من ماله
 كثير من المشتري وان كان حتى يضمن المشتري ماله من ماله

هذا **مقالة** مسئلة وقعت وهي ان المستورد ان كان الحق بالشيء
 مثله في وجه السهل والعصية الان الاخرى الحق ولا يكون للعصية
 شيء وكانت فزالت به بعد شيوع فتشوا وان كان الحق فيهما
 هو او اخر من قولهم فيها من افعال شتى فهو شبيههم مع
 شتيهم اخر خاص به في قدر خصيهما فمعه هو لو كان اقرى
 لكان الحق كما وقع في حالتين العينية التي في بعض
 ابن رستم عن اهل السمع في افعال شتى هم غيرهم فيها
 على الاشارة ببيع اهل السمع انصبا هم لا واحد منهم
 يطلبه المستخرج في السقاط حق في الشبهة بفعل ذلك
 طيبة لو كانت كذلك فقام لا بعد لظن الشبهة هل سيفعل
 طيبة لها الهية الاخرى حقه ويطاها لا وقد هيكلها الكائنا
 الى اعمال الهية والسقاط الشبهة **جاء** ان الذي افعله
 به ان رتبته الاخرى لا شقة حق بنية الاخرى ان شتاه
 والاخذ على قوله هو الكمال والعلامة وهو منصوص في المرونة
 وغيرهما في معام يجرى عن ابن القاسم ان لا يفرق احد
 بين قول الشيعي قبلتها للمعتزلة او تركها او اعلمتها
 او وهبها لان الاذكار انما تحل في خلاف المعاني
 لا في خلاف الالفاظ وفي الالفاظ عن اهل الحق في هذه غير
 المسئلة ما يمكن في قول الخلاف فيه وفيه ليس يجمع
 وقول المعتزلة شاذ ههنا مفترض غير محتمل كذا اهل
 المنجور والتخصيل وحاصل المذهب ان الاقرى ان يافق
 او يسلم فان اسلم ولم يثبت الاستراى الاخذ بهما
 بعد وليس **ب** من ذلك مشاع بين شركاء في افعال
 الثلاثة الا وبيع من المملوك المذكور من ابي قتيبة فثلاثه
 ارباعه ويقول الربع الباقي بين رجل واخيه فباع
 الرجل ما وجب له من الشبهة من لا يبيع بهما

بفازت

ففازت اخرى الا خنتين طالبتا للشبهة فهل لهما مقال **جاء**
 اخذ المتاع بانه اولا **جاء** ان خلت في هبة (الشبهة)
 شتية بعد البيع وفيه يعلم اذها مقال ابيع يجوز ذلك وعلى
 قوله لا يكون للابيح في مسئلة الا ما وجب له من افعال خاصه
 ومزجه المرونة وهو الاظهر والخبر اقول له ان ذلك لا يجوز
 في قوله ان يرد الاخذ بما المتاع من الاخذ منه اهل هبة شتية
 لانه بيع من المبيع ولم الشبهة ان شتاه او يبيع ما كان يبيع
 خنتين اخذ الجميع بالشتية ولا خلا في مع جواز رد بيع
 الشبهة شتية من غير المتاع ولا في هبتها **جاء** في
 هذه مسئلة لمدانها بر منط مسئلة المرأة اذا طلق زوجها
 على ان اسفكت له كماله وله منها ولها ان فصل بسفك
 حق الا وهو مفعول ما في رد الاستور ولا يسفك
 قوله بن وهب نقل في رتبة وغيره ومنط حق الولي الاقرى
 في النكاح ان ازواجه ابي وتنفق الاقرى بغيره وتنفقها
 هل ينقل النكاح الى ابيها من سعد وبن الاقرى وهو
 مزاج المرونة ومنها ان اهل اللام (النكاح) انكاح (انكاحها)
 او يمنى يدخل عليها ان تخرج عليها بعلته ليد غير انكاحها
 او رتبة لا ينكحها هل يبيع على زوجها الا وفتها العدل
 في الرهن هل يوصى به لاخذ الا وفتها العدل (الطلاق)
 لا يخرج ذلك من المسائل وسبب **جاء** عن الشرا شتية
 وصاح احد الشبهة كمال اخذ في المسئلة شتية وانكاح
 بحيث ثم فاموا الجميع بالشتية **جاء** في اية لا يرد
 على من صامه يتي لان على القول بان لم اخذ الجميع وقد اشبع
 بهامه لانه اذا دخل مع الشبهة بغير الضرورة او
 بفعل الضرورة لا يشر (كقولهم انما اخرجوا المصالح ان يكون
 شريكه ما زال به بتم لم مرادها واما على القول بان الشركاء

لا يا حزون حلة المصالح ولا اشتغال في عرع الرجوع ليقا حظه
 في برهان اعترض بها هذه المسئلة بما في دعاء يحيى عن ابن
 القاسم فمن قتل رجلا في محله اطلاق اولياء احد القاتلين
 كما لا ينفك فيمنع اولياء الاخرين فيقتلونهم ان من صالح يرد
 ما اخذ لانهم ما اخذوا من الجاهل من القتل ولا منعتهم ان ينجب
 من صالح في القتل اخا قتل بوجه والحق لا ينفك ومنعتهم
 المصالح في الشفعة منقولة عما في حال ما ليس له ان يدخل
 مع الشراكة بحاله واولياء القاتل الذين ما اخذوا حصلت لهم
 منفعة التثنية بطلت كالذين في صالحوا والله اعلم واعترض
 عليه بان هذه العلة تبال على صالح عن نصيبه فقط بان
 صالح عفا وعن القاتل ثم قل موايا حوزوا الجميع بالاستفعة
 وما في منفعة حصلت لم بعد الا اشتراك اخا اخذ الجميع ولم يبق
 له شريك في **جاء** بان المسئلة التي بعث بها اليه
 قبل امضا الصلح فليقتل قلة ضرر الشفعة وان التثنية
 المصالح لا منفعة له في اخذ اشتراكه بالاستفعة بخلاف
 القاطن لان منعتهم خالصة لمن صالح بان لا يحل له شرك
 فيما اشترى ما اخذوا في العلة الثانية خافية مسئلة
 ابن الجراح من المسئلة من قبل وجوب لها نظاير في اعيان
 المذهب **هنا** تسليح الشفعة قبل الوجوب بتمن او غير
 فمن لا يلزم **وهنا** في القيتين اخا ابلع في الا جائز
 منها اخا ابلع وشروط لتفقيه السفاح باليمين في دعوا
 القضا **وهنا** اخا اشترى لزوجته لا يقتل زوج
 عليها لا يابا نهها لا يقتل اخا نهها لا عند اراة القتر
 ويح لا يبلع **وهنا** اخا اشترى حقه في الميتم
 ثم ماتت تطالب **وهنا** اخا قال رجل من يقتلني
 واهب له في يقتله رجل بانه يقتل به لا ان يسميه به

ضربه

ضربه ببعض **وهنا** اخا قال الموطا له في حله الوصي
 ثم يرد فيقولها بعد وماله ماله **وهنا** اخا الموقوف في
 قبل فقه به **وهنا** اخا الموقوف في قبل فقه به
 لساقط وبعد ثبوتها لان **الاستزاع** زاد ابو عمران في النكاح
 منها من اذن له ورفعه في النكاح بان يوصي اشترى من الثلث ثم مات
 ان اسم الرجوع بخلاف **اخا** اخذوا في النكاح وليسوا في عيال له
 واقتلوا **اخا** اخذوا له في السعي فيقتل كالميت وفيه كالحقة
 ومثلها من وجه ميراثه من الميت قبل موته ثم مات في الرجوع
 لانه وحيث ما لم ينجب **وهنا** اخا اخذوا له في حله
 ثم يدع اليها بطل الرجوع وامان وحيث الزوج وان كانت اياما
 كثيرة تدركها القينة فيصالح ولا يجوز له منع نفسه منها
 وان كانت يسيرة فله ذلك واما ان تركت شروطها في الرجوع
 عليها فلهما نكاح فامتن عليه فيقبل لا شيء لها وقيل لها ذلك
 وقيل لها الرجوع صالح بطل وفي ذلك لامة تخار قبل التثنية فيقبل
 بطلها وعكس هذا الطلاق قبل الملاك والنكاح والعتق
 قبل الملاك فيقبل لا يلزم **الاستزاع** وفي بعض المسائل المتفرقة
 خلاف **وهنا** الكفارة قبل الحنث **وهنا** خروج الزكاة
 قبل النكاح **وهنا** مولاها وان تبيع زوجي بعد اختراق
 نفسه والعتق كذلك وميتها خلاف فتشهور ومروى **وهنا**
اخا قالت اسقطت لزوجي ما وجب له عليه ان هو طلق
 وابنته اخا لا ثم تزوجت بميتها خلاف **وهنا** اخا بن سهل
 في دعاء القاتل من وجبت له شفعة وهو معلن بماله لم رجل
 اخذ بالاستفعة وانا ارجو فيها كذا فيقتل في كذا فيقتل
 عليه ويقر به بماله مالك اهل هذا البيع لا ينجح ولا كن مني
 اني يعلم هذا وافراره ان اقر به ليس بشيء ولا كن ان ثبت
 بينه وامرنا بانه رد المستوفى لانه اهل اخذ بالشفعة

لهبره ابن زريق ان اراد بعد ذلك الاخذ لنفسه في بيعه
 وكيفية هذا لا يفسد لها نفسه واسم **المتبرع** في البيع
 له شفعة ولم يكن له مال فقال له رجل قد وجدنا لشفعة وانما
 اسلمك والشرع من هذا النصيب وجميع الوضع وكيف
 لو كان قد با بالشفعة ما اذ احصل اشترى منك **فاجاب**
 ان قصد با خروا الشفعة في بيعه **وليس** بل التجمع عن السؤال
 في كرمه ان المطلوب بالشفعة فهو المطلوب بها من فنانيس
 كانت له قبله وبعد اشترى اراد الطالب الفيلع بما يوافقهم
 من الشفعة **فاجاب** هو في ما يقع في ترك الشفعة فان
 تركها على عوض اخلا منه بلا فيل لم يبق بعد ذلك **وليس**
 ابو جعفر لم يفسد لا ارغبك ولا يفسد نصيبه على رجل
 يباع منه النصيب الاخر من نصيبه فهل يعتبر في الامر ان
 كان في كتابه او في كتابين ام لا وهذا المنطق عليه ليس
 هو مني فكم في عليه بغيره **فاجاب** ان كان بكتابين
 واحد وهذا ليس ان يصرفه الى الخيلة في قطع الشفعة
 ويكون النصيب تفتا جميع نصيب البايع وتب الشفعة
 في جميعه للشفيع وان كان بكتابين وتاريخين في الذي
 اراد به ذلك ان يكون في الكتاب المتبرع للشفعة وان
 يكون كلم للشفيع واحدا الكتاب المتبرع بالشفعة فله
 ان يار ان اخذ في هذا ما قد يكون ما اذا ان الشفعة في
 الصدقة والشفعة بغيره الى في مثله هذا لان لا اقل
 في مثل هذا الكتاب خيلة لقطع الشفعة وركب الخيلة بيه
 من لا ورج له من الوثائق يجعله في تاريخين وجعل تاريخ
 الصدقة قبل تاريخ البيع باوجب الشفعة **في هذه**
 الصدقة بغير الشفعة المتصدق به بعد ان **خالف**

المتصدق

المتصدق عليه ان ذلك صدقة لم تدخل في بيع الشفعة والاخر ولا وضع
 ذلك ليشترط ولا خيلة وان تكل عن البايع اعطاه في الصدقة
 فبمئة ورجعت التمن تفتا جميع نصيب البايع وان الشفعة لا ترد بغير
 لمين وان عليه كل في الصدقة الشفعة بالقيمة يوم الصدقة
فاجاب فيل لم يمان كتب نصيب المتبرع باسمه وقصد
 بالشفعة الاخر على ابن المتبرع وكتب له باسمه فقال ان ان يخلص
 الا ان الصدقة على البايع محكم وانها غير اذلة في هذا الشرا
 وكذا رواه في ما من ماله يعني تصدق على ابن رجل له فلانهم
 ان انهم يقطع الشفعة على البايع **الفصل** الاولي يقال الصدقة مسئلة
 فيه لا يجر بان يخلص البايع **الفصل** الاولي يقال الصدقة مسئلة
 للبايع وكان للشفيع اخذ الجميع بالشفعة ليشتم الزكوة **فاجاب**
 فيل يمان تكل الا ان من البايع قال الزكوة اراد واشترى به على البايع
 لراستقنا وفي لا يخلص في هذا الوقت الزكوة كثر في الخيلة من
 اهل الوثائق على قطع الشفعة وغيره مما لا يقل فيه الخيلة انه
 ان تكل عن البايع جعلت المتصدق به والبيع شيئا **فاجاب**
 وفي البيع على جميع ما وفي التمن وهو عشرة ذنان يركب السهم
 المتصدق به وعلى السهم البيع يتبع لكل واحد من ذلك
 خمسة ذنان يركب للشفيع خلا النصيب مخترا خمسة وان
 سميت ان باخذ الصدقة المتصدق به باع على البايع ليقب
 يوم الصدقة وارجع على البايع بالقيمة التي غرمته خلا خمسة
 ذنان يركب باع بها عليه من القيمة وارجع البايع القيمة لا منه
 هو الذي ان يخلص على البايع هذا السهم الى **فاجاب**
 فيل لا يجر بان قال البايع انما اذينة عشرة ورجع الى خمسة
 ذنان خمسة البايع قال يقال له يعني عندك انك اخذ
 قيمة ما تصدق به عليه كما ملوا انت انتا غرمته القيمة خلا
 خمسة ذنان ليعني ثمن ما تصدق به على البايع فيل له بان قال

بن عاتق عن العتبات في الوارث يفر من او يبيع موضعاً من ارضي الشريك
 بحضرة شريكه وعلمه لا يغير ولا يترك ثم باعه او بعه بغير الشريك
 واراد اخذ نصيبه منه والباقي المستعقبة بان فاع عليه وعما وركنه قبل
 انقطاع نيته وذلك لان العتبات ستة فاقبل ما به يتقسم ذلك وما صار في
 حق الفايض في ذلك كان له وكان بالخيار في دفع قيمة الشبان والقرض
 مقلوباً او بامره بغير ذلك ولم يكن له كراهه فيجعل سكن من نصيبه
 ولا غلة فيجاء بفعل من ذلك وكانه ان له فيه اذا كان يعلمه وان كان
 لم تستعقبة لان البيع بغيره ولا يبيع الفلح ان اصبحت المصنوع
 في ذلك وان لم يعلم بذلك فاع فاع كراهه ما صار له على الشبان والقرض
 وقبل ان يبايعه فابايعه مسألة في المستعقبة في التمار والخضر
 وفيها واذا كان بين نوع ثمر في شجرة ثم اراد ان يبايع احد قسم
 حصته قبل الفسامة والاصل لهم او يبايع بهم في مساواة او جسي
 واستحققت الشريك له فيه المستعقبة الى اخر المسئلة المسئلة البرزلي
 ومثله لو اشترى الثمرة وتداول عليه مسئلة السافاة ونبيه عليه
 يفت اهل العلم من اهل المذهب وهذا احد المستحقين المسئلة الرابع
 البرزلي منها لقره والمستعقبة في الانفاق ومنها في مسئلة مسئلة
 المستحقين الممنوع مع الشافعية في جراح العمد ومنها في الجراح
 المستحقين في الانفاق من الابل خمس من الابل وزاد ابو جعفر
 فقال مال ما تكلفت براري مسئلة ثلاث مسائل او لمسله المسئلة الرابع
 وزاد غيرهما ومنها وحق المراكبي في الفسامة نوبه بوجهها اذا
 كان مالها مستوفى في بئار او اقل المسئلة في مالك والبيت
مسئلة ابن الحاج في بيع مملوك بينه وبين غيره انما هو الى بيع
 به ان منها معين بغير باع نصيبه ونصيب شريكه بان باعه
 بحضرة شريكه وعلمه فلا يباع له بالاشتقاق ولا يستعقبة وبما
 خذ من شريكه حكمه من الثمن وكذا حكم كل من يبيع عليه ماله
 وهو حارساكت لا يغير ماله لبيع الارز ومثله لابن القاسم في استعقبة

العتبية

العتبية وهذا انما هو بالقره ومن طال ذلك واحد على الباع ليعلمه كان
 له مع نصيبه ومثله ثوب بين شريكين يباع احدهما جميعه بان كان قد اشترى
 ولم يغير ماله البيع وان اشترى ثوبه البيع مستعقبة بان باع نصيبه على
 لا اشتراعه ماله يبيع ولم يغير فيه وكانت المستعقبة فيه خاصة سواء
 كان الشريك باعاً او غائباً بغيره في المستعقبة فلا يباع جزءا غير
 معين لقوله نصيبه في اختلاف قوله ان البايع فيه يروى عن جسي
 انه يمتزله من باع بغيره وروى عنه مضمون انه يمتزله من باع
 عن نفسه خاصة في يفي فيه لا المستعقبة بغيره ووقف الروايتان
 في سماع جسي وتزلف في ايام بن رزق في رجل باع جزءا من ابيته
 وبين رجله اخرون في كل ربع عتقة الشبان جميع حصته وراى جسي
 ابن رزق الى ابن العتبي ليعلمه فقال له في كل قولان ابن القاسم وفيها
 في رزق جسي يبايع احداهما منها نصيبه قبل الفسامة بغير
 ان شريكه مضمون على الشريك بغيره نصيب البيع المسئلة في
 وفيه من الشريك يبيع رزق من قريبه رجل على الاشارة في بيع
 الموضع الذي يبايع منه ولا يخرجه لولا ان با ولا يملكه قبل البيع
 ما يملك واذا اشترى البيع ما يملك باع البايع بغيره الفسامة وهل يملك
 هذا بالاشتقاق او لا جوا (ابن القاسم) البيع على الوضع المذكور جاني
 ولا اشتقاق لم يبايع ذلك على مبيع بغيره الفسامة لغيره بالاشتراك
 جسي فمن اشترى بغيره مضمون من نصيبه وضمن اشترى مملوكا او
 موزونا او معدوم من جزاءه في البيع وقالوا في مثل هذا لا شريك
 للمشتاق فيه بل هو اطلاق او الاشتقاق لكان النصيب من البايع
 خاصة وفيه الاشتقاق البعده ولو باع من ذلك مفعول (الصبيح)
 لفتت المبيع في ليل ما دفع به وطالبها (ابن القاسم) يفتى من
 عتق وجس مائة ومائة كانت كلها لا اشترى نصيبه له ولو اوصى
 له بعشرها فملكها لا عشرة ولا يخرج من الا عشرة ما دفعه وكذلك
 في الفسامة وغيره والنكاح يبر في هذا كثير والمستعقبة انما

انما تبين بما قول مالك والشافعية ان كانت الشريعة جزء من مسمى مثل
 النجس او الثلث او غير ذلك مما يوجب كون المصيبة والاستحقاق
 منها وتكسر القرينة كلها ويكون المبتاع مبتدأ والزوج مفعول له
 منها اذا وقع الشراء بما غير يمين ولو يمين الغير لا فود منه الشراء
 فمكتسب له ومثله (فمنه) من رضى وزاد ان يجوز الحكم بوفاء من
 منعت له ان يشتري ثوبا من ثابه بما الاختيار على حكم الشئ كنه
 لا انها لشريك من ان لا يفقد البيع من اولا بيعه تاويله عندهم بوجوب
 ولو وقع البيع في ميراث زوج مما ان يكون المبتاع سريطا بما يصيبه من
 ذلك في القرينة حتى تكون المصيبة منهم في الاستحقاق والهلاك
 لكان البيع باسدا لهما الى الامور المشتركة الى ابتداء جزء مجهول
 لا يعلم الا بعد التكسير والبيع لا يزل من تحت الشتر من
 شقيقتهما انجبا لهما من ربع بغيره كما هديني وكما انت
 الانجبا تحت ربع في اوقوتها لا يجهل بيقين الانجبا تحت
 ربع في الاخوة في الميراث من ربع البيع نحو العشرة والاخوان مع
 مكنت الا تحت المشتري في نطفة الانجبا وتلكها من اخوتها
 في هذه الآية فطلبوا هل هم بالاستشفة وقالوا لا علم عن ذلك
 بالبيع وادعوا سقوط الفقة عنهم بان اختصم الباقية كانت
 سلمت لهم هذه الانجبا وتلكها لهم وكان ذلك بعد بيعها
 لا تحتها بهم ما كنون لشبهة وادعوا الباقية ان هذه مودة
 لمولين مع علمهم بالبيع تسفك شقيقهم ولا تجب على علمهم
 بان الباقية وتلك احد هاولا الاخوة بما كان في الانجبا والا
 نحوه منقوضون وبان القرينة صغيرة والغالب ان هذه الانجبا
 لم تكن مشهود بها بل في شبهة او لا وهل لها غلبة
 الا لا **جاء** اذا جاز البيع المذكور بنوكيل احد الشئ يمكن
 بما فيه ثمن البيع ولهما فيها وظان ومضام الامر ما ذكره في
 فيما بالاستشفة واما الشراء فلهما الباقية له لان يظهر من سكونها

هذه

هذه الآية بما وجبه المصاحفة بلا خلاف لهما وان يظهر بالقول قوله
 في معنى سقوط الشراء وان فيها طلبة وشيكل السيرة في معنى
 بيعه دار يستحق ويؤدى عليها كل عام في ردهم لسلطان له اخذت من
 يد بالاستشفة بعد احوال وكان مستغنا عن التسليم بالاستشفة وطالب
 ما كان يؤدى به من المخرج هل يبيد ذلك في الشيعي ان لا **جاء**
 في كثر ان المخرج كان مذكورا وانفضا يخرج الشيعي ما لولا لاخذت
 الذار وذهبته **مسألة** في من يستعمل من بن عتبات يلزم الشيعي
 الاجرة انما اذا المبتاع عند ابتداء عمله ومطلوبه ان انطمان فقلت له
 ان كنت اجرة كاتب الوثيقة يقال يلزمه ومثله نزل في مال في قال
 ارايت ما غير في السقف المشتري في البيع يلزم الشيعي في مع قلت
 له ليس قلت ارايت جعل المسار في المراجعة لا يجب له في مطلق
 الصنع وما هو فبيع في البيع فقلت بما قوله في باء احد منع في
 وادعوا بقاء ولا تحتها علة جرت عندهم بانها فصح الا **مسألة**
 اما المجهول هو بمنزلة التي يحكمه حكمه كما قال في اربعة السلف
 بعيب رد المسار المجهول وانما في السب في المراجعة لان ليس له عيب
 فبأنه ولا وجه تنصية وهو انما في عيب وانما كان في حسم
 وخسب له في السب في عيب في عيب في عيب في عيب في عيب في عيب
 المبتاع كذلك واما اذا اراد على الاخرة بلا يلزم فيه الزاوية كما لو حارب
 بزيادة التي **مسألة** في من يستعمل من بن عتبات يلزم الشيعي
 بالاستشفة فقلت عندنا ما وجد صاحب الميراث في الاخذ لهما المسلمين
 ما في بيع البقرة ان ذلك له وهو حله من العيب ولا باخذ **مسألة**
 لشبهة ان لا يتجر للمسلمين وانما في جمع ما وجد فاضه وسيل في رضى
 عن هذه العتوى مع قولهم ان (المرثعة) ان (المرثعة) وقد وجبت له
 شفعة ان السلطان يملك بالاستشفة لميت المال ان شاء وقول
 ابن زريق ليس لصاحب الميراث الاخذ ان لم يجعل ذلك اليه وانما
 جعل اليه جمع المال خاصة ولو جعل له الاخذ لهما ان كان نظر البئر في

لانه وكيل خاص فلا يتعد اماره على غيره والسلطان له (التكليف) المصاح
 عليه الا انه ويجعل من ياراد له وتزولت بتوفره واقتضاها لاصح
 ابن عرفة يقولون رتبة هذا مسألة من سئل ومن هو
 ما وقع به رواية شافعية التخلط عن مالك من جسد حصه من ٤ ار
 مجازيل وولد مباع شريكه نصيبه الذي يبيع بجسد اماره المجس
 اخذ به الشافعية وليس له ولا اعليه له اهل ياراد هاهنا الا ان ياراد
 مباحة المجس ملة اخذوا ولو اراد المجس عليهم اخذ ليس في ذلك
 لهم لانهم لا اهل له في بيعه وفيه تمام ابن القاسم وحكي بن حبيب
 عن اصح والاذن بان ان اراد المجس عليهم المأخوذ بالمجس فلهم
 في ذلك بالشفقة لان المجس هو الشريك فالوا وكذا ان اراد المجس
 اخذ والحق بالمجس فالوا وكذا ان كان مرجع الجسد الى المجس فله
 الاخذ بالشفقة مسألة زولت تفهم انه يقوم من مسألة المرونة
 وغيرها انه يجوز تقييد المقتضى بغيره لان الشريك والبيع لا يبع
 من الاذن وان وقع وان كان يقبل الفسخ قسم وبها حبيب
 المجس حيا وان لم يفسخ ولم يردن وهو في ربح المجس فله
 البيع واقتضا غير واحد انه يباع وما قبل النصف المجس في
 حصة او مشورتيه في المجس وبه وفقت الغنيمة قال ابو حنيفة
 في كتاب الجمل يجوز ما في ذلك مسألة زولت تفهم كما فراد احدى الورثة
 از ابناء اعقوب هذا العبد من نصيبه فيه بعد البيع بجس من الجمل
 في رتبته اخرا او ظاهر فتوى الغنيمة المجس ملة مسألة
 التخييف ويجوز تقييد السبيل (الابناء) حاجه العلوي لما في ذلك
 عليه من الضرر عند طلب الاصلاح مسألة زولت تفهم
 الشفقة لبيت المال بما مسألة المجس كذا كان في بيعه لباي
 الجمل المس ولعلها محل نظره وزاد التخييف فولا لانه لا شفقة
 للمجس وان اراد بعله في ملة الاول فال وهو اقبس لانه اكل
 له وفي شفقه ملكه بالتخييس مسألة زولت تفهم قوله مالك ان

ليس

ليس له اصل ياراد له وقول التخييف يسقط ملكه عنه خلافا قول الفقهاء
 ان المجس يقتضا على ملك المجس ويمنون عليه مسألة الزكاة والجمع
 يوم يقطع العقب وغيره لك مسألة وفي العطل اربعة لا شفقة
 لهم اخذ ابيع احد العطل وضمن حصه من دار من فقركت بها واخذ ابيع الوصي
 حصه المبيع في ولاية فخر من دار مشتركة بينهما واخذ ابيع الاب
 حصه ابن لم يغير في دار مشتركة واخذ ابيع الى جيل كما في حصه في
 دار هو شقيقه فليس له ارض من دار لا شفقة وقبل الشفقة
 للموكل وزاد بن الحاج ان الموكل الاخذ وقيل في الوصي ارض الشريك
 ليشتم وبيع عليه نصيبه لم الشفقة لنفسه ومكتسبه ارض
 باع حصه نفسه واراد الاخذ ليشتم بالشفقة طه في ذلك بعد
 البيع والربع للفايز بينهما وفيه اخذ ابيع حصته من ملك مشترك
 بينه وبينه يبيع ملة الاخذ بالشفقة ليشتم اخذ ابيع قبل انقطاع
 احد الشفقة وفي ذلك بعد اعتزام المبيع بالشفقة معهم وثبوت
 حصة الاقرباء واقرار به بان افكر بها (الفايز) ان يبيع والخبير
 مع ذلك ولا ياتى ملك من ابيع منه مسألة زولت تفهم ان المخرج
 في ربع بعضه جسد وبعضه مطلق لقول اراد ابيعهم بيع نصيب
 واراد جسد اربعة في المطلق في البيع ما في بن رشد بعد المجس
 لان البيع حلال لاجل المجس واقبنة انما يجزى لان بيعه معهم
 سبب لغيره ثمة وبيع وحده ثمة اقل منه مسألة وكذا في
 لو كانوا اجماعا شريكا في الجز المطلق ما اراد (البيع) ان يبيع
 البيع دون البيع فليس له في ذلك في قسامين رتبة ولم في ما اقبنة
 لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فان باع في قسامين رتبة من غير
 اقبال والشفقة لثبته اشرأحه مع اهل الجسد ان ارادوا المالحاق
 في ذلك بالمجس وان لم يربطوا رتبة كلهم الى من يبيع في المطلق
 بالمحصي فال رتبة رتبة وقسنتها بما مسألة الدار في قسامين
 اعقوب جميع او سبيل المارز في ثمن الشرا ثلاثة اقسام دار من اشراف

باراد افوها الاخذ بالسفحة بالخمسين مائة المختبر مائة مائة
 به وانما نريد ان نسمع لبيع او نريد لا نشتك فقال هو وانتم
 بل عنى ما يرد به محال فحققة **الاجابة** ان له الشفعة ولو
 تسلف ما يرد به وانما يرد به فيست ان يرد البيع فحققة فيه
 الميرور **الاجابة** انهم لا يخرجون بمسئلة الصدقة ان انهم حلفوا
 و**سبيل** لشحن الاموال عن بيع حلفه لرجلين وبيع انهما كل
 الشبايع بينهما وقبل ان يترافعا طلب المشتريان من البائع الميرور
 كور ان ينطوع لهما ان يرد في نوب احد لهما قبل استيعا ان الميرور
 بانه يبقا ان من نوبة التوفيق على نوبه منطوع لهما
 في ذلك زمان الشفعة قبل حلول النوب البيع فحققة عليه الثمن
 لوقته وبما خذ لك المشتريان من نوبة او يكون الميرور
 من النطوع مثل ما للمشتريين وهذا النطوع المذكور لما وقع
 قبل الاجتراف فينتول متزلة لشر الميرور في العفة **الاجابة**
 لعل على الشفعة الثمن لوقته وما صدر من النطوع المذكور قبل
 الاجتراف وبعد لعل العفة لا يتنول متزلة لشر الميرور في النطوع
 بالثمن عليه وما طاع له من الناحية فيغير لعل لانه اسفاه
 الشفعة قبل وجوبه **السبيل** وانه لعل لشر الميرور هذا في
 العفة لعل يجوز ذلك لاجل ما عا ذلك لوقته من لبر الحمول
 الذي يولد الميرور ان كان على الامة ولا يجوز ان لا يرد
 ما يتول البهامة الميرور فيقول بما عورر ونقص البيع
 ويحل الشرط لانه من اصول الخارجة عن ما قبل العفة
 كقولها ان يرد به بالثمن ولا يبايع وهو من الطوارى
 على العفة بل انرا على والا ادا الى الفسخ في البيع واذا ظهر
 موند الميرور فيسطل الاجل وقد يجوز على مسئلة الرهن
 انه ادا حل الاجل ولم يفض حار الرهن فيما هو فيه
 منته من ذلك بل انظر لك الا احتمال الاول في الصورة

المعروضة

المعروضة بلا يلزم اخير الشفعة كما قال في الواجب ادا او حالف
 اعلمه بحال كان الميرور ان حلف التلت وليس للوارث ان يترافعا
 ويباع بماله ولمن الشراء ان يترافعا **سبيل** لعل راحة اقسمة الدار
 يكون مرافعا من لباقة ويرد ما حل وهو يرد في بيع احد في حظه
 من يرد النطوع مرافعا لعل في تقسيم الشفعة فيما
 تسع والميرور فيفسح لانه من منفعة ما تسع وان باع حظه من
 تلك المنايع فحققة بشر كايه رديهم ان كان يصرف الى البيوت
 لانه ضرر لهم وان اسفد تصرفه فيها وضرر بيوتهم **سبيل** مرافق
 اخر لعل ما عفا من اهل الدار جاز وليفينة الشفعة الشفعة
 على احد الفولاني في الشفعة فيما لا يفسح وان باعه من غيره
 فلك الدار كان لعل رديهم لان ضرر السائل انهم من ضرر غيره
 وان شئوا واذا جازو البيع واذا واد الشفعة **سبيل** لعل في كرايه
 الخارج في شركا في مقصورة وقال في اخر جوا لهما ولو اختلفا
 التمسك والرضا بهيب الجبس و**سبيل** في البيع في الجبس الجبس
 البيع من اياه من الاشراء حاشا الجبس فلا يباع وينسوا
 عن البيع الحصة ولا هو عيب مريده المشتري ان شئوا او رخصا
 في ذلك **السبيل** لعل في جبر عليه من اياه هو كذا هي الميرور
 والبيع عليه العمل وانتار اليه في التثبيهاة وقال المشتري
 انه لا يجبر الا وان على البيع لانه قد على المشتري وقد تفق
 شركة الجبس لعل هو عيب الا والله اعلم **من مسائل**
الفقه **سبيل** **والاستحقاق** **سبيل**
 الميرور في معنى ما ملته الاعزاء والسلاطين وفيه اموالهم
 ومن كان مكررا وادى لك ما حلف كسبه **سبيل** لا يملك
 ما ملته ولا يملك لطفه مطلقا ان كان حرا اذ ماله وان كان رقه
 يملك ما يملك **سبيل** ابو محمد عن هلك وترك ما لا حراما
 هل يورث عنه ويحييه عنه **الاجابة** **سبيل** (تلف السلف)

فيه ما جاز، بن شهاب والحسن والزهري الفاسي بن محمد وغيرهم في ذلك
 واما ما بين كونهم حراما من جهة الغصب فيرد الى اهل ان عمرها
 وان لم يعموا فينفي للوارث التصديق به دون قضاء عليه وان كان
 من جهة الربا وفساد البيع ومنه الزكاة فيستحب للوارث ان يملك
 بواسر المال ان يعموا، والتصدق بهما يعني وان لم يعموا تصدق بجميع
 يوم مرون ولا يعمرون ولا في الورع لا يرضون النفس بمراسي الحال فما
جاء لا يخل في ميراث المال العرا في قوله مالك والاعمال اكثر
 اهل المدينة والحسن وابن شهاب بخلافه بالميراث واوضحه الاصول
 لا يخل المقصود لينة واما ما في البيع وورد الجاهل بالبيع والذهب
 بالذهب ويحمله للميراث **السنن** في خالفه في هذا الجواب في التعلل
 عنه مالك وهو الصواب لانه مضمون على اية بهم على قوله بما
 بلية وكما شق في الزكاة ولا خلاف ان الجاهل بالتصدق او الامن بالميراث
 لان الدين قبله وبيلان فيه ان قتلا الله حكمة الشبه
 في المراء الصالحة عند ذوق الغيوب في الاموال تسلمه الخلاق
 فان اكلوا اكلوا الاتع فينكس وكذا المملوك وعن بقية المتأخرين
 بلز مطاما اكلت ان كانت عالمة كما يستوي من الغلب وهو
 يعلم وهو كالعالم **السنن** في يجهل ان يكون من غيب معني
 به ليل ما مثل لم يلا يكون خلافا وليسيل عن بيع مملوك كفي
 من فروع غاصب ينسب محزون في العبداء وعجز الفقير وهم
 اكلون الحرام وبقضهم بجهلهم منها **باب**
 لا يجوز لك على مقلب مالك وفي بيع الغيب معني به
 فمرا ومسايل لا تخط من قوة لك **وسيل** في رقة عن فروع
 في الحرام يتقاضونه ببيعهم وهم وابقهم ومن سلفهم
 وليس لبيع مال الا الماشية ولا يتقاضون الا ببيعهم لا مني
 غيرهم ويا يطم بهم اموال من هذه المدافى بالسور اشته
 والغصب وغير ذلك وبيع رجل مال حلال لغيره وهل يستوي

من هذا

من هذا الواجب ما **جاء** ان كانت هذه المدافى التي يبيع
 بها اولاد نزار ثوبها عن ابايهم واجدادهم ويعلمون انها كانت
 غصبا لا يخل بها اهلها حتى لا يقدروا على شتره فينتهي منها لهم
 والوارثون كانه في القطة الميتة من اربابها التي قال
 فيها عليه السلام فيشركك بها فيستحب التصديق بها
 ولا يبيع ولا يبيعها ان يخذل هو (يعني المقصود وانما هو تسلمها
 فيجوز شراؤها من اربابها شراؤها واما لو عزمها اربابها
 وامتن رد مالها اربابها او الى ورثتهم والجواب عليه
 صوابها الى اربابها ولا يخل لغيرهم يشترط ولا يخل منهم
 هين ولا من طرزة اليه منهم ياتي ويختم طرزة بلن فعل شيئا
 من ذلك مع العلم به يحكمه حتى الفاسد والدم اعلم وقيل
 حكمه ان الحراج وقيل لم يربح فيه الا بالان لا يخلل منها هل
 يطيع له ما **جاء** ان من هو في بيعه يتصدق بغيره ولا يتو
 ثر لدار اربابها وتكسبه له وانما اباية اكلها الانباء بغيره من
 حلت البقطة فيشركك بها فيجب لان هذه غرقت بغيره
 اربابها بخلاف البقطة وانما البقطة في كسب الاصول المجهول
 اكلها فينبغي **السنن** في يبيعها بغيره رتبة كان المقصود
 ايضا فربعت بغيره كسب (يعني اربابها) في كسبها حكمها
 وليس الكسب مع من غصبها اشترى وانما هو مع من اكلها
 وليس **السنن** في يبيع المتأخرين عن سوال ينفق جوابه من كلام
 الحارثي من حكمة ونه السؤال ما نقول في مستواه
 بهيضة الانعام من اعراب زمانها هل يجوز ان ينفق (انها
 مقصودة او لا يجوز لان عمالي ما ياتي بهم مقصود او تسيل
 مقصود وهل ينفق الا بال منتهى احب لكون الفراق فيها
 انما اكلها وهل ينفق ما غصب بغيره من قبل ما غصبوا
 الحراما وهل يجوز شراؤها ما جلبوا من الطعام من موضع بغيره

وهل يجوز اكل ما جثوه من طعامهم من نجس وغيره وهل يجوز ما يفتنهم
بذلك نأبى والاراهم وجميع اهل الشريعة والاسماء والاسماء بالزنا
والاراهم هل يجوز لمن حل بهم اكله او لا ولا اكله احد من هذا ولا
وبين احوال لا يعلم اربابها ولا ركنهم من يكون هذا للمفسر
اوليبت المال وهل يجوز له التمسك به من كان مقيما
في **باب** اكله نولي الله وعالمنا ان التزويج (تخليص) (نقطة)
ويستحبهم معنى (كثرا ما له حرام ولا يعلم اعيان المقصود منهم
ما حكمهم هل حكم المجلس او حكم من اكله الذي بماله
ولم يعلم وهو اظهر القولين كقول وهو الذي يخرج مما قنوا
يفهم اير بنية عليه من اكل القرن الحرام مع هذه القول
يجوز ما علمتهم اكل اكل جمع اليهم في الثمن فبما اكل منهم
ما كثر ولا يجوز قبوله من وجبهم على ما هو معلوم عند ذي
الحل الذي يراه في ذلك لا فرق بين ما عصبوا من نقصهم
او عصبوا لغيره الا ان تزداد معرفة اعيان المقصود منهم بالفرق
حينئذ ظاهر ولا يخفى عليك ويجب وقفة في الشيء المقصود
ما اكل تزداد معرفة ما لكم واما الطعام الذي نفل من مكان يبيع
بما كثر الا فاو بل انه يجوز شراؤه منهم لاني بشرط التوثيق
منهم لا ريب به وهذا المتن في زماننا الشقة وهذه اكل
عرب اربابهم وان لم يعرفوا اعيانهم فيكون حكم هذا الطعام
الذي حكم ما تقدم وجميع الجمع كنفل الطعام في جواز الشراء فنلهم
وعند جواز ذلك اراهم التي يبيع بهم كسائر ما يبيع بهم
غير ان يستحقها بها اعيانها عسير ولا بد ان يتبع لهم
الغرض وغيره بذلك اراهم في الشرط الذي كونا من
غير اعتبار القيمة واما اكل الطعام الذي استقرى بذلك اراهم
بحكمه كما هو بان كان يثنى بفتح فقه حكمه وان كان يغير
ثنى بفتح فقه ان هباتهم لا يجوز قبولها واما المهرود بالقبض

والربا

والربا بان عرفت مع ذلك انه الغالب على ما له بل كان المقصود اوالى في
اقل يجوز في الغنم قبول مروجع والشرك منه فلا بد الاصح ومن نأبى
معنى القالب على ما له ما وصفت في الاصل خروج عن لبيبت المال او من
يعلق به ما يعلق فيه اكل المستطعم من صرجه به مصلحهم والله
باللهع ما لا لهم بحسب الحال على اظهر القولين كقول وقيل يصح
للغفراء ولا يجوز انهم طالعقة واما هل يجوز لغيره ان يبيع
التمسك به من هذا العمل فيقول ملا فانه من كان كان يبيع
يؤلى بفرقة واعطى به بغيره وان كان هو المتولي لغيره
ففيه نظروا بربا يوجب في المذهب ما يفتنهم ليجوز ان اكل
لنصيبه مع الغفراء والذي كان يبيع به مقلط او يبيع
في القرن الحرام من ثاب من اعراب وما انهم على ان يبيع
التمسك به والا ولا استنباط اليهم على التوبة ان يفلح الا اعراب
جميع ما يبيع من المال وفيما قلنا القيمة على ما يبيع ان
يخرج منها شيئا في الحال ثم يخرج بغيره في ذلك فبما قال المأزر
رحم الله الفقهاء ان يخرجوا عن جميع ما يبيع بهم في الحال لاني
عجل الى ما ذكرنا ثم قال وينبغي ان يراعى في ذلك القيمة
لان قيمة السلفه بالثمن الموجد اكثر من قيمتها بالتمسك فيتم
على التناهي في القيمة بحسب الاصلح وليس **باب** في
وعبر عن الغنم او حليبتون مقلط مثل الصوف والوبر والشمس
وعبر عن الكعبة لا غنا عنه الناس اذ اراهم (الكلية) تطيبها
هل يصدق في بنية الجلة في بونغا او غير مروجع او يطعمون
والكسبا وفيه منه او الصوف او القنطرة وانه كان المنصوح
بالشاة لجهل ربهما جهل بياح فسرقها للغفراء او لا الى
اخر السؤال **باب** ان كانت ملكية من لا يبيعها من
حلال وحرام فتوقفتها الحسن والفتنة ان كانت
يسر يسرا من غاصب بغير علم به او جهل حالها عن مع علمها

لا مانع رحم الله فيقول عن بيعه شيئا وان كان من خصوص اعراب
 ابريقية اخذ الامير الى الحسن العربي لا تقول له تولد لانه لا يقول
 بحال ما طاع للحيث من شدة التوبة من المظالم الى اهلها وهذا
 لا يستطيع وانه ابطال المظالم المشرقة وبيان من كلام بن
 رستم ما يخالع في سبيل ابو محمد عن محبة اليهودي ما لا يخفى
 اليهودي لا يجوز من هو ولا ابن هو وراية الغاصب المخلع فانه
 ان كان من اهل الصلح وهم مكرهون عليهم خراج يود منه فيهم
 البهيم وان لم يعلم او كان من غير ذلك البلية فيكون في عين المظالم
 او ينضم فيه في محرمه ويخوفه فلا مناص ما جعل اربابه يصره بصره
 اليه والصلح في ووفيه ليعنه شيوخ ابريقية في مشغرك
 انما في القصور بانه ينضم في وبيع المظالم ويعمل بالصلح
 الغريب ان ثوابه لا لا اربابه وعليه في ثوبه ان يفرج ويقبل عليه
 لان اربابه ان كانوا معلومين بهو منعه في امساكهم في خير وان
 في اقطار الصدقة او ردها وان هلك المال في الغاصب ضامن وحاله
 في القضا على ما تفهم وان جهل الغاصب بانه اهلها فصرف
 به يرجع عليه اذ ما جعله هو المأمور به الا انه يصعب في الاخراج
 ما نرا في الغصب وكذا في الحكم في جعل اربابه القصور في حكمة المشرقة
 كان الشايع الامام الطي ابو الحسن المنتصر في بيعه شيئا فحسب
 يميل الى هذا المذهب ويقول انه امر بسبالة بن كاهن ويرى كثرة
 النوار في بيعه هذا الذي دفع به راجع حلاله حتى حصل بهن
 المسبالة الثوبه لها حيث هو الصواب لقوله عليه السلام ليس للفرق
 كلام حتى والظلم اخذ ان جعل عليه فيكون عليه اوزار الدنيا عانة واجرتها
 من خراجها بجمع عليه الامران لشيوخ طلمه وكان بن كاهن هذا
 حاجه انتقال امير ابريقية الى بكر في وسط الفرن الثامن بتونس
 المحروسة وسبيل بن رستم عن اموال الظلمة ومشتغري الزحف
 وغيرهم من الخلفين والمرتبين والمرابطين ومما لا يخفى

ان ذلك

ان ذلك ما علمتني احد ههنا يغفر الغرام طابت عينه وتغفر ربه
 والثاني ان يكون قابلا لم يفت يلا اول اما ان يكون الغالب مما له المظالم
 او الغالب الخوا او كله حراما وان ملك على ما له الخلية بالراجح في خاصته لا يشترط
 والمؤلف بوجه المظالم الى اهلها ان فيهم والنصف في عليهم ان لم يقع بيع
 بوزنه ان كان غيبا او لا اكثر من قيمته يوم عقبه او ما باع به ان كان غيبا
 وقيل عليه لا اكثر مما انتصفه اليه فيمنته من يوم (العقب الى يوم البيع) والتمس
 البيع وما كان من تقبيل وال منعه ليعض منهم وجب ان يكون جميع
 ما خبضه منهم مسولا في بيعه الى العاك او اخذوا الى نفسه فلو لم
 يعرف بمشقة فصرف عليهم له وكذا ما اهورا له لقوله عليه السلام
 لقذا بال الامر اخلول احواله عن رده مظلمة او حكم حتى (وجوز ان
 الفضا بالجو ويلزم مع رده الهرة ما انقلب بجوز وما وقع من ربا في
 عوض او ديني لزمه النصف في الزايع على راسه ما له نقول بقا عليكم رولى
 اموالكم ولو اربا في بيع ذهب ذهب بزيادة نصف في بالزيادة وان كان
 هو اعطا الزيادة لزمته الثوبه خاصة وان كان الربا في بيع دراهم
 ذهب او بالفضة فليتم في بما زاد قيمته ما اخذ يوم الثوبه وولا
 اختيار النصف في بالزيادة من اعلا الطرفين وان علم ما جبه وجب رده
 في ذلك على ما نحو ما مر باه (افعل في ذلك زالت جرحه ومثت عذ القه وكذا
 له ما باع وبري من الاتم ويخوز فيما يفتيه واكل كعاقه بالجماع واذا
 لم يفعل في ذلك اختلف في معاملةه وهذه ثمة وكما مع اجازة ابني
 القاسم وابناء بن وهب وحرره ابيع وقول ابني القاسم هو رقيقا لمي
 ان ليس الخوا منعتهم جميع ما يبيع بل هو في منته وراية بن وهب
 في المنتصاه لان الخوا تنفع في المظالم ما علمه بكانه علمه بجزء
 منه وقول ابيع تشريه على غير في المظالم لانه جعله حراما فاعال من
 علمه وجب عليه النصف في بكل ماله وهو بيع في ترك المظالم
 وقبول الصديقه او لى ثوبه لا سيما ان كان ممن يفترا به واما ان ملك
 على ماله الخوا في حقه في نفسه وانفج واما معاملةه وهين

منع منه انما قيل على الخرافة وقيل على التخييل ان كان يمتنع
سلفه حلالا ولا يابس ليس رايها منه وبهذه الالام انما يفي
بشر ما يقابل ما عليه الشباعات على القول بخرافة معاملته ولو
ورث سلفه او رثته لم يباذرا بينا عداوة ويؤلف لثمتها
قولا واحدا ~~واحد~~ ان كان حاله حراما كما حقه ما لم يمتنع عليه
الصفة بحد ما يبرأ او يرفعه فيما يبيع المسلمون بما اختلفوا في الصلاة
المحصلة او يبايعه قبل حركته لاداءه ولا يفيضة الا ما يستحسن
عورته ويبدع جوته بخلاف الفلاس لا يقولون الغرام معكم بما ذلك
يبيعنا لم تروا جمعة ولبا لم تروا وما يفتش به وهو اهل الامام
واما معاملته في ذلك الصلح فيبيع اربعة اقوال الاول لا يفرز معاملة
ولا يهتبه ولا اكل طعامه وان كان الموصوف او المذموم اشترا او رثبه
لم يأنه متى صار اليه باري وجه وجب ما اهل نبل عنه حكمه حكم
ما يبرأ فلا يجوز اخلاجه عليهم بوجه وان جعلوا ان كان مستغرق الزمة
بالا يوه فلا يجوز هتبه والقول الثاني يجوز معاملة من في ذلك الحال او
وهو له او ورثته اذا عومل بالعتبة اذا لم يخل نطقا عليهم من الاول
هو الجمع لعدم انقطاع البيوع من الغرر وايضا فهو مضروب في بيع
لا يجوز معاملة منتهى ولحق الا يجوز فضاؤه بغيره اياها عداوة دون بغيره
بخلاف المذبان لا تنهوا خلقا معه بما جواز البيع والشراء فهو مطلق
اليخ ما لم يضر بواعه بديه والقول الثالث لا يجوز معاملة من جرم بان
بذيعه احكام سلفه عليه صراح ونسحا على البيع حرام وما ورث
او رثبه لم يجوز شراؤه منه ونقبل منه بعتنه وروى هذا عن
يحتون ما بينا جيب والقول الرابع ان العيني على طاعت حرام
ماز وجهه او اشترى به سلفه طاع البائع والموهوب وهو اعني من ي
ومخرجه على شراؤه ورثته عن واحد القسمة الثاني وهو كون
المرجع فاما بغيره عنه اخذ يوم يبرأ بعينه الى ربه سواء كان له
ماله سواء اولى يكن بلا يلى لا لا شراؤه ان كان عوضا ولا البيع

ان كان

ان كان يجسد ولا ياكل ان كان كعاما ولا يقبل هتبه ولا يبيع به حق عليه
ومن يفعل شيئا من هذا مع العلم به محذور القصد في جميع امور وكذا
الربا ولا يمتنع عليه بامر من الله او يخباته بغير القاصد ان طاعه
بغير وهذا الربا من القاصد بما لا يقطع تغيير طاعه كذا في شاة او نبل بغيره
او فيا كنه ثوب او صيفه وشبهه ولو اذانه القاصد بما يوجب القيمة
اد الصلح التلمذة بما يفسد خيار ربهما عنه بغير العلم كصوم
القيمة طيبا او الخبيثا او الخفضه ثوابت او ابرارا او الصور او الكفا
او التبرير ثوبا بلا يصوغ شراؤه ولا يهتبه لقول من يقول من العلم ان لم يبا
اخذها كالحصى وانما لا يبيع عليه مما منع بيعها لقول عليه السلام ليس
لغير طاع حق بديل لم يمتنع فيما يجعله بغيره او يبيع ثوبه ولبه منتهى
طعاما وانفق عليه اضلاع فبنت لما صاع لاسم احلم على القول بان لا يبا
منه الا المشا ولو عجب بغيره او عجب به او عجا حلالا الى ارض حلال
ما خلا زرعها كثيرا كان الشرا عنه مكرها حتى يملك ثمنه مع طاع
الشابيع ولا خلاف في كون الزرع القاصد وليس قراهيته في الفرة كخرافة
الفرع الزرع مخفية ورفقة ان هناك من يرا الزرع لغير بعة وان زرع في
ارض مقصودة فلا يجوز شراؤها لان الخلاف بينا قوي مشهور ولا
يمنه ولاءة الحيوان المعلق عليه مفسر كما هو ايضا لا خلاف فيه
تنقوا الخرافة قبل تصقيته من طاعه وما قوي خلافة لم يشر
لمراعات الخلاف وما لا خلاف فيه في تغيير المقصود منه فلا يجل لا
شراؤه وانما طاع القاصد ما عصبه وهو عرض بما عه بغيره فلا يجوز
شراؤه بل ان العرض من القاصد لان المقصود منه ان ياكله ويغير البيع ولا ان
يعتد ببيع القاصد يختار المقصود منه اخذ العرض من المستقر ويجوز
شراؤه حينئذ من القاصد ان يبع بغيره مستغرق الزمة وكذا الويلد القاصد
العرض بغيره ثوبا في هذا العرض بغيره لا يجوز لا لا شراؤه منه الا ان
يعتد بختار المقصود منه ان ياكله عرقه من الشراء الاول او ثمنه
من الثاني بغيره القاصد غير مستغرق بما مر لا بين القاصد ولو باع ما عجب بعينه

فمن معرفته او حلف عليه الغفار عليه مما يشبه لان فصلهم
عن بيعه كالسارق والهازيين اذ لا يشبهوا بالسلام عما وجه المخالفة
كان كما اهل قايمة بينهم لا وجه اهل العباد وكذا ذلك والى البلاء يغير على
بيع اهل ولا ينع ويطلب اموالهم ظاهرا او باهرا في المهرمين
اليسرى في هذا وانما في التولية واما السابغون له بعد فسخ اتم اذ كان
لا امر ينع بغير ملبس عليه لا ما اخذت منه منسطة وروى يحيى
عن ابن الفلاس بمنها امر انه عصب عبد رجل هو ورد بلان معه ثوبا
وهو فمري العصب مقصودا من جميع قيمة العبد ولا يلبثت الى من
عصب معه الا ان تقع قيمة او يفر او يوقف جميعهم ويؤخذ الى
بما على العصب اليسرى في يده بقية انه عون يفضهم ليعتق
بلد في اجر العبد من الجاهليين وشيئا من عزالدين عن يفض
اخذ المنتسب اليه هل ينزح في حقه ما ياتي به الا وحي وما ياتي به
المسلمون ومع الاول هل ينزح في حقه هم وما يبعثهم واذا
غاب عن النسخ في السنة ما يبعثهم في السنة بالمال مائة اهل يعين
تقيا لا ياتي **باب** انه لا يخلوا الروي امان يكون ممن يقلب
على ماله الخراج كفا في المرفق على المسلمين وقاه بهم في الحروب
الستوليين على اموالهم بخدمتهم في الورع بخدمتهم على ماله
الحرام من المسلمين ولهم احوال احدى اهل ان يعلم انه ان
يسر من جنس ما يكتسبه بالسب المحرم وهو الاباس بالافعال
عليه وان ينكح اشترائه في المال المحرم او لا بالعزم في هذا خفيف
ولا يفض بغيره لان لا اسباب الخلقة اذ اخلت حل الاقلام واز علب
منزتها حرم الاقلام وهذا المال ابريبي ان يكون اشترائه بغير
المحرم وذلك لان لا ينع ان يكون اشترائه في الذمة فتم نقد التمس
فيه وهذا على المتعالمين بل لا فقه على الغني لكان من الجاهل
ان يكون ذلك اشترائه بتمن حال وهو النفا حيل تجري ايضا
في احوال الملوك الظلمة والولات الفشتقة وقطاع الطرق

والمغنيات

والمغنيات والزواني وجميع من يغلب عليه الكسب الخوا والحب من يجرم
مثل قزا مع كونه كاذبا مع الله في بر خرمه وانه لا فرق بين محلل الخوام
ومحرم الحلال والاعلام كله منوط بالوقوف عند الخروج ومن يبيع المهر ورسول
يفع حل فلا لا يبين ما يظهر الفرق بين كونهم مغنيين بالبروع
ومغير مغنيين فيما ياتونه ففهم او مخصص من اموال المسلمين
واما بغيره ليعضه من يبيع من الاموال والاحرار ماله يملكونه
بالفهم فيكون الحلال الذي ياتي يبيع او يبيع من الحلال الذي ياتي
المسلمين والافرق بين الذي يبيع المذبح والجامع الا ان الورع في المصانع
اذا لانه اذ انجس تغر تطهره واما غسل الاذهان الخمسة كالزينة
والسكنى فلا تريبوا تجسب الماء الذي كهر به ولو كهره لك لسا
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم باراقه مع نجسه عن اذاعة المصالح
اليسرى في تسوية بين الكافر والمسلم في المظالم والا فحوال
المنع اكتسبوا من حرام هو مكي ما قال في اخر النسخة اذ ابلغ الورع
همرا كرهت المسلم ان يستسلمه منه او يبيعهم بعبادة يسا او ياتونه
عبادة او يعبه فيه ذراهم ويأخذوا او ياكل من طعام اذاعة الخ في
بذلك الدينار وجاهزا اذ في فضا دين كمال اذ الله اخذ الجزية
منهم ومنه اخذ التوسية وغيره معاملة مستقر في الذمة ونكلم
عليه نقلا بعد ان البلاء واخذ في فراضها ولا اوجب مفارقة من
يبتذل الحرام ومن لا يفر من الحلال من الحرام من المسلمين ويبتذل ان
يكون الاول المنع والى الجاهل ويبتذل ان يكون الاول في
ولا استجابة على الترخيم وفي سماع بن وهب موار في النص انبي
وحمله بن رينة على تجر في البر وخو وعمن بن الوازن وقع بفسخ
از مائة في باب الربا تصدق بالربح وبشرائه الخ وروى تصدق
بالجميع وبيل يضمن المتصاري لانه دخل على ما ياتي في حق المسلمين
واحرى للنجاة ان معاملة الذي في السهل من معاملة الجاهل او الضعيف
الحرام اذ اكلوا مسلمين لا تلافى التماس في خطايا الكفار والعروغ

ولانه لو اسلم لطلب له المال بخلاف المسلم ان اناب والميراثه يذهب الى كالي
الزاحم رحمه الله ميانه كان يرا المعاملة التي وانما اسهل من السليم
وسبيل سهل يسترا الحج من اسوق فيبكيه بغير غسل والعداء
ان الجازر لا يتخرا من غسل يديه من الجفاسه هل يوكل الحج من الحج
من غير غسل **باب** بانه لا يحكم بجفاسه والورع الا يوكل حتى
يقبل **باب** بانه لا يحرم (الحج) بالمشرك وانما ضروره كزبد
الشكايه في الرض وسبيل في عن الاطعمه المملوئيه (الاسواق) مع ان
العداء ان (الحج) يلحق الحج في الغدر من غير غسل وذلك لثبوت
ان العداء في سلافة الحج عند (الحج) والمفاسه من الجفاسه فاجب
لا يخرج اكل الشوا والحر (يس) يخرج ما ذكره من الذكاه لا يتحقق
لم انصبا من محل الذكاه على سائر الجسد ومحل الذكاه واجب غسله
ولم يخرج العداء بعد غسله وذلك لعداء ان الجفاسه لا تنفذ (محل
الذكاه لان العروق تخرج فيها فوبلا ينكسر الذكاه الاناء راو لا يلبس
بالشروع عند تحليته (الخن) وخروج الامر على الغالب في ذلك وازاله
المسلمون بغير كون ذلك من غير تكبير على الاكل والطبخ والنزاع وفي
علم خلاف ما هو الغالب فيلحق بمقتضى حكم من علم ذلك
وفي بينهم **باب** بانه كره هو قتل منول ماله في لباسه ما
لجوه هذا الصاخره مما في ذلك **باب** من يمسك مال افترج **باب**
كسبه شيطانه غليظة بل اذا تسلم من رجل مالا خلا لا اكل منه
ثم قضاه من ذلك المال هل يلزمه تعريض الموقوف عند الوفا بحقيقه
هذا المال او لا **باب** في افضاء الدين ان يبيى له ان يذ ماله
لمنيهته ورا كان قابضاً لمن اخذ منه السلف ويكون مقوراً في اكله
دون فضا ذينه وامرأه منه وان هذا المقرف في ذلك **باب** في
هذا اثار على قولين غير وسم الغالب ان علمه بغيره ماله بلا رده وان سم
يعلم ولم الرد على الفوله باقضا بيا عنه بل القمه يجوز ان يعطيه ولا يخبر
وسبيل في تمنى بغير الشبهات في مطعم (ان) اخرى طعم مشبه وامرأه ابواء

او اداءه باكله هل يجب عليه الاكل منه **باب** ان خفت المشبهه فيه
يدان يشق على ابويه حج اكله ان باكل وان عكفت المشبهه فيلحق
في ذلك **باب** في هذه المشبهه ما ذكر في الرأيه عندنا (ان) من عليه
ابواء ان يعط من الصوم استغنى عنها عليه فلياكل لان هذا من
السائل العمل به فيما ذكر في (الحج) (ان) من عليه بفعله عليه
السائل فيبقيها مما لا يفرق منه وبلا طاعتها ولو بقي عليه
لم يقطعها وسبيل من اسوق اجبر ملاكها على بيعها وفيه (المن)
واخرى اخرى على السكنى بها وقد عوا الحاجة الى البيع بيطا ورا تباع
هل يجوز ام لا **باب** لا يباح للمعامله بالسوق والركوز (ان)
يكن لا اشتراك فيما وقع الاكراه عليه **باب** في قتل هزرا
في محاسبه الضرر عن (ان) او ذبي (ان) اجبر فوج الاخراج من املاكهم
داقير. اخر من على السكنى بيطا وقال هناك وان استطاع الا
يكون الا في الحقوق المشهوره والمساكنه فيبقيها حتى
لانها كانت ابا حقه عامه ونسبى لث فصلة بالغير وان
في اكله سوق يبيعون بيطا البزاجير واما الاقتفال منها (المن)
سوق. اخر بفضها للمخزن وبعضها للملايما جبروا على اكلها
واخلا. السوق الاوله بالبيع والشوا. على هذا التقدير ولو وقع (الكر)
في بغير الحواشيه يخرج عنها ان كانت من املاك الفلاس والله
اعلم وقيلت عن عز الدين قال (الطلق) بعه (الماير) (الحج) (السرا) في
از الخروج من الخلاه حيث وقع (فضل من) (الشروع) فيم وليس (الامر) في
الكله فان الخلاه على (فضل) الاول ان يكون بين الترخيم والحوار
و (الاختبا) (فضل) (التن) ان يكون في (الاجاب) ولا استجابه في العقل.
افضل والثالث ان يكون في (السرعينه) باليعلى (فضل) كقرانه بالسفله
في العريضة بانهم مكرهه عند ماله ورا جنة عمل السابيع و **باب**
البني في التكثيرات بانه ما بوا حقيقه لا بوا من (المن) و (الجر)
الردايشين وهو عند (السرا) في ستة لانها في (الاداء) في كثير من

فيه وكذلك صلاح الكسوف في الجنة المنقولة هي ستة عشر (شامع دايو
 خيفة ابراهيم و جنة بعد خلق بعضهم انفسهم الاولى ظاهري بعد م
 افتقار المتزود لثبته والسلي من كل الاماكن الغايه بالاجزاء ثبته
 ولم يثنى الجمع بينهما الا ان يكون من لا يعتق ان ثبته من جهة الواجبات
 او المتزود ما يتصور هو مقول (الخلق) وانما يخرج هذا القسم اما في
 محال جواز الاستغناء من مزاج من يقول لا لا يستغنى به الى مزاج الغايه
 بالاجزاء لانه (حوت) وهو الجوز على مزاج هذا البنية لا من هيم
 جواز الاستغناء من مزاج الى غيره سواء انفصل علمه بالاحسنة
 او لا في السلسلة فلا يخرج من اصول او ينال على الاستغناء (الوجوه)
 الترتيب وفيه خلاف او ينال على مزاج من يقول بكنية البنية (العامة
 مبنية على (العمل) التفرع الى الله تعالى من غير تفرض الى وجوه ولا غير
 نحو ما قيل في (اعاءة) الصلوات في جماعة بنية التفرع في هذه فحصل لنا
 زمانا الخروج من الخلافة هو ففصل في الخلافة والفتوح السالفة
 لا ينافي الا ان شئ من النظر بحيث يكتف التفرع في الاصل
 وسبيل عز الدين عن بخر ان ترك التفتحة في ما لم يفتقر على
 ما كوله بعض كتيبه بعد ذلك في الوقت في فتقر على نحو نوع
 واحد لا يخرج منهم القوة في ضعف في الايمان الى الجملة والقيام
 بالامر ان يفتقر هو محض في ذلك (الاجزاء) لا يخرج ورم
 يوجب الى (السلطان) الواجبات وسبيل الاول في محض
 غصت ارضهم ثم فخر وادى الاستقام وزرع عطاء الغايه زمانا
 ورجل زرعها في ما (الاجزاء) بان ما وجروا في ايمان الزراعت بهو
 لهم بغير ثبته يعطونه الغايه الا ان تكون له قيمة عند الفلاح
 يعطى بغيره مفلوحا بعد طرح اجر فلقه ويجاب بها بفتح لك
 من زراعت في تلك الارض وان قل بعد الايمان وانقله قوله ما لك واقله
 العلما فيه بفيل الزرع لغايه وعليه الخرا وفيل الزرع لرب الارض وهو
 اولى لقوله عليه السلام ليس له وخلق خلق وظاهرها وان كان يجمع لها

مفتاها

مفتاها لا يزال زرعها والقيام ان ذلك ومثل له الفلاح مالم يسيل ٦
 فلا يجوز كذا في الغايه كذا بن رضى وقوله ان لا يفت الايمان بامر به الفلاح
 يريد وعليه الخرا من اول الايمان الى وقت الفلاح بقلعه وان لم يستغنى بالارض
 وعلى الما كذا (كان) يتبع بها قبل الفلاح في وهل للغير (اخلا
 التركة من الغايه قال نعم لان لا امان الزرع للغايه بفلاح فذا خيرتك
 ان اقتراب ان الزرع لصاب الارض فيجب بياض (استرا) مال الغير الا ان يملك
 امره مع رى الارض فيكون من جرا الزرع لغايه وعليه الخرا بقرقون
 خرا في يوده ما عليه لرب الارض ويحلل منه ومن الكسوف استرا
 مما يقول به فلا يكون جرحه وما (حوت) من القوس يحطم ثمره ما مضى
 في الزرع واحدا من غصه حيوانا يوكل فذبحه (اخلا) بلحج خيرة
 في اكل الكرم او قيمة السائمة وقيل بان الكرم وما نقصت من السائمة ولو
 لم يجمع مقول الاماكن والكسوف في ثبته لم قيمة السائمة وبه العلم
 بواله اخذ لثبته ولا اعلم خلافا ان قد كتبت السامرة والغايه في
 الاطراف وعن عطاء قال ليس يركاة وبالله (التوفيق) وسبيل من
 اكل موضع نزل بهم الا امران في مطلق يطبقونها منهم فيجوز لهم
 بغير اكل الموضع فعلا بالبحسب هم من مطلق مالم نزل بهم من مطلق
 غرض اموال او ثمر او دابة او ابدان يخرج هذا فعلا بالبحسب له
 ثبته مطلق ويخرج لا ضرر على او اخر ما لا يهل من عمل (الكل) في
 ان ياكل منه ان كان يحسب من مطلقه ولا يرجع عن السور في
 هذا اذا في ان لم يخالط غيره وامان كان مجموعا لما ياكل من الاكل من
 ما يخصه منه فقط وكذلك لو خالطه مال ثبته او ضعيف مسئلة
 ومن اصابه لا شيئا (المكره) من اموال سرا قبل اخراجها لسرا
 وما ظهر منها وعلمه التام في حوت في شدة باد اعطى وما تعلمه
 وطابت انفسه وما به وليس العلم من رضى في كسر ولا يجمع حق على احد
 الا علمه كاهن او ملك في لا اشارة فمن ولا ياكل من هذا ان يجمع فيه
 التخليل لا ياكل من اكله او ربا مسئلة وسبيل من حوتها في

عليه الررا العم في (المصداق) ثم اراد اذ هما الثوبين في جواب يقال لمن
اراد الثوبين ما تولى فيض فيليلد غرمه وردء الى من اعطاهم
وما لم تتوله فيض ولا انتقلت له فهو على من افقوا وان لم يوجد اربابه
ولا عرفوا انصدق بذلك وليس من ظلم ظلامته في وجهها رجل عن
ثم وجب ان يكون عنه المظلمة لمن دجعتها عنه هل يسوغ له ذلك
الاجابة **جواب** ان كان من اجل دجعه لم يستع لم **البرز** تقع في
الحرر انه حتى حد ابتداء ذلك انهم من تنبع لا ينسب سببا عنه
فيما هذا اليه شيئا في هذا ما يدا عليهما من ابواب الربا **وسبيل**
عن العرائي قول العريضة لغوم على ان باخذ عتقا اجرا **جواب**
بانهم ان كان هو الفاعل بينهم فلا يجوز له ذلك وان كان الفاعل
غيره ويؤخذ لفتاويه في الحساب فهو جاز **مسئلة** ومن (و) في
شيئا فعله انهم تقع ابيه سود عنه او مود عنه (يا) مفترق (الذمة
عليه ان يوجد) الى ربه ان فرروا لا فعله فيمنه لانه لم ان عم مود
او ينصدق بها ان لم يعرفهم (خارده) الى من دجعه اليه وفي
جلسر رجل من اعمان سمعوا الى السما على الفايض برفعة اذ ماذا
رجل بجوهرة بقيمة مما اخرج من خزائنه الملاك يجعل الفوم
يقبلون لها وقبل لطافه اعمون / لا انتظر فعال لا فعال لم السما على
كانت بر عند فقال انتظ ان وطلي عارقي عمانية **والجواب**
في ذلك السما على والاستحسانه **البرز** تقع تقع لغية الخبير وغيره
انه لا يضمنها اذ لم يستطع افعالها **مسئلة** قال واقتله
العلماء في الفتاوى بالظلم يستند له الطريق ليسلكها في غير
كله فيما له بعضه لا يصلح في طريق يصر فيها وان لم يسلكها في
كله وقال بعضه يدل ما لم يكن ظلمها **البرز** في هذا يدل على ما
يسوئنا لا اعم انهم اذ انقوض احد الما ثمانية التي ترعا في
املاك الناس يريد اخذها فلا يمنع من ذلك لا تظلم بها يظلم (العلماء
مسئلة اختلف العلماء في التحلل فكان بن الصيب لا يحلل (احد)

في عود ولا مال وكان بن يسار لجل في العرض والمال وروي عن مالك
التحلل من المال دون العرض وروي بعضهم انه كان اخراجه من منزله
فقال الله سبحانه انه قد تصدقت بعرضي على الناس **مسئلة** قال بعض
العلماء من ظلم اذ اخذ مال ما لم يملكه من اموال خنسب عنه الى موته
ثم يرجع النشوء الى ورثته ثم كذلك الى اخرهم لان المال يصير الى
اخرهم وهذا صحيح في النظر وبع هذا القول ان ما في الظلم في الحال
قبل موته المظلم ولم يترك شيئا او ترك شيئا ولم يعلم ورثته بظلم
لم تنتقل تبعات المظلم الى ورثته لا تقع بين الظالم ما يستوجب
ورثة المظلم انتخب هؤلاء المسائل كلها من كلام الامام **جواب**
البرز في اعم المسئلة الاخيرة وهو انه يورث عنه الذي لقوله علم
السلطان من مات عن حق فلو رثته وبكى النكاح ان الثاني في سائر
الرمالته حتى في هذا الفصح خلافا لما قيل يقصر حق الدين على الميت
ان لا يورثه احدى (الخلافا) ان كان حقا له في هل يجازي عليه يوم القيامة
ويؤخر عليه وبال تبعات (ولا اوضح من قال التي عليه السلطان
هو الذي يجازي عليه لقوله عليه (السلطان) من (الخلافا) كانت له خصم
يوم القيامة وانه لا يجمع مع مودع وفي تقع ان حصل النكاح
تصدق في يوم يفيق فينتقل تبعات له لان الميت الذي لا يستع بم
لقوله تقع وفي ما الى ما عملوا من عمل الابن واما مسئلة التي قبلها
وهو ان الله يقف من الفعل بعضهم من يقف بلقوله تقع ان الله
لا يظلم فتقال ذرة وماريك بظلم العبيد خرجت اليه لقة ولا مبهوم
لها وفي تقع ان الظالم اذ اصاب ولم يجد ما يودع هل يورثه بذلك
في الامار الاخيرة ام لا تقع من كلام غير الذين دليهم عنان وفي الامار يثبت
البرز في رايه مغيرة في يقف نوارده عن الدين من دجعه اليه مال
سراج من يعرفه مستخف اخذ له ليح دجعه اليه فيكون ما جورا عليه
لا يجيبه من الامانة على اعانة مستسلم على وصول حقه عليه والله في
عونه القبح ماله في عونه اتيه وان يعرف ما قسم يلمه فان اقرها

فلما يجد عنده سوى جلة معلق في اخرها فاشا الى غير عنده فاما انفسا
فانفسهم محمولا ثم وان ما يابى بهم اشكل عليه امره لعل انفسهم
بالجاء او بالانجاء من غير الجاء كمال ادعاء رجلا فالبني حبيب وشرا
بنيهم للاطلاع على من الغضا فذلك ان يتاخرهم في امور القوم مشكلا
بمن شئت اضرار لبيد هاهنا وضرب اياهما فقال بن حارث ليس اضرار
الضرب الذي يد لك اضرار كما يعلم الاب بانه والزوم جزو حقه والمعلم
بمن علمه والحاكم على النظر بين المسلمين ممن يستوجب الابدان ومقا
دبر الانواع مختلفة وكل من ولا الله امرا من امور المسلمين ~~فهم~~
عامة فيهم مصدق عليه الا ان يظهر تعديهم فيؤخذ على بل به ولو
في تغلب المالك على العاقبة اول مرة وينجز من تغلب على اضراره
وهي عنده الحرام جمع عليه ثم انفس الغنم والفتيا عنده اهل العلم
والزجر اراهم في هذه المسئلة ان يتفقد الى مولى الجارية بها ليتبين
للتعدي من ان يؤخذ بها او يضربها وان ان كان ثبت عليه شيء
من اسباب الضرر يثبت عليه وكذا كل مملوك يستحق اليد بالولا
فانما على المحرم وما انفسه وبه في تنبيه بل انما يفتنون بان تكرار المملوك
بالشكبة بوجوب يهزم على مولاة وهما عتري في المحصول الحال واما
المعروف بالخير فاما ابيع عليه الابسوت الضرر قال ابو ابيو ليست
الاحكام بالادلة والظنون بان ثبت سوء حال المولى لهزم الجارية
ببعت عليه والاملا وقال اصبع بن سبيح البقياس في ان من تشكلا
تفرغ الى مشايخه دون تحقيق فانه يودي في ذلك الى هذه النقص
او قريب منه فيتحقق من تراجم اوصى عليه السلام بالرفق بالمملوك
وبه اجر عظيم وقال بن يفي في اربع حوز الشفاعة مروج (بسم
وتيسر كل الضرر بوجوب البقياس الا ما خرج من المسئلة بوجوب العتق والزجر
ارا ان يهزم الى مولاها وينوعر في ذلك فان ظهر بعد التفتح
ضرر فينظر في ذلك مسئلة منها وهي افة تشكلا اضرار لبيد هاهنا
وبها اثر الضرر ولا يثبت لهها فالتا ان رد ذلك الى انفسه ففقال بن

عبد رب

عبد رب ان اقامت النافع عند كسبه باضرار بها مثل الجوع والضرر المبرح
يثبت عليه وان لم يثبت رد ذلك اليه الا ان يعرف بالاضرار التي يهلك بها
ببعضها عليه وقال اصبع بن سبيح روي عن مالك تستبيح من يسير حال اهل
ينظر في ذلك فان كان ضرر يثبت عليه وان لم يكن ضرر فلا يتابع عليه وعليك
الثبت عن ضرر من الامة وقال مولاها فيما يملكه فان حج خير فكل
عليه وفيه رايان اثر ضربه وجهها وفي حسنهما وقالت من فعله
جواب الكسبه والتفتيش في فيه والكسبه اقول به ان من تشك به وظن انفسا
بم يثبت عليه وان لم يثبت في غيره وكما فيتم لا تلبس عليه / لا يثبت وتنفذ
على سوء فعله وخلال بن حارث حال المملوك مع سيده حال سابعه الفاسد
اليمنية على المملوك بالضرر ويحب التثبيت في ذلك ولو ائتمنت المملوك
الضرر وانت بانفسه ظاهرة فمحمدا غير حق فيفقد الى السيد جنيته
فلا تستاور فيه في اول مرة وتنفذ اليه بالفساد الزجر فان كلف فلما تشكلا
وان عارده وتبين فيه الضرر جنيته عليه الا ان يكون السبي مشهورا بالشو
والعربية والعسق فان ثبت ذلك مع اضرار ضرر بشبهة عليه في كل علم
المملوك اقامت الضرر وان في كسبه في هذه الحجة وليس به اثر
فلا يورثه بفعل المملوك والاولى الى العسوة فيهرج في الناصر مشكلا
انفسا في امراة اليمنية يسير حال ادعت انها حرة من موضع سمعته
وان فتعلبا غار بها في الجاني فيسبها فلو كرم في اليمنية يبيع اقم انفسا
من ذلك الجاني الذي كرم انفسا من اهل علم فقال بن وليد وحي بن حمزة
الغزير انفسا في الرق لبيد يهزم منه على من ادعاء ليصدق فاما انفسا في ذكر
الناس حية والذي يملكها من فساد تلك الناحية وفيه قال سمعون بهن الا ان يفي
في ذلك اختلافا لا انفسا في اقرت بالرق فبعلينا اليمنية وقال بن لسان اليمنية
على عدي الحريفة اخ يفي في ملك الرق وهو رقة بالزولم وعبر الا على يفتي
بفعل الجاني البعيد الزمان والسمت اراه وخلال بن زورب (القيط من يملك
بيع الاخرار به ما اثر معلق بها السيد الا انفسا في كسبه انفسا من كساف
ملكه وبذلك اقامه فينية بن حارث وندرت مسئلة بل يفي عبد الرب

في مملوكة اذ عنت النصارى الاصل من يابرة ولها بها اهل موفيقها
ابا ماتع رجعت عن دعواها ومالت كذبت ما انا الا مملوكة فقلت
كالبغية لا يسمع رجوعها لانها استخفت حريتها بدعواها فليس
لها ان تزف نفسها وعن كالبغية يسمع رجوعها ونفقا مملوكة لسيرها
ابن عتابة وبه اجبت وقار بن يثيروا ليله فابى سمع ابن الغامح
يسمع تزوجها الا ان يخاف انها انما تزعت من خوف اراذت خيرا
لستيت منه **وقلت** بفوطية عن ابراهيم بن اسفاهيه امرأة
مملوكة قامت فذبح الحريق وانها كانت مملان ليستة وشهوة عن
قناط ان عا عيشها انهم يعرفون انها ليستة منة لسيعة اعوان تنصرف
تصرف الحراير وزاد اذ هما وانها حرة وقال الاخر اعرى لطلان الزبي
تدري انك لا ابي لا اعرى اهل الا ونبيل شطط نفاها اعز الى
لها ولم يكن عنده مدبر وحكم بحريتها وذكري كتابه ان اهل
العلم اجتمعوا بالتكم لها وخطاب للمحكوم عليه فابى طليطلة ابنى
الحسن لثقة له عا بالعلم منه وذكري الحكم عليه طليطلة ان بالعلم
منه بطليطوس فخابت بذلك فابى بطليطوس ابا عبد الملك مروان
ابن جعفر وصل اليه الكتاب وقد هلك ابن السفاح فاستع الغامح من
احمد اليه وقال اكلوا بن السفاح غير ناعمة مملوكة فكتب الى قروينة
فابى بن عتابة المستمارة جابرة عاملة وحرية المرأة ناعمة والبع
بذلك لكانت غير مملوكة **وابى** بن القفاة بان اكلوا بن السفاح
وعبى مملوكة بمقتضى الجور ونفذ به والشمعة كاقصفت
اذ لم ينصرفوا النصارى حرة واجاب بن مالك بان الشمعة ناعمة غير
مملوكة وقد ينصرف الابن تصرف الحراير قال لي ولو قال انها حرة
لثمت شطط نفاها ولو قال حرة ففقت فقلت ايضا اذ لم يسمعها المفق
ولو سمعها وبي الا عند اهل اليه والى ورثته ثم قال فتا هذت بركة كوان
الفاني فذ شاور عطف به خمس كان ابو عمر الشامي كتيه فيه
يعرفون الذ ارا الفتي موضع كذا جسم من جملان وانها تخفر

لحرقه

لحرقه ١٧٨ حباس وتجار بها فخر به الاحباس يقال بن عتابة لاني ذكر ان
ليس هذا العفة بيتي ولا يحكم به حكم الامة بقوة ملك المحبس وعلم
ورثته و١٧٨ عذاري ذلك وكان ابو عمر بالحرية يقال بن عتابة كتيه لا يكون
العفة **فتي** وقد شتت شهود بانها فخرت بحرقه الاحباس وتجار بها
فباس فخر به الاحباس يقال لم اسكت انما عليك ان تسبح ولا تغتر حتى
قلت بهل الشفعة بانها يعرفون حرة عاملة دون ان يقولوا انك
حرة ولا ابن حربي قال لي لفرج كتاب الجدار لعمري ان فاضح الخ بركة
كتب اليه ليعلم عن جوارح حرة وقال اذ لم ان يلة ليعرف
وجوه فكتب ان تسيب العبد عند لسيب في دعواه كالتشهود
غير العبد ول يعبر بذلك عند دارهم حيث يريد فبعتهم واثبات حرقه
وان لم يكتسب بها الصرة له يتوى ان يورثه فاجبه حيا
ليلا يبرح له ثم يسأل العبد عن موضعه (الزبي جابيه شهوده وفبقت
فبكت الى القافي ذلك للجنة ويكتب يبه ان عبر العبد كذا او لا
كذا اورده عليه ليدخل اراح اذارته فباعت العبد الحرية وزعم ان من
يعرف حريته بنا ينكمز وفعنا عا بانينا كتابكم بان تصرف امرة
واكتف عن حرقه ثم اكتبته بذلك (ابن النضر ميه **واسم** **الحسن**
له اذ ولد طليطلة في حرقه ابيه وسكانا معه وابنت هبي (الحق عفا
والسكنى معه ولامع الزوجته في اذارته هو ابا لاشترطه بذا وكذا
الشفعة منه **فاجاب** انما لم يبع حرقه لا لارفا من الحسن
وغيره فان فعل لا يبه مملوكة لم يلا يامير يرك ولزمها ونفقت لارضة له
كالزوجة وسكنها مع زوجته لا يجبر عليه فابى بن (نضابون من الهجر
ولم اسكنها مع ابيه ١٧٨ ان تفتت خورا او تكون الا مع الاب والسيب
يعمل اليها بينظر به وكان شينا يعتي بعد اذار الزوجة ان تسكن
مع الابوين لان القاب حرقه الشرفان كانت العادة في اذ الدولة كذا
بينظر ميه **الزبي** في امارة الاول منة ليس للسيب في حرقه
الا لمتسعا ولا علة وانما لم يبعها الشفعة في موضع اخر ليس لم يبع الا الحرقه

اليسيرة فيجوز ان تكون الخرمة اليسيرة وايداعا خرمة الزوجة (ق)
عليها من زواج الزوجة واما سكاها وحرها من الزوجة او عن ابويها
بظاهر المرونة انما انفع من الزوجة وانما يجزى عما ذكره في مال يضربها
ويثبت ذلك كما انما استراعى مالها ما يلزم منه ~~مسألة~~ من سئل عن اولا
تخرب عنها يسيرها الزيل من ثمانية اعوام جهته المشرق فطلبت النفقة
ما بقي من ثمنها ان زوجة من فرائده من ينفق عليها او يسلب (الغاي) ولا
تلاوت عليه فتصرا وانفدت عنفها وتلقو بغير المسلمين ويسجل لها
ولم يبق له عليها غير (الولا) وتزاد اليه ما جاز (العمل) ومن الاعمال من
لا يراه (ق) لقول الفقه ولا غيرها (ق) ما بقيت له لربها جنة وحرارة
الغاي ازيل من ثمانية اعوام تسقط عنه (اليمين) انما يجزى عن غيرها ما
تنفق عنه وعن (النفقة) انما يجزى الرجل عن نفقة (ق) ولذا اراد ان يضرب له اهل
المشرك ونحوه (ق) انما ينفق فيما يستعمل به ماله من ما ينفق به من وجه
ادنى ما ينفق به والا عتقت عليه رافض عن (الطلاق) انه لا تنفق وتنفق
حتى ينصرف يسيرها او يبيع موله (ق) وينفق في غير مال وحرارة (ق) ابن
الفاطم وتزاد ما بقي بينهما (ق) المنفق بغيره في رواية (ق) ابن
زيد انما تنفق وزاد في جواب بن عطاء وتنفق بمحضة **اليسيرة**
كما لو اعنفها يسيرها او ما كان عليها بالاكثري ان عرفت ان حصة
ولبقة (ق) ويؤتى (ق) من خروج ماله يسيرها ويؤتى له (ق) ان
الفرقة بينه وبين (ق) ابن ابي زيد عن ابي وادع المفقود (ق) المفقود لها مال
باب في حصة ماله من ثلثتها لا تنفق ماله في حصة الزوجة يضرب
له اهل الفقهاء وان كان له مال انفق عليها منه ولا يضرب له اهل **اليسيرة**
في حصة ماله (ق) انما تنفق في الصورة الاولى لا تنفق ولا تنفق **وسيلة**
اليسيرة عن مهر من الاعراب وهو (ق) الحرية (ق) ووجد ما ينفق به (ق) انه
مطلوب (ق) الحرية (ق) انما وخرقه غصبه وهم مشهورون بالمال (ق) هل
يقبل منه ذلك وكنت اسمع ان ابا عمران (ق) ليس في ثمنه (ق) الغلبة
من اهل الحرية قبل قوله **باب** لا يقبل منه ذلك قبل عن ابي عمران وهو

سلام

سلام **باب** في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
عن رجل انما من الغيرة او يوسع ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
فان الخ ووسع (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
من رجل من الغيرة يطلبه لرجل ولم يجره فقال (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
فيها وترجع ما بينك بالقيمة (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
خلع ولا يمكن من خلع المستحق لاجل انما يجاز من الظلم مع انه تسبب
في اذلاله على نفسه بخلاف (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
باب ان كان على طلب النكاح اخواتهن لمهرته ثلثهن لا يطيب
نفسه لجل اخواتهن (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
او يملك ثمنه لجل ما ملنهم وقبول مهرهم وان كان اقل (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
كره ولا يجرم الا ان يكون من عيني الميراث ما يجل به ولا يثبت لغيره (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
في عينا **وسيلة** عن (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
لا تسكن بها بغيره (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
بلا يجوز ذلك ولو كان (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
نظر الى الاكثر بجل عليه واما قبوله ثلثه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
انفق عليه من اكره (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
الكل منه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
يزاد مع جهل اربابه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
له من كماله (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
بال خراج لم يخل غلته ولا اهل ثمنه ولا يشرط عليه ولا الاستقلال بطله وان
اشترى الخراج بالمال خراج له بجله (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
حين يخلع على احد هدا بجله (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
منه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
كان ينفق لثان هذه المسئلة (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
تصح (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)
والخلاص فيها مشهور في المرونة وغيره (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق) في ثمنه (ق)

اذ اخذ اللصوص والوالي جرسا او عتقا او غيرهما وهي بين رجلين فقام
عليه احدهما اما بما اوجدها برده عليه فخذ ذلك هل يطيب له ان لا عليه
تجري مفسدة سبل عتقا وحيي حوايله اعتضت من اربابها حتى اقرت
في ايدى بهم على النصف مما خرج في ربحا فربما سافرهم على النصف
للقاصب والنصف بينهما فربما باع بعضهم واستقل المشتري النصف
وربما استقل عنه ينفه ما يوتد منه وابنه وكيل القاصب يزعم
هل يجوز ذلك البيع او لا يجوز ايها البيع مائة ويبيع فيها يذ القاصب
عليه ولا تطيب الفلانة التي ساجع وكيل القاصب عتقا وسيل
للمسيور هي السلطان اذ اراد ان لا ياتي الرعية هل يسوغ لمحتسب
من اهل الجوارز يكتب اسماء التامس لينتظر كيف يوضع عليهم ليفتضا
ذلك ويبيع للسلطان **باب** لا ينبغي له وليتد غير ينول من فعل
لم تنفله تنطدنه عتق في تناول **باب** سور في قتله اليوم في قسرا
توتس تكون عليهم وها يصح مخز في ظلمته يطبونه ايعتق في كيتهم
لهم اما في بظافة او بظلق فبارة يفتلون طلبها وبارة يد وهو نها
الى اعوان السلطان لدر العمال والشايف اشتد لانه يودي الى تسليط
العمال في ذلك او اعوانهم وربما ادى ذلك الى ضررهم واما
لو كانوا يفتنون بغير ضيق او عرض العمال بهذا الاشتد في تحريرهم انما العمال
على معيته بل لا يجوز انظر هذه الازفة ولا قرأ بها للذلاقة واما السلطان
محامل ما لا يحاسن وحق موصف على ما يجلونه او يجله غيرهم لا كنه
الاكثر مثل ما يستلزم في هذه الاسواق يتوثر ذلك باعني بان طلب
المستلزم كتابته من رجل منهم او من غيرهم ولا يجوز لانهما اعانتة في
جباية الخراج ولو طلب الجماعة رجل منهم فجمع هذا المال ودفع عنهم
والشرا اذ لا وما بلغا منهم وضعتهم عليهم للقرءا فبما ان كان
لا يذخل عليهم كغيرهم فيه فبما الزب قال فيه لا ينبغي له فعل ذلك
بل يودي ما عليه ويباع بان فعل طيس بخرقة واما لو كان غيرهم يذخل
في هذا القرء مما يملك الا في الاسواق من غيرهم معهم كسوق الجوارز

بتنقسم

بنو قسربا لا يجل ذلك قوله في مثل هذا او ثمر خطا البغي في ضاملا وهم
يتسبون انهم يجسسون متعاضدا لاله السلامة وليسرا عن رما عليهم
السلطان ما لا يفتنون الخافس على جمع على وجه الانصاف يقال هذا لضم
مما يصحهم اذ اخذوا او هن ضرورة الاستوزار وعليه ليسل ابو عمر ان
في نفا اليقه عن الذين يخضرون الله الفخر وطرع السلطان على الناس
فهل ينبغي في الخاضرين رعية ذلك يقال لا يفتن لا تنظر ضرورة ولو لم يخضر
وعاب عن القتل وعلى غير فربما جدد الاعوان يستمعوهم او يملوا وها **باب**
ولا في على وجه الضرورة الاستوزار معنى اذ لا يذخل في التوضيع على احد
وانما يخضروا **باب** اذ خفت الجماعة ذلك ويهين بعضهم بعضا على المهرلن
واما لو دخل في التوضيع فلا ينبغي لانه قد يظلم فيه فيكون ضارا لخصما
عليه **باب** ابو عمر هل لانه ان يفتح نفسه من **باب** اذ يظلم له يذله
او يموه **باب** اذ يذله لا ينبغي له خلاص نفسه الا قبل في المال ليجرح
عن التضرع اذ اياه او يما يصح السلطان به الاستوزار ويسل عنه
ابو عمر ان يقال الصواب انه يودي معهم ويعينهم اذ كانوا ايتا مومن
ما ينزل بهم قال ولا يبلغه مبلغ الاثم ان ترك ذلك وموحي ولا عن هذا
الذي ينبغي له ان يفعل وقد تفردت هذه المسئلة مع نظير تحايي القاصب
بري في حين رجل ويطلع انه ينال في السجن غير امة وضرة كيف يفعل
قال ليس من وبيد كل الظلم القليل في الكبير وهو ليس الذي يحل
لنوع تضرع هذا الرجل تمسني سوطا الاخر في عتق فلا يامس من
بضربه حتى يخلصه ولا يكون عليه في ذلك **باب** في خطا الذل في
ايضا قبل له يفعل قري من قدر ان يخلص نفسه من هذا الحال او يفعل
يقال نعم ولا يجل له الا لا قبل له بان وضعه السلطان على اهل جلع
واخذهم لجل معلوم يودي دمه على اموالهم هل في قدر على الخلام
من ذلك يفعل مع انه اذ اقلص نفسه اخذ اهل البلد جميع ذلك
قال ذلك له قوله نفا انما السيل على الذين يظلمون الناس والى هذا
ذ هب ملك في السابح يا اخذ من غنم الخطا لتنا ولي في جميعها

نصاب انهما مظلمة بحار جبار ولا يرجع عليه صاحب ولسنة اخذ ههنا
يقول سمعون لان الظلم في هذا الا السوء فيه ولا يلزم احذان به دخل نفسه
في قلبه لئلا يظلمه (الظلم بما غير الموزون في ظاهره من خلاف لما قاله السيفان
مسئلة ذكرها من خبر في العجاية الخلال وفي كرمية كلام المنقر من
شيء قال الموزون به كلامه ايضا في العجاية الخلال وان العمل جرائون في
في هذا الزمان ان عمال الجليلات لا يقضون الا بشهودهم واقبالهم
على هيئة معلومة فمن كانت يد من ذلك فانه قيل قوله والا فلا
يقبل دعواه وبما الامر هل يجلد له لانه قد علم عليه ولا يجلد لان العود
جرا لا يدفع الا ببرائة كما في مناه وهو يجري على ضلالتهم العرف هل
يقوع فقال شاهد من اوليائها واحص فقال ههنا في الجليلات الخلال
واما الخوشر ونحوها فيعمل في ان القضاة والعقلاء لا يتقصرون ايضا
لانهم من باب تكميل الخلق الا ان تكون من وظلوع فيغرض لها العقبة
يقول ههنا خراج والغاي في منة وحق عن ذلك وتبين ان الشدة في
تثبت من اموال المسلمين بل يجرى بخلافه لظلمة من النظارى
انما بين علينا بعينه واسمه والله ما عوا ولا وهبوا والاخر
من ايم يجمع يرجع من الوجوه الى ان غارت عليهم ضربة من اهل
ظلمة ما خذت ههنا الاموال وذلك زمان الهزنى هل يظلمون
من اموالهم كما يستحقون ذلك من المسلمين وكيف ان اموال اهل
ههنا الاموال ان لهم اسارى بل يذبح ههنا التجار بظلمة في دورهم
اخذ منهم في الهدنة هل تكون لها ولا التجار لمن زعم اوليا وهم
انهم عندهم اولا **باب** ان خرج تجار اهل ظلمة بعد ان غارت
سرايتهم بما يلا المسلمين يلاخه والاموال والسرو والرجال فلا عهد
لهم والواجب انهما انهم وما فعلهم من الاموال فيما اخذت السرية
من النظارى ومن الاموال في يهرموها في البيع ما ان اجابوا في ذلك
يفيت الهدنة كما كانت وان ايوافد نقضوا القصة صاروا
تجارهم اسارى واموالهم في ومن ثبت كسبا مما في ايديهم

مما

مما اخذت السرية المذكورة في الهدنة فيبقى له الموزون في شل ما ههنا
في قضية من شقارة اليونى حين اخذوا مريم وقتلوا مع جماعة في ههنا
مع امير ابراهيم ورد والبعث العارة وزعموا انهم على الجواحة وقع ما وقع
وتبين كذبهم بكل من كان قبل ههنا العقله منكم ما مانه فلير وكل من
اخذ بعد ههنا العقله من في يجرى طلب امان جريه بل مستند لله في
الاولى وهو كهدنة المسئلة التي في رشتة وبالله التوفيق مسئلة
ابن الحاج من اعترف بحد ما يملك وافاع عليه فتشوه او دفعت فيمنع
واجلت عشرة ايام او نحوها فيضا بعد الاجل نحو الثلاثين يوما ما فينت
يانه يلوم له ثلاثة ايام فان لم يأت فيجدا حكم المستحق باخذ الغنمة
وقال من اشق الثلاثون يوما كثير ورجعت الغنمة فيضا المستحق
فقلت انما انما هذا الحكم على الغايب فيع القريب يبلع له وفي العبد
يحكم عليه ورجح هو وانا ما هو على مفسرة خمسة ايام هل هو يعمل او
قريب قلت انما هو بعد الموزون وههنا ليل على ان اهل القاي
اخذ من من غارت بصرى تما مع انه يجيب له وانما يظلم له فانه وقع
وقف وتخرج فيضا بعد العقله وهو جري على من فعل فعلا لور مع
الى الخراج لم يفعل غير هل يكون كانه يعلم الا وحكم القاي فيضا
في بيع ربع وقع جاوز كل الاجل بل امر كثير ما هذا البيع وكانت مسلمة
بيع ربع على مجلس وصي **باب** الموزون عن طاب الصل والاحكام
هل يسوغ له لشراء الخبز من الموزون مع خلية الخراج او القصر على
الخبز الموائى ومن كان فله بيعه يعني عماله لم يستطع عن مفرطه
الغايب وكيف ازمنة اشتر الشاة بالبيع **باب** ان اخذ امان ذلك
عنه (المقصود بلا خلاف مع مدح الشراء وسواء ما ان اشترى او يفت
لان حاجه الى الخبز ولم يبق الا فله لكان له اخذ بلا خلاف وانما
ينكره ههنا **باب** الاكثر الاقل او في حكم العوات اخذ اهل اعمال الغنمة
واعلم انهم من اخذ ما وجد من ماله بلا خلاف في عني عنقه فل (وكثر
بلاخ الخ ينع في يخر شراؤه وان يثن يعني المقصود ولا عنه يكتفى من

من مشرق و النامة بهذا اريد خلاص مستحور بمن راءه منوعا من
العاملة فيكون كالحجور عليه الحق الساكن لانه لا ينصرف الا صاحب الملك
ولهذا لا يملك ومن راءه غير مستحور من المنصرف في وجهه انما لا يملك
عليه عما في يده لا فيمنه بل اذا اعطا فيمنه بلا ضرر على الفقراء. ونحو
جوز بيعه الشافعي ان يؤخذ من يده ما يظهر كالرباع ويعلق ما يعلق
كالا فير مينة ايضا العساكن بخلاف العكس فها هذا يجوز لشراء
المنج وكذا ينصرف هذا الحيوان لعل هو ولد عين المقصود
او ولد ولد مريد مع المقصود من الامهات على المهرود وقول
السيوري مشهور قلت بماذا اشترى ممن لم يتيقن من الكج واخرج
فمنه للفقراء بغير اخذ لانه فعل ما يعلم الا ان العادل البزري
تفقد معنى هذه المسئلة من كلامه (او جرحي) فيل الى المنج عن شرا
المنج من الجزار البقي ان (اشترى) هو من العرب وفي جواز شرا
العربية من الغنم والبقير وقلت ان شراها من (البقي) (فصل
وقد عارضت للعرب والبربر داتون بالفتن فيبشرا اكثرها من رجل
بحر السلطان وربطوا اشترى منهن ايضا جنة السلطان ويبيعونه
من الجزاير لان الجزار قد لا يقدرا على الشرا لحضور زاجر السلطان
فيكل يكون شرا هذا البقي الجزاير من هذا ولا الموصوفين مثل
لشرايه من العرب **باب** لا ينبغي ان يبيع خيره ان يفره ما
كثرت فيه وصار الى هذه الخمسة الموزون تفقد من كلامه اربع
عمران (او) على في السوق اهل الحرام انه لا يشتري منه واخذ ذلك
من مسئلة كتاب الوطاع واما نقل الشيخ عن ابن وضاح ان كل ما
دخل السوق اشترى ولا تشكك معناه عندي في ما يعلق الحرام عليه
واشهر من ذلك في كتاب المكسب لجل اعراب (غير يفتة عندنا
بالمنع مشهورون في كتاب المكسب بالورع) لا يشتري من حيوانهم
بخلاف ما يبيعونه من الاطعمة فكل التمر وشبهه ولم يشتره
عظمهم لم يحرر (او) وهو بمنزلة من اشترى من هذا الحلال بل

الحرام

الحرام وقد تفقد هذا كله وميل بن البراء عن يبراهيم عليه السلام
حيوان واخذ النجى بحيث لا يتصرف اليه من راءه من الفقير وحصل
له من الاكل ما الى هلاكه واليبراهيم فلهذا الناص وجوز في الماشية
والشرا اتيان اليبراهيم عليها الماشية فلم يفعل **باب** ما يحرر
بان جاز ما دفع في اليبراهيم ما يفعه اخذ وودي وان لم يذبحه جاز
الشرا لزمه فيمنه (البيع) (البيع) البزري اجزاء النجى على هذا (البيع)
على مسئلة انما يحرر من الجوز له الجوز واملهك بجملة النجى
او احرار الديار وميل بن مشكان عن جرحي عن اهل الجوز
وخرن بهما ما يحتاج الى فتح جعله وبما يقتضيه جرحي (البيع)
بما ان من اهل المنزل الى الميسر في السحر للصلاة لسنه وسفله
معهم رجلا فيمات الذي جاء للصلاة فيما حكمه **باب** (او) (او)
تشان صاحب المطر تفقد ايقن وقركم مقتوحة تحت لا يجوز لم فتح للرب
على ما قلته البزري لعله به اما انه خيره حيث لا يجوز وفيها
في غير وقت معناه لا تشترى في خيره اهل المسئلة انه يفتح ويذكر ان الرب
على العاقلة ويملك مولاه من ثياب الحج والديارات ربك ذلك ان
شرا الله وميل بن (او) عن العادل بريح على فنية في تانيروم
يعرضها لاهل له مع شعة في توزيعها بينهم وهم لا يجدون منها
بدا وهل هي على الاموال (او) (او) ولى وهل لمن اراد الهوى فيمنه
وير مع بعضه لكسرة او لا وهو يعلم ان ذلك يرجع على غيره وهل
يتم لون للعادل اجعل لنا من قبله من يوزعها وان يقولوا شراوا ايضا
من ان يظلمهم وهل يرا الشرا من هذا ولا لهذا السابغ (او) لا
باب ان اجعوا على توزيعهم واما منعه وليس فيمنه كمال ولى
مولي عليه وشو جرحي ان اشترىوا بلا تشكك السابغ من هذا السابغ
واليهود ما جعل عليه وتوزيعهم اياها على ما جعل السلطان عليهم
اما الاموال (او) (او) من ثوب منعه وارجوا ان يوزع منعه
واحد فيسبم في سلاطنته فلا ينبغي له ذلك عندي الا ان يفسل از يها

من المخرج قبل ان ينفذ ميثاق الامور ما يقع من ادلا. لغرضه وان كانوا
 بعد ان اخذوا بنه لث لا يجوز وقيل الاخذ بنه لث لا يفسد بالمشتركة
 منقوع شينيد الميسور لي تفتح معق هذه العسيلة وقوله بفتح ما
 جعله السلطان من ر. وشرا اموال هذا وان لم يقرضه. فنفتح
 ما شيننا ابي حجر الميسير وما فعلنا حين قبلنا من الحج وان كان الاصل
 انه على الاموال الاكثى عارضا مملكت اخرى وقد مرت وليسيل
 ايضا عن استاجير ايراد ابنه شتروا بعينه فلما عمل البقية
 عنده السلطان فيها غيره في هذا التضرر بعد له بحسب ما عمل
 او الجمع ما جسد له بحسب ما مضى ويعتق بغيره (شهره وان جمع
 ر. ما يقابل ما القسط الميسور لي فظها اذا انق. البقية اوهر. الاخير
 في مضى العدة. ولم بحسب ما مضى وقيل في هذه ليس له ثب. انه فعلا
 وجميع الضرر ومثل هذا غلق السلطان العوائق لغيره. اشرا.
 ومنعه من البيع هل يوعده اشرا. لا الا انظر المشرع لانه ركنه هل
 تسلط القصد على الرقبة او المنفعة واما الولي في المخرى في مضى
 العدة فلا يغير ربحها فاله في اللزومة بخلاف اذا كان المنع عاما وليسيل
 السبورة عن الرطين يكون عليها غرام في ديوان السلطان
 فلما على جلات منها عن يمينها وربها كان السبورة اعم احدها
 في الديوان الا ان الخارج على الجلالة يترك احداهما دون الاخر فيهل
 يشاؤكه فيه او يجمعه به في جسد ما ترك يتولى تركه الميسور لي
 ولا يخرج على من عنده نصف مضاف لانه هنر مطلقه يمكن تجزئتها
 في ا. اسفلت عن احداهما فلا يربح كل واحد منهما مع ي. في
 استجابه عن الاستيراد كما تفتح وليسيل النجيم عن فاعلات
 بغيره منها ما هو تحت دستور الملائكة ومنها ما هو في كروبي
 الجامع وغيره وفيها امرافق للناس من الطرق للجامع ومن كونها
 على شافية النهر تكون فيه ثنائسة ومرحات للحيوان ومرادات
 للحيوان والشارع الاحتمال اذا اردت مواد باربعها سوزا البقل وموقف

الاجابة

الا اية بيع هذه الفاعلات بعق العقارات من ليسه الى البحر وقيل
 القس. لا اية راجل ديمع السلطان العيت لا الا اية نال بيعت
 لينة. السور وبقية تلك الفاعلات دورا ولا يعرف لها ملك معين
 لاكتها لارتقاء المصلحين بعد ليح بيع هذا الفاعل لا اية اية
 افعال هذا الفاعل المعزولة مما ذكرته من بيع هذه الاماكن على التفتح
 والفايف القوي الا ان استيناد النظر فيها وليسيل النجيم
 عن استير العيرامة العربية يستعمل في السفى والحرة وعمره لادمن.
 اجماله البلاغة يستعين بولا بما ضرورياته واد. مفرع السلطان
 وملاذنه ان يتقوا من البياعات بعد يخرج منه تصديق بهما وليسيل
 له ا. لا وبقية ان اخرج منه حقيقة عليه في ضرورياته لم وجاز له
 احكامه ومفرع السلطان ج. احكامه ان تصديق هذا يمين ما اشترى
 من العرب طابه له وجاز له احكامه دارجوا ان تصديق له وكان من
 الجمال بحسب كما وصفت انه ان تصديق له طاقه الحال ان يكون له سعة
 لان مثل هذا يجوز ان يوسع عليه من الاموال التي لا يبلغ لها ملك
 وليسيل النجيم عن خرو وثيقة بيضا سبعة اودين في ج. احكامه
 بلزومه ما كان في الوثيقة من كين على حسب ما اهلك من ذلك
 الميسور لي في كرهه. المسئلة ابن عمر في كذا. الصغ مع كذا
 قال وابتنى من هنري الا ان لا يملك النهر لورقة اية وثيقة بقطعها
 بله يضمن ويلزم عليه قتل الذي شهدوا بالزور في قتل الذي
 لشهدوا له لان الضلع في قلاذني قتل الانسان المطلوب به فيه
 دون ما سواه من الحقوق المتعلقة به وبشيءه ان يكون من الوعد
 الاول من ربيته عليه مواساة غير بطمان او شراب او غير
 بله يعمل في مات جرما او عكسا بانه يضمنه ومنه من زار بلا
 في مقلعة امام من انسان او صبيح بله يخلص من مات فمن دينة
 وكذا لمن زار مال رجل قتل له رجل بله يستنفذ. في ثلث
 حقه انه يضمنه وكذا لو طائفة عنر. وثيقة لربه بحق بحسبها

فمن يعطي قيمة بناءه جعلت يكونان شريكين ما نكر، فقال بعض من حضر
 انه يكون هذا البناء المحميس وهو يسير، ولم ير ان يعطيه مستحق
 المحميس فبقيت قايما ولا غير ممنون من ما خرج علينا فبقي (مستوى) موصلة
 و بنا بيطا في ثبوت انما محميسا معينين يقال المحميس عليهم (محطو)
 قيمة البناء قايما بان ايا كانوا (شركاء) معه بفار ذلك وان ايا المحميس ان
 يعطي قيمة البناء قايما لا محله الارض اعطى قيمة الارض و يكونوا شركاء
 مع المحميس عليهم بفار وان ايا كانوا شريكين بفار البناء فما فيه سكن
 او باعه و طائفة المحميس عليهم سكنه فاذا انقضا دفعهم رجع هذا القول
 للمحميس هذه الالحا القول ان المحميس كما عيّن في رجع ملكا و كما القول انه
 يرجع مرابع الا انما من يعطى قيمة قايما الى الوقت الذي يعطى فيه من
 من جسر عليهم ثمر بغيره كما مروى في قول ممنون المحميس وغيره سواء
 وليس يستعمله ليس يعرف طالع حق بان البناء اعطى قيمة قايما فيقول
 للفراس (استعمل طول حياة المستحق له من المحميس حتى يستوفى)
 قيمة الفران فاجاب بان مات المستحق قبل ذلك قبل للراثل (د اليه)
 قيمة ما بقى من قيمة موصلة قايما و قد، فان ايا صنع ما مروي في موضع
 اخراة اكان في معينين ولم يعطوا قيمة البناء قايما لمن استحق من
 بر، قبل له اعطى قيمة الارض وتوقف حتى تعطل في ارض فقلها في معنى
 قول ممنون السور في استحقاقه من بناء ارك مستحق ان يستحق
 ربه فله بعد مم انظر المسئلة ثم قال السور في بعد فله مسئلة للرونة
 وكلام الشيوخ عليها وتفق ان ابن رنة ايتي بصفة الرونات التي
 تستريح اهل البساتين و اقبله قوله ما الذي في النسخة (د) في الحصة
 هل يبر في جسي، اخر او يعود ملكا لمحسسه او لورثته فيحصل هذا
 النسخة ويقر ويلان النسخة هاتان بركة جميع الجسد وانما ورد (الجسد)
 من استحقاق البقعة والنسخة في الرونات هاتان البقعة في جسي
 ثلثا نفوسه (د) لم يطلد و هاتان ثلثا ثمة تضمنت موصلة
 يجب تركها في الاكثر وقيل يعوض عنها كثر رصوم يوم العيلة

القيمة التي جسي
 الجسد الذي
 القيمة التي جسي

مسئلة وجيب من قال في ان اقيمتها لايه وهو احد الورث
 فتعطلوا الجارة والخواجج (لا خلا) لبقية المستحقين البينة وهي
 الغنم عليها اثنتان اياها كان ابتاع لها حوز الكار لعل وهم لها وطلب
 الغنم (لا خلا) بطل يلزمها (لا خلا) لا يلزمها ذلك زمن (لا خلا) ار
 لما استظهرت بعد السور في ان كان خرج من الارض في حياتها وحازها
 لها وحازتها في ان كانت ضمن حوزها فلا خلاف في (مضايقتها)
 و ايضا في حوزها مات محقق في الضرر فولي (د) هاتان كمال جسي
 سهل والي وضع العمل به الاصل في (مسئلة) في المازر عن اخره فادى
 انما لا قيم بطر البلس ما قام بينة زكية انما لا قيم و جماعة قال (ار هذا)
 معاوض لا قيم القاي و ان الخراج هرقه فبها (د) ان اقيمت (المعاوض)
 بعدول ولا وكالفة من القاي في حوزها الا احتمال انه لو حضر القاي
 لا فربطها المعنى في (مسئلة) لا اقيمتا في الخج المعاوض فتنقل (د) كذا
 بينة تركها ذلك عن فري (مسئلة) في رجع فيقول له بان المستحق
 من بركة الخراج محميس و بطل ان يبيعها و بطل تضمنها بطل بوجه له ما
 يرجع به عليه عند الضرورة مع ان البينة تسهر بانها غلبت منهم
 و علم طلبه لها في حق فتنقذة و ابر في حوز الملك ما (د) (د)
 شدة العمل بانها تنزل في ملكه حتى هرت وهي في حوز و حوز و زمان
 الهروي فيما يورخون فري في حوزها يكون الظاهر عدم رجوعها
 اليه و يبيعها فتفصل الان و بكت لسيولها لظهور تعديده في ملك
 الغنم وان لم يكن هذا باجواب ملك كذا (د) (د) (د) بن حذير
 وقعت مسئلة بين ابني معاوية قايما حبان و بين ابني حنين قايما
 باع غنم و جسي (د) اقيمت الاستحقاق في (د) البنة او غيرها من الجيوان في
 بلغ مرة ابني معاوية يحكم في بيعها للمستحق من مرة ليس رجع في
 باعهم في غير البنة لا في يحكم لم با ثبات استحقاقها و بصفتهم ليس
 كما من اشتراء منه ذلك و يخطب له قايما في ذلك الموضع لما ثبت من ورا
 ابو علي حسن وجوب وضع البقعة وتعيينه من المستحق و بطل في عنقها

واحدة وفريق لم بها **مسئلة** اذا استشهدوا بشهود ان دار كذا ملك
فلان لم يكن لشهادة ثامته حتى يقولوا او فلان ماله وفيه شئها
ثامته ومسلط في الضرر بقوله انظر لو قالوا ملك ثامته هل يحكم بها (ولا
يقال ابو المظفر من سلطنة هي شهادة ثامته ولا خلاف في ذلك
من باب ان كان له من ثامته ويحكم بغيره من شهادة ثامته في عاملة
وقال بن مالك ليست شهادة ثامته وقد شاهدت الحكم بالاستطالة في
الشهادة قال ولما قال في العفو انهم يعرفون حاله وفي ملك
على من ماله واجتج بان الصلابة في حق غير من انظر ولا ان تسهل
مسئلة تخرج في كتاب العقلة ان (ان) كانت تخرج عليه الاحكام
والغنى من ادركنا ان الفاي لا يحكم بشهادة الشهود حتى يجوز ان
جميع ما شهد به من دار دار اخر الا ان يفيق الخصمان على الخروج
ولا يحضر جواز الشهود في الاستحسان يعرفان ذلك الملك في وثائق
ابن العطار والمضرو وغيره في الحاكم يحكم لرجلين في دار دار اخر
عمر المستشهد صفة الارض وحدها والخروج كله او حدها ولم
يعرفوا صفة الارض ولا حدها او حدها وهي فون حوزها بالمعاني
باز طاعوا الخروج فخرجوا جميع ما تضمنوا عليه وكتبوا بذلك
كتابا واحدا في خروجهم ولا يجوز في كتاب الجدار لعمى **مسئلة**
في فون شهودا في اعلا يسر رجل انما كانت لا يسهل اني ان توفي ميراثا
لورثته غير رخصا الذي به رجل متفق كان يقفها ويرسم
وبما كلفا منه ثمانية مائة ما **باب** ما بين غناب شهادة في
لغير يفيق جازية ولا يضرهم اجتمعا على فيط لانهم لا يرون في
الا مربي على علمهم وراوا العمل بالحق ان يكون بالاتباع او اركان
او فوكيل وليس يلزم منهم الكشف عن ذلك **باب** في فون يكون
ذلك جازية من افاوه كما انشأ اليه في المرونة لا سيما ان كانت
بين القرابا عدة غير فقه كالا جازية **مسئلة** في فصل ايضا
في مطلق وفيه ملك ليس من (ابن) دار اليه بفعل محض ونداني

عليه

عاجيه بالوجه الذي صار اليه ثم كلف عنواكم - اخر دانت في المفاضة بفعل
انما قلنا انها املاكي وليس في وثيقة عليه المفاضة الاولى **باب**
يلزمها اخذها رها **باب** لا **باب** بن (الغلمان) ليس في الموضع اخذها الو
تاني ان لم يكن المانع ان ليس له من ان عارت له الاملاكية الا ان يكون
الموقف موقوف على بابا لعمى والاستطالة ولا يكلف من يفيق (الحق)
اكثر من قوله في ملكه وملكه **باب** في فون الشيوخ عن قويا
وترك زوجة وابنا كثيرا وابنة صغيرة فيهر اليه يفيق (ابن) يفيق من
ثمانية وعشرين عاما ثم توفي بثمانية اشهر تخطت ميراثها من الاربع
وربما (غلة) اخوها في المرة وزعمت بانها تفرها انه انشأها **باب**
انقل رها وانه شريك في الجميع فهل يحكم لها بالخصم ام لا
لانها حاضرة تنظر الي (الغلمان) الربع ولا تملكه **باب**
لا يبطل حقه بالسكونتها ولو طالت المدة التي وفات اخوها ونظمت
تركته في حقه من الغلة **باب** في فون لها تفر في العدة (ابن)
لا تخط اخوها وانما غير تاركه لعمى فخر الا يخط حقه مطلقا
التي تكون مبيحا جازية في الافار وفيه من تفر الجواز **مسئلة**
وتسبل عن لم زرع او شجر فوجد ما سقا وهو ساق في ذلك الموضع (ولا
يلزم عما ان اهل ذلك الموضع امسوا وزرعوا شجرة وانكروا ذلك وعلم
لعمى منهم ان تفتيهم بقل ذلك او ردا كل واحد منهم حاجبه بذلك
ونفا الا الجبل على كل واحد منهم حاجبه بذلك او تما لا الجبل على كل واحد على
الاقل وضع فيه ذلك عدول ومنهم متساوون القرى او بعضهم اقرب فذلك
او تما لا الجبل على واحد او على الاقل **باب** في لا يفتي (الافسدة) على احد
الابعد ليس ولا يضر القرى والبعيد بان شكه بعضهم على بقر جازية
شهادة فيهم بل ان ادعى المستشهد عليهم ان الشهود يعلمون
يعلم الشهادة عليهم لم يفيق لانهم يدرون بها عن انفسهم **باب**
وجب من القرى ولا تقبل شهادة غير العدول مطلقا **باب** في فون
تجرى بها مسئلة السوت والمقاس في الاعمال والافران والسبع

ونسجادة الصبيان في الجراحات القتل والمسلولين بعضهم لبعض
 وانه يتخرج فيه استقامة الجحيم ليس ونحوه وكبر ما تقع جبا خذ الخاضع
 فيطابق الحقة وهو خالده لهن (الفتوى) لأن من يظن به في ذلك فهو المنع
 بالسرفه يسكن في يستمر (المر) وقد كان شيخنا ليل بعد / الاوقات
 لا يحوه اذ يتران الله بزع السلطان على اليزع بالقران ونحوه للناس
 افضية ونحوه لذلك مرضه كرم والله اعلم **مسائل**
من الوديعه هـ - حقه في شيخنا الامام الوديعه رحمه
 الله وقد يعرض وجوبها لمن خاب جفدها او حقه ان يرد بها مع وجود
 فانه لها بفرد مع حفظها وقد يعرض ايضا من متعلق بمودع شيئا بحطبه
 ولا يفرد المودع على جرحها ليردها الى ربها والفقهاء ان كان المستودع مع
 مستقر والذمة مع وجه المذاري عن بعد (التبويح من قبله وديعه مستغرق
 الذمة ثم رد لها الى الله ضمنها للفقهاء البرزلي تغذ عن بعد الغرويين
 والحنابلة غير الجيدة (المايع) ان جعل له شيء منطوقا (ودعه) لا يحرم فعله
 ولا جلافتي عليه ونظر من مسئلة الجوهرية التي خرجت من فخر الملائكة
 ونزلوا لتعلم الطلبي في حلقه السما عجل الفلق وكذا تغذ من كلام الما
 زري في ذكرا اموال الظلمة قال وعن بن قتيبان من سئل فيرد بديعه
 فليس عليه قبولها وان لم يوجد غير قال شيخنا العلم على ان يلقى
 قبولها ايضا كما ان لم يلقها مع قررتها على يفتها كرفقة بها من
 يجترع من اقرار عليها او في حرمة خاصة لتعرض ظلم ليقه لعلها
 بريد وليسوا بصفتهم في الذمة في يترقبونها الا ان يده يعطى للفقهاء
 او لاربابها كما يعطى بعد اهل الزوايا بوزن (الظلمة) واموالهم او
 اموالهم فقط فلا ايو (وهم) وكان شيخنا الامام يقول لا يجوز رد
 تحت قوله عليه السلام من اخذ ثوبا او اوى محزنا فله عليه لعنة
 الله وكان الخليفة لنا انه اخذ ابيد عليه القتل وهو لا يجب عليه وجب
 الذمة عليه لمن قدر ان كان انما يستخلص منه المال خاصة فان كان لا اقل
 عند لا يلا يجوز الذم عنه لان مال الله يور وان كان طاربه ظالم

فلا ينبغي

فلا ينبغي له التعرض بوجه قال مالا فيهم ينتقم الله من الظلم بالظالم
 ثم لينقم من عليهم وفيه كان يقال لا تتركوا الفتنه بانها حصله الفنا
 فيمن واما قبول ذل ايهم يتجرع في ما اتفق وكان شيخنا الامام يقول
 لم يجر عادة الفقهاء بقوله وذ ايهم يتوسل في السور له فيعمل فيقليل
 بها انتقم له وان ارباب الاموال لا يتركون اليهم خشيته (خيفها) بها واخرى
 ليقه الشاويك (المنوف) في انفسهم من نسب قبولها والله اعلم قال
 ويكون مروي اليها حيث يقتضي ما يوجبها من تخفيفه (السور) (الصواب)
 ان قبولها منه والله مع انقضاء المانع لقوله من استطاع الموت ومول
 نفق وتعا ونواج البر والفتوى الاية وما يذ في قضا حواج المسلم والله
 في عون الامة ما لا في عون اقليم قال ويكر قبولها حيث يقتضي
 لجرعها من تخفيفه البرزلي وتظهرتها المظنة وتبين حكمها
 ان قضا الله على ما ذكره الشيخ وغيره **مسئلة** ان الحاج من كل ط
 عته خير خوف الطريق فنزل ليقول بوضعها بالاربع من مشايبها
 ثم تخرج من جرح يلع يذها ملحق هو وان رشح بالضممان ونظير عن البري
 انه ان يلقى الضمان **التوضيح** اختلف في تسمية ما اوتى عليه
 هل يضمن (ح) لا من مسئلة وضع (الوديعه) بين يديه (واشد مني
 ديعها) اليه ومع في سماع (الجمع من المستودع) وديعه وهو المسمى
 او يعطى ليعطى على تعليمه له يضمن ولو كان عليه ردا يمكن رخصها
 فيه بن رشح بريد رطل ما بين يديه لانه وجع خزها يذ لك الموضع
 بمادة الخلف بريد ان جعلها هذا بخبرته او بعد عيشه والوديعه
 ثياب او دراهم كثيرة (الثناء) لا يعطى به ثم لا عنه قدام وان كانت حرة
 ذنا يرضى لتفريطه ولو اخذ تعليمه فترها ضمن ويختلف ان قال
 فيسبها فعند بن حبيب يضمن ويخرج عن الضمان من مودع ما بين
 شبي مودعها وادعاهار بلا وخذرو بالتيان ايض (اللايه) به معجها
 ونحوه لان يونس من بعد الفقهاء قال وكذا ان كسبي موصفها من يضمن
 لا يضمن **مسئلة** وفي الزاوية لو جعل (الوديعه) في حبيب فيضم ضمها

وقبل الاول احوط بحديث داخيات عن المربيتة كالحجاب الثوب ابيض
خرجت عنها خارج الجيب عن الثوب بليس هو منه ابن الحاج افسح
ابن رتبة بالضمان وعن بن عيسى عن الامام عليه وعلى واستدل المسلمة
التعليقية في التعليقية البسوزلي في اقسام من غير السلط على الضمان وعلى
كيفية رتبة رتبة الامام لا يخلع فيه اليوم لكونه صار حلالا
للاذراع محل الناس وانما يعني الناس اذا كان ثوبه وثارة وترجع بن
شبهان الضمان بالحدوث غير لان (اذا) تغور عروق وان (ي) تغور ركانا
خلط في شدة (ا) هل الجيب (ا) مطلق الثوب مسئلة بن
شبهان لو اورد عليها الطريق في خطيب خارجة قبل اخراجه فطاعت
ضمن ولو جعلها في كفه فلفا نال يتي حوزا او عن ريطها في (ا) اخل
كفه او خارجة فان حوزا ولو فتقها في وسطه كان حوزا ولو فتقها
عليها بالسر اربل يغبر فتقها في يتي حوزا ولو وضعها في يده
فهو حوزا مسئلة وعن مفرق وابن الما جسون من عنده ود يفتق
بداخلها يوما فيضها (ا) راتم فطاعتها مسئلة ليعقون ومن
اوردع ود يفتق فيضها في كفه مع تفتق ثم في الحزام بضاعة ثياب
بما فيضها وعن يفتق (الفقه) لو خول بطن الحزام **البسوزلي**
وفتق مسئلة وهي ان رجلا دخل فيضات فبزع ثياب وكيسه
ويبدو في يفتق فظهر وقبح ونسي الكيس فبزع جافقني ثيابا حلالا
بضائنه من مسئلة الحزام وهو كالمهر از وجده من بضعها عفر
وازم يجل بغيره في مسئلة التعليقية مسئلة ابن الحاج من استاجر
رجلا فقلع له ثوبه حانون فقال بالامان احسد مبرور في حقه اهل
بجسده له حاجه الحانون فتع اخراج البضاعة لاحتاجته فقال له بالامان
انظر الحانون في المروحة (ا) فيضها المبرور **والجواب** للمشام
ابن الحاج الضمان على حاجه الحانونت وهي ثاينة على حاجه المود يفتق
ان الاستود عليها بغيره فمفرق لان يكون عن ارادة اسم البسوزلي
بان عين المود يفتق موانع جريها على ماذر وان اوحا على جفلة

الحانونت ففط ما الظاهر عنوي الاضمان لانها ثاينة من مسئلة
تفتق الخارج في المتكففة ان كان بسيط فيض. الحانون ما ان شدةها على
الوسط مسئلة وفيه (ا) الاراد رجل ليس في الثوب ما اورد مع مود رتبة
للبيع فوعل فخلط جميع الزيت في حوايه وكنت اسم على جميع التي بيت
بان ليس لا حذيه مع حوايه يفتق ولا يفتقها مع باع يفتق التي بيت
والسنة لسلطان وفتق من ذلك المربيتة ومسئلة **تجسس**
4 مسئلة وترك رجلا يبيع لم يفتق الزيت ثم رجع فباع مودع من الزيت
واخذ في ما حصل ثم اخذ في الانحراب الى مسئلة ما عا ان الرود لقرود
بما هم من يفتق من الزيت وكان لا يفتق الزيت من رتبة هذا الزيت
اخذ الرود وانظر هل يكون خلط الزيت فبما مع اقلها انوا هم
وانظاره ان ليس لا حذيه الزيت حوايه **والجواب** ان خلط الزيت
يتم على وجه المروحة الوقوف والحذر فلا مان عليه البسوزلي هو قتل
قوله فيضها في مسئلة (ا) ثاينة في الفتح ونحوه فيضها خلط فيضها
لما ان القراني من غير شموط الخلط لاني ذكر في المسؤال انخلط
انواع الزيت وانكاره كونه ود يفتق وبنية ان يكون وصفي من
حسين الضمان ولم يفتق عليها بل لفتق الملا في الثاينة هو طاني في
خلط الفتح يفتق لانه يفتق فيه الاغراض يفتق المودع (ا) السوا
وبرا غير المود يفتق اقل ومنع في الرهون (المشرك) من فطاعتها لم يفتق
في الطعاع خت يفتق اسم السلطان والبصرة (الواحدة) وماله اليه بغيره
لشعرها ليعين في باب الاستكفاف ونفع البيع له وان اعترض
شبهان الامام الاخذ من مسئلة الرهن بان المود يفتق لا يجوز له
ولا يفتق ذلك لكون الفتح في الغاي لا يليه الا السلطان ولا يفتق
صفت (الفق) وكان انواع المود يفتق لحيوة لفتق من غير خلاص وامام
يكون من انكاره ان يكون لا حذيه في الزيت حوايه كان على وجه
العمل يفتق ففتق فغيرها من مسئلة من يفتق عليه حق ماذر في اتا
بما يوجب انوار براته من واز كان مفرق في الثور يفتق ففتق (ا) يفتق

منه ان كان لغيره وظاهر وجه ذلك بظاهره عليه والنفقة (ان خله
 در اهرم بقتلها بضع بعضه بضع والنفقة بين المالين كما قرر
 القدر ان لا يتميز احد اهما من الاخرى وان تميزت فهي معنى لم ولا
 بغيره الخلة اليسرى له بمعنى مسئلة ان الاختلاف في اهرامه في
 تضمن الضلع منها ولا فرق بين اختيار واضرار او مشترك
 انخرقا مطلقا وسمى التوثيق عن امرأة دفعت لآخره مائة
 دراهم عما ان تلامع في لادانت ائنتها لادانت واختلاف لادانت
 لادانت مرة وادانت وبقيت التاثير عند المودع ان اذ انت
 الحبيبة (البلوغ وتزوجت ما شئت لهما بغيره ذلك التاثير
 ما تشور به وزعمت انه قطع لادانت بغيره عليها ورقتهم
 وانكروا هذه العلية ولم تزل المشورة وبقيت التاثير لغيرها
 فلم يبق في لادانت جاء (ان خفي المرأة هذه او كانت قد رثت
 الميثة فلتعمل ما شئت من الميثة وان لم يبق لهما دفعت
 في ذلك الموصط لهم دفع للورثة فيقتسمونه (ان لا فرقة لهما
 في الاقتناع منهم ونسبها لهما وحدها بالملكة ولا يلزمها
 في قبيل لم يلزم الورثة الحكم لهما عما ان نسبها لغير
 العلم هل يمسوق لهما ان تقول ما يجب لك من مائة العلوية
 وكيف لو ارادت ملكتهم واعطاهما ما بقا الموصط لهم وكيف ان
 دفعت ذلك الموصط لهم فاع عليها الورثة بطلبونها (و
 بطلبون الموصط لهم ما جاء في المليلة الورثة فلا فرقة لهما
 في الاقتناع وان كان الورثة يكفون بقولها لانك لست بها
 ادعيتهم من غير تعليل لهما فلتقل ذلك وان ارادوا تخليصها
 ان امسح لم تقطعها في تاييرها فلتقل ذلك مع ذلك اليقظة وان
 ما يجوزها في قبيل بازان اخذ بغير الوصية خير من العلم
 وازا تيرتهم بالقصة فلا بد من دفع التاثير الى الورثة ولا
 اريد قولهم فالتما بتمت فينبذ الوصية بالتاثير الميراث

قطاير

فظاهر اول السؤال انما اخذتها في حيايتها وهذه الخلة عليها
 والحيوان يفتق (انما وحيدة بما ان يكون مع عنق الحبيبة (انما
 مريضة مرضا محوما او كذا الخ اجمع بما وجع الوصية لا يقطا (الابح
 الموت ولم يهرج بالحيوان مع مسئلة ان لا يفتق لغير الوصية
 وعنق انما يخرج بما مسئلة (انما اهرامه من نظام من نظام
 البائع او اهرامه ملك عند الاستحقاق والخلاء فيقتطع عنه من
 الفاسد واشبه ولما تبايرت مسئلة (انما الخلة لغير
 العلم انه (من حق حصه وانما اهرامه الوارثين في الميت (ان غير
 ذلك مسئلة (انما الميراث للميت قبل يورثي لم يبق فاع
 ابن الميراث (اولاد من الخلف بما عين ربح الخ وهو مذهب
 المرونة ونسبت مسئلة رجل مريضة او ص ليقول لغيره
 اعماله واقرين يني لا خروم يعلم ذلك (ان امرأة المودع واقعة
 وهي وصية بما اولاد له وهم اعماله وانثرت الزوجة الوصية
 واقترت بالذني ويلزم في (الذني فذر نصيبها فيشور نصيب
 والوصية فتاخذ نصيبها في نصيب (الذني واما البطل فتعلم في نصيبها
 فتاخذ الوصية خاصة في نصيبه السؤال ان خفي لهما ذلك
 في بغير الموصطه وان خرب الوصية بالملكة ويلزم الزوجة الميثة
 في فذر نصيبها (او تسلمه بعد فعل الوصية في ذلك وسمى ابي
 عمران بمن حصل غرارة فجع في مريضة او زرع زينة لرجل بغير طرا
 ثم اذما خيرا عم فهل يقبل ذلك منه (ان لا وكيف ان قال له (ان
 وصلت الى موضع كذا ببيع واكتسب في بيع واكتسب بغيره هل يستوي
 الحكم (ان لا جاء لادانت عليه في الوجه الاول لانها بضا
 وهو كالوعد بغيره عن الضمان الا ان يتبع بغيره واما ان تعلم
 بما ان يبيع ويشتري بتمت فهو كالسراج بما توصيل ويبيع
 والشراء بتمت وان سمي بغيره اعم لا يبيع فنيا طر دفع اليه
 ثوب بما خياطه ويبيع بزرع ان خضع فيه فبطلت وكمن المستوجب

على كل طلع ليس فيه بذلك البلاء ما عاينه مسئلة وفي احكام
 التسليم من احوالنا في دار اوحيت بسكنة فخره الفاعل فضاء كله او
 يفضله لا يفتي بما صلب البيت ولا يفتي ان كان صالحا وان كان منهجا
 حله البرزخية لان مجرد الجملة لا تصرف فيه ما شئتم دار الزلازل والارزاق
 بخلاف حامل الطلع والبراءة ونحوه الا ان في التصرف فيه وقيل
 اليوم خزان الفجر ونحوه من الطلع في المظهر والقرف بالاجارة
 فيكون كقصور التسليم ويجري في دعوى الضاع جميعه او بعضه
 في الجاهة الضاع والزيت اقبلي لم هو اختيار النجيب ايضا ونحوه واقبلي
 ابو حجر يمين رفع عنده شجرة بالاجرة ما عاينه انه ثقب عليه لاجمان
 عليه يعني بسنة وتفتي في الاثر في مسئلة عن التسليم فيمن
 اشترى دوابا حلا سقا بطلت دابة حلالها فترك بغيره الدواب
 عنده غيره وذهب الى الضالة فطاعها وجد اخرون قد خلعت
 ملاصقان عليه في الدابة الاولى ولا ما عليها ان كان في الاثر
 معها حتى يفتي كذبه ولا ضمان عليه في الدابة ايضا ان تركها
 مع ثقبه ما مؤن عليها ولو كان غير ثقة لضمن ولو جعل حلالا
 بهو عليه مطلقا لا يجرى بها قاله ابن الباقية البرزخية اما الاولى
 بلانه مكثري ملاصقان عليه وتخرج في مسئلة اشتمع في
 الجمع فانه يضمن الا حلالهم والقرابروا اما الثانية بلانه اذا
 لضرورة الدابة فهو عزراخ اقبلي في ذلك وانظر هل يستوفى
 كونه قبل في الثقة او اعلى فياسا على مستودع العود يفتي
 او كونه ثقب خاصة فياسا على مسئلة الثقة وهو كماله
 الجواب وهو الاخر لا فضا ضرورة وانظر لو اشتغل بمكة لغيره
 الدواب ولا ضمان عليه لان العادة جرت بذلك او يضمن لهضم
 تقرر العار في هذه المسئلة والصواب الاول لان ضرورة مسئلة
 وفيه ايضا ان اجرامه ودفعه اخذها السلطان منه من ماله
 او من بغيره العود ابع باراد الرجوع بذلك على ربحها وايضا حلالها وفل

كل من عاين
 حلالا في البيت
 حلالا في البيت
 حلالا في البيت
 حلالا في البيت

ونحوه ايضا فطلت اخرى
 فطلت دابة فترك البقية عن غير
 فطلت دابة فترك البقية عن غير

هل لانه كنه

هل لانه كنه من ربحها فلا يرجع عليه بسنة وهو قول ابن الباقية البرزخية
 وقيل في سماع عيسى من العتيقة وهي في مسئلة الخليل كني
 فقل قول لصنوة النجدة اشترى اليه وحكمه مسئلة مخنونة قال ومثل
 يختلف انها جرت به العادة من المفعول انه لان ورايت لابن لا حصون
 انه بمنزلة من عاينه السلطان ما غرمه مالا عتيقا انظر في قول
 يستوفى يمين دمع على الرقعة مالا للصوى فان لا يخلصها الا ذلك
 عار به الا ان يفتي بالخير بين اسلامها للذراع او دمع ما وجد او قال به
 لباقة جاز على احد الاقوال يمين في افساد ما من ابر في اللصوص ويخرج
 فيها من الخلاف فقل ما في هذه المسئلة وانظر مسئلة اخذوا الخراج
 عن صاحب الارض وهو ظلم فيها وانظر من دمع الا يفسد في التوكن
 ونحوه ذلك من مشايل الاخرى وفيه ثقب حمله من هذا الاصل
 مسئلة في كني بولفس في الوصايا الاولى يمين فانه من ادعى على
 دينا فحلفوا واعطوه بلا يمين او قال بلا يمين ولا يمين ولم يوقت
 نهائية فبعض يكون من ثلثه بلا خلاف وفيه العتيقة من ابن
 الفاسق يمين قال كنت اذ ابنى فلانا وفلانا فبعض مضمون فيهم
 اذ عوانه على فقال يعطون ما ادعوى بلا يمين وقال علفه الصبيح
 اذ اذ قال كنت اذ امل فلانا فمالا على ما عطفه قال يصدق في
 معاملة فقل ولوا على ما لا يفتي به بطل كله وقيل يبطل عما زاد
 على ما يفتي البرزخية وتولت مسئلة رجل اعترف في موضع
 الذي يوقف فيه يدين ويحلفان بدفعت القنوا بان يخلص
 في الدين يميني (الفضا لا خيال ان يكون فضا قبل موته ولا يمين
 في العتبات وبركة في ذلك من مسئلة اذ وجد سلعة في التعليل
 دمع يمين ان في العتبات خلافا وان يرضى قال في مسئلة
 اذ اخله صدقوا انه لا يخلص لغير خلافا ما نظر شرحه في الوصايا
 وكذا امر في اقبلي الغرماء كما كنت في يمينهم في التعليل
 هل تستغف ايمان الفضل عنهم او لا يخلص منها الجواز طر وغرماء غيرهم
 انظر التعليل في ذلك مسئلة بين هذا وبينه وفيه وفيه

كل من عاين
 حلالا في البيت
 حلالا في البيت
 حلالا في البيت

انه لا تطلق بينهما الا في بينة يريى ولذا ما جاء في **الحساب** الذي عوا
في الوديعه المعترف فيها لظرفه المتعقبة بان التي المذمومة لوجع بلقي
توزيعه اليقين او لم تثبت ولم تلقا تثبت **وسبيل** البرقي
محرر فوجدوا في اوصافها بوجعها انه وضع تحت يده ووجد في حذو
السبايا لا غيرها في تحت لئلا الزوجية طافت في جرحه عليها في تحت
رضها بعد ما بين من هذا اوطاف لان الورثة لا انفصال في تركيز
الميتة بما عرفت بالاسباب وانما طافت تحتها في حال جرحها واطاع
تحتها في اربعة رطلها فانها في اربعة رطل في زمان جرحها
يلزم فيه ولو كان عالما بجرحها حينئذ وبيع اليها وشيل لم يعرض اليه
لغيره ما كان يقتضيها فرت به وقد ثبت انها اطلقت (بها) وانما يظهر
الوكيل يشاهد على الميت انه اذن له ببيع ما يقفه لهذا الزوجية ويسرا
في ذلك فهل يلزم من اطلاقه في ذلك ما دفع اليها الوكيل **فما جاء**
في ائتمت ما ذكر حلفت الزوجية على خلاف ما اذنت هلا في سببها
ازكاته من اجل التمسك بان حلفت بمرت والارادة وانما دفع الوكيل
ولكن ثبت دفعه لعلها في حلفت بمراد اكل العقد بل المتيقن وانما
تفاني الميتة الذي لم يبرأ من تزويج هذا جار على اطلاق ابن الفاضل من سبق
عليه الجرح بل يلزم فيه الابا بيان الرشد والاطلاق من ما جرح او الفاضل
واما ما في قوله بل لا اظهر الرشد فيسأ عليه اذ اكل طاهر حذر الرشد
فتملى عليه وقال اليه بن رشت في تو اذ لم في مسئلة وهي محرم فرم
الفاضل على بينة ثم تبين بعد زمان انه محرم وهذا اذ لم يحن يعلم
ما جرح وان كان يعلم حاله ان رشت في بيعهم وشرايع وما تشابهه
او علمه من امواله بمنزلة اذ اطلق بوي في بيعه الشريك **لا في**
هذه المسئلة هي وديعة من الزوج المحرم فينظر فيما ائتمى **وسبيل**
البرقي من مسئلة واجلها عنها تنقل من المسئلة في حال البرزاي
ونزلت مسئلة وهي ان رطلها ائتمى مع قناع الي لا يمكن رمية
بلط وصل نفلها من وعاءه الي وعاء غير ليك لتسلم من العاشر

وربطا

وربطا وانما هذا في اورد عفا في جرح البطل في وقت غير وقت خوله بفتي
عليها العاشر ما في هذا ما في ثبوتها لان الكول في كل عليها
المودع وفي ائتمها تقربا لطلبها بغير منعه في ذلك **وسبيل** بغير
اليقظة فمن هذا في ستر مد مع ما لم رجل وامرأة ان تملك يمتك ليعه
الورثة هل له ذلك او لا وهل يباع له ان يفعل ما امر به **لا في**
ان رطلها اختصاص المادع اليه بالمال بل بان فعله في الميتة الورثة
انما هم وان فضل ان يكون يورثون الباق مولى عليهم فلهذا في كنه
وحد وان لم يكونوا مولى عليهم بل يباح له التجرع عليهم في ميراثهم
منه فانه اوصل الى هذا المودع المال وكان يطلع من اورد عنه ولا يجرع بغير
اذن الورثة بان فعله وهذا ضعفه **وسبيل** (بوجع) عن اوصي في
سبب عنه مودة في مع المال الي زوجة من غيرها من ورثة **فما جاء**
ان رطلها انما رطلها يجرع جميع الورثة وان قاله الزوجية انما امر به معه
الي لانه يبيى له عليه فليها الميتة وان اراد الممسولة (السلالة) في مع
الي الفاضل وهو ينظر فيه وان شهد عروا ان لها قبله من ابيس
الزوج اليها وان لا الميتة في سببها فيما بينه وبين الله تعالى ورشتي
المطلوبة بغير بيعها يستهذهه لها قبل دفعه لمار تجله معه وان دفعه
رشد مستطاعه وكان ضاعا **وسبيل** ولا بد في الخلافة في شهادتها
دنه من مسئلة الرسول في البضاغة واذ علم المودع اليه (انها)
حلفت وصلى في الرسول وابن الفاضل يقول هو شاهد وانكر ذلك
استهت لان في مسئلة المرونة واذ دفعها اليه وانما ظالم في صفة
البيع وهذا في الورثة الذي دفع في الامر بالبيع ملة في حال يحن
اذ اذ كر بيع (البيع) لانه يدفع عن نفسه الفرج **وسبيل** فمن مائة في
طريق حكمة فادعى رجل (ان يطلع ما لم الي ورثته بل لانه ليس باخذ على
طريق ضليلة هل يحن اذ لا **فما جاء** في يانه يستل اهل المرونة
بان قالوا الطريق اليه تملك عليها اعظم خطرا ضمن البرزاي
فقل انما طلع بالقبلي لا مكفرا لان ليس او بطلانية فثبت هل يسلم

4

بما راجل قد يعطى اليه ثم مات ربه ومات ورثته مما الرسول الذي فيه
بالامارة مما راجل افاضت له فقال صفت به ما امر به ربه فالواو ما امر
بها قال ليس على ان اخبرهم قال يعلم لغرضه ما امر به ويبرأ قال
ابن الفلاس **السؤال** كذا نقلها بن يونس وزاد بن رستم في الرواية
لا يعلم الامارة الا هو وانما قبل قوله في الجمع بالامارة في الرواية لانه
هو من صفة الورثة ولو كذبوا في ذلك لغير قولهم كذا قال في جواب المسئلة
واختار صفتها بن رستم من وجه اخر وقال كان الفلاس يقول قول الفلاس
في الامارة فيما (من الميت) بالثبوت فيصطح ولا يصدق انه فعلمه لا يثبت
لان من الاثبات ما قبله قوله في (النسب) ومنه ما لا قبل الا بالثبوت
عليه بيان ما امر به الميت في ينظر فيه قال الان تناول الرواية از جهة
المال بالامارة لا يعلم الامارة مما ياتي للورثة فيقول لهم (يوكع) في
يجمع مال بالامارة اعلمت بها فبقتة وصفت له ما امر به عليه
عليه ان ليس هذا (ان لم يعلم) لان قوله فيقول قوله في (المصرف)
ان لو حشا (لا يفرق) ليعمل ولم يعلم في الرواية ولا في الجواب هل
يجمع الموضع بغير الامارة (ان علم) عنهما الا وظاهر من الرواية
انه يجمع ولا يفرق (ان لم يعلم) انه لا يجمع من قوله في صلح التلح ولذا
في من الصلح فيه وكذا المسئلة والله في الفلاس انه لا يثبت من
الفقه بالفران قال ولا يكون فلان لا يثبت برأيه من وجهين **في**
كتاب بن سحنون بن يونس عن بعض الحكماء يوم راجل يجمع له فان جاء
ووافقه بره ولا عرق لم يثابته وعن بعض الفرويين شهدته في هذا
جائز لان له لاجل لورثته (ان لم يعلم) ان (السلطان) فعل بخلافه
في من (الفلاس) ليعلم به بره **السؤال** في هذا في مسئلة الورثة بغير
ان كانت لرجل ولرجل ولو كان لرجل لكانت مثل الاول فيجوز
عليه وكذا في عليهم في قوله في المسئلة من سهل عن بعض (المع)
المعنيين يعني (ان يثبت) بما عليه ما راجل يولد بغيره **في**
هل يجمع عليه بغيره او لا وكذا مسئلة الوكا لانه (ان علم) من عليه (الذي

يعزل

يعزل الوكا هل يجوز الفاضل بما دفعه الذي للوكيل (الذي) في ذلك خلافا لابي
حنبل بن يونس في الوكا لانه وصي (ابو حنبل) عن صبي في ربيعة بره قال
خاف عليه (الصوي) في دفعه ليعلم الرقعة ليعظم له زال (ان يفرق) في
ما جاء به بان يضمن لانه ربه ان لا يجوز له ان يعطيه **السؤال** وفي
القيتين من سماع محمد بن الملك بن الحسن عن (الحق) في ان راجل يثبت
مالا فقال له الرجل له فجمع الى محله في دفعه اليه ما شققت فقال هو
في دفعه اليه وقيل ان غيره للشيخ الضبي فقال ليس عليه الامانة لك
ابن رستم ولا يكون ذلك في دفعه اليه الان تقع لثبوتها استهلاكه قاله
ابن عمر الخج وهو صحيح وقيل (الشيخ) خلا من (ان) اخرى في الخلاص (المع)
في الغرور بالقول وتقدم مسئلة من خلاف من لوصف في وجهها (ان) في
او انما هي في شجرة وانما الضمان في الجمع فيها **مسئلة** وفيه نواز
اضع من استولج في ربيعة في منتهى في (ان) في موضع بلما في منتهى
لملها ما جلت فقال له والله لا ربه في منتهى في منتهى الى فطنت
بلغ اخر في موضعها ومن الجمع قال في الجواب (ان) ضاها هذا في جمع لا يفرق
حين في منتهى الا ان يقول في منتهى في (ان) وحيث يجوز له في منتهى
فيه من المواضع التي جرت (ان) من ربه في منتهى في منتهى في منتهى
لملها في ذلك (الموضع) ولم يجمعها وقد (ان) في منتهى في منتهى في منتهى
لانها هنا بغيره من الوكا لانه (ان) في منتهى في منتهى في منتهى
لو قال في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
فما من بن رستم لم يفرق في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
فيه اختلاف في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
هل يجل في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
بن المال في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
بن رستم في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى في منتهى
الكشاف بما في ذلك من اعلمتها قال **السؤال** في رستم في رستم
في وجه انظر محلات ربع المحرر لانه يراخ في الامانة من الاغتيال

صوابه لا يثبت قوله ان لا غلبة له وفترت مسئلة فيؤثر وانما فيها
 شيئا الاصل بما ذكره بن رشد وحلله وهو رجل سافر ناهيت بلاد
 المفرد يتناع وفراضا اشتراكية مناعا من توفيق موضع الحكم بجمع ثبوت
 ومكانه هناك ان يوقد من مال قيمة الشاع بالبلد الذي هو في فيه
 ويملك الفراض ويملك يخصص من الرمح بفتح جريم مناع الفراض هناك
 بعد ان انشأ كل واحد من الطالبيين الشاع الذي يرفع ويملك الفراض
 كذا في لغة ابعانه للفظ انه ما وصل اليه من حيث ولا يخلوا ولا
 السطوا وان حفره باقى ونحو ذلك من موجبات اليمين مسئلة
 في الضرر بفتح يفتحها السورى يمينى (دعوى) انه اودع ثيابا عند رجل
 فالتقى ثم فاعنه يمينه انه اودع عمدا ما لا يعرفون ما فيها ويخضون
 انها ثيابا انه يمينى ويجهل ان كان (فرضية) حله وكان القول قول
 وان ثيابا انكار حله حلاى العود لفتح عا ما يثبت به انه يملك فقله
 وبما حله به لك والظالم الحق ان يحمل عليه وقيل يحمل اذ لا يقين اليقينة
 شيئا بعد ان يستبرأ امرى بالسجن والتضييق عليه والتشديد (ح)
 تمامى عا انكار ولا يثبت عليه وبلا ولا القضا الى **مسئلة** في قوله
 المسئلة عينية عا مسئلة من عصب ارضا يشهد بها المشهود
 ولا يعرفون خبره ها اولا يعرفون موضعها ويتحصل فيها سميت
 اقوالها جرمها امكن فيها من هذه المسئلة مسئلة وجبه ايضا
 عن الايهرى وان شقروا بها رجل يحق لا يعرفون عرقهم واما اليمين
 عا المدعى عليه وان امر بيمين حله عليه ويرجى لانه انما يحكم بالفراض
 ولما لو انشأه بيمين لا يمين لا يعرفون عرقهم فقلت ثلاثه حله
 عا شهادتهم لان الشهود قد يمينوا بشهادتهم شيئا معلوما
 وحينئذ لا يبرأ منه بل قل ما يقع عليه اسم الدانير لانه اقل من انير
 بفتح الجمع المعلوم بفتح الجيم يذبل وهو التلبيح **مسئلة** في ال
 وان شقروا وان قيل خفا لا يعرفون عا هو حله (دعوى) عليه ويرى
 لانهم لم يمينوا خفا معلوما **مسئلة** وان شقروا عا رجل يمين

سلمة ما عا منه ودفعها اليه ولم يبقوا عا مبلغ الثمن قبل له جريما كيت
 مما يمكن ان يثبته فها للسلمة وا حله عليه وان ابا علم المدعى عا ما
 يثبت به ثمن سلمة واستحق لك **مسئلة** وفي الواحدة من طرف
 في رجليه تشهدا بدين وقال (دعوى) انهما اشترى (الطالب) انه فح
 من ثرا شيئا سماه وتسميته فانه يتخلله حتى يقع عا ما لا يثبت
 به ثمن بجمعه المقتضوه عليه عا ما دفع عليه الشاهد **مسئلة**
 ولما اقر المظفر بالدينه (دعوى) يشاهد عا اقرار الطالب انه اخضا منه
 ثمن المرمم فانه يسئل عا ما تقاضا ويحلف عا ما يقول قال فلان (دعوى)
 ان كل كلف المطلوب ان عرفت ما هو حلف وبريت عنه وان تكلف (دعوى)
 لزم الجميع وبه (دعوى) حبيب وعنى بن (الاجسور) المستطلة سلفه
 في المسئلتين حتى يمينى ذلك **مسئلة** الشئ ولا ينع فله البرزلي
 بقول مطرف في الاستتراء حتى لا يثبتوا عا في ذلك اجتنابا في
 وانظرها في كلام الجميع (الاجسور) بالطلاني مسئلة وسئل بن زرب
 عن البراءة يدفع في قطيع الخنوع الى رجل ليدفعها لى بى البراءة
 بيمينه الرابع ويتركها حله فادى **مسئلة** فانه اذ توجه الزب
 بى البراءة الى الزب يقطع اليه بها وجوه البراءة يدفع المظنوع اليه
 فادى بها حله او حله او رسوله القول قول من بى البراءة
 مع يمينه وهو لغزلة الرهن فها ساعليه وان كانت البراءة فادى
 الخاف الى غير من يمينى له كذا بشرطه او الخاف يوصلها الى المظنوع
 اليه فقل البوايين والوكلاء ليدفعوا عا الى رجل اسمه بى
 البراءة فادى عا (دعوى) انه دفعه الى (دعوى) اسمع في البراءة والزب
 بى البراءة يمينه انه لم يدفعها اليه (دعوى) له حتى انك ما ميه
 وانما دفعها اليه الشرط بيلزم (دعوى) اليقينة بالدفع والا فح
 بى يمين حله البراءة فانه ما وصل اليه حتى يدان حله البرزلي
 مسئلة الرهن المتار اليها هي (دعوى) اوجه الرهن بى الرهن
 وزعم انه ما قبل الرهن حتى دفعه (دعوى) الدين وقلم في الوثيقة (دعوى) اوجه

للمدعي بقوله ما اخذتها حتى قبضت لاحتضار صفو طها / او اقلها منها
 المبرور له ردة لادبته ومثله مسلة البراءة اليوم اذ اوجرت براءة الجزاء
 يد من هي عليه هل هو براءة له ام لا وى لادبته المخرجة والخمس او
 يرجع وكيل جنود براءة بالادلة بما من عليه الجزاء او انكر الادبته ذلك
 المخرجة بنفسه بلعله فيه بلان اودع بلان بالنظر جريعا على ذلك وعن
 ابن حبيب اذا بعث قاق مع رجل بعال الى فاقه اخرمان الرسول ان لم يشهر
 بايصانه اليه والاصح ان جرد الفقيه المبعوث اليه اوجبات (وعزل ارفع
 يعلم المال موضع الى ان يوجه في ديوان المنيب ذكره ان قبضه من بلان
 ما بعث (ان فاضل او قباهل موضع المبرور له مقلد في المرونة في
 مواضع وينتزع عما قوله ابن القاسم ان لا يكتفي قبضه ليعينه انه يقبل
 قوله في (الوجه بغير اشتراط) والله اعلم وفي القاسمية عن محمد بن احمد
 كثير ما ينزل في اهل قرية يبعثون مفارحهم مع شيخ منهم
 مع صاحب المدينة او غيرهما من يعلم انه لا يمكن الاستهاد عليه
 بالرسول مصدق مع ليمنه بالوجه له او به في البراءة (الزكي
 الله معهما الفاضل عوضا من الاستهاد ويبرر الا ان يتبين كذب
 ولا يضر انكار المبعوث اليه المبرور له ومثله ذكر الشيخ في السمع السرى
 يد بعون السبل بغير اشتراط للعدالة الجارية في ذلك ردة ان كان
 المرسل اليه من يعلم المرسل انه لا يمكن الاستهاد عليه كالمسلطان
 وشبههم فهو ينزل في شرف تروى الاستهاد منه لغة ومن كتاب
 ابن سحنون من اقراه لعله عليه (الوجه من تضمن هذا الخبر الذي
 في يده بان واقفه المقر له سلم الفقه واخذ بقرائه وان قال له
 البعد هذا العهد وبقية مجرى ومضنة فيه اخذ المقر له الفقه وسل
 لينة على المقر المبرور له بوجه ليمنه مما رده دعوا المقر له مسلة
 في صياح الرسول المبرور له في ما كانت فيجاء الامام من اودع ردا
 وتاريخ الشريعة فيما بعث فاجاب بان لا صحتان عليه وهما
 وان لم يزل عليه حاجبه الوثابة ان يشهد بها فيجاء من تحقيق الملك

جاز ان يشهد عليه وان لم يتحقق ومتحقق مشهود الوثيقة وخطو
 فقال كان شجاعة غير السبل لا يجزى الشهادة في الحجة للزكوة لانه يعقبر
 الى حضوره ليعتد الا شهادة على عيظه وقيل فانكنا الزكوة هذا الكلام ولو كانت
 الوثيقة المذكورة عنه الياء بلان فليعلم ذلك الوكيل فتأخذ الوثيقة
 على ظاهرها فقال بلو حجة الوثيقة ونكل عن (الوجه) ان ترجعت عليه وانما
 انها يعقبر الى غرافة في الناكل ما يفرط صاحبها ولو لم يفرط على
 اثبات ملك المبيع في الناكل قدر ما تقصت الارض في ملكها لو كانت
 ملكها وحسنة الصداق (ان اجزاء الزوج او غيرهم يخرى في هذا ولو فاع
 عليه فله ان راء محض فقه ففهم في كرهه من الخلق من سهل وليس
 شيخنا ابو الفاضل القيراني عن اودع وثيقة في سفره في قبضه
 من الوثيقة بعضها ثم تار على الركب لصوص فآخذ جميع امواله
 وتحتل المودع معهم وفيه نفية الوهبة ثم وصل الى بلاد في حال
 هل عليه ضمان كل الوثيقة او بعضها فافقني بان ضمان كلها
 ثم قيل له بعد ذلك لا يجب عليه الا ما تسلف فقط فارد الى جوع
 بما لم تسلف فادع على عليه صاحب الوثيقة انه تسلفها كلها
 فاجاب لم يرد ذكر السائل فرع الوثيقة ولا صفة ما اودع فكتفت
 عليه وقيل حسن السؤال نصف العلم بان كانت الوثيقة مكيما
 مستوكما وهي ضرورة وعمله في الادبته المستول للاختلاف في
 المسئلة وتلقيه بالقبول بالادبته والاختلاف في الجاهل هل بعد
 بجعله ام لا فهو خلاف مرقى في خلاف في ضعف الغيل في كل كانت
 مشورة ما ان في عليه علم او لا انه لا يضمن الا ما تسلف خاصة
 وقوله انه لم يتسلف جميعها مقبول بعد ليمنه ان ادعاه عليه
 تحقيق سلب الجميع وان اراه الرجوع بما غره له مما لم يبي عليه
 شرعا ويعرف مثله بالجهالة حلب بانها انما هي وهما وهو مراد
 في ذلك عليه لانه ويرجع في اخذ ذلك منه المبرور له لهما نظير من
 مسئلة من عوض من الصداق فله ان لا يلزمه ومسئلة (الملك)

لانه لما لم يحز عنه الصرفة الزائدة انفع به ابطاله حق الدارث **مسألة**
ويعاد كذا بن سبط يمين وحيث لم يدار بما عرط الواجب يعلم انشأه
لانكونه ميطا حيازة نفع علم بدار ابطاله العرا خوفا ابطال الهيئته
وبالخذ الدار فيمكن ميطا حينئذ قل ان كان الوهوى له من يرا
انه يعلم ان العرا بطل الهيئة لزوم ما منع وبطلت هيئته وان كان
ممن يرا انه لا يعلم ذلك انقضت العرا ورجع الوهوى الى الدار
وفيه نفا من الواجب المستزول به هذا ابو يعقوب بن رشيد السافق
ان رجعت قبل السنة الواجب بسبب العرا بطلت الهيئة وبطل
ابن رشيد ايضا عن امكنته اباها مسيني معينة في ذلك لا
غيرها وفي اكثر من تلكها يعلم الزوج بذلك فرد فعلها وقال
انه بمنزلة نفقة رقيتها اهل له لذلك ونحوه مسئلة الرطبا ام لا
مسألة ان (منعتم مسيني كبري) تستغرق مدة مفترق زوجهما
فيبين انما قصرت ضرورة بقوليتها (ان ار عليه فلم ردة) بعد ردها
ولا كلام له مادم منه حجة **مسألة** نفق ان في المردفة لا يجوز
حملها باكثر من (ثلاث) وكذا لك عمدة بن السفاق فرضها (اكثر
من ثلاث) والله لا يجوز عند بن دحوق فرضها مطلقا لا تعاقبه
طالبة وفي الجملة هي مطلوبة **مسألة**
مسألة في قول شيخنا في محضرة اللفظة قال وجد بهن حشور
محمدا ليس حيوانا طافا ولا ثوبا يخرج الركان وما بارزوا الحرب
ويجوز في الجراح وجماع الدور لا السمكة تقع في سمينة هم
لن وفقتا اية قال بن عات عن السلفاني ان كلتي بيت لولم
ياخذها من سقطت اليه نتيجة بنعسح القوة حركتها وكر
حكاية عن طاهر المازري انه ركب فاربا في اناس فيهم (الشيخ
ابو الحسن) المنتصر في بحيرة تونس جازين من ذبيحة **مسألة**
را دس بقلت السهم ان كان من اولياك ما جعل سمكة تسفل
في فاربا بسقطت ما ينذرهما واذا بقلت مصير في وكرت

لهم ما دفع في نفق ياخذتها **مسألة** في سماع ابن الفلاس
من نرد في البغية في سبغ ايسا منها ياخذها من عاشرت عمره وانفق
فلربما اخذها ويقرع بفقنتها لا اجر فيها منها عليها بن رشيد (ان اهلها
بما ان يرجع اليها واشهد عاذا لدا اوتع يستحق وتركتها في **مسألة**
وكلا فلم الرجوع ميطا بانفاق والا يعي قصه يقع في لان لاني وهب
ولغيره ومع تصد يقع في يمينه فلولان جارية في الممان السهم وان
اسلمها على انها لمن اخذها فلا رجوع له بانفاق وانه اسلمها ولا
ثبته له فيع هذا (السماع) هي له بها وقال بن وهب لكي لا اخذها
ومولي (السماع) لا اجر له لانه قال عليها النفقة ولو اشهد انما يقع
عليها لربها ان اخذها لكان له ذلك ولو لم يشهد واحد بمي ذلك
لصم وقيل يمين وقيل لا مسئلة وفي سماع ابن الفلاس ايضا
انه (السلم) فمما علم بطلت لم تزل راحلة بها محله رجل اخذ ربه ويقرع
اجر محله بن رشيد ان محله ثبته بغيره (وعلى ملكه بغيره) لا احكام
لربه وان محله على الاغتيا والنفقة فلا كراهة والقول قوله مع يمين
في اخذها وجبها من وجه فمما علم بطلت بسا حل (الجر) وهو لربه
ولا اثبت عليه من وجه بن رشيد (القول) بغيره لربهم لثبته انفسهم
فيل هو لولوا جده كذا انما يسلمها في السبغ على وجه (الابن) في
على اختلاف منه وفي سماع ابن الفلاس اربابه (حق) يمين وعليهم
اجر اخر ابهم جده لمن علم عليه النبي اران شق حمل المسماع
على حاجته وتركه على الا يعوذ اليه فهو لمن اخذها وتعلم ان ربه
ابا حه للناسي لم تركه على الا يعوذ اليه وان تركه ليعوذ اليه فهو
لربه ولما لم اجر محله الا ان يرجع ربه جازا له محله فلا اجر محله عليه
والله اعلم **مسألة** ابو محمد عن امير خلد في رنوع وبعار بيعت
بسقطت منهم ذراهم ولم ينجرو بها ونفوسها (اول) بفضها
ادخلها (البغية) ولا يعوا جميعها الى اخذهم يرجع الا في رنوع وسقطت
في ذراهم وحيثها من يله كذا في الوار اياها شيئا ويرفعها (الزبي

الزيت يصب في برء عليه سم و مع غيرهم ثم جلد الذي يرفعه المستحق
وقال وجوت جيلار لا علم لا عليه له هل يرجع الى اهل المنزل المستحق
وربطا طليو ما كثر اربا من لا يستحق الا انك و كعب اربا الم فبالوا
والثانية. المنته **باب** بانه ضامن لما انقطعت وطرزهم ايضا
ما حصل عنده من اللقطة و استبان انهم من اهل البيت ان الولد
يولد له من فرقة بعينه عليه مع ذلك ان من خرج عن اهل البيت الى
الولد قبل ما حصل عنده وان لم يتحقق عنده دفع الى اهل البيت
الفرقة اية ايضا **المسألة** لم يخرج ان يرد الى الولد لان
تحقق ظاهريه فيقوم منه انه اذا لم يولد له لا يجوز له ان يرد اليه (رجع)
ذلك وقد تنفذ نحو للصانع ويقوم منه ايضا انه اذا غزا اليوم في
المراكب للمعد وويلع انهم لا يتصورونه في فروعهم لم من الغنيم
انه فيجوز في معة ارجعها من اولا عتاقه عليه في ذلك **مسألة**
ابن عات ما اقل البحر من شئ ارجعني او فطاع فتركه (فصل)
ما اذا اخذها احد لجا ما جها عزم فيمنعها والا اتبع بها وروى
فيها عيسى ذلك من وجوه خاصة لان يعرف صاحبها فيرجع
عليه وقال ملاك لو تركها اخطا لا يهرج ليعرف ان يرد صاحبها
فيانخذها الا ليس من ينجس فيصا له **مسألة** وما نقله السيل
او الولد من الامعة بهو لقطه وتشتد وكذا كل ما على اربا
ما كان من شئ وغير **مسألة** وان خلك الواد في جلود
الغور او كما كان ذلك فيهم الا ان يعلم ذلك له يعينه وان
اكتله الكنان في الواد في سبل او غيره ولم يعرف كل واحد
ما له فيه حلال الحلال في ذلك **المسألة** كثيرا ما يقع بنو نسي
جمل السيل الزيتون وليفه في بعض الاملاك فهو لمن هو
في ذلك الواد في قدر ما لكل واحد ان يرد وان جعل ينفق في
شئ فينبغي والاشا واد في قسمه ان ادعاه كل واحد كما
قالوا في اخلط الضمان في السعيمة ولم يميز ما اتا به من اخلط

بكذا

بكذا اربا لم يجر العادة له لعلنا نحن اربا به يكون لمن وجوه وان جاء به
من الشجر اربا لمن حار ويا جاء به من شجرة الشجر والحيوان اربا به
الامعة كما جرد على اني عشره كما ان الغرة لمجرد بهو لقطه لا كذا
مير من اربا به ما يجر في سبط ما ذكره من كذا من اخذها ويخرج على
ما نقله في القول المحصول اربا به بهو كذا اليه. (ادرك) وشئ ما حكا
المأزريه فيما يقع عنه الطاعة من اهل البيت والفقرة وضع الحسرا
والطمان غير مو وسماء اربا به هذا الاصل ومنه ما يقع في الغور ان في الزمان
يبيع الزيت ويصير به اربا. المستر في اربا سطة الفم فيجمع من الفم
جملته من الزيت فيلهو كمشكلة (الصانع) لان يقال ان هذه اربا لقطه
التي تسع البعير من اربا فيطبخ له عما فلا عليه السلاخ في الثمرة وراية
بعده اهل السوق ليسع به الوزن ليكون ذلك اليسير توفيا وبعضه
يجمعه ويضع في به نور عا ومثله السيل والحقير يرد في الغرير ونحو
ذلك من اربا كفته النحر الا انتفعت العادة بالمال في شئ هذا
ملا ما اربا كذا ويطلق ويضع البعير في موضع ما يربو به لسوق
السقاطين من مقلح ومما يربو ونحو من السقله ويزن به من ثقل
بما اقلن انه سرقه اربا به اربا به اربا به لقطه ميبعا به في السمسار
او اربا في الموضع في موضع من الغر من ثناء مبيعا او مبيعا
او فطره وقران كذا حسن ما خول من الاصل وهو ما حصل اربا به من
الاموال ويضع في شئ بونة لقطه المستع اربا به اربا به مرقب
ارباه الزاد او نحو ذلك وان كان البحر لا يسير فيه ولا النصارى
يقع تقع حكمه وان كان لا يجر به به الا المسلمون يجوز به ما ذكره
ابن عات وان كان لا يسير فيه الصنعان كان الحكم للاعلى وان شاور
اليسير في الصنعين او كان كل ضيق يسير بهو كذا انه مال الاخذ
البحريه وهو مفضل البنا ويقول ظننت انكم لا تفرقوا المزيه
ناجرا بطلا كذا مسك كذا هنا وبقربه به بان كذا شئ. والا
طالب لطلبه ما اكل الملقطة التي ليس من رباها وتقع لائق وشئ

في مسائل فرائض النكاح وبيضا ويا حنة اربعة افراس الكلب العرق
 بين الغني والفقير ورايها عكسه قال ولا خلاف انها لا تخرج مسئلة
 وبيضا ما وجد ما وجد الارض ما يعلم انه من اموال الجاهلية فيه
 الخمس كالركاز وكذا ما وجد ما يعلم انه من اموال الجاهلية والقبض
 عليه الخمس واما الشرايع يوجب سائر الجاهلية فيخرج منه ذهب
 وفضة بغير الركاز كالصحن **المسألة** في ذل عن بغير شيئا
 انه وجب من اموال الجاهلية ولو كان من اموال حرب وامر الى الامام
 فارتفع حمل امر الى القليل والظاهر حمل الشك على عدم دليل
 ما ذكره بن يونس في كتاب الجهاد في مسئلة الحرب يوجب بله الاسلحة
 عن بن المؤثر ان قال ما وجد ما تنكسر من مراحم يبيع الحرب
 وليس بها ربحا ولا يوجب فيها فتاع اربعة اوجوه خور الفرق
 ولا يبيعوا اجهولوا جز ولا خمس فيه الا الذهب والفضة وبيضا الخمس
 الا ان يوجب ما سوى الذهب والفضة تحت فريضة من فريضة
 الخمس الا ان يكون بسيرا يباح فيه وروا انكسج عن مال ود العرق
 بين ما وجد من الفتاع وهو ارفع الى الله ان وجد مع الجاهل فهو قبيح
 نعم وما وجد من حرو لم يوجب عليه واما الذهب والفضة فربما جازية
 بغيره الخمس ما وجد بغير فرائض محكمه حكم فرائض بغيره الخمس
 كالفتاوى **المسألة** في تقديرات مسئلة الكسب وقوله في الكسب
 يتمثل انه اظهر لهم لا يبريد ردة وكان يبيننا الامام يقول انما
 يقول هذه الكسب محلا من غير اظهره مثل ان يقول تسفك الدم
 انما يظهر النقطه وظهر للورثة الاول في وفقة يتوهم وجزية
 فريضة فيجوز ببارية محل لا يتعارفين بدي الملتفك جماعة من
 المنسب بطاح قري في مرجعت واحدة ما عنهما وسلم لها في الفينة
 الجاهلية بغير فتنة واستند ملنقظها وكان ظاهرا مسئلة الورثة
 وسلم له ذلك **مسألة** **باب الجسر** **مسألة** الفرائض
 في كسبه وفيه الجسر الجسر والمجسر عليه وعنده اشياء في مال

وعقرو

وصغر الفقيس وان كان سارا عليه خمسة بيمه ما بينت الشبهة لافلايه
 عما كان ملا الان يجسرهما بطل ما بينهما فلا يحتاج الى اخطا بهما وان كان المجسر
 عليه مالكا امره ذكرت قبضه المجسر ونزوله وقبوله لم وفتنة الانشراح
 معالفة الغني وند كراهه في نسخ ولا تدرى في ذلك وهذا مقصد الصلوة
 والفتنة **المسألة** في قوله في الاخطا عما كان ملاه الجسر في الفقيس
 كاهن وتورجع اليه بقا العاين في المشهور في رايه في الضرر عن
 ابن رستم تغيب هذه الاطلا في اهل التوازن ابن الخراج كذا في قوله
 ابن الوارز وهو صحيح **مسألة** في الجسر المبيع كقوله في اربعة
 جسر بلا خلاف انها ربة مربة لا تبيع ملكا وتصرف حصة ملك في
 العرق والمساكين الا ان يتوقف الوضع عرق في الوجوه التي تصرف
 فيها الاجناس فيحصل عليه وعنده ربيعة يسكنها اقرار الجسر
المسألة في كسبه لهما في اقال طالع في السبيل قال سبيل الله كسبوت
 لاني الشان الجهاد لانه فتاع ولا اع فيه بطله وشم اصار الفري
 انما يبعث عطارها ان العادة فيها انها في الساجد التي في
 تلك الفرية وفي ابقتها ووفقة تونس وصرعوا الجاهل سبيل
 لمارب الجسر الكبير فتونس وسعت انه فعل مرتبة العفة منها
 ابن فداح ومجبر وهو مخالف لهذه الاط ولا رقت فيها شيئا
 الا ما وقلت لم مائة كراهه قال انها حرة لهذا لان لينة الامان
 يار جسر الامان لا يعمل في الجسر منهم رة ليس ملك له ملك لك
 رة لطاب الجسر قلت لم العرق انه بطل ملكه لفتحه معين وانه
 حبرا وان العاين محمول لاني مونة الا عطار في هذا جسر في سبيل
 في هذه الخمسة في الاصل بقا في ما جرت به العادة فلا يتغل عنها
 في الاصل في مال ان ائتمت حجة جسر كما قلت في ذلك **مسألة**
 نحوها قال يار جسر يسا ما ديع معين غير محصور كقوله جسر
 في السبيل اربعة وفيه ملنقظ هذا اد اطلاق فتنة كذا مجتمه كالمبيع
 ويعرف في التباين يار فتنة في ذلك الوجه بخلاف الباع او ساد موضع

القنطرة حتى لا يمكن بناؤها ريف ان طمع مصر به الى مثاله او صوف
 في قتله **السنزلي** وقتل بنو نسل جسر الامير ابو الحسن الموريني
 كتبنا له رهنه ابناءها بالغير وان واخواته بنو نسل وجعل مقرها
 بجامع الزيتونة بها جملها ليس من تمامها فدمت الحيت على
 كل ارض بنو نسل من **مسلمة** جوامع خربت وبقيت من عمارتها
السنزلي اجني شيوخنا الامم يرجع انفاضها الى مساجد عاهرة
 اذ كانت ايتها يفعل ذلك وهي جارية عاهرة بمضاهية بقية
مسلمة وان جعل في محصور غير معقل يتع فيه انفاضه
 كقولهم **ما بين زينة** ارجع عمر وولد وعقبة ارجع نسل جسر على من
 يغزاه هذه الطائفة او يطلب العلم بمرئيه كذا يحكمه حكم
 الجسر اليهم بضع ارباب ويرجع بعد انقطاع الوجه المذكور
 مراجع الاجناس وهو من ههنا واقتل به فيه فدمه العاهة وقبل في
 على من وجدتها لو عين فانه في الجموع **مسلمة** وان جعل على
 غير معين ولا محصور كقولهم **ما بين** جميع او **المساكين** او **المجاهدين**
 او في اصلاح المساجد او لطلب العلم وهو جسر موبق كما لم يسمع
 المطلق **مسلمة** فانه وان جسر على معاد وجعل على موجود
 غير محصور كقولهم **ما اولا** ويعد لهم **المساكين** ولم يترك ذلك
 او ايسر من التولية عند ابن القاسم ترجع ملكا وعند بعض الملوك
 جسر **المساكين** **السنزلي** وما قول عبد الملك ونصره عقلت
 في زمان بعض الملوك على **المساكين** اعطيت في التوابين الجموع فالرأه
 لا ينفذ الجسر غير عامل وظاهر كلامه غير انه يوقف للاولين ان
 وبعده او ان ايسر منه صوب لمن بعدهم والله اعلم **مسلمة**
 فانه ان كان شخص افعال جسر على بلان ارجع اولاد بلان سملهم
 وعينهم بما خلف فيه قول مالك قل هو جسر على التوابين
 بلان فانه بلان رجوع اقرب القامس بالجسر كما تسته مراجع الاجناس
 فان تكن قرابة رجعت للغير او **المساكين** والقرابة لا تترانها ترجع

بعد موت الجسر عليه ملك الجسر او نورتنه كالعرا مسئلة اذ اقال
 جسر على نسل بلان ارجع ريفه على عذم دخول ولد البناء كالتفاهة بالنسل
 دون الذرية قال **السنزلي** والسنزلي ابن العطار بفضيلة يسمى عليه
 السلالة عن كذا هو لان يسمى عليه السلالة حاز ريفه من جهة (مع خاضعة
 انه ليس له) بخلاف من حاز ريفه من قبل ابيه وجدته ولا يعتبر ههنا
 المعنى من حيث ذاته ليس ولد الملافة لوزن (مع ما لا غير مستحق
 بلان المستحق مستحق بلان المستحقه تصل حفتها ومن هذا المعنى
 مسئلة المشرف من قبل **السنزلي** **السنزلي** **السنزلي** **السنزلي**
 فافيه الجرافة ابو الحارث بن عبد الرزاق وفيه (الغنيمة) انما تسمى
 مسئلة كتب جهاد الى وهو ان رجلا قال ان ابيه شريفة وهو
 ذلك ينسب لستوف فها **ج** فنه عن ذلك لا يسمع الا لشدة الشدة
 بقية الفذروية قال تعالى عوهم لا يابهم فهو رفسه كذا الله وقال
 نقا بوجهكم الله في اولادكم كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 ان ولد البنات لا يخلون تحت هذه البعثة واذا لم يكن هذا الزنفس
 المشروعة اليه لا ولاء في باطنه بما لا يكون لا ولاء بلان اولادها
 وولد كان له ارضه الله عنها ائت من على من اية طاب وهي ان كل من
 تزوجها عمر بن الخطاء رضى الله عنه وولد له منها ريد الاكبر ورثته
 ولم يكن الشريفة لا من اولادها واريد بذلك الشريفة التي ينسب
 اليه الشريفة (البجوع) واما ما في ريفه ريفه ريفه ريفه ريفه ريفه
 كذا وهي التي حملها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الطلاء وقال
 في خلافة جلالته اعطى لاني اعطى اليه ما عطاها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا مائة تزوجها على بن ابي طالب بعد ان توفيت باطمة رضى الله
 عنها ثم تزوجها بعد المصاهرة بن نوف بن الحارث بن عبد المطلب
 وولد له منها ولد يسمى ربه كان يسمى على احد ما قيل ولا يسمى هذا الشريفة
 لا من اولادها ريفه علم ان ولد البنات ليس في الذرية ولا من
 العصبة ولا من مخالفة الى (مع انه انما تكن مشاركة في النيب وفذروي بن

(السنزلي) من
 جهة الا

ولد البنت حكم بدخوله تحت الحكم في التخييليات ومجربها **وهو** (ذلك)
 ان التخييل انما يدعى من سبب القرب لا من جهة وضع العرب وضواها الجواء
 عن قول ابن الفلاس ولد البنت الرجل ليس من قرأته والله اعلم **وهو**
 في كلامه في تزييف ما استعمل به يزعم واما الاستدلال على تقيده
 في كلامه وهو يشوب الشك في ابن المشرقة فهو يفرق بينه وبين غيره
 سمعته من سبيل الشيخ العلامة العلامة في العلم بالحسين ابو
 علي بن اصر الدين (المستدرك) قال رضي الله عنه المشرقة لم يراى
 احدها في عرب العرب وان لم يرد على سائر القبائل **التي**
 في عرب فربما في سائر العرب (المشرك) في تزييفه هاشم في
 سائر فربما في الرابع في تزييفه على سائر (الكل) الخامس
 اعلام وديان الشرف واما سائر المشرقة النبي في الله عليه وسلم
 لمن لم ولد له عليه ما قوله النبي في الله عليه وسلم لم يولد من
 اولاده ذكر ابا الشرف الثاني سبب الاستدلال اليه بطريق
 الولادة انما هو لمن ولد له عليه ولادة وتسمية الولادة التي
 الا حقيقته لان الولادة هي وضع الحمل فيتحقق بالوراثة الخاتمة
 الولادة وصحاحه في الارواح لان المشرقة الخفيف (المشوق) الولادة
 النبي في الله عليه وسلم لان المشرقة الخفيف الما بين المشرقة
 تزييف لانها بينا لان الاب تزييف سبب الارواح وان لا تزييف
 الابن تزييف وتسمية الولادة الاب يظهر في الميزان لانه سبب
 الولادة واطلاق التسمية على السبب مجاز متصور والتحقيق انه
 الاب ليس سببا في ايل (ذلك) اجزاء السبب فبني (الولادة)
 اليه مجاز وليس كذلك تسمية الولادة الى الارواح ووقف **هو**
 المسلمة في مختصرنا (الامم) وكان ربما في تركها في حرمها
 قبل وضع مختصره فقال قلنا في اول هذا القرن على ما بلغنا الخلف
 يعني انه تزييفه (ابو) ليس تزييفه هل هو تزييف (الارواح)
 الشيخ ابو علي متصور المستدرك من يقدح في حجة تزييفه

وتنعم

وتنعم بل بله وادنى الشيخ (ابو) استعمل بين عبد الرزاق مع وسمعت
 شيخنا في غير (المسائل) يصرح بتخطية تسمية تسمية بالاجماع على ان
 نسب الولد انما هو لآبائه لانه منه وقاله ينفذ من لعنته من (الحسين)
 وقال يلزم عليه انه لو تزوج يهودا او نصراني بعد عتقه واسلامه
 تزييفه ان يكون ولده منها تزييفا وهذا لا يقول منصف (ارواح)
 انما انك والاب (العرب) في المسئلة اقوى ما اخرج به الاولون
 تسميتهم بما تسميتهم في (الطار) وبيان (الطار) في المسئلة
 رضي الله عنه وهي تسمية الامومة لا التسمية بالابوة **وهو**
 والحق ان ابن المشرقة لم يشرع ما عن الله ليست تزييفه لا الشرف
 العرب وتسميتهم بما تسميتهم (ابن) (الطار) يرد بها تقيده وتسميتهم
 بالقبائل في تسمية التسمية الى ما طعن به (ابو) انه تزييف تزييف (الارواح)
 الا يرد بانه انما ثبت به في القسمة بين تسميت التسمية (اليه)
 بسبب الابوة في هذا الخان (المشرقة) في صرة (الاجماع) تزييفه
 في التسمية الى ما طعن به رضي الله عنه (الثانية) التسمية (اليه) بالانسية
 ٤ الاب محينة لا يلزم ثبوته في (المشوق) لانه انما يضرر ثبوته في
 التسمية الى ما طعن به رضي الله عنه وبالنسبة الى (الارواح) وهو ابو
 الولد (المشوق) في تزييف التسمية بسبب (اليه) الى (الحسن) والحسين
 رضي الله عنه (بالنسبة الى الارواح) وهو (الحسن) التسمية
 الثانية في (المشوق) (الحسن) من التسمية الثانية في (الارواح) لانه
 فيه بالتسمية الى (الارواح) وهي ما طعن به رضي الله عنه وبالنسبة الى
 الاب وهو ابو الولد (المشوق) في تزييف التسمية بسبب (اليه) الى
 الحسن والحسين رضي الله عنه وبالنسبة الى (الارواح) وهي في (المشوق)
 ثابتة بالنسبة الى (الارواح) وهي ما طعن به رضي الله عنه وبالنسبة الى
 (الارواح) وهي (الولد) (المشوق) في تزييفه في (الارواح) اقوى
 وفي (المشوق) (الارواح) في تزييفه في (المشوق) في (المشوق) في
 البرزخ وادنى تسمية (الارواح) بانه (الحسن) في التزييف ولا يجب تسمية

يثبت كونه شريفا من جهة ابيه وحزنا عما اجنى به الشونسين
وحمل ما ابق به اهل بيته فيجب من دعاء ذلك وهو على
اختار هو وحمل والصواب ما اجنى به اولا لان ذلك اعم الى ثبوت
نفسه بالشر من جهة ابيه فيثبت عليه القتل لمن نقره لمسلم
بنته او ولد القتل لمن نقره عن نفسه الى غير ذلك من الاحكام
وكان ينفذ من ينسب للشر من جهة الاب ينسب عما من نقره
ذلك ويقولون لا ينفعه ان يقول لا نسلك انا جميع رسول الله
كما الله عليه السلام ولا نثبت ان لعن الشريفة بالنسبة الى الابوة فهذا
هو الذي عليه العمل وغيره فكل وعما ما اخطارنا فيقال لم شريفة
من قبل امه واذا وقع مفيد املا عتب عما من قبله والله اعلم مسئلة
وفي الزاهي لابن شهابان (قال اوصى لاشوته مائة يثمل اخوته
لأمة وابيه اراحم هما القول فبان لم اخوة مسئلة وان قال
لأله اولا هيل يحكي الباي عن ابن القاسم انهما ابوا ولهم
العصبة والبنات والعمان لا الخالات بريد العصبة ومن ينفذ لم
من النسل البسوزي قال شيئا من قبل فبان القوم ولو ينفذ
هذه اهل المشهور وعن ابن شهابان هم من هو من جهة الابوين
ولو ينفذ مسئلة ولم قال لفران يحكي الباي عن اوصاف
تقسم بما لا فرق بالانجيله وفي الغنيمة لا تدخل فيه
ولم البنات ولا ولد الخالة وعن بن كنانة دخل فيه العم والخال
والخالة وبنت الابن وبنت الابن وروا على يد قتل فيه اقرار من
قبل امه واقرار ابيه وعن اسحق بن عمار دخل فيه كل من رحم حرم من
قبل الرخال والنساء ومن دخل في الاخي يلزمه دخول في الخالة
الا ان يكون تحت الاب من زينة وروى الوصابي عن سماعة عيسى من
اوصى لا فاريه بثلث ماله فهو لفران بنته من قبل الرخال ولا تحت
لفران (الاب الا ان لا تكون فرانة من قبل الرخال بن رند ان يكون
الوصية فرانة من جهة الاب وهم لفران (الاب انما فانا وان كانا معا

بمثل

بمثل بل دخل فران (الاب فاما اشكت ادلا وهو قول ابن القاسم وروا في سبل
شعبان ابو القاسم الغبري عن جسر على ولد الخال امر جميع دار وبستان
الفضل بها جميع حقوقها وحقوقها وما اقبل به وعما اولاد الخال كورون
الاناث واغنايتهم واغنايتهم (اعفا بهم ما تاملوا فان لم ينق منهم احد
فبما ان اثار المذكورة بع (بنتها) (الغنايت) ويصرف ثمنها للعقرا
والعساكتي لا يقع هذا (الجسر) من حاله واستثنى الجسر عليه المذكور
بينا وعلما عليه وما ينقل به اليه من ما يرمي اليه اثار المذكورة بسبب
والاستقلال ربع (بستان) المذكور عا الاشارة من حياته فاما مات
لحقه ذلك الجسر المذكور ودار الولد المذكور لموجبه ويضمن
المنشود ملتزم المستثنى ونوفى وان فرض الولد وعقبه ويغت
الدار وحرق ثمنها كماله كروفا من نداء عن (العقرا) وارا (بجسر)
البستان لجميع حقوقه كالدار فبذلك لا او ثمنها ثلثه للعقرا ولا
بما عا (بستان) لا ارايم لا ويكون (البستان) والمراثة محبسة
على حسب ما فعله المذكور وبالله الشوقى مسئلة ابن الخراج
في عفة مضمونه ان فلانا جسر عا ابنته (الشريفة) وهي جلالة
وعا من يورث له من ولد كرا او اثنى عا السوا والا عتال جميع بنته
البنات بوضع كذا وعما اعفا (الذكران) منهم والاناث ما تاملوا
واز ينفذ واوا عتال عا وعهم فبان ان فرض من جسر له من غير عفا
ادانقرض اعفا بهم ولم ينق لهم بغيره والهيبة في رحم جسر
عليه مطلقا بلا تحيس وان كان مينا على اولى الناس بلا تحيس
يوم المرجع لا يباع ولا يوهب ولا يعارض به ولا يجوز بيعه بشرطه من الشرط
موق هذا في بركة الله الارض ومن عليها (الا في اجتماع ماله عا البيع
لما ينقص بان كهره حانهم واستبانت فان لم ينفذ به ومن
اختار منعه باع حظه وهم مصلح فون بما يذكرون من عا ينسب
واز ينفذ فاض او غير الى النشور جسرهم والنظر بجميع جسرهم
راجع اليه ان كان جيرا اذ الى رزقته ازمات وحقوق المحبس اصلاح

اعلم ان يفتي في وقتنا بقرينة من يعلمها انما ذكر وان غيرها (الغير وان
 اشترط علم من يفتي من طينة مراد بزيد علم بسيط متصع وكان اعلاه
 ابن ابي زيد والفايصة وابن شبلون وابن ابي هاشم وغيرهم
 من محوله العلم بالغير وان منوا بغيره وهي المستفوزة بالعلم فربما
 وحديثنا الى ان اخر بها العرف وحق لها ان ياتى بها الفتوى اليها
 حتمية ولقد ورد عن صاحبنا الامام السوفا من غير طائفة حاضرة
 الا انه ليس من يفتي بها (المفتي من في اصول الفقه وغيره او اجاب
 عنها) وفيه فائدة لا محتم وان كان اعترض عليه بغيره فليس له ان يقف
 والا محتم ان لا يخلوا من زمان كما قال مالك كل كلام فيه مقبول
 ومردوخ الا كلام صاحب هذا (الغير بريد النبي) وما الله عليه وسلام
 وكذا كل شيء في زمانه لانهم معصومون من الخطأ مسئلة وفيه
 ايضا كتب من استنبطت الى الغير وان يمين اوصى بتخصيص شيء
 من اصوله عليه على المساكين واشترط ان يحتاجه ائمة
 الى غلبة ذلك رجع اليها وهي مصادقة ببطلان رعي من الحاجة
 ويمين اوصى اوصى بتخصيص شيء من اصوله شيء عليه
 مسجع معين الا ان يولد له ذكر او فتى واحتاج احد هما ميسر
 اليه وان احتاجت الائمة بريد ائمة له والائمة اذ ابن صرف ذلك
 اليهم ولم يولد له ولا فعله بصرف الى الائمة (ان لم يصرف
 اليها الا ان يكون معها ولد او يصرفه اليها) ان كان اراد
 بعق (الحس) وبذلك في الورثة وجب ان كانت ظاهرة (الفتا
 وزعمت انها محتاجة هل تصح في ذلك) ابو بكر بن عبيد
 الرحمن هرة وصيغة لوارث وبذلك في سائر الورثة ان يرد
 ذلك اليها على سبيل التمثيل ارجع مرجع (الحس) لا يبطل الا من
 اوصى لوارث واوصى بوصايا لا في سائر الورثة في (المسكني
 وكذا الخلافة ولو كان ينسلا بهو بين سائر ولد في جسد وشرط
 بغيره ان احتاجوا باحواله الى محققهم ذين ان الاعلاء (الذي يسم

الحس

الحس من اجل شرط الجمع عند الحاجة والذية اشترط ان يولد له ولد وانما
 ولد ائمة من تحت ما تحتها صرف اليها والى من معها من الورثة فيكون
 معها فيه فان يعق الحس والصدة فقد التفت الى ~~الزوجة~~ في الوفاة من
 الجموعة ان لم يفل بصدق فعليه ائمة الحاجة ويولد الا ما له يكتفه
 ولا طاهر يعلمه بعينه بغيره واجاب ابو عمران شريك في تصحيح
 يفتيها انما في الله ما لم يشترط فيه ما اوجب والمال من عند شريكه في
 امواله ولا يفتي بما للينة ان لم يعطهم من الميت ماله وحي (الميت
 وان كانت تحت رجل ماله فليست بحاجة الا ان يكون الميت قصدا
 ما فيها الى شيء لا يلزم الزوج يعطهم عنه اثم قصدا وانما انصرف
 الحس اليها او البع له تشاركها الورثة فيه ما اذا ملأ ما على
 فيه على المعطوع عن الميت او عن فقه الوفاة هل قصد للميت
 ابطال الحس على المصداكين بما فيها لو قصد بغيرها لكانت
 تخرج الى الحس والورثة يجعل على ما يعطهم وانما اجمع الميت
 (هو عين ولاله ولا يغير ائمة وحديث الميت في شرط انصاف
 من الميتة الا بشرط الوفاة في ما انصرف الى الورثة اشترك
 فيه جميعهم اذ لم يميزوا وانما ائمة ظاهرة (الفتا في طينها) التي
 في عواطف الفقهاء يطعم بطلان مسئلة ابن الحاج من حس على
 ولديه الصغرى واغنا بغيره ودار لهما بشركه واشتركا
 ان ما شاء عن غير عفت او تفرض عفتها رجع اليه باجمع يفعل
 فيه ما اوجبه ولا ينتفع (التخصيص) بالتخصيص بائنه فيخص
 ان ما شاء عن غير عفت تصرف فيه ما يرجع لغيره وهو عفت
 ان جاز انما هي تحت وان توفي الحس قبل ذلك بقدر الحس على
 ما اشترط ان لا يعق بشرط يوم يرجع اليه ملكا مسئلة وفيه اذا
 شرط الحس انه ان مات كان للحس وان مات الحس عليه
 قبله رجع اليه بان مات الحس قبل كان للحس عليه ملكا وان مات
 الاخر قبل رجع للحس بشرطه وان قال يرجع الى ورثتي فهو كالعمر

جوا

ويرجع بعد موت المحسر عليه لا قرب التامر بالمحسر مير انشا يوم مات
 وورثتهم بعد هم بمنزلة من مات في الدنيا اقل من اربع عشرين عليه
 حيا في بن سبيل الله يخرج في سبيل الله بعد موته من الثلث
 عند ابن الفاعل ومن راس المال عنه (شبهه) ولو قال بقي لحياته
 وفي سبيل الله بعد موته فلا خلاف انها تخرج بعد موته من راس
 حلاله **البزري** ولا يرد علينا مسألة الوطايا انما السكن رجل ارك
 ارجلا معلوما او جليته تنع في إعلان بعد الاجل او موته فجازها
 الاول فيهي من راس المال عدا من (وما) لانها خرجت بعد الا
 مرتين معالي حياته مع جو ارفاها حتى يستخفها الاخرى في هذه
 المسئلة فيج (اح) العطينين بيمانه والاخرى بعد مائة فلهن
 حسن ميطا **مسئلة** وفيه مير جليته بينهما حاس
 فيجها (ايهما) مات في جميع حيس على صايم حياته لاخير فيم
 يريد لاله محرر كل واحد يقول لعل اننا المتاخر مان نزل فيخلف
 فيه فعل من يقول المحسر على فحين يرجع ملكا يسطر هذا (النجسي)
 ويتخر مان يماضيا وفي العنول والاخر يرجع مراجع الاجل لم تبطل
 (سكن) فان مات احد هما ميتون مع مراجع الاجل **البزري**
 اهلها مسألة الرقيا التي بمرت لالك بلم يجرها وهي في المرونة
 وسيل بن رفته عن حيس على بنه وعقبهم بان انقضوا حياته
 رجع اليه وان انقضوا بعد موته رجع له **مسئلة** **الحاج**
 لا يرجع المحسر اليه ليشركه فان مات قبل انقراض العقب بعد من
 الثلث وما حصل منه الا ان يجزء الورثة وتسميل عن حيس
 على البنت وعقبها وشروط ان مائة في نفقة او انقض العقب حياته
 او يرجع الحيس عليه وان ماتت بعد ولا عقب لها والمحسر بن اخ
 له وابن عم وابنت الحاجة وارااد الدخول مع الاخوة **مسئلة**
 شرط رجوع عم اليه بوجوب كونه من الثلث فان حمله فهو لابن
 الاخ وما حصل منه ولا ينفق لابن (الهم) ويؤوه البقية مير انشا

ين

ين جميع ورثة المحسر يوم مات وكان بقية الورثة الدخول مع البقية
 في علة الحيس في حياته ولو حمله الثلث وتسميل عن حيس على البنت
 وعقبها وبعده انقراضها لظهر له **مسئلة** الا ان يجزء الورثة وتسميل عن حيس
 لنفسه **الحاج** الشرط المذكور ان كان في اصل النجسي
 ان كان على نفق الوصية فيمنع من الثلث بما مر به ملك والحق (و)
 ما حله الثلث منه **مسئلة** في علة ان حيس الرجل في مرضه
 على جميع ورثته لم ير في كل فقه غيرهم من (يحيى) وعقبه
 بذلك ملك لهم فيبيحون ويضيقون ما قل واوكد ان حيس
 على نفق ورثته ذوة نفق ولم يذ كر غير ذلك في الاصل وهو مو روث
 وقال ابن الفاعل (الشبه) مسألة في الحيس (ان) وفيه لم يستخف
 لعل بوجبه بقلته (ان) **البزري** في كل ما هو حيا في النفقة ميتا ان
 بوجبه بقلته وفي وتاريخ (المجوع) ما يقتضيه انها تصرف مملكت
 المرجع قبل دخول المحسر عليهم انصرف في ترجمة (مستند) (ان)
 المحسر ميتا منها لم يكن حياته وتسميل في ثمن الامل عن
 اوصت قبلتها لعقب ولها فان لم يعقب رجع الاخوة لها **مسئلة**
 توفيت وتوفي (اح) الاخوة بعد ما تنع توفيه الولد ولم يعقب
 فله يكون ثلث الوصية للاخ (ان) تورث عن الوصية **الحاج**
 حية الاخ الميت من ذلك لو رثته الورثة الوصية ونحوه (ابن)
 شيخنا الفيراني في هذه المسئلة من يوم الموق لامن يوم
 المرجع وهذا مجموعنا كونا عن بن فتوح **مسئلة** ابن الحراج
 من حيس على من يولد له وترايد له في ثروته في بيع المحسر
 ولا ينفق بعضهم بل يطل المحسر وجواز البيع ولا بد (المواز) عن
 ملك اجازة مثل هذا الحيس ولا يجوز بيعه قبل ان يولد له وحكي
 ابن الهنري في النجسي على الجملة خلافا والعنوي بجواز بيعه
 وعن حجة النجسي قبل (الولد) وبيع ما رزق بعضه (ان) ما
 تخر ابن المواز وتجب من (الفتوى) بخلافه **البزري** وعنه

متناها بـ الوفاق المسمى ثم نقل عن من سأل عن بعضهم زعم
 ان التخييل على القول لا يجوز والصواب الجواز وذكر عن ابن السليم
 وابن زريق وابن جرير غير ان هذا مذهب كل زوجة راجعوا الجواز
 الا عفاي ما انما سئلوا وهم غير متخولين فضلا عن كونهم
 حلالا **السيرة** في كراهية التخييل نالها لموجود من الاراد
 بل على جواز التعلق بموجود العود في كل حال بل فيه وان
 كانوا غير موجودين برجه او ان رولهم حمل بل على بقوله لا يجوز
 الا ان يقال في مسئلة الاعفاء اجماع بيننا على ما ظهر الرواية
 في عتقها واستيفتها ان الحمل كالعدم قال لا ياتى العود بالتخييل
 الحمل ولا ميراث لم ينج يولد ويستهل **وسئل** شيخنا ابو الفتح
 الفيريزي عن حضرة الوفاة قطع في كل ولد الصغير في حجر
 يريم وحار لم ياتى الشطادة بذلك واشترط ان مات ولم يولد
 ذكر اجهي **س** على الصفة من النصف في المذكر فان لم يكونوا
 واستغنوا بالصفة لضعف المصلحة وان ماتت الولد وطلعت
 ذكرها بالصفة في لول المذكر فمتى ان ماتت الولد وهو بحال حجر
 وان ماتت وهو ربيح ولم يبع الصفة المذكورة بكذا وان
 باعها ونصرت في مائة ماتت ولم يكن لها النصف في المذكر
 وارث غير زوجة وهي ام الولد النصف وعليه مع الولد بحضرة
 الزوجة واذا ماتت الصفة طوعا منها وماتت النصف في سن
 مرضه وبنا الولد بنصر في الصفة المذكورة وتزوجت امه
 وولدت اولاد اخر ماتت وقام اولادها في النصف في عليه بان اعلم
 السفط حقه قبل وجوبه وايضا في كل باسدة لوفوعها
 في المرنه والاب حازر بالقول والاشهاد ومن جملة الربع المصدق
 في دار السكنى لم يزوج منها الا بال مائة في بيع هذه فتمت
 ولا في هذه الا في هذه في غير سيرة على القول باصل بعلها في كل
 قسم دعواهم **الا** في **س** بمفهومه قال مالك في وصايا ما التنا

في ترجمته من انزل ورثته في مرضه او لمة ان يبيع باقثر من ثلثه التي ان
 قال من كان قابلا من ولد او اخ او ابن عم وليس من في عياله لم يبيع لهم
 ان يبيعوا واما امراته وثباته التي في ثمن منه وكل ما في عياله وان
 كان في الخلع وعقبته الذين يمتا بون اليه ويطلبون ان ينفقوا اخر
 بهم في منعه ربيح بقا ولا ان يبيعوا ان را ان يواز نفق لذلك
 لا نفق فاجب احكاما وصفا قال في نفق من ابيع منها الجواز عن حره
 المستقلة الاولى ومنها قوله فيها واستاذن ورثته يدل على انه
 لو لم يستاذن نفق بايجاز ذلك وانما روي به بلار جوع لهم وقع
 ذكر في السؤال انه طوع بان كان في معنى ان الزوج طاعت بذلك
 فيتم بقاءه بلار جوع لها قاله اكثر **السيرة** في كل من ربيح بعد
 موته والراة المبيزة لما لم ترجع عنه لا سيما وقت وجبة بعد موته
 طهر بقاءه لثري انما ولدت اولاد من غير بعدة ولم يعلم رجوع
 الثالث قوله ان را ان يواز نفق لذلك خوفا مما وصفا بخل على ان
 رجوعها الزوجية لا يقيم الا بشرط ان تكون ايجاز نفقها خوفا مما
 وصفا في الوقت **السابع** لقان عليه **السيرة** في ما ذكر
 من اجازة الا ببيع جميع وما ذكر من اجازة نفقها لا نفق في اجازة
 بغير على الخلاف هل هو نفقة او اقضا رفته مرة في مسلة
 من احوال جميع ماله وليس له الا وارث واحدة مد بان في طرفة لك
 بلقر ما به زدة الملبني فحمله القضا **مسألة** ينفق الى جيل زنة
مسألة ابن الحاج انما اشترى المشهود بحسب في موضع
 ولم يميز والحي من الغن هو غير حيس في شطادة نفق فحمله
 ودفن والحي اراي حقوق المين في مطلق الحق انه لا يعرف فيه
 حيسا ولا شيئا مما اشترى به وبه ربحوا في الشيوخ في مثل
 حره التنازلة **مسألة** وفيه عفا لا لستر على كل في
 الحس لا يورثه على يمينه الى حيسه وعفا في قوله ملكا
 لم الى ان حيسه الا انه لا يثبت بقاءه في البطل جماعة عرو

رسخ في القلوص
الكل من شفاة
اعرب يمينه الله

141

هارله الجسر المستتر، وكذا في مزاج ابن الفارض (١٢) (فراخ الورقة)
 بلان (باء) اعنى هذا العبد وانكر لسائر الورثة وقسم عليه بطار له فيه
 الغنمة قال يعنى عليه وان هارله غير ملا يعنى عليه ويستحق له
 ان يجعل ما غلبه نصيبه منه في رتبة اخرى كما لو كان دحل ملا يعنى
 عليه بالقيمة (١٣) ليس هو المعنى على عراة ويستحق ان يجعل ما قبله
 ما يملكه في رتبة ويكون (١٤) لا يبيعه وتقدم في الشهادة ان من
 الشفع وغيره (١٥) استحق الشفعة في جسر ثم العيت لشهادة تلم
 في بيعه زاده في الحريرة وان شهادة الجسر تسبق بغير خمسة (عوا)
 والشهادة اعلا قال في عليه العمل وخالف ابن خزيمة (١٦) ان لم يقسم
 معهم في الجسر بطلت لشهادتهم في الجسر والبيع لخطأدهم
 واجتنب من دارت ان الشهادة ان كانوا عالمين وقت البيع (١٧) ان
 لشهادة تلم تسبق في هذا النعينة بشهادة تلم سلاطة فيهم
 وان تسبق له بشهادة تلم جازر وينظر الغاية بما يراى الله تعالى
 محمدا من ذلك فيعمل عليه وزاد بن ربيعة في (١٨) اوله ان تقوى
 بينة في غروب الجسر من يد الجسر ان يكون معصم اخرون كما
 تقدم **مسألة** وجبة (١٩) اقال الشهادة لا قبل لشهادة في حال
 ما استحق الا ينفى ما كثرهم ما ردها وعنده من قبلها الا ان يقول
 (٢٠) خلت الشك **المسألة** (٢١) انما تقدم لان خبرا انما هو اقل
 ما استحق (٢٢) لا ينفى ثم قال لا قبلها لما اتى فيها من المشتق
 من الشفعة عليه حكمي فيط الحلاء وهذه المشادة حق في بيع
 بيطار دوع (٢٣) لا يسب ما قاله بيطا من المشتق من الشفعة عليه
 بخلاف التي قبلها **مسألة** (٢٤) الحريرة (٢٥) (٢٦) الورثة
 از ابا، جسر عليه دار كذا دارها بطلت ثم يروى بسبب ذلك وانكر
 لسائر الورثة ما لو اجب ان يثبت (٢٧) انما قبله الدار في
 حبات ابيه وخمسة ثم بعد ربيعة الورثة بطرق بين مدع معزهم
 مقلت حصص من الدار بسا على الوجه (٢٨) ذكره وكذا ان (٢٩)

القابم بولك مضت حصتها من الثمار حيسا وبغاية (الدار ميراثا)
 لبينة الورثة بعد خلعهم انهم ما يملكون للقابم فيها فبها عمة
 ابيه المبرور لا يلدل به هذا ما نفع من عمة عنق البهنة من العير
 التوبة افرقتهم بعضهم لانه عنق بهنة فامت البينة بخلا به بل
 يستكمل عليه ان كان هو المفقود وتجيدي به (الدار ميراثا)
 فتبين الامام عن حايك محبس بما ربي في اراد فسقت الاعمال فاجاب
 لا يجوز نفع الجبس للاعتلال المبرور في نفع في ثناء القسم
 قصته المملات وما اجاز ما لك من قصته القسم للبني اذا كان في
 وجه المملات يجوز القسم فلا يبعد جريانه هذا ايضا وهذا الوقت
 الذي يملكه لبي وامام مع فقر ولا يجوز مطلقا مصلحة وجب الكلام
 ابن سهل (الوارث) في فسقة الجبس ان نأمر المستنزيه في الجبس
 ازيفسوا بئسهم فسمته اعتصارا واعتلالا الى ان يجرث من
 الولادة (الموت) ما يقرب من زيادة (وتفقد) بما ما نفع عليه
 الجبس الصلبيته وقال ثانيا عتاب في فسقة الجبس خطا
 في محاسب المملات وميراثا منها قال بن (القابم) عن مال من جبس
 ارتحل في (الولد) الصغار والكبار فلم يميز الكبار حتى مات (او لم يزل
 يظل) ولا يجوز منه شيء ابن الفاسق وكذلك الهيئة وروى علي ان
 المملات لا يجوز منطحة الصغار لانها تنقص ويطلب الجبس كله
 لانه لا ينقص وقال في مصلحة ولد الاميان وكل ولد بنفسه
 الجبس على عمدة الولد وولد الولد ثم قال واما (انقرض واحد من ولد
 الاميان) ينقص نصيبه عما من يبع من ولد الاميان ويح ولد الولد
 وفي المستقلة كمال ولان ابن ابي زيد في بيعا كذا ربه المنتخب (اختار)
 ابن الدار وابن الجبس في قصته الجبس فقال (الاول) ينقص وكنت
 له وثيقة وقال الاخر لا ينقص راز وقع فسق واجبة برواية
 علي المذكورة واقتلا بقها خطا لان قصته الجبس قصته الانتفاع
 لا قصته يمنع منها من يلقه والهم قصته البنات وسجل

ابن رستم عن جيل املاك بجمعة عليه وفي عقبه ثم في جميع بعد انقراض
 العقب بها عمة من رجل غير بالتقيس باخاها الى اطلاق وخطها
 واعتلها مرة حياتة ثم توفي بقتلها ورثت مع ما انتاها اليها
 من املاك ايهم واعتزل واحد ربا وهدى وعوض وموت كثيرا
 من وجرة النعوت ثم انتقلت الى غيرها وبعث كثير من وجوه
 النعوت من مفاضة من موارثه وبغيرها ولا علم له منهم بالتقيس
 ثم قام بخدمة سبعين عاما ابن البايك الاول وظهر عفا لاصل الجبس
 المذكور وذكر مواضعه وحروجه وذرعه وعفا اخر تضافه ان المكثر
 الاملاك استغل في البايك بجاهه ومكنته من السلطان فلم يجد يسطر
 من بيعها منه والمنتزح معلق بالاعتدال وحسن الخليفة بحيث
 لا ينسب اليه ما ذكر وثبت الرسمان ولم يبق من غير ذلك الاملاك ويجو
 زها ويبيع موارثها ويعر ويبيعها ويبس غيرها من املاك المستر
 بذلك القرية والقابم (الان والى) البايك بما مضى بوقته من حق
 القرية وهم بالخاضعة التي تفر من القرية من علفها وهم على ان يامروا
 من النعوت ولا يكثر ازديت من ذلك ولا يملكها مانع من (الغير)
 فمستوفى هذه المدة فيطل مع علمها من النعوت (الاول) كذا
 معرفة جيل هذه الاملاك وثبتا لوثقت الجواز والجبس هل يرجع
 بالقلعة (الاول) لا لا يفيض بالجبس (الاول) ثبوت النعوت وولد
 الجبس له يوم (الجبس) وتعين الاملاك الجبس بالجلز لها ما
 ينبغي ما انتت هذا عذر المقوم عليه وان يبي عندهم جنة الاما
 ذكره من صفة القابم وابيه بما نحو ما تقدم فيجب نفعه (الجبس) حينئذ
 والكل به ولا يرجع بالقلعة والكرام بما الورثة مع عمة علمهم بانه
 جبس عام اختاره المستنوي وتعلق و من الخلاه وتسجل عمن
 بين املاك يتقرر في بيدها فهو من تبليغ من اكله نحو المسيحية
 تصرف الاملاك في ملكه من بنات عرشه وغيره ثم قال يلى ان الضعيف
 رهن ببع هذه املاكها هو من سلبه والمنتزح بغيره سجل

والله القابض عن التعرض له **واجاب** ابو عمرو ابو الفتح ولما قيل
 ان الله تعالى عن سبيل مستحضر البيع على السماء عن وقت
 كان كانه قبل وقت التخييس فمضى به وبطل التخييس وان كان
 تاريخ التخييس / ولم يورثوا شيئا فمضى بالتخييس على المورث عن
 غيرهم واذا جاز عليه ليمسح في حبيب (الواحدة) وذا بعدهما على افعال
 الجبارة واعمال التخييس بالافراد من المفعول عليه بالملك من حين اقراره
 ربحه في يوم واحد **واجاب** ابو عمرو عن البيع في التخييس
 الا باقرار بالملك يوم وقع البيع ولا منفعة وان اخرج مستحضر السماء
 مدة يجوز فيها اشتداد السماء نحو الثلاثين ليلة ونحوها فمضى لزم
 بصر الملك وبطل البيع وسجل بذلك ان حذوا نحو خمسة عشر عاما
 ما قل فمضى لو ينفذ ايها يسلح مع ما يفرضه من التخييس **واجاب**
 اني ردت اخطاي في ذلك ورفع في المسئلة فمضى ان قال الجبارة
 من شرط لمز التخييس ما لا يفي من مستحضر التخييس من بعض
 العتق ويجوز من جهته الاربع فيقول هذا الزرع اشتدنا
 به / الجبارة ليس فيه عسر وليس في عقد التخييس على السماء
 من بعض ضرر ولا وصحة بالاشتداد الى محسنة لا يثبتها
 لا فمضى ان يكون للجبارة في غير ما اشتد به في الوقت
 او حول دارا او غيرها او يكون هو العتق في الا انه زاد بعد
 التخييس زيادة لم تكن فيه يوم التخييس والامول تفتي
 ان لا يخرج منه من يد المورث الا بتخييسه فمضى به اليمن
 لا بالحقول المشتكوك فيه ونزلت بركبة ايلام لشيء خاف
 رجل في دار خمسة معينة فوضع كراما معروف بركبة التفت
 التخييس واما الخاف في اثبات الجبارة فيجز عنها في يجر له
 الا باقراره فمضى ما يقع جميع فمضى الوقت على عدم القضاء
 بالجبارة يخرج عن الجبارة في جواب المسئلة (لما) يفرض المفعول

عليه

عليه بالقبض في الذي فاع عليه فيه بالتخييس وهذا يفرضه (الملك)
 عليه بل انكره ما في التفت الجبارة ولا اقر له بها فلا منفعة المفعول في
 اثبات ملك جرة لم يلاي اقرار المفعول عليه بالتخييس لسلعة مفعول
 ذلك اليه والملك في ذلك فمضى اذ بيع بن محمد والبيع في رتبته
واجاب ولا يثبت له في جوابه فمضى بغيره وزاد هنا ان اقرار المفعول
 عليه بالتخييس جرة من يد المفعول موجب له الملك فيفتي بالجبارة
 الا ان يكون تاريخ اشتداد السماء بالاثبات قبل تاريخ التخييس
 اني قوله وهذا حلت الدراية **البرزلي** هو قوله في لفظها (الملك)
 ربه الله ابتاع العبيد من الولاة ووافى بينة في المبتاع اذ في ذلك
 مملوك من هذا السبل عتقها فمضى (الملك) عن ربه لمسكن
 بلاه الساجد وبنار اولية واشتد بغيره واخرج ظهير ايلام
 والسم اني اقية ثم انتقل الى الغير وان وبنار اولية ثم مات
 وملك ولده ووافى مفاعله الى ان مات مفاعله بغيره فمضى ربحا
 ان التفت حين جري هذا الملك ووقعه ايلام موبدا الى اخر الرسم
 بطل به هذا التخييس **واجاب** في تقيس ارباب اهل التخييس
 في ايرضية غير تام لان الظهير في ايرضية اقلها عطا منعه
 لا اعطاه رغبة وانما يفتي تقيس هذا التخييس فيما له بالموضع المذكور
 من نفعه ونحو ذلك واما هو فمضى السلطنة فلا والله (عليه البرزلي)
 وكان يفتي ليل في الجبارة فمضى من قوله فيها في (البيع) (العبارة)
 لا يجوز بيع غير ان المفعول لان من اقطعته لم يات مات اقطعته
 بغيره ولا نورث عنه فمضى لان العلم يقطع لاهلها رلا المنافع خاصة
 ورفعت لشيء الموقوف فاستمرها ثانيا من العتق بغيره فمضى
 من نورثه فمضى وقال وكذا في غير السبل بصرح بغيره فمضى
 وكذا في الجبارة (الصالح) ابو الربيع سليمان المزوني في
 التفت ابن غير السبل انه امر ان يثبت في الظهير مع العلم ولا
 يلزمه ذلك لكونهم اقرب الى من خرج له والظهير وبقي لمن يعطيهما

السلطان **مسألة** بن سهل امرأة ذرني داران امرأة تستنطق
 عليها وعلى رجل آخر فقال له اربي باعها في ثلاثة بعت بن ليلان
 انها فتى منها الان فينت احد هما ما باع عبيد **مسألة** ابو جرح عن
 اشترى كتيبا وجعلها في الطلع بما ان البائع كان جسدنا فجعل نزع
 الى قبيس الاول لا يتفق البيع ان لا يوافقا ان ندر على نفع البيع
 ورده فيه مونة البائع جعل ونما سخاوان في ندر في مائة مئة البيع
 بعونه الجارية وان باع شيئا من ذلك يصير جسدنا بخير العترة
 الميرزايه رايته عن بعت المقتنين يعني يصنع العترة من قناب
 القصور لا يجل له ذلك ولا يجل له ذلك العترة وان باع شيئا من ذلك
 رعت وجب مائة ردت الثمن لعل المستتر في الانتصاف به الميرزاي
 فحسلة بيع الزيت الخمس على ما في الجماع عيسى **مسألة** وفتى ببايع
 اخذ رجل من ثلث ارض جسد وجعل منه طائفة واجتني بعت الحانبا
 بانه ذلك فذا بعت وبلغ قيمته وكان يتفق لتا جسد ان مات
 الشراء بفساد ودار كالحجر فيضمن قيمته وفي الجسد ويعرذ لك
 الوضع بشار مثله مثله المعروضة بالجلوس كما يفعل بالفرنس بكتاب
 ونحوه وان لم يفت بذا لكانت ردت الى محله واستندت للثبوت
 ورفع به عتصها من عتص ترايا جعل بلاط وهو الموهو يجعل
 عليه مثله او قيمته يجعل من بابه ما جالت عتصه **مسألة** وفتى
 مسألة اخرى وهو ان رجل جسد موصفا على بعت اهل مرس
 الفطرة ما استهلكوا بعت ترايه وانفاظه ورده وطعنه
 ولعلها لما طافته ارض جزا استهلكوا ايضا ذلك لا يوافق
 المتفق هل تذا ارض الجزا لا ويجري على بيع (تفاض الجسد)
 بياتة التميم عليها **مسألة** وفيه اطلاق بن سهل في
 امراته باععت خاتوتين بمقتنين وثبت في ذلك ما عت انتا
 مكرتة وحمل عليها السلا في نفع بعت بعت ردت الجسد ويجب
 ردها للمقتن وتحملي على اتيان ما لا عت من الاكراة وان ثبت

وجب

وجب الكراية مال المستتر في المعنى ولم يها رة الثمن الا ان يثبت انما ردت
 الثمن ومقتن الاستقاء بالظن ولم يفتى في علمه فاما جماعة من
 المقتنين وغيرهم **مسألة** وفي اخر جسد الواقة سالت مطروبا
 من منزله جسد على المصاحف يرفع الى الفلج فيجعل يباعه وهرق
 ثمنه على المصاحف ثم رجع الى غيره بعد فقال يفتى ببرد الميرزاي
 ثما كان ويبيع الثمن من عتصه الجسد ولا يفتى على الفلج لان الخطا
 به الاحوال هذا رايه **مسألة** وفي ما يلا من ردت بعت
 ردت ما لا يلا من ردت بعت بالبيع فيل (تفاض هل على الورق غن
 الفلج فقال (ما في قول ابن القاض) فلما خراج عليه ونزلت بقرطية
 يفتى بذلك واما ما في قوله سمعون فعليه (الخارج بن سهل ما اشترى اليد
 هو قوله استنطقا فما يفتى اشترى بارت بكارا اوتيا فو كتيها
 ثم استنقت بمرتة فلما يفتى عليه في وطيمها وذلك لو استنطقها
 بملك ومن سمعون يفتى ان يكون عليه ما تنقصه لانها جفت
 وقلت اليه **مسألة** عيسى في الجماع عيسى من اشترى على خارجة ثم استنق
 بمرتة فلما رجع على المصاحف يفتى رعت الميرة له الرجوع بها فتمل منه
 وهو نحو قول سمعون ولان (تفاض) ما يعارض هذا الاحل وله
 نظاير الميرزاي اهل اهل ابن (تفاض) المعارض هو ما عتصها
 اذا جرح العتص ارفقه به اتيه ثم استنق بمرتة قال حقه حقه
مسألة قال وكتبت ابن السليم ابن زرت في رجل من اهل
 التفرقة بمر مرسوع في فخذ الجسد لله فلما استنطقا عت فقال
 اشترى بمرتة بمر مرسوع بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة
 او يترجم فيغير فتمت ذلك **مسألة** وفيه اتيه بمرتة بمرتة بمرتة
 السمت والاقل بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة
 على طاهر من رتصه ولا يفتى في الخارج في مرسوع عت
 فخر جسد اتيه القرونة عت الميرزاي ونوع بمرتة بمرتة
 ابن رتصه اتيه بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة بمرتة

الغير تضرر لئلا يروا انهم لا يفتقر بصار فبعد اعتق ثمر صبي بالقر
 المسلمون بالانبياء فيه كالمهر **من** عاتق في مرسية رجل وحسب
 بيعهم وفيه حسر وخال انما وصفت مخالفة الحال وعرف ذلك
 من ناحية الثاني خلع على سبيله لا لا نعم انهم لم يرد حيا السرور
 دليله ان امرعا عاشر فقال هو حر قبل قوله ويظهر انقلبه عن بي
 حله هو خلاص هذا الا ان يكون معناه انه لم تثبت فيه عاشر
 وسبيل يتردنا عن اوصى بشرارة او تحسيرا مسجدا فقال
 الرضى واشترى دارا وزاد من عملها ووفيت بها المبيع ثم ظهر
 فيها عيوب معينة بل متافها هل يبعثها الجسد كما يبعث
 الفتق العبد الموصى بشرائه او لا **جوابه** بان الواجب هو
 الدار انما تزد ولا يبعثها الجسد لان هذا انما هو اذا فعل المربع
 نفسه وهذا وكل فلا يفتقر له من القيود الا اليسير على ما عليه
 ممن وكلما عاشر اسلمة ما اشترى اها معينة وليست بمسألة الفتق
 لحرمة ولتعلق الادخال به من الوراثة والشفاعة وغير ذلك من
 خواص الحرية **السرور** لي تملكها بها انما اقله البرنة وانما
 قبل ان يبيع منط ولم يجد ثوبا بائنا تزد وكذا اذا الحق العبد
 الموصى به ولم يكن غنوة ما يثيب عليه بلزمه رد **وسبيل**
 عن فقه ارض خمسة ما ريد وهي سابع در ربيع رجل لا تخلو
 غايبا من اخرى من بدخل الدار او الجيران ولا تخلوا هذه الفقه
 من ضرر الجوار لها ولا يستطيع رجعها لا بقوية قطعة اشترى
 من موضع اخر فهي اعمود نفعها وافق الضرر من الحقيقة **واجاب**
 ان انقلبت منقطة حره الفقه حلة بها غلب عليها مما وصفت
 ولم يفر على اعتبارها ولا اثارها ونفقت معطله لا اثارها فيها
 لعمد الغرة على رجع الضر عنها فلا بأس بها وقتها بمفهوم
 يكون حيا مكانها على ما قاله جماعة من العلماء **مع** الربع **جوابه**
 خرب ويكونه بحكم الفاق بعد اثبات البيع كمنه **المعارضة**

والقبضة

والقبضة للجسد فيما وقعت المعارضة به وبجل ذلك ويشهد عليه
 السرور **جوابه** وانما سبيلنا الامام يمنع بيعها مستقلة عن
 القبض من تسلطه في حصر الساكن يكون بالبيع قبضها اشجارها
 ونحو الجسد الصالح عنه يرى الفاق رابعه به في بيع او شرعة او كرا
 وعن ابن اللطيف ارى ان يباع اذا كان بهذه الحال **جوابه** من خلاف
 وكذا الموضع الذي يغيره لا يحرث وحده ولا يبيع به ما يقع برون
 ليعم ويدخل في غير وهو الصواب ان شاء الله **المسألة** وتوثر الحال
 معذرة ما يبيع مالا يقع فيه منها وكذا لا جرى نفعها لم يبيع خل من
 الضرر مع الاشارة بمقتضى رده على من زاد ويجوز عن ماله ان لا يبيع
 وكل ما لا يتفقد من الاموال والارط وغيره لا مما يكون فيه
 تحصيل للمساكن وغيرهم وقل نفعهم بيع جميع واشترى بصل
 يقع فيه الجسد مثل ما يقع منه يكون هذه فقه خمسة مسئلة كما
 سبيلها ما جاء به العلم وهي مخصصة في الواجب **من** غير القصور
 ولا يجوز بيع مواضع المساجد الخريفة لانها وقف ولا بأس ببيع نفعها
 انما يقع عليه العبد للضرورة الى ذلك وتوفيق لها **جوابه** انما
 اشترى وان لم يردع بيع واعين يضمن في غير اوصاف النفع الى غير
 من حصل ان نفع اصل المسجدة ولم يردع له عماره انما يباع اكله ويحقق
 في اقرب المساجد اليه وهو يثيب بها قبل في العرف (الجسد) وذكر
 ابن مزني ان يوتخه نفعه ويستعمل به في سائر المساجد ويترك
 ما يكون على الملبا يد رضى (مرو) ونحوه وحكى بن حبيب عن حاله
 وابن الفلاس لا يرى ذلك فان تهاجر ونحوه ولا يغير منه نفعه
السرور **جوابه** ان نقله عن بن حنبل نحوه حكى ابن الحاج ووقف
 عننا مستقلة بتونس في الفاضل المساجد التي بالقبضة او غيرها
 ما جنى سبيلنا الامام ينقل نفعها الى حصة اخرى ووقفها
 اخرى في فقه نفعها ما جنى سبيلنا المذكور ان نفعها بقاء وبغير
 عن حاله دارا ورجح هذا الفعل وحكم بهذه (القبض) طاف الجماعة

او يخرج فبينة ما اوصى ان لم يكن اطلاقها ومفهوم من خبريها انه
غير فبينة ما اخرج لانه من خبري الاحباس بعضها في بعض وهما
يلزم خبر فبينة او فبينة خبر او لا اقل منهما او الاكثر اربعة احوال
واحد من الحاجات ما يتنازع من خبر اربعة خبر فبينة خبر فبينة خبر فبينة
تقل نواب الطائفة بقتله ويسويها وقد ذكرنا بعض من يعرفون شيئا
الامام عنه انه اخبره بان يوحى من نواب الطريق للركن ويصل
يقين من نواب لا يصلح للطائفة وجعل ولم يقرب عليه وهو خبر
على ما تقدم في اعراض الاحباس والجارح على اهل اهل الفاعل المنع
في الجميع وسبيل من رتبة عن محبة موضع من ارض الحسينية للدين
وقان الموضع القوي حرما لا يعنى الذي من فيه الا بعد التسوية
حسبه وبنائه في حلاله والشقة نحو ائمة عشر عام وقد كان
لما اخذ في بنائه في محله عليه فقال (استخدمكم اذ اكلتة بعد اعطيت
ثم غلته للجماع فكل يبقا للدين كما حسي وان تقوم احد ان
يحيى بانيه فبينة فتقرض ما له فبينة رة اتفق وبقا حيا للجماع
حيث هو واجبه ان قد اجاز العلماء تقوية الاحباس بعضها في
بعض وليس في الجمال المنع من ذلك واذا ثبت استبعاد على بقتله
باز نفس غلته الجمال للجماع كمال السؤال فيما سب غلته في الاعوام
الماضية فيما وجب له من التقف وسبيل من من اربعة احوال
في فبينة المسلمين وغاب في من الجوار امرأة على الاولاد في فتح
ابو الاولاد بعد في منها البلايين يوما ومارا نحو طلبهم الموضع
اخر هل لم ذلك في لا يجوز تفتيشها وتو بلها عن موضعها
لان حرمها صينة كرمها حية بلا يجوز تشعبها والاطلاع
عليها والنظر اليها ولو كان في الحرم يمنع من ذلك لظول الزينة فلا
تشق في تغيرها وقولنا مسئلة في شريف في فبينة في فبينة
الزواج بما بعد قرأته وكان غايبا حين الذي ذكرنا انها
فبينة الجوار وليس في لهج ما يثبت ببقائه في موضعه باز ثبت

ما ذكره في فبينة الفبيرة لورثت الجيران والا فلا لان الاصل ان المقام
جميع الناس خبر ما لو قد من في ملك الفبيرة التي ان في الجبل التي ج
ان طال نزلها في التواء وبتتبع بها فبينة ارضه وقيل ان رتبة له
اخرجه مطلقا وهو الجارح على الاولاد لان فبينة محبة ولا وليه لا حد
ادخل محبة على فبينة في ملكه وفيه ان يحل من رتبة عن فبينة
الروضات والمقابر ان قد فعل حكمه حتى ما يلي من الجبسي
على الخلا والمطلوع في فبينة ويغفل المالك لانه جسم ممنوع بخلاف
غير بحكمه الذي من حسي لا يجوز شرعا فهو مردود في تقف
بلا في ملك ربه **باب** تقف ما يلي من الروضات لطائفة ولا يجوز
الحبس بانفاق للمنفق الذي ذكرنا في قوله في جميع **السؤال**
وقوله اليوم يقع في تقف مقابر الزلاخ تكون الفبينة على الفبيرة
الرخاخ او غير من الانفاض المرتفعة لبقية الامراء فيسبغ به
تدريته بلا يخر ذلك عليهم وهو من هذا المعنى **باب** ان
كما احدث في المقابر من بناء وصفايف وقبب وروضات الى اخر
السؤال **باب** ما يقع في مقابر المسلمين في هذه مع ولا
يترك من البناء الا في رحا يميز به قبره وليه لئلا ياتي من يرب
الدين فيفسد تلك القبور وحده ما يعنى دخول من كل
ناحية من غير احتفال لباي وامر السؤال عن ما يعنى بانفاض
الروضات فعل هو جميع المسلمين وعلى خلاف في هذا المعنى
ويرجع للاحكام وهو لا يثبت في تقف ما عدا ما ذكرنا
وهو **باب** من قبر ارتفاع عشرة اشبار هل يجب هذه مع وكيفية
لو تضر به جيرانه من كونه ليستربان فيخفه عن الاراء
او يفتح النظر الى القلا والاطلاع لسطوراته هل لم يجب لكونه
اخرجه بنية لا يجوز **باب** ان كان البناء على اهل القبر
بلا يجوز ويهمل وان كان هو اليه كالبنيان فان كان في ملكه
بلا يهمل عليه من حاجب الفبينة وان كان في مقابر المسلمين
فقد تقف انه يهمل في الفبينة تقف في **السؤال** في ذكر المازر

عن من الغضار انما يجره البناء على القصور او نحو لهاك الارض المباحة للتضييق
 رصود المملوكات جازية وتقع ان الحاكم في مستند ركة ان اطلاق
 التقي عن البناء التي على القصور ليس العمل عليها لان ايت
 المسلمين لم يشر فادعوا ما كانوا يبيعونهم وهو عمل اخو
 الخلف عن السلب **وليس** عن مضمونهم فيه بلا طاعت
 ولم يعقل من خراجهم بعد مرتب امامه وقومته **البيانية**
 وغير من المصالح في مصلوات فعل تصرف فيه **او لا** **حساب**
 ان لم يعقل من احكام المصالح **الا** ليسير ولا يعمل بخافة
 ان نقل غلاتها في المستنقل فيحتاج الى العسلة وان فصل
 كثير مما لا يحتاج اليه المصلحة ولا الى بعضه فلا يبالى باخذها
 وينال منها الجامع اذ لا يثنى في (الما كل غلة لينالها كما لا يثنى
 ممن تقع من العلماء في هذا المعنى والواجب تفصيل بنائه على
 احوالهم وقومته **الا** لا يحد من يوم ويخرج منطوقا فيؤدي
 الى تضييقه وتفضيل الجامع **السنزلي** وطه لدا الجامع **الان**
 اجاب المصالح في يتو تسر ويزاد فيه بانهم يقومون بالضرورة
 ما لم يود الى خراج المصلحة وذهابها فيكون اخو مطلقا في باب
 ارتكابه اخذ الضررين **وليس** **تحتاج** **الامام** عن ربيع
 حسي لم يخذ الامام شيئا من خراجهم لعل ليج عليه اطلاق
 من غير **ما** **حساب** ان كان الحسي عنه واحد فيجب على الامام
 النفقة على المصروف من غيره وان لا يثنى واذا بلا يجب عليه
 الاما كان اخذ منه **وليس** **ل** عن ربيع حسي بعضه **لما**
 وبعضه المودون فينتقل الى ربيع الحسي على المودة والحسي
 واحد فيقال لير ابل المودون فيؤخذ بغير ما اتفق له من هذا الربع
 ويكمل من عند الامام مما اخذ من الربع الحسي عليه **السنزلي**
 هذه اعيان مذهب ابن رشتة في الترابية على الضرورية ومما اخو
 من الضرورية بلا يرجع به عنى وهذه الزمان كثير فيه اكل خراج

الحاج من الايتمة وبنو عمون الجسر منه ما ورثا لفضل مما يتو الى
 عليه الخراج بلذ لك لنتخذ عليهم ما حبا الشيخ (الفقيه قاضي
 الجماعة الحرمه الله) والزمهم ببناء الاحياء وربطهم بفضلهم وضيق
 عليه وجعل من الحقوق الواجبة المصينة التي يجب الاحتساب فيها
 وربطهم بمرتبة من جعل في ذلك لانه لا يجوز له ان يتركها
 لغيره في ذلك وهو ليس له في حق من استمر عنه الزهد في
 حق الاحياء ومعج الاحتمال بها لان كل الاحكام التي انما تحبس بغيرها
 الا يكون للمامع والمودون **الا** ما فصل على الخراج اليه الحسي فلا لعل له
 ارباثة الامر بالحي ما يحتاج اليه من اصلاح على وجه المسار **والسنزلي**
 فيه **الا** لا امر الحسي **والاصلاح** **وليس** **ل** بن رشتة عن حاكم لفسلف
 من اهل المصالح ما يبالى مطاع حول الجامع وعلى انه لا يعقل عن
 غلات ما يودي منه السلف لعل ليضن **الا** **باب** **لاضمان**
 عليه السنزلي لان مزاجه يفهم ان لا لعل جواز تفويض الاحكام
 بعضها في يده وهذا مفسد وفاق خلافه **وليس** **ل** ايضا عن
 غلات مضمونة والمثقة لعل تستغنى لا يفتن وقومته ووقته
 وحصره **او** يوقف ما قلها وهي ليست (الاحكام الحسي) **ل**
ما **حساب** ان ليستغنى الغلات على امامه وقومته وحصره
 ولا يزداد احد منهم على السعي وما تفتنيه المصلحة والعسراء
 بما ليستغنى من الغلات (الما يكون حيا حرا) ووجه تكسر
السنزلي ومعلنة في ذلك في مصلوات حسي استتريت بها
 المروسة ربحا لمرزقة فيه منى احتاج الحسي (الما) اخذ متعقنه
 حصة الحسي في حبر ورتبه فانه يباع في ذلك بان الناطق
 في الحسي وهو امام الجامع الزيتون من كان **وليس** **ل** (الما)
 عن استغنى دارهم في احوالهم مضمونة ما يشره به **وليس**
 اراد الناطق فيهما او غير الناطق ان يبيعها ويشتريها هو
 اعو له في ذلك **الا** **حساب** **ل** ليس للناظر فعل في ذلك **الا** بعض

مطالعة الحاشية بعد ان تبين ان عمره وجه النظر فيه **السور** لي
 وليس من بيع الجبس ان الشراء انما خرج عما وجه الاختصاص
 لعمال الجبس ومثله ما يفعله صاحب الايمان في يشتري لعمال الغلة
 ربعا او شلعا للتجارة او ليربح بيط الجبس وليسوع له ذلك
 وهو يترك على التجارة للرجل لصال المبيع للمبتاع وهو جائز
 لا سيما ان كان كما فعلنا اننا بشرط ان يسلح ادة الحق (اليد)
 ان ايسر هو اصل في الجبس وفعلنا نخر الجبس اذ هو غير متعلق
 بكونه اذ راعى ودفعه لعمال حتى عليها من ضياء عملها لا سيما
 ان اذ فعلت بغير اشتراط **مسئلة** بن عات ليعنه اثمانا
 الا ان لم يبين ان اذ كان كيت الى بعه لشيوع (السنوري) بغيره
 فيما فضل عن ايمان من فوضتها ورفقها وجميع ايمان بها
 ونراحت عملات ايمانها ليصرف في بيع لسائر المساجد التي
 لا عملات لها الا اذ ايدى **فاجب** قول ابن القاسم لا يصر
 الى غيره من ذلك في بيعه ويتناع به اصوله او دور تجر عائلته
 عليه ويضا لسائر ذلك لعل في فقه ويومع من ذلك عليه
 في جميع ما يخرج اليه من وفيل وحصر وجميع الالة وقومته
 وغيره لذلك من امور قال وغيره يجوز صرفه الى غيره من
 المساجد التي لا ايمان لها ليع ان يعل ان لا يخرج الى ما صرف
 منه الى غيره وحينئذ ان الجبس انما جسطا للمبتاع
 في من الاستغناء فقال بان اقل بهما القول في يضمن ما انفق
 من ذلك على غيره وما قول ابن القاسم اكثر الروايات ومن لم
 يجز الصرف في بخر السلف ليعضها من يفعه ومن اجاز **اجاز**
 السلف وعن ابيع وابن الما حسون في الغنية ان الاحبار
 كلهم لا كانت له انتفع بفضها من بعه وبه قال الحائنا
ولم يزل بن رشد عن مسئلة اجاب عنها وقال في افرجوا له
 واما المال الذي افرقة الحرة لينا الزيادة في الجامع بان كان من

طبيب

الطبيب كسبها فهو جائز وان في من كسب خلال فيمن اهل العلم
 فيه خلاف بين رايه كالبيع اجازة هذا وان كان غير الزيادة اهم
 منها حتى اعطاز كرامة ليعبرون من هو اوفر منه ومن رايه كالصوفية
 فلا يجوز على هذه البناء الزيادة وان وقع مضارضا للزيادة وضعت
 حتى يفعه في وجهه **السور** في ذلك الجواب من الجاه فقال من يسل
 مضرة المال خراج لغيره فيمن رايه كالبيع يبيع ويطل عليه
 ولا عزم على البلي ثمن اعطاز كرامة التي افرقة ومن رايه كالزيادة لينا
 على ما تفعل والراجح البلية فزر البقرة لان الهبة قد لا يينا بها المسجدة
 اليسر في رخصه يخرج الخلاصة من اذ ايدى ركانة ليعنه ودانة (نق)
 مضارضا ليعنه في بيع المال ببعده ربة خطا **مسئلة** بن عات
 عن المشعل في من وقف وقفا فادار غير الزيادة فيه وانفق من
 بلوا فقه او ورثته بعد في متعه منه ولو اطلقوا الى الحرة النفع
 ما يلازم الاموال متعه وان خربا فادار غير الواجب اطلاقه بمنع الواجب
 او ورثته بلهم في ذلك المتساو وكذا في الدور ثمن وورثته مع ما انما **سلوا**
 بان في الجاه وبغيرهم اطلاقه **وليس** **ابن** القاسم **ابن** القاسم
 المازري عن **مسئلة** علة حاطة ان جماعة كبيرة ومعهم على ان
 سور الفير وان ابراجهم قد انتفى الى الخراج وانما ساسوا الى
 الخراج والخراج وان جل شقوق ابراجه في هبة وان من حسنة
 النضر ان يبادر بالمسور المذكور وان يبيع ما بقي من الانقاص
 المذكورة وينفق على ابراجها ويرد جميعها مع مسابا لاجرا والجل
 فهو ابقالم والاصل من الذرية والله لا يفرع على ابراجه بل شقوق
 كما كان وان وقف حتى يفتح الله بطل يفتح له ابراج يوجه الى ذرية
 يفتنه ويلازم على الرخيلة على اهل البلية ووصول الاذ اليهم وتحت
 البية العارية ما لم يخمس في ذلك **جواب** بان قال كان من يفرغ
 من شيوعه لينا فري (الكل) على المسور لاجل ما كان عليه من اهل
 لينا له وكان قبيحا ابو الطبيب **في** على اطلاقه ولا يستقر اذ له

ومراية ذلك ما هو مستقر مع الغاية اية بزاوية من جمل الرحمن الغفر
 وتغيا كما رايه في ذلك اذ انبت ان سقرط الابرام لا يورث عليهما ولا
 يقدر على حياتهما وانما معرفة الله لا يتقاه الغالب ويتصرف به
 كما يشاء ويتساقط الى ما لا يحصى من غيرهما وقت ذلك عند الغاية حيث
 من رضى من اجل الملعون والخبرة بكونه الان في غير الاستطاعة
 وشخصه بكونه العروا المستزك وكذا فعله في فرقته يعطاش
 بيع من انقضاء مازم به وبه اقبى مستحق الامام وحكم القاطن في ذلك
 والاف لسراخ وصلاح **وسبيل** السبوري عن محمد ليس له حق
 بفتح اليه في الصبي لشدة الحر في الشتاء باراد اهل المسجد
 احوال درج في السجدة للصعود لسطح لانه لا يملك يجوز ان لا
 في غير ذلك يصنع من الصعود وقد وقعت في غير ما موضح في الناصر
 من جعل الاول ومنهم من فعل الثاني والمحتاج في ذلك
 في من ذلك ما جاء في اذ ان (الروح لا يبع احد من المسلمين
 ولا يخرج الى الوضوء الذي يعمل فيه للروح ليعمل وان كان
 خلافاً يعمل من عمود بحيث لا ينفق **وسبيل** عن اخذ العود
 من صبيح خرب يجعل في الجامع واخذ العود الذي هو مكنه وباهم
 حتى بناه ما عليه حنية او حشيش وعلو ما وضع الجامع اعلى
 هذا من اجل الذي ويقول اذ عمل بنا وفيه ما انقل ونقل هذا
 العود الحنية الجامع وحمل كل الذي يباع في الغرور احسن منه
 في الصفة بطل في هذا **وسبيل** لا يباع في هذا العود
 لعدالة من الجامع ويقتصر جميع ما عليه اذ لم يوصل اليه الا بالقدح
المستزك هذا اجماعاً منع بيع الجبس من كل وجه ومن يجهل
 لغونه (الجبس) لمصلحة اذ انظره في غير هذا على الاول بغير رغبة
 القدح وجميع ما ينفق على العمل لانه يتعدى الزيد تصرف
 به على اذ حرت بناه في ارض بفسدية بصفة ما يربى اليها
 عليه ان شاء ذلك المستحق **وسبيل** السبوري عن ثبوت الجبس

على مبيدة ولا يترك احدهما من الجبس يعمل من يبيع بالمشير لوجع الله
 الرصوف غلغلة في العصر والغالب في الغزبية (اختلاف) منه لم يلقوا حق
 العشر بن ثمانية فهل يطع منه ذات السادة من تشييد وتجهيز
 ما دهم من ثمنه ورم درجه لانه يصعد عليه رفا عنه بلا اضرار
 وااعلاء وحواله بالخير اذ **وسبيل** ان لا يباع في العمل المتولى ما يراه
 وغيره صلاح ويستعين برأي غير من اجل الذي والجمع والراي
وسبيل ما يعمل في الخشب التي تكسرت كل يصنع الرخ وطره
 منها ولو لم تكن به حاجة هل يباع وما يعمل بغيره **وسبيل** ما يعمل
 منه ذلك ما وجدت في **وسبيل** ابو الحسن بن النعمان عن مكان
 مرفوع له من المسلمين كل يجوز ان يجر منه ارض ويجعل عليها حائط
 ويحل يعرف بين الحائلي الطويل الذي يكثر من خلعه وبين غير
 اولا وما يعمل بفضله او هل يباع قطع ما يخرج من الشجر فيطعم
 حكم غلغلة **وسبيل** لا يجوز التخيير في مغيرة المسلمين كان
 الجرم فيها مقابر ام لا ويبيع من ذلك ويلزمه هل ما بناه وان عطف
 بقتله وهو انشأ من بناء طريق المسلمين الواضحة وهو عا صا
 لموضع الحائلي اذ لم يجس الا القصور وفيه تضاعف الان وحب التوسعة
 بما جاء على ذلك كمال الادب وسقوط الشك في دفع توقيه لا تزال البناء
 اليه لم تترك عليه من المقيمين الموتي ونفس فيورهم ميتة في
 ويعمل الخمر ردا ان يكون له كفارة ويبيع من الغرور ايضا ويقطع
 لان فيها تضييعا على الغرور وان لم يربح بائنها استوفى لغيرها
 من قبيلتها ومن يبيع المال على ان يملك العلم ايضا بغيره ذلك
 ويوضع ما يفض من ثمن التفتي في قناطير المسلمين وطره
 و ابارك في الخمسة عليهم وبنهه وبيع من فتح ابراهيم (الدر واد) اثمها
 في المقابر بضرورة الغرور طرما مقلوكة املاء بن النعمان على
 بطنسية على ستة وثلاثين وخمسة اليه **وسبيل** ان يباع
 نحو هذا وقعت معلقة بغيره في مغيرة طارئة فربما تكونها

بما دونه للضرورة من نصب المصالح وانما حولها طائفة
 حتى قطع تلك الطرق المهددة بغير عليه ملك الامام ابو
 عبد الله الربيع مستند في تفسيره لتلك الامام وزعم
 ان فيهما طريقا في وسطهما فقطعة الطائفة تلك الطريق
 وميتة متعنة فيجئ المسلمين وكان معه ان يزيل من الطائفة
 فدار الطريق (تعد ليعة بعد ثبوت ذلك وقطع لا اكثر وسقط
 اليه ان جميع ذلك ولكل امة نية وما قصدوا في (يوجد عن
 بناء مواريل السيل براء بعة وزنته ان يجعل عليها بابا للحرقة
 عليها ليس من متعنا من وقت الى وقت لئلا يبعد ما يلازم له
 نفس الضرر فيمتد يمدل لاجل القرية ان يجعلوا التدارف بها
 والزيتون وهو يضر بنا بها والله وهل لهم منع من يسيح
 منها من غير لعل البلاد **ج** لا ينبغي فعل الماء عليها
 ويمنع المصالح من افساد من انزال ونحوه ويؤدى من علة
 التي ذلك ان علم العيسى قصر على المنزل فله منع غيرهم
 من الاستنفا وان كان الانزال مما يفسد الماء بان كان من
 كثرة الماء لا ضرر عليهم فيحتمل على يمينه وان كان
 في وقت حرورة طلبة جلا يفسد بالحرقة عليهم وينعونه من
 افساد **السرور** اما كونه محوطا بخصوصا بهم فبمنعهم
 محصورون فيقولون لا يدخل عليهم الا ضرورة تدعو اليه
 كالسعر يرفع من (بلد) ابلح (النداء) رفع المارة من الماء على ما
 في حريم البير منها واما ما ذكر من انه يمدل في زمان كثرته
 ويختل عليه في زمان حاجته فبمنعها (ا) صري في مصر
 المعناه بما جازاه العرف في العصور الماضية كما ترفع من فتوى
 ابي الصالح (التولي) في من مواجل الساجدة (اعلم) فصة
 الحبر كج كان يانه الى عماله عادة البلدة لانهم لم ينوا طوا
 على عمل الا وهو فصة الجسي في غراب (الكل) **واما** (الخط) المودن

والامام **ثاني** فلو ادهم وسائر الناس سواء وما علمنا في علماء
 جرت تدبيرا فيفصلها مع غيرهما واما اشرب الحق فها اما
 جعلت للقطعة عينا فان ادفعوا هذا راينهم محروا بفعلون
 واما انما القائل من هذا (الذي) هل لا كان عن (احل) عندهم
 او امر احدهم ومن منع الناس بفوقهم نفديا وانتهى بانها
 منع منه غير بلا ينبغي ان يصلح وراء والقابل في الموابل انها
 تفتح في شدة (بما) الحروف (تحتاج) الناس الى الماء **السرور** في
 كونهم (اليوم) في ما دل جامع (الزيتون) وجامع الفيروان وان
 انهم يصرجون الماء في مصاع السابك وخر بها من (امام) وغيره **ويستعملون**
 الناس منه ولعلها العادة جرت منعهم ان (الجسي) كذلك
 او يفيق عمالات الجسي صرف في هذا الوجه لضرورة علة
 المساجد والماء **واما** من يتأسس العفة فصح الحيوان فيهم
 الناس في بعضهم الحيوان (التا) اولا ينبغي لكل صنع لسلالة يسيل
 عنها ما حيث يانه يجوز جري بعضهما في بعة لانه ما جعل
 الا لاجل التيسير لاجل التيسير ما يود الى ضيق ما جعل له
 اذ لعل في غير ضرورة يمنع خبيثة **وبما** (انما) في مبيضا
 المصالح انهم ربما صرفوا لغير الطهارة من غسل ثياب
 او ثقل ما (وسيق) حيوان في (الحواضر) لا يجوز لانها في الجسي
 الا للطهارة وتختلج العال في القوي فمنهم من يجعل لغير المنيان
 جسي على مصالح الغربية من استنفا وطهور وغيره لكونها
 جعل لغيرها بان كما تعاهدنا في بعة القوي ومنهم من يخصه
 بالطهارة فيعمل على كل ما جازاه العرف **والسرور** **وكان**
 السبالات المخرقة مع السبيل فبذلك تفرق خلاصة للمشقة (و)
 يمنع لكونها ان (الفصة) فلا يجوز ان يوحده منكم للغسل والطهارة
 وينظر في كل القائل من هذا (الذي) هل هو مباح لكونها في الجسي
 المستنفا او يمنع لكونها ان (الفصة) بها في هذا الموضع والسبح في ذلك

يؤدي الى تقطيلها في كثير من الارضين وهذا هو الصواب في
واما ما جعل لحيث لا هذا من النفل والشرع فيجوز
نقله الى الدور لا سيما ان جعل لذلك مكانا معدا لجل القلال
فيجوز الاستفاد منه مطلقا في غير ذلك هو قطع الحبيس والما
جعل له حقيقتي للتسهيل على المزارعين ما لم يقع على الحقل المستفاد
في وقت الحاجة بحيث يبينه المستفاد كما يقع في بقية السبل
يكثر الاوارد بيها في الصيف ويقع الازدحام عليها فيمنع الحبوب
الضرورية لانه يحصل اكثر من حقه ومن ضرر اولى معنى كراه
وقد تقع ايضا الخبايا والاستفاد من المساحة ما لم يود الى اهلها
وليس لانه اية رقة عن تقع على مسجدهم **باب**
ان يعبر عما كان الواجب وان تلامس برحوا معونته الناس لم يجر
او وجد البعض ربح عليه لئلا يورد كما كان **الشرطي** بها هذا
من جوارض حيس واخذت اربابا يحس عليه رد هذا كما كانت
ولا يغفل يلزم القيمة ان لا يجوز بيع خراب الحيس وانظر ما تقدم
من كلام ابن رستم **وليس** عز نزلوا من جوارضهم مطروحا ضرورا
لعل يجبرون على اتيه من (هو) اللعق ما جسد اما نزلهم ارباب
مطروحا مع مقررتهن مما اصابه ولا تعرض لهم فيه بلهم ان يكون
ولا يفضي عليهم لعل **الشرطي** هذا مضمون في القوة بان الحكم
للمنة واما على القول بغير حقيقتها او من المستحسن ان لا يفلون
على عمل المظهرها او يكون جامع الجمعية فيجبرون على ذلك وقد
مرابن رستم وغيره القتيب على نحو وقد كررنا عن الشيخ
في حجة الهادي المشهور انه كان يفتوه ثلاثه نضن ثلاثة
المسجد والبتيم والحيوان البهيمة بالاول نضج اهل
البلد معه يودي الى نضج البلد وجعله يودي الى حقله
والبتيم في عملة الرخل ان جعلوا جعلت العملة وازدحموا
جفت العملة والثلاثة متى ذبح اهلها الحيوان فلا نشأ

(مره)

امرهما ومتى قاموا بالجميع جعلت الاربعه وكان الشيخ المذكور
ينزلون تحت كل البهايم وربا منها يتجسس على ما يقع في ذلك
كثيرا واما ما جري في نزل فابينة وبيع في الفيلسوف عن ارض
حبيسة نبتت الحبوب نبتت على بثلاثة دنانير واكثر وانزل
بعض اهل النزل فطافوا فيها النار وزرعوا كما ان يعطوا الحيس
عليه الارض ربع الزرع ويسفوا باليه **باب** ان كان المقتصر
بتمجيس هذه الارض الحبوب خاصة فلا ينفق تغييرها ومن حرقها
عزم قيمتها بما ان تولى في اوقافها في استعمل نبتهم وما
نحو اليوم ٧٠ عندا عليها فان كان ثباتها بنزل زراعة الارض ونحو
لذلك يعرفها للزراع كالحاج ان كان قبل استعمالها ولا عزم
فيها بما الزارع في (لو) حبيس فينة كرا الزرع في هذا او في حصة
بانه لم يعرف قيمتها بل العيني او يوجب من يزرعها له لزم يكون
كراوها بالجزء ان لو جاز ان كان اكثرهما النزع الزارع في حصة
مكيلة الاكثر وينظر بينهما حينا ونقطا ويبلغ النفع للزارع
روى هذا الحيس بن مسكين ولم ير عليه من حرقه **باب**
قال بيضا من حبيس حقه ما لا غلة له مثل السلاح والجل وشبهه
ذلك بلع ينفذها المشقة التي اخرها (التي) يفتقر ليجوز كما
لم يمان بان يفايه الحيس ينفذ او لا ينفذ وافتة حرقه به
حبيس بيه ولم يجر فيه حقة مات حار ميراثا واختلف اهل النزل
حرقه حقة مات وهو الصواب حقه لا يبع بغير الحيس عليه
ولا يحتاج ليجوز بخصوص كل الصلابة والقنطرة المواجه والابار
بل ان خلا بين الناس وبينها في الحيس وحين لا يبع بغيره
الحيس عليه وينبغي حوز وهو الحيس بما معني لانه ان كان ما
ينفع بعينه كالادور المستغنى والحيمة المستغنى والادور المستغنى
وصنع بغيره عليه انما انقر فيملا ليس عليه كالحمل يفترا
عليها والسلاح يفا ثل بغير (الكثي) بغير ابيها بل انما يفتي الحيس

على معين لي ان يعود الى بين قبضه ويطلبه الى ايات وقت (الغدا)
 الجهاد اولم تطلب الكعبة الفراء في حرمات الجبسي هل يملك الجبسي
 الا لا يركب الا اربعة بعد عودها اليه ليريد ان يفتحه جسمه
 وعزاة الكنت ان عادات الله تغيب وان انفة بعضهما في ما انفة
 وان قل وضعف يتخلف فيه هل يبع بقاءه عليه ام لا وهو كل جسي
 مع غير معين والمواحد غلاته كالنمار والحو انبت وعجيد الخراج
 وهو اربعة اوجه فان اخرج من بئر ما فاعل غير يجوز وانما
 غلاته في خمسة وان يغاي بئر ولم يدر هل انفة غلاته يطل
 واختلف ان اطلع ان كان ينعم القلعة في الوجه الذي جسمه
 اركان جعله على بئر غيره وكان هو المخرج لقلعة فلك وانى
 الفاسم يسطلانه دعه مالك والمقبرة ومخرج من مسلمة في المسوك
 الحدة قد حاصفة وان يغاي بديه ان اعا في خرج (القلعة) في الموازي
 هه مالك ان اسلمه لمن يجوز عنه والجبسي يفتس غلاته بين
 اهل جاز واداء ابن الفاسم وانتهى وامضا وفي (الوجهين)
 الحسن لانه جسمه ولم يعد فيه ولا تنفع له (البئر) وقوله
 ويتنلف ان اتم بانه وقت الغدا الى اخره يفسر الى مسلة ان
 جسمه انما غايته (وقيل ان الحوت بمات قبل ان كان ذلك
 في المرونة فيهما الضحراء في الجواء وقوله وان في بعض
 ويغير بعضه الى اخره فظاهره وان خرج الاقل وبقا الاكثر
 وعورض بما في اخره هو انها من التخييل على الولد ونعلا
 لمسكن الاكثر يطل الجميع **والجسم** بالعرف بين الحوز والجسم
 او بالاهل كما اشار اليه الشيخ وعلى طبعه ان رايه لا يرد
 التفسير في بيتهم وخرج الخلاف بينهما **وهو**
 بالغير وان في رجل جسي على ولد له الصغير ربعا ودار عنه
 بغير الولد وتزوج (ادخله) ابوه في بيت من دار من الربع الجبسي
 ونوبى الجبسي ونعا الربع اية الولد بعد موته اليه (ان نوبى

بوجبه تركته لهذا الرشح بمعنى الجبسي في هذا البيت خاصة دون
 غيره ويعتبره شيخنا (ايه) الغريبي رحمه الله وسهف ان البيت ليس
 مع الدار لما اشتهر من الضرر في بغيه في الدار المذكورة حسبا وظن
 انه محوص به وفي البيع لغير لانه كالمالك للربع وليس كالاخرين
 الا ان يقال انه لم يفتس تخييسه بالبريد ولعله وجب وقول
 الشيخ ان اخرج من بئر ما فاعل يجوز انفا غلاته في ظاهره ولو كان
 فيستفتر الجبسي في بئر ما يعرض الجبسي من عود القرية او زيلانه
 او نفع بهما جسي عليه لان الحوز والمصوب يمد المفعول وهو
 كذا في ذكره عبر السلال في شتره ان لم يمس لم يموله عن (المنظر)
 ان ليس رايه اعنه وانما هو جسي فيه بشرط نظر شيخه معين
 لسبب لم فان لم يفع احد البعثة فاع (الغاي) فافهم البرزلي
 وما هذه الابح عن لم لا يريه عنه الغاي فيفهم (الغاي) حينئذ
 غيره وهذه الراي بغيره (الحاذا) وكان شيخنا الامام رحمه الله
 يعلم ويعزل في موضع ولعل وانظره ليرامن بكون الغاي وان
 هذه اهو الحكم عنده اذ انه لا يفسد الجواز وعليه مسئلة
 الاستشارة الاقنية ووقع في مختصر ما يله مما جوارحه
 يعلم وقد ترفنا بجسمه شيخنا الامام رحمه الله (معرض عليه)
 بغير الجهلة في كون المفعول يشاور في بغيره الجزء بل ان فاع
 في جسمه وكان ذلك في مرضه الذي مات فيه بل حضر الغايض
 واثبت عنده وسع التخييل مما كماله بالحوز والمصوب وانما
 يد غير ذلك الغاي بذلك واستشهد بما تقدمه في هذا الحكم
 ويقود به ولعل اخذ ما كماله ابن الحوز قال من اراد ان يخرج
 في الجبسي من الحلاب ائتمت غفل الغاي بغيره وبغضيه لان
 العرافين يرون ان (الغاي) ان الحكم بالاختلاف بينه **مفهوم**
 البرزلي ولفظ يبين المفعول شتره (الله) ففهمها ففهمها
 قلت انهم يقولون انه لا يجوز التخييل لانه من معنى السلبية

وادخل ما كتب في المسألة وادخل فيه من الآثار فقال من
 ههنا ان ادفع مضاد البرد وادخل في شئنا المذكور ان الولد بائع
 تشيخه اني برسم منتهو فخرج به انه جسد رباعيا بعينه
 ومما دلل من بعده على ما ذهب من يميزه وانما حكمه في ذلك
 والله اني للتشيع بن عمر (سلا) فقال في نفسه في ذلك وتكلم
 بانفسه بطلب ذلك للذهب بوجوه فخرجنا فخرج له وهو
 جازي اهل للزينة ان ادفع الفاي بمما يميزه (خطا) في معادل
 الاخذ لا يفتقه من يعرف حسم هو مذكور في اول الافضية
 وسبيل ابو جرح عن جسد برسمه على نفسه للفرد لم يميز
 في ذلك هل يفتق بذلك ام لا **ج** في نفسه على نفسه
 ضيق الا ان يجسمه في السبيل فيغيره لغزو وهو وغيره له
 فيمنع ان يخرج من راء اليه وان لم يخرج من يري ولا غزابه
 في مات بطل حسمه **مسألة** ان الجرح لا يفتق خيارة الا اذا
 بالجرح ان كانت غير محروقة ولا موصوفة في كغف
 الغنيسر فيغير منتقولا الاصل وفتح في باددا كغف ولا
 يسيل الى بقود الحكم بالتجسس وفالم بن رشت **الب** زرك
 لان يفتق الجيابة في لا يفتق في الموضع العجس لجهل لان
 الشهادة على الجوهول من لشركه ان تكون على عفيه كما
 حكاه شيخنا عن شيخنا بن عمر (سلا) لانه لا يجوز الشهادة
 على الخط لا بحضوره لانه يجوز ومنه الشهادة ووقع على رسم
 في غيرنا مع **مسألة** وفيه ان اعاد في الحكم دار المسجد
 يدار لاصفة والخلط في الجاه ثم فيه على اخذ دار الجسد
 على المعاوضة هل تنجز المعاوضة الا وهل يرجع عليه
 بالغاثة **ج** **ج** وادبها يعي فلا يفتق في الفادس وتصير
 لمعاوض ملكا ولا يلزمه فيها كرا ولا يغير والله اعلم **الب** زرك
 نفع على نقل من سهل انه ان كان لجماع خرج مستغفل فلا يجوز

انما انما غير محروقة بغير
 تشيخه الاصل

اعطاه

اعطاه الرابع في المعاوضة ولا يفتق هذه المسألة حكم الفاي روع
 الخطا **مسألة** الفاي من جسد كذا بشرط في تقييده
 انه لا يعطى الا كتابا بعد كذا فاذ الخناج (الطالب الى كتابين
 او يكون كتابا من انواع كتابا بطل يعطى كتابين مع **ج** **ج** لا يعطى
 الا كتابا بعد كذا **ج** **ج** ان كان الطالب مامونا واخراج
 الى اكثر من كتاب اخر لان غرض المحبة لا يضيع فاذا كان الطالب
 مامونا من هذه او اذ كان غير مأمون فلا يرجع اليه الا كتابا واذا
 كان من انواع العلوق فتنقسم للوقوف مع كتاب اكثر من واحد
مسألة زرك في نفع اخطا لشروط الجسد من كذا اية عكران
 وغيره وظاهره لا يفتق اما بشرط لقوله المسلمون عند شروط
 هم وظاهره لقوله (السؤال انه يراعى قصد العجس لا لفظه
 ومنه ما جراه العرف في بقاء الكيف المحبسة على المرار من
 بعد بشرط شروطها من المرارسة وحرث العادة (البوع) في
 هذه الوقت بخروجها بحضرة المرارسة ورضاها وربا فقلوا
 في ذلك في انفسهم وغيرهم والله اعلم لا انشأ اليه هذا الشيخ
 مراعات قصص المحبة لا يفتق وقته ولا يفتق اذ في مررسة
 الفطرة بخيرة بغير اما كنهها مثل المنبسط رددتها بغير
 ورددتها الى محل البير لا تقطاع المسافرة التي كانت في
 محله ورد العلو المحبة على عفيه بيوت السكنى (الطلبة بعد
 اعطاه كلوى من الجسد نفوع مفاد من النعفة لموجب
 من كور في محله وغزابة في رداية الطلبة لما كثر وادبها
 ويفضل شيئا من خراجها بحيث لو كان المحبة حاضر الارضاة
 وكان في ذلكم برضا الناظر في الجسد (العلا) بغير كنهه الصراة
 حسمه لا في كور في رسم الجسد و **ج** **ج** مراعاة لعنف
 المحبة وشركه (فتى بغيره) احبا بنا يمين بما مررسة وجعل
 فيها بيوت السكنى وشروط اهل تجسها الا يفتقها الا

من يخطئ الطلوات الخمسة في مخرجها من لحيته اذ لم يكن امامها غيرهما ولسع
 بخضر الخبز للرب فيمض الغزاة العزاة ان كان قاريا ويخضر الجهاد
 في رفته وقت لم يفعل ذلك وليس له ان يبيتن فيمض **باب**
 بان الشريعة المذكورة في الوفاء بها ولا يجوز منها الفحص
 ومن هذا المعنى الرخوة للبراري لفظ الحماة بها والشرع
 والوصو من مانيها وقوله يعني من (بها) ولا اعدت المنافع
 والشرع ولا لاهلها **باب** فيمنع الامام عنهما **باب**
 انه ان كان من اهل ذلك الجسد باز والام يجوز له حبهين
 فلو ان الشريك التمس علة والتصرف في المنفعة بالهيئة
 وقوله يؤذن له لا في نفسه فلو وسيل الصانع عن
 منحه له انفاض ختمت وجرى رتب لا يستصاحم
 وربما فصل منه في بيع الحصر فهل يجوز له اخراج اليه
 في من ذلك ان يتسلط به على الرجل بغيره فلو وكل
 فلو ولا يجوز **باب** بان يتخير بها هو (حسن) في المصلحة
 فيعمل **البرزخ** في خلاف ما يقع في السور في مسألة العود
 وحارب من المسابقة اخبرته الغلبة انه لا يرجع في من اجزا
 المتجر لغيره من القران وهو اول ما فيه لان القران يردا ولم
 ليح التصرف فيه قال وما الاول ما خراجه العرف في هذا الزمان
 يخضعون مال الجسد عن ارباب الاموال ليتصرفون فيه بالتجارة
 لا بقتلهم فهو مخرجهم في معنى السلب ويصرف في ذلك
 الغطاء واهل العلم ويسلمون ذلك ونفقة لاني سخط في ذلك
 خلاف هل يجوز ان يكون في مخرج خبر من كونه في امانه (ولا يجوز
 لان سلب جرمها) (تظن) في نوازله **باب** في سلب ابو جمر
 عن مصلح له باب خلق ما اراد اهل بيته ويشترون له بابا يورثا
 ويرثون بغيره **الاول** **باب** بان كان له واهلها يورثا
 فلا بأس ببيعهم ويشترون له بابا اخر من **باب** في سلب

المصنف عن مسألة تغيير الاباء مع ولد في الصغر **باب**
 لان ان الجسد والصفة بالقبيلة الاباء والجدات في هذا الابن
 والابطال السور لي يربح بجملة الاب وفيه مشاهد في
 فعله ولا يفتقران بقوله ربع في العلة ووضع به الخور وهل
 بعضهم فيه لظاهر المرونة وما حكمه من قول عثمان في علمي
 بها ولينها يجوز ان وليه **باب** والاعلان ليس بشرط كذا
 فيمنعنا عن شيئا من رتبته وهو قول ابن الفالح ولا يفتقر
 لقوله خربت له ذلك كما يعلم بعنه بطله **باب** فيمنع
 فيمنعنا الوثائق الجرد عن من جيبه خوفه (ابن الفالح)
 في شرع بن عبد السلام **باب** ان يقول ربع عنه في الملة ووضع
 عليه في الخور والام يكن خور خورا وان اتيه سمعت من
 فيمنعنا الماهر الراية خلافة **باب** فيمنع في رتبته
 كمن ليس في رتبته في غلته في فاجع عليه من وفيه وحصر
 وفيه حارب من ابل راقه هل يراخه اهل المصلحة لان ذلك
 تحت المنافع **باب** لا يكون في حصرها في وقع خاتمة وفيه وقع
 في هذه في الغنية فيمنع في من يورثه ثم فيمنع المورث
 والفتن في بعضه وترك بعضه في كل تحت الصفة في يوم
 لعله المورث في كذا **باب** في دعوى **باب** في دفعه عن مورثه وقسم
 في انواع دفع النطق عليهم وفي المورث حصه من مائة غايته
 جهلت ولم تذكر في الصالح (تشار الى اعمال اللجة العاصم)
 كذا الصفة ورايت اختلاف التاثير في قوله اسباب يورث
 زرع من قال بلان وصبي في بلان وبلان ولم ولا نالت
 في نكرانه اهل تحت لعله ولذي ورايت لغيره ان لا يملك
 لمسكونه عنه وكذا ان قلت ان الامام لا يملك الا اذ يملك
 الناظر شيئا لعل يصنع الامام ويرجع به عليه فمسألة الفصل
 ان ام مع الفتوة لغيره **باب** والجامع انه خطا **باب** مال الغير في

التي قال وهي تجري على صرد الالهام بعضها به بعضه اخذت
 في الضرورة ووقفنا في تاهل عننا في ممر رتبة الشيخ
 ونسبته في تقديس كنه الضرورة في ممر من شيخنا ابو الحسن
 البطري رحمه الله وخاله از عننا مرتبة الشيخ في الجسد
 بسطة في تقديس وانشأنا له دناءة في شيخنا الامام عليه
 السلام لما رجع اليه الامور التي لم يترك عن نظر الجسد وفتح
 ما ليس عنه شيخنا ابو الفاضل الغبري في ممر من الغلاف
 للشيخ في حسن السور والشيخ في النافذ الا يتولا شيخنا
 من احوال السور خلا ولا خرب الا بالعدالة وجعل له مع
 ذلك مرتبة من عملة ريع السور المذكور وتقدم في ذلك مرة
 فتح طلب من الغلاف العمل في ذلك فخرج في ممر شيخنا
 العلوي في ذلك في غير شطارة وخرج في شطارة عما لم
 وجده في خرج رسومها لعلنا في الشهادة انه في مع اشارة البناء
 والخرقة في السور ولم يضمنوا الشهادة معرفة الخرق والوقوف
 عليها فقل تحسب له فخر الرسوم او لا ووجه في خرج ايضا
 رسوم العقيدة في نحت هذا البلع في اصلاح وبنائه وهذا
 الانارة في المعنى في مرة لم يكن في بلع فاض وانما انعم
 على يد يده عمال المربية المذكورة في الاستقلال العزلة
 لخير الناس في السور في بناء السجى مال السور ووجه
 في مستودع جامع المرافعة مرسما في جملة منة شهود بان
 العادة الجارية في هذا القلح السجى الى اصلاح المالكين
 من مال الخزن وتوفيق عرو له في العدة التي وقفت الراس عن
 الغاف فقل تحسب له فخر الرسوم العقيدة في السجى لكونه
 ميمرا عليها في **باب** امام اخرهم الولى عليه اخ التفت
 بالافرة عن في العينة ان لا فرة له مما مرا في الولى الجاير
 وهو امين مما في وليس في في ممر وما تركه فير اشهاد

مما

فيما خرم عنه بلا حساب به الا ان ياتى بشهادة عليه وامر
 في ذلك بلاية من بيان فيمنه شرط في الغاف عليه انه لا يكون
 في الالهام شهادة في ممر من لا يفيقه من احد فيمنه
 الا بغيره شاهد في او ممر في كل ما في في شيخنا اعترف فيمن
 عن الشهادة والاول من العيين ليس بصواب في شرطه لانه
 يقول الى التضييع والذل من ممر صواب في حق الجسد
 ربح المكان واما كل في ممر في من الرب في ربح
 اخذ به من الشرط واما كون الشهادة في ممر في في
 معرفة الخرق والوقوف عليها في ممر الجسد عن في ذلك
 حكم ربح الا في اصلاح الوحي لعلنا في انقودة في الوحي
 من كتاب العزلة واصلها في في في ممر في
 البناء ما العلم انه كان في اصلاح في ممر لعلنا في جرد
 وبنائه به والعم اعلى الي **باب** في قوله امام اخرهم الولى
 عليه الى اخره والعم اعلى في ممر في اصلاح السلطان
 ياتى من الخرق الخراج في المرونة ان كان الخراج في
 ربح في الالهام خارج المرونة انه لا يحاسب به من مسئلة
 ما يرد من يده العزلة من الغاف في الخرق في العمل الجسد
 به وتقدم من ممر في السلطان في ممر الربح انه ربح به
 وهذا في القول بان جري الجسد في الجسد في الحق والسجى
 من حق في العلية في ممر في مطلقا وان في ممر
 في ممر في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا
 وتقدم في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا
 في ممر في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا
 في ممر في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا
 في ممر في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا
 في ممر في ممر في اصلاح العمل عن في الغاف او مطلقا

بيها منهم من قال انها فعلة جسي عرفة واخرج كل لغة قاصدا
 از عنون به خطه في هذا اختلاف قول مالك لان لغة الصرفة اقوى من
 قوله لله ورعي عن مالك يعني قال الله ان الله ارجس صدقة على فلان
 انها ترجع اليه بعد موته ملكا وفولنا ان لغة الصرفة اقوى
 لان لا اعتدال فيها واقتلعت بين وجه له اول وجه الله هو
 يقتصر ام لا على قولين ولا يلزم ان يقتصر على جسي الله او جسي
 صدقة على من له من سوء بين وجه له وتلك فتى الله في اختراع
 الا عتدال لزوج النبي الموقوف عن ملك الاله بالهيئة بلا يقتصر
 الا بينين والجسي على معنى بان على ملك الجسي على احد قولين
 ملك حقة بلغة على لا احتمال فيه في فصلة الخروم من ملكه
 بالصدقة على الله قوله والتعقيب على قبلها ~~مسألة~~
 ابن الحاج ما جعل لمسيل من الجسي اثنى ابن القلان في وضعه في
 بناء السور بخلاف ما علم سيله واثنى غيره لا يوضح الا في الفقراء
 والمساكين على قوله مالك في كتابنا البرزخي وجع المردقة من قال
 دارك جسي ولم يجعل لها مخرجا نسبنا او جعل (لشهوة ان
 يذكروا) ذلك قال مالك في جسي في الفقراء والمساكين الا ان يبرأ
 لذلك وجه فيصرف اليه فقل ان يكون يصرح بربك كمالا مستورا
 وقل ما جسي الناس يحتمل في الميسر فيجوز فيقول الاصح
 الخ في قال من يكثر في الميسر فيجوز فيقول الفقراء
 والرجح وهو احسن حديث ابي لكحة جعلها في اقرارك
 ولا يفتح مالك ان يميز في الاقرار والرجح ~~مسألة~~ في عكاف
 في وثائق البايع المعروف بان شريعة قولنا من عرف الله
 صغيرا على ابيلا يفرق فريدا على الابن وهو كبير فيقول له سم
 ينتدق عليك ابوك الا وانك كبير ويقره فقولك كنت صغيرا
 ولا تعلم الشهود ذلك وقال بعضهم انه على الحالة التي هو
 فيها حقة ثبت انه كان صغيرا وقيل ان القول قول الابن بفتح

الخلاف احسن والخروج رجع تكرر من الشرح بيري على الخلاص
 في استصحاب الحال هل الاصل السابقة او اللاحقة وتخير طاعتك
 واناصي او يميزون وفيه على الجوز ان على انه كان به دليل على
 المستنصر واستصحاب الحال السابقة منه ~~مسألة~~ وفيه اذ اعلم الجسي
 معينا ولم يرجع وحلزه من جسي عليه اولا مع مائة الجسي وقام لمساكين
 ورقت من لم يجس عليه وزعم ان الجبازة لم تنفع فيه لانه رجع اليه
 بر ما من الجبازة وشكك في ما قال بن زرع لا يبين بما المعنى
 عليهم لانه ان رجعت عليهم وتكلموا وجب اطلاق ابيهم
 ويقتلون وهم في تلكا اوج من اضر على الجبازة في جهر (محر)
 وفيما بين الورثة ويؤمن الشهود فيكون رهنما على الجسي (بني
 زرع ورايتك بعد) (كل مصرنا من) (بعضها) اثنى في هذا بينين
 وهو غلط ويخبر في الحريرة ~~مسألة~~ وفيه من تضي على طير
 من ابي او يميز وحوزها ما حجاز لما فيه في حياته فيحق طاعة وتنفذ
 وتخرى ~~مسألة~~ البسوزي لعله بيري على ذلك انه هل هي جائزة
 او حر وهرة وتنفذ في حد بيانها ورواها ما يقوى في الجباز
~~مسألة~~ وفيه من وثائق بن (الطلاق) وهو يوثقها بخارجي
 تخارجه الا جاسي وتخرم بمرقته وتلاهم ما فيها (ان عطفه على
 السماع ويحي وثائق بن سهل وقال له جوا العمل مع ثوبه لستطاع
 وقتا عشرين سنة فاكتر يجيبه بعد لمن اعترض فيه ولا بين
 رشت في الحريرة (ان لا يثبت انها تخار جرمه الا جاسي (لا على
 السماع ولا يثبت لستطاعة عاملته وقال ان لغة في العفة (انهم
 لم يبروا ايسمونه على الاطلاق من غير تعقيب بحول على انه على امر
 الليالي وصالح الاعوام وذلك (كثير من المرة التي جرهما اهل
 العلم بخلاف (ان لا يذكري العفة) انهم لم يبروا او غيرت بمرة
 غير محصورة ولا محرودة البسوزي لم يوضح من قوله فيلها
 انما نزل از هذا (لا ارجس) تخار جرمه الا جاسي ان يظن تخار

تدخل تحت السماع داين رسته جعله ايترا كلام وفيه موعنا في
مقابل الاستعداد است مفسر لغة ابن الحاج وفي رسم السنن
من كتاب الحج ما يوفق منه ان النصراني (او اليهودي) اخا حبيبا
على المصير انه لا ينفذ ويرجع اليه به ~~مفسر~~ لغة وفيه من حبيبي
على حياطين اليهود والنصارى جازة لدا لقوله تعالى ويظهر
الطعام على حبه مسكينا وبينهما واسير اوه لا يكون الا
مشتريا والجسر على ثلثي سطح وهو غنيته مردود على مسكون
اليسر زلي ان كان على وجه النقرة فهو كجر او معصية وفال
شيكنا قوله ابن الحاج يجوز الوقف على النكاح لا عروبه نط المتفق
بينه والاطهر جريها على حكم الوصية وفي سماع ابن الغام كراهية
الوصية لليهود والنصارى سمعوه قال ابن الغام وكذا قبل ذلك
يخبر ولا ارابه بل اسما او كان على وجه الصلة الرجح كالبية والقيمة
ونحن نعلم من قرأته ولا يخفى في الاباء ونهجهما به على
اهل الاصلاح بن رسته القول بالجواز في رواية بن وهب بخلافه
التي عكسها عمر اخاه مشتركا في قوله في رواية عيسى اراك
حسنا قوله ثلث في السلة واز الوصية في النكاح القريب
افضل في الاجر من المسلم الا حبيبي والاباء من اهل الزكاة
الاخلاف في كراهية عليهم في اعتبار اختيار الزم على المسلم
الا في بعض الوصية لان جيب الا اجر بكل حال في موطنه وهب
من مالك من نذر صدقة على طاهر لزمه وقال ايضا من قال في
صدقة على فقراء اليهود لزم الصدقة بثلاث قال تعالى
يطوفون في ارضهم مسكينا وبينهما واسيرا والاسير
الخاص والجار استحق الوصية للثلاثة فيمن ولو كان الاحاقب
الجار مطلقا وزكراهة وحقنا في الاجابة ان كان لهم
حق من دار او يد لسلبة وثبت في ذلك ان لم يكن له في ذلك
سبب بالوصية لهم محضرة (او لا يجوز) الا في المسألة من

سبب

سبب الامساع سوء مربي الايمان لقوله تعالى لا تخرجوهما من ايمانهم
الا في مفسر لغة الباي لو حيس فسلح بما كنيستة ما لا يظهر
عن ربه لانه مفسر لغة الباي لو حيس فسلح بما كنيستة ما لا يظهر
قال شيخنا الامام ع في الاصلح انفق لا يعبرون بلغة الاظهر
الا في لغة نظر لا في الضرورة وروى هذا المجلس ضرورة من الغوا ع
الا في لغة لانه لم يثبت في معصية او اعانة عليها خالية عن مصلحة
لشرعية وفي لغة اختاره جراح (عما عا وكذا) من الغوا ع العروضة
سمع عيسى ابن القاسم من اوصى ان يفلح بليهو عروس رجل او يبايع
فبث لا تنفع وقوله بالكل بن رسته لا خلا في ردها لمتاحة التي
لانها محرقة وفي الموازنة من اوصى لرجل بمال كما ان يصوم عنه
في بئر له خلف وبن رسته ان ثقل الله ان احد افعال الوصية
ممنوع وهو ما نص في معصية وتنفذ لاني رسته الجراح انه مردود
مفسرنا ما ان يكون في اصلا الباي محرم بما تنفع او يكون كغير
له في ما لا يقتضيه الاصول وفي اجازتها لا يجوز بيع دار او غيرها
من بنجة ما كنيستة او بيت فارة ليل حرمة في ذلك ~~مفسر~~ لغة
ابن سعد وسيل بن عطاء عن يهوذا بن باع المصلح ختم وثبت
ببر ارض من عشرة اعموا يقتصر هاتم حبيبا على قبيلة
واعطاء بعض وبعد انقراضهم ترجع لاهل العلم وبذلك لا يدرى
وعن الرقاب بن حبان يهودي وزعم ان عبيد البرقي حبيبا
هذه الجنة عليه وعما اعطاه وحازها اهلها الصغر وهو عكر
نحو اسلافه يورثه اهل الذمة وحل ينظر فيه حكم
الاصلاح وحل ينفذ حبيبي المسلم لجسر اليهودي ~~في~~ حبيبي
احباس النكاح حبيبي بخلاف الاحباس المسلمين لوجوه بطور كراهية
فقال ان المسلم لا يرجع في حبيبه بخلاف الذي في قوله لو اراد
الرجوع فيه او يبعه او انصر به اراد ان ينجح ويحب على الفاقية
فحبيبي حبيبي الاصلاح والفقير فيه وموزر وبن رسته حبيبي

ولا ينبغي للفايضة نصيب من حيس اليهودي لضعفه ولتخوفه من اذبح اصبح
 ولردا بينه معنى ليس هنا بيانه وردي عيسى عن ابن الفاسم لا هل
 الطاع بيع ارض الكنيسة ولا من ابا اسلمع وبيع اليهو ديني
 لما حيسا ما في ولا قيام لهما ولا للمعسر عليه بما المباع ولا يسيل
 الى الجنازة ولو قال الفايضة حتى يعود البيع فلا رد له كيد وقد حصل
 فيه الحيس ومضت هذه المرة ويلزم الفايضة البعارة والحق به
 ولما كانت كانت خيارا اليهو في حجة احولا فلا يلتفت اليها بكل
 وجه ولا يلتفت ايضا للشهادة بما اتخذ كما ان للفايضة بالحيس
 خاصة ففيه كنه اهل دينهم ~~مسألة~~ وليس من سطر ايضا
 عز يهودي عيسى بما بينته عقارا وبيع عقبها ما اذا انقضوا
 رجع حيسا كما مضى بين المسلمين بلونه وبيع العقد انه احقار
 في ذلك لا بينته كما يجوز الا بالمتى يكون من الايناخة تبلغ الحوز
 لنفسها نتج اجير رجلا له جاء ~~مسألة~~ ان كان ما يبيع ما حيس
 فيما عمله ويقاير من فلاح الا ان الحيس ارض الحيس عليها
 وسالوا عن هذا المسئلة بما بينت ان نفع البيع واياه وردي
 البيع لان الرجوع اليه فيه للمسلمين ولو لم يحبس لوجب
 نقضه ان ثبت الاكراه بما البيع وعاد الى اصبح عن ابن الفاسم
 في اختياره لارض الحيز اهل لما اقيمت به قوله ولا يجوز لا حيسا
 التي يجمعونها بما وجه الثفر الا ما يكون للمسلمين في
 احياسهم وعن ابيهم لا يجوز للمسلم ان يشتريه ولا يفترون
 من بيعها وبيع الاستحقاق من التوادد فيما يبيع من احياس
 المسلمين والكتابي وبنائه فيما عم الحقيقة فيه البيع
 ويومر اليافي بقلع بنائه ويذهب به قاله ابن الفاسم وسبحون
 البسوزلي الذي انشأ اليه بن عماد عن رواية ابيهم ولعلها
 هذه واز المعق الذي انشأ اليه ابا خورم الحيس فخرج القرية
 او صار فيه حتى لمسلم انه ينزل في حيس المسلمين لاني هذا

الوجه يشكك بما ذكر في التوادد من احياس الكتابي اهل هذا الفصل
 في التوادد انما اعترف اليه عمل الكتابي ان بائنه فلا يسيله له عليه وان
 لم يباينه لم يجل بينه وبينه وحكي بينهما ان ابا بنة قولين هل يحال
 بينه وبينه ويكون من المظالم وكذا لا يخرج قول المقيس في لزوم
 الطلاق وتب الخلاء هل هم فعاطون بالبرود احولا هذا
 ان ابلان عنه الحيس وحاز الحيس عليه فانه يشبه البيع ويكون
 من المظالم الذي اضعفهم منها واما ان جعل الحيس مرجع لمعناه
 او لا اهل الاسلاف بهي ينزل في الحيا اعترف مسلما وانه يلزمه لانه حكم
 بين حيل وكذا لا يعارض هذا الا ما ذكر من تحيسهم ~~مسألة~~
 مصالح المسلمين المنتهدة ولعل تلك المسئلة لمعنى بيعها
 وهي موافق القرية فيما ومنهم التي كتبت ببيعها على المسلمين
 في قضيتهم مواضع القرية بل لا لا يقبل منفع ~~مسألة~~ (بني
 الحاج بيمى) انتهت ان دارا بما اقل جامع وكذا اهل حسمى كرك
 ويشتهر الامام انه عقد الكرا مع المسلمين وتتم الخيارة ويجعل
 اشتها الحيس واشتهاء الا اقل بما الغنم وعقد الكرا واشتهاء
 المسلمين مما في ذلك ولا يحتاج في هذه الاعاينة الغنم ولو لم يشتهد
 المسلمين فلا بد من معارضة التامع والغنم ويشتهد الحيس
 والغنم ولا بد من الاشتها بما هيته الكرا البسوزلي في
 التواني (المصوغ) عن عمران عقد الكرا والزراعة والمطافاة
 في الاطلاق العجاسة او المنتصفه فيشتق له عن الجواز بالوقوف
 على الارض ومعارضة نزول الحيس عليه فيما وعن بقية الموقنين
 از اشتها الحيس والحيس على والمصافح الثفر او الزارع
 عن ابيهم لا يفي عن خياره حتى يشتهد الشهود بنزول
 المصافح ومن ذكرهم ومعارضة لهم لولا وتقع عن مجمع
 ابن احمد نحو هذه اية الزارعة ان ازرع واخره وقيمت اخره قال
 بيمى لا ينبغي بيع الحيس عليه الا ما ازرع او عمل خاصة

فلا يزال عز ماله ويضع من شتر فيه ما خردوا ان هذا المسجل في
 موضع فحسب ع عسجة في مكان فيه الضر من السباء المتأخر وادعاء
 اهل الشتر من الريدان والفسل ولا يسكن حواله وحارة الشتر
 بها شتر رايه ما جابوا اكلهم الا ان الفالسيه اذا ثبتت عند
 حذر فبا مريضة مع واعادته مع ما كلة عليه من الحب ومن
 فصل الموضع من اهل الشتر من منع منه وادعاء ابنه السليم
 بان قال لست اري هذا مع لوجوه فتد ان جميع الاطراف فيها
 فساد لم يلقها انما هي مت في الدائنة فبعضه في معارضة
 خالها لا يسكن حواله ويني اكلهم مع مسجل رسول الله
 في الله عليه وسلم ورايت بصر عليه السرا وهو خارج عن
 المسكن ورايت بيل القطع مسجل اليه حواله مسكن وانما
 الذي يجب تفسيره اذا بنا على افر غير معين فغيره الموضع
 وهو قول مالك في رواية الشافعي في المسجل الميزان في قرب
 وانه ذكر انه يفي في قطع من الحب وهو خفي لان يفي
 في موضع محكم وقد شتر في ذلك من حضرة وعنه من الغاي
 في المقرة اذا عرفت بني فيها مسجل ملا باس له وكل ما كان
 له ملا باس له المستعانة في قطع في بعه مع ان هذا المسجل
 لا ياتر فيه الحب لقلته ولا يترع وقد ذكره الخراء في مسجل
 قبل ان يترع ما منع اهل الفلسفة وغير المنكر في اهل مسجل
 ينقطع المتخلفه اما اذا قيل رجع حكم ملا باس هذه مع
 بعه اختلف التسا الى هذا الجدل من قد يسم الزمان ولا يترن
 فتباينات الا ان يغير ذلك عليه من تفسير واجبه لما بين
 في التفسير قال ولم يجب ليقطع اهل الحكم في اثنين مع
 باقية الا لا اهل يرجع قطع الى ملكه الا لا وانه ذكر عن ابن
 السليم من جواز تفسيره الا باس له كل هو فعل القضاة
 بغيره رتب الواقعة ربه اختلفا تفيد المسجل عن

ذكر

ذكر في السليم الملا باس التي تسمى في غير موضع كقوله قال ورايت
 بالغير ورايت مسجل السيت ومسجد زرين ويقال له جامع الفوينوق في مسجل
 السباين وينتشر في مسجل الزلاخ ومسجد الجبل الاخر ومسجد مائنة
 ومسجد القصة رايه الوليد كالحاج الحلا واما اخرة الحكم انما رفع
 في المنفعة بالبيتا من بناه غير ملكه فيع بالما قال في تفسير
 مسئلة منها يوم يقطع ووقف مسئلة بالغير وان وهي ان
 رايها مسئلة واخرج منها انها على ما افته في كل ما فائدة حوز
 الذي يبع غير انها لم تحت بعه الا ملكا ما تبتوا اقررها في حكم
 القاطع بعه معارضة مع ما يثبت بها اجر هذه منها لتغير عن حالها
 ووقف اخرى بتو شتر وهي ان ورايت ارا ايجوار بعه الصالحين
 بخارج الدائنة والرجل نسبة لست الهام في شتر بعه من يقبل عنه
 القاطع انه يجمع بين النساء بخرب من البلاء اليها ويهت من هو
 من في في الهبة في يجمع في التفسير وما يعلم من ينسب
 للحاج منهن فامر القاطع بعه الزاوية المذكورة لما يتوقف فيها
 من المعسرة على التسا وبلغ ان في كبراي في شتر الا امل
 رحم الله بعه من وبلغ ان من حكمها انه يقطع في اخرة
 ملا باس في كل مكان في الدائنة من الشتر ارجع الهام لتبسم وهي
 تجز في المسجل الذي يفي في الضر والله اعلم بمسئلة الشتر
 من مسر غلتي في مطال حصن من حصون المسلمين في قبل العرو
 عليه از حوز (العلقة شتر في حصن غير في مثل تلك الوجوه
 البشور في وقتل اخرة ورايت من عمارته قتل ما يقع في
 انقاضه ورايت في اية تسمى بالغير وان لقصه اية الحب
 بالمستشير ما مع خرايه يجمع القصر الكبير بها المشهور
 بقصر الرباط مسجلة ونبيل السيموري عن عرفة في مسجل
 في مسجل بعضهما مع وكثيره وتفضل يد ارجع ملكه ورايت مسكن
 هذه العرفه بعه الطالبة ولا يوز في كرا مع سكناء بها الزمان

الطويل في بعض الاوقات وربما زال عنها فتعبر للرجعة في اراد
صاحب الدار ان يعوض عنها بنحو اديس من ما ما من كسبه
ما شئت وهو ان يعرض من الفرقه لانه اذا زيل ما عليه من الخراج بقا امر
غلة الفرقه او اكثر وانما يملك بالخراج فيصير كثير الفرقه
ربما سقط بعضها او خلتا ويستفاد من لا يولد في شئ كما هو
الواقع مع ما يتخوف من الجار من انه ائتم من يستفاد له وقولا
اذ اراد ان يعرض عنها حادوتها يبرقه فربما يبرقه الفرقه او اكثر
والله او الحادوت منه قتل الفرقه او اكثر فيحصل يسوع ههنا
التعريف في الابع ما جرت به العاده فيما ينزل الظلمه انه يقع
لثمة تسبعا كان ارملة كما في جسد لا يعارض عنها وتنفذ
على حالها **وا** في البيع عن غرضه السؤال ينظم (ج)
تتبع الغيب لفرق الفرقه ونقطت منعتها وتفتش من
عوده الغيب فيلزم وكان يوفق ما من لم يفتا لشركه فصره
معرض به على حقه لا يتصور فيما في المصير وان كان لا يتخشي
قتله او يتخشي لا كنه نادر فلا يعرض للجسي **ههنا** قلته
وتتبع السؤال بيع الغايه الجاني فيفرضه فاعنه خربان كز مرفعا
للتامه منها فاعنه على طريق الجامع من قبضه واخرى على نتائج
المنه يوضع فيما كنهاته واخرى تحت السور للدور وغيره
ويباع فيما النبل ويتبع بها (التماس) فباع في ذلك كله الغايه
الجاني ولا يدرى ما صنع بالتمسك بل دفعه للسلطان المبيت
ام لا وربما يقول بعته المتفق على السور وبيت الغايه
دورا ولا يعلم الغايه المذكورة ما كان وانما كانت لا تعلق
للمسلمين وكان ظلم هذا الغايه اذا لم يثبت لا ينبغي على احد
ج في الخيف اجعل الغايه المعزول الزيد ذكره من بيع
ههنا الا حادوت مع التفتش والغايه المنويه اليوم استيفاء
النظر فيما **السر** زلي جبراً فتلزم بمنزلة بنو ناسي يتنزلون في

مشهوره من قبل الخزن للفراسه منطاً طريق بجوار واسر الطاليسه
انزلت من الخزن بمسالك عنها شئنا الامام رحمه الله فقال اذ انما
من الطريق في راسه (د) جاز انما الله واسمعت شئنا ابا الحسن
اليطرقه رحمه الله يقول لم تكن تلك طريقاً وانما كانت شئنا المالك
في علمها الا مير المصنفه لا ولا في تفعلوه بهما رسوم ركوب
الجبل ونزلت رسوم على المالك الجبر بكرته ايا على وبعته هي سبق
المسافره وبغيره لك من الخزن على ينزع على علمها وبعته الى الان
وكان قبله ذلك من الطرق التشارعه ولعلمها شئنا فيما امر من الخزن
يلزم التفتش عنها انزلها الخزن امه او الله اعلم **ههنا** قلته
في الجسر انما خرجهم على وجه البجاج **السر** زلي رايت مغلطه
تخلص عن بعضه الشيوخ في اخراج النخيل على وجه البجاج وهو
لشئ من حرام ما نكر عليه لشراكم لما يرد على من الغيب
والضرر **وا** في تتبع بوابه عن السؤال مشروداً او غنا
يبين ان الاصل كون الاملا مفرقة في ايدى ما اليها ولا تتسفل
الا بوجبه شريه ادا معاوضه واخر فرقة وانواع المعادضة معلومة
والغريب فيفتقر الى قضيه في ليله قوله تعالى ان ليس للامان الا ما
سقى في ليله ان ما لم يسلم لا يكون له وقوله تعالى وما الاحد الا بيه
ما خير تعالى انه لا يجازي على النعمه الا ان يكون ما علمها فينتجها بها
وجم الله وقوله عليه السلام انما الايمان بالبيان وتبعضه انما
لتحقيق ما ورد في عبيد وطلان ما هو في وقبه انما ليلام من جهته
التفتشيه وهو قوله انما الامر في ما نوى انما لا يكون له ثم
قال بعد ذلك معناه البعده الا ان كان محتملاً قبل فيه تعبيره (د) كان
لم يفض له بوا لا طاعه وانما خرج منه على وجه البجاج والغيب
على ذلك ويسقط البعده ويحل حكمه لانه لم يفتحه بمررا ولا فوته
وانما قضه اضاعه المال على وجه البجاج فبعضه خرج الجسر على معناه
دفعه في اضاعه المال المنه عنها ولقوله عليه السلام من احدث

في الجسر

التي

الحياة لان سبب وجودها متفق فهو نظير بقائه التزمه لظهورها ملاك احياء
 بطاركتها قال لم يعلني صدقة ماله او ثلثه لعلان يملزمه مادام حيا
 فاما مات يطل ولا يطلع عليه مسئلة الوضوء لست جالبة على المتصور
 فيها خلاف لثقل اليلج لان الوضوء وهو الشرط في مسئلة
 الوضوء مفع على الفسخ وهو الصلاة وهو مشروط وادع اسفله
 المتروك حفظ الشروط وهذا الوضوء لا حقة عن المقصود
 وهو النفقة عليه لانها من نواحي اجرة الصبي في الرضا مع انه
 لا ينفق منها الا ما صار في حياته خاصة ويرد اليه وهو الحبوب
 لان نفقة الولد واجبة بالاصل لا سيما على مزاجه لثبته سيما
 في مقرر الرزقة بما لا يسقط هنا وجب ان تسقط في ههنا
 العسلة وحتى لا يتجمل الامام رجم الله انما وفقت في مرة فصلة
 ابن عبد السلام في رجل مبرور له اخ صغير اخر مات وهو صغير
 بحيث لم يستقل الولد بتبنيه وعلى ثمنه انه قال لم يحكم فيها
 حقيقة ووقف في زمان فرائد عليه وسيلت عنها ما جرت به
 وعلى ثمنه انه سمعت ان الحكم وقع فيها بان يوضع من تركته
 من الثلث مبلغ ما يؤمله الى حد البلوغ ولا ادري هل وقع ذلك
 مسئلة الى الله روايته او الى ابيها والى الله الوفاق للصواب مسلمة
 وليس من عزمها لا ينتمى لهبة وشرط عليها فيها انها ان ماتت وول
 ولهها رجع لابنة ابيها وان لم تكن حية فهو لولد ابنة ابيها
 ان كان فان لم يكن والوالد جرحه فبنت اليه ملكا وان لم يكن حيا
 بهي لورثة الموهوبة او لا يورث عنها ثمنها **ما جاء**
 شرطهم ان ماتت عن غير ولد انتقلت لهبة الى اخيه لها
 لشرط لا يجوز مبيها فان كانت حية خير الوالدين فينبليها
 بغير شرط اوردتها وان لم ينظر في ذلك في ماتت بطلت
 الهبة والشرط اليسر في هذا اوضح على اصل المرونة
 بمن وهب لهبة واسترد على الموهوب لا يبيع ولا يهب في بحر

رجاء الخبار للواهب ثمانية ثروبة المسئلة اخلا وخير مستحسن
 في العينية بكرة بان نزل مضافا وهو على شرطه في الموارثة يجنب
 الواهب فان ثلثها مضافة ولا تقضت وقال اشبه جابر على العبد
 الخبي واران يجوز بان مات الموهوب ورثته لانها موقوفة
 يجوز ان يعلني الرضا يستفيع بها من الا ان وهب المانع حياته في
 يكون له المربع بعد ان يقض منه دينه او باخذ ورثته انظم
 تمام الكلام وليست من رقتة عن المسئلة مرة اخرى في جواب
 ان شرط رجوع الهبة للواهب ان لم تحصل الامور التي شرط هبة
 لم قبل لا ينتم ولا المكونين لغير حاجته تكون من راس مال الا ان
 حصل احد هذه الشروط وهو في فيكون كذلك وان مات هو قبل
 هذه الشروط فيكون الهبة له من ثلثه باجزاء الورثة ما حكم
 في الهبة معتبر بما يقول اليه موت الواهب لها قبل الموهوب
 او بل العكس بان حازها في حياته وهبته انتقلت بها ولا
 تقوتها بوجه من ماتت قبله وهو جميع لا ينفق في الهبة
 تحت لوارثها ان كان ولد او ان لا ولد لها تحت لابنة ابنه ان كانت
 حية حية وان ماتت قبلها رقت لهبة ملكا ولو كان عليه
 دين يوم موته انتقلت لهبة لابنة ابيه بطلته واعطيت في دينه لانها
 يوم موته انتقلت وهو مدين وقيل في ذلك انتقلت على ملكه
 وهبته حية لا يجوز ان مات قبل الموهوبة فهي حية وحين
 لوارثه فيجوز من الثلث باجزاء الورثة ولا وراثتها جميعا لهم
 هذه الجارية على من كان قول مالك واعماله انه في نفقة تحت
 اليسر ان قال امره الى جوارها وجربتها على اصول المذهب
 لانها خير جارية مستقلة ابن الحاج في امرأة وصية اوردت
 لثمنها ثمنها جارية منه ثمنه يذراهم سلعتهم اياها في
 ومنه ثمنه عارلية واسترحت انما متى رعت ثمنها من
 هذا الجواز لا ينتم اليه ايا عن مال السلة او العارلية

هذا هو
براعم السلام بلين اجل
الصفير من ابلغ الانبي
مروجه لمراد

لا ينفك الا ان يبيع فضا يسترجعها على الصفة فتنه يبيع من رده الى الولد جبا
كله او مينا والتمس المشتري في مال الاب فحلامه والوحشها في مالها
قبل ان يدخل عنها بلم يعتبر بما لا يفي مرض او حاد ولو عثر بما لا
في جبانة وعقبة ليعق (البيع) ومع الجموع في الجبانة (الظن) في ربح او صبي
مسئلة ابن الحاج جنى البيع دار التمس وهبته اياه الا الله منكم
عليه لا عوام ما يبيع ما في وينع المايع تركه الميت وتورثه الارعة
مرايه انه تقع مسئلة من سفل سوال بن دحون بن مزيب فمبني
البيع دار الالبنة الحضر بمال وهبته ثم بلغ الابن وعاد الاب ولم
يعينه الابن الدار بمال لا يظن وان كان حادارة الهبة بالبيع (الدار)
وقال قبل ذلك عن نفسه من اشكل ان يبيع داره سكنا لا ينفك الصغر
بمال السنقر لا ينفك من هبة من احييه او غيره لا جاز وان
يعرف السبب الذي منه وجه المال له للابن وان قال هو الذي
وهب ذلك المال ثم يباع منه داره سكنا لم يخر الان يعرف اصل
الهبة ويخبر فم حيز عليه عما يماريه قبل البيع وان كان كثير
داره سكنا واخبر انه يباعها منه بمال وهبته جاز ذلك وتنفذ وان
لم تعرف الهبة وهو في هذا كانه وهبته الدار مسئلة ابن كات
انظر لو تصدق الابن بما في حجرا بداره سكنا والعقود المحذوفة
جميع ما في الدار ثم تسكنها الابن حتى مات هل تقع الصفقة لاقم
المو ما في الدار بالصفقة وهدر سكنا يبيع كل النكر لا ينفك وثما
الا الحق بالاملاك الزرع النابت وقطع كوان في وثايق ابن
الاطلاء جواز ذلك البور لي يجرى في اللقمة بالعقود
هل يهي حادطة فيها (لا) وفيها ثلاثه اقوال كالتسليم الفرق
بين الفرق واليق في القول ببيع الحادطة تصير كانه هبة
مستقلة لا ترجع واخرى مسئلة ابن الحاج وهبته
ملاك جميع دور وراعيه وجميع كفيه واوصى بملكه بالجملة ثم ان
اباه قرايه الكتب حتى مات بما في ابن عمه وارث العطان بل ان الكتب

بما فسلموا له قال ابن المواردا ما لا يكون بها المرأة في كل حق
 في حق حيازة لانها فرجة منقط وانقطع الرب لسداد ان يغالها الله
 وعقول ابن القاسم وهذا ما مذهبه ان فيه القاصه منبذ لانه
 انما يرا عيبر واه الهنك من برا الواهب وقال ابن القاسم في
 النكاح ايضاً يعني تصديق بسحق لم يجر ارض فعمل المبيع الى مخرج
 المبيع منها او اقل منه يعرض الباقين او يبيع بمبنيتهم وهم
 مستحقون او يجمعوا عن علم فلا يكون له نصيب الا فيما عمو
 وعن ابن القاسم اذا انصاف بيع الورثة بنا حصة بعينها
 من الارض على رجل قبل القسمة قال تفلسع الارض وان وقع
 المنتصف في تلك الناحية كانت المبيع وان وقع غيرها بطلت
 وليس عليه ان يعوضه وان وقع له بعضها كان له الباقي
 للمبيع ولو قال المبيع افا سمي هذه الارض التي اعطانيه
 بعينها او جنى ثقل القسمة دون بقية الارض واباذا الورثة
 باز كانت هي جميعها لا تضاد لسائر الارض فقسمت
 وحدها فيما في المبيع متحاضة المبيع وان كانت نظاف
 لبينة الارض مما يوجب الحكم بين الورثة فسمع الجميع وكان
 الحكم على ما ذكرنا او لا البرز في كل الجارح مما مسئلة
 بقية المشتبه المبيع في باب الشبهة ان يكون له عوض ما عيّن
 له من الارض وكان له وجه له او عوضه من الارض است
 استلزامه ذلك عنك الهيئة بخلاف الاستحقاق والله اعلم
 مسئلة ابن الحاج في امرأة تصدقت على اربعة
 بشفقة لم من ارض حازها حيازة حكمت مرة على ثمن اعم الرجل
 المنتصف عليه الزكوة مرة المنتصفة عليه في ذلك الشفعة
 بطلت تفصح القوي في الصرفة او لا هو ايها الا انتم ما ذكر
 بالصفة حكمة وهو منصوص ابن القاسم مسئلة وعي
 من تصدق على ابن له صغيرا او او حنة ثم كبرت انه كان يفتله

لا في كل حق
 لا في كل حق
 لا في كل حق
 لا في كل حق

لنفسه

لنفسه لا لولد، فاشق ابن العطار واصل الوثائق جيطان الصفة
 وبه قال ابن كنانة وعن ابن القاسم واهب في العتيق
 حيازة ابن عات لانه انما يقع على القطة خاصة ولم ابق ابن رشيد
 زاده في الضرر وهو في اصبغ في النكاح انما يقع ان حازها
 لانه بائع ولده او جده فليع بطل ان كان باعها لنفسه او لولد
 ان الثمن يكون له في حال ابيه حيا فان او عينا وهي مولاة في الارض
 على ان انما كان يعرفها لانه المنصف وعليه ثمن كسبته انما كان
 يعرفها لنفسه على حال بيعه قبل الصفة وفي النكاح حوله على ان
 كان يملكها او يملكها بغيره ومنه في ثمنه اخطا و
 لها وان لم يكن قبله وقبلة يملكها ولا يستقلها في ثمنه
 في هبات الشرم وفي اخطا بن زبالة لا يحل ولا يحل فيمن تصدق
 على اربعة اشكر بوجه ارض الى ناحية بغيرها على السوا ان على
 من ارضها كانت موقوفه بسحق الاباء المنتصف في البينة
 على ذلك وهو قول لسليمان وهذه اخطا في رتبة مسئلة
 ان يسهل ليل في زرع من الرجل ينصف على ابيه الصغير يروض
 يجرها ويربها الشهود ويجوزها لانه ثم يكون الاب ولا توجد
 في تركته انها مضوتة وتوخذ من ماله وقال ليس هذا مثل
 مسئلة الصفة وهي مملوكة خلافا واخرج في ذلك منها انه
 حال من يكون هذا المنتصف باع هو العروى قبل حوزها
 لعممة وذلك يبطل هذا قسما فيقول له ربحا في بيعها الا بعد الست
 فقال هذا الشك يقع لو كبرت اثم حازها الست ثم مائة في قوس
 في الشك حينة ان الضمان يلزمه وحرا ليعيق واعتراض المعتري
 عليه هي والحق بقية الصفة المنتصف وعليه واهب في حال
 المنتصف مسئلة وتيسل الخمي عما تفقد به الاب على ابيه
 الصغير هل يفتقر الى حيازة ومما بينت البينة للهيئة طارعة
 في شواغل الاب ان كان بعضها يملكه الاب او المنتصف بالجارح

كما في قوله ابن حزم لا من غير حضور البيعة في الدور والجماعات
 ومعتبرهما وهي كثيرة النزول **ما جاء** في حيازة الاله كما هو في ارضها
 وحيثما يجتمع بالقبول بها زنة كافي ودار السكنى في غير الالهات
 البيعة للحيازة وهي ما روي عن من شواغله وان كان دار غلبة اجزاء
 القول اذا كان الكراء غير وجيئة واما كان وجيئة فيخرج مع قوله ابن
 الفاسع ١٧١ ان بيعة في الكراء مع الرقاب **مسئلة** ابن النجاشي من نظره
 كما اشتهر بنافير وحلي في نفاين البيعة العوز الذي هو من تمام الهيمنة
 ثم توافي الواجب وهي في الموصوف له مع هذه الخلاف الذي يقرر
 من الرواية لا يمتثل قبض اياها من الواجب او بعد موته ولو مات الواجب
 وهي في يده يطلت ابن سحبل عن ابن عباس في بيع لا يعرف له بينه
 اذا عيب عليه وروى في الاختار والغير من ماله الى غيره وفيه
 المرونة لابن الفاسع ما يدل على جواز **المسئلة** في سماع ابن الفاسع
 الذهب والعروق وكل ما لا يعرف له بينه بعد البيعة عليه من مكيل
 او موزون مطعون لا او غير مكيل كالمولود الزبد لا يبيع فيه
 حوز الاله وروى مخرجه ان صرحا بحضرة البيعة وقسم عليها فقامت
 ورجعها عنه ووجوه في ذلك بعد موته ولو لم تجتم عليها البيعة
 وقسمها احسن وهو قول ابن الصائغ وابن قدامع والمرئسي
 الخبي البئر وتعار الذهب والفضة كما عرفت في هذا **الخلاف**
 وكذا اللؤلؤ والخرمصة والكنان وخرم الك الطوق والمسوار
 كما عرفت في سماع عم لوتف في ما اشتهر بعد موصوفه من رجل
 في قبضه الام الضمة وعليه في ما اشتهر بنافير ودار الاله وهي
 بيعة لا يمتل حيزت يكونها على الغريم وكذا الوتفد وعليه
 بنافير ووضعها على يد غيره ثم اخذها منه لسيف او بعد موته
 لانها قد حيزت كالدار يجوزها عنه السنة ما كثر في بيعتها
 ويصوت فيها بيعة ما بينه ابن ريش لا يشترط في البيعة
 بنافير في ذمة **الاجبة** لاسعة لانها في ذمة حيزة عنه والباقي

ان تسلم

ان تسلم الا بنافير الذي بعد حوزها في ظل ومن البيعة اية بيعة
 ان تسلم المكيل والموزون بعد وضعه في بيعة واستحق **حوز**
 لانه حينئذ يفتقر كالعبد قال الشيخ الامام انظر هل يوقع من قوله
 يفتقر كالعبد ان ركائب الكنان ومراود السيلح ونحوه لانه انفت
 كذلك على العوز انها مما يعرف له بينه يستحقها باعماله في العلي
 بالبيعة عليها بعد البيعة عليها ومعارفتها البيعة او لا لانها
 وهي جملة الموزون وهذا على قول المرئسي في (البنافير) وهو
 قوله المرئسي في قوله ان يقول في كل مكيل وموزون ويجعل (ان يفرق)
 بان البنافير لا يفتقر بالبيعة وهذا اتفاق المرئسي في الزبد (فتترة
 في مدقة شهما الزعفران وجملة رجم الله ما في اوله ولعله ان
 الركائب تغلق الشهادة عليها في البيعة وعقد السيلح لانها
 مطبوع عليها فلو ازيل فلا يكون رجوعه لافان عليه اية او **مسئلة**
 عن قوله ارباب المعرفة من التجر حيزت في الاله خلاف ما اشتهر
 في ما عرفت في الجاهل حيزت في البيعة والبيعة في البيعة **المسئلة**
 في حوزة في الامانة مضمونة بين المنقر بين والمنقرين وما اشك
 ان حوزها من المنقر بين تقضي الشهادة كما عرفت خلافا لما في الماذون
 في البنافير في مسئلة التفسير ولا شك ان حوز البيعة الواقعة تغلق
 الشهادة على عيبها بما تغلق **مسئلة** ابن الجراح في بيعت وهي
 لاشته (الديرة) اما لا ولم تقاينها البيعة ثم انشطر بعينها الى
 وتسلم تشهاد ادم قلها في ما روي في **مسئلة** البيعة مودودة
 حين في نفاين البيعة البيعة ولو عرفت في البيعة ووجه تشهاد
 عليه في ذمة يوقع من تركته ولو عرفت في البيعة بين البيع لكان
 اقوى في البيعة **مسئلة** بن سحبل عن ابن زريق من تصدق في ما اشتهر
 الصغير بن نافع لم على رجل وقال في الرجل اشترى كع (فقط عتق)
 وان حوزتها المتصد وعليه في ذمة الاب في ذمة لاجبة لاني (خا)
 على ان البنافير كانت عند الرجل المتصدق قبل الصدقة (وما بين)

في البيعة
 في البيعة
 في البيعة

معينين بيضا لا يفضي بها إلى رتبة في العشاء بها فوالان على القتل في
الرواية بيضا وفيها معينين في بيني أو تغلق بيضا لا يفضي بها إلى رتبة
وهو المسمى بغيره ولعمري من يشار من قسور على امراته وفي شرط عليها
أن تشرى عليها ولا يشرى لها من رتبة فامة ثم اعنفها بطل عنفه وكراته
لها وهو خلاف المستهور وكذا قوله بن قانع من شرط البتة لسلفه (زخام
مهي صفة عليه فيما عهده لزمه الصفة أن حمل الزوج
مثله ويخرج له بن زفون عنه وعن بن دينار وفيه الغضا، لا يعلق باليمين
لغير معين نقل بن زفون عن (صبيح والمروء) منسختة من قسرا
ابن البراء (في) انضاد على ملحق بصفة اجبر على اخراجها كما لو تصدق
رجل بعتة قال بن زري وعن حماد بن عمار الملك ان يوم ربه لا يجبر
ووقف بيضا ~~المعلق~~ ~~منسختة~~ وحليل البرجيني عن راج فضعف
ان ملاننا الشك على نفسه في عتمة وجواز امره انه متى حصون وليمة
اغتنة فلانة فلها في حال كذا وكذا بنار من سكنة كذا وكذا وان
مات قبل وليمتها وهي وصية لها من مال وان ماتت هي قبل
ذلك بلا شيء لها من مال مسوا، كنت جبالا ومينا ملو جب خالك
على يعلوه على الشروط المذكورة والشتر عمن الرجوع في حق (العقبة
بعد ان عرفت بافتلام (هل) (العلق) ما الشتر قول من قال بوجودها
في (واخرتها) على (ك) ثم توفي بعد اموال بعلق من طلب هرة
الذناير بل ظهر ورثته وصية اخرها مورخ لعلم في (والرسم
الاخر مورخ بعلق في ذكر في عليهما ان حرة الوصية ناسخة ~~لها~~
فيلها من الوصايا الجوان ~~في~~ ~~ج~~ الوصية من العفو الجاني
في الشتر بلة الرجوع عن شرط خلاف (الذناير) فهو من العفو اللازمة
بأن الشتر في الوصية عمن الرجوع طار من العفو اللازمة كالنار
ولو قال في الشتر ففرضت ان لا يغير وارجم الى ما ثبتت لظالم
ذلك ان لم تقع بينة على عفة الذناير عمن الله بن ابي مسلم
بعد خلاف ذكر في نحو هذا القليل (العلماء) في الشتر ما حكمه على

الزوج

الزوج مثل ربع الضمان فيما اقر عليه من العوارض والرهون والرجوع
عن الوصية الشتر ما كان له الرجوع عليها والشتر الرجوع عمن عفوها
من بلة لها اولا اياها ونحوه المسائل ما المشهور ان الشرط لا يغير
ما ثبت من الاصل وقيل هي حقوق الناس ولا يجوز فيها الله تعالى فيما الرمو
انفسهم و(العلماء) ان البوا انما الشتر على نفسه من عمن
الرجوع بل الرجوع له قاله الشارحون من العلم الكلية كالشتر بترتج جلب
كتاب الذناير وما للتوابع في تعليقه هذا (العلق) (ابن) الضابط للمرعي
الرجوع عن وصيته لا يثبت بايجاب ولا (العلق) (ابن) الضابط للمرعي
بلة الرجوع عمنها ملحق بغير عمن الرجوع بغير عمن الوعد وتلزم مع
ما جاء ان (العلماء) بن مسكتان عمن شرط في وصية عمن الرجوع
بيضا من عمن شرط في مشلحة ان الوصية ليست بايجاب لانه امران
يعقل بعد موته ولعمري جميع بلة الرجوع الشتر بترتج بعد الموت
بالنية قوله (ك) اجزاء لغيره كما امانت مره هو ايجاب غير ان وقت
هنا معلق عمن وقت العلق في الشتر بترتج بيهول ما انقفا في
الايجاب (ك) (العلق) في الوقت والتوابع في التعليق في (ك) (العلق)
وصية لا رجوع له فيها وبهم في عمنه وهو كالشتر بترتج لا رجوع
له ولا لهم فهو ما حق القليل على امره وحكي المازن عمن الصانع
قال (العلماء) بترتج الوصية لسوا ان شرط في (الوصية) عمن الرجوع
وهو كالشتر بترتج ان شرط في الشتر بترتج الرجوع وهو كالوصية
وفي الوثائق الجمع عمن (ك) الوصية بوصية والشتر ان لا يتسخطها
بما يجرى بعرضها من عرضها من وصية وهي ناسخة لما نقل منها
ماز عمنها بوصية وقال (العلماء) ناسخة لما قبلها بلا شيء ما تفهم
لعنة على نفسه عمن الشتر بما يجرى بعد ها وهذا في وصية
جاني لا امر وما السعيه ان (العلماء) بن مسكتان في خلاها هل
له الرجوع ويخرج عليه ان (العلماء) الوصية في وصيته لا رجوع له فيها
ورفع في سؤال (العلماء) (ابن) البرج (ك) الحلف السعيه ان لها الرجوع

في وصيتها ما التزمته عن الرجوع بل الرجوع لها وهو جازع احد القولين
 الذي ذكرهما الطائفتين **السريزي** كان ينبغي لنا مع الرجوع
 في مسئلة النزاع عن الرجوع في الوصية من مسئلة اخا قال لها انت
 خالق بنو في الارض علي عليك ومن مسائل التعلق في الايمان
 وناقلة الرجوع من مسئلة كتاب المأذون وبقتضهم يعرف بين الوصية
 والعقود فيها كالمأذون وبين غيرها مما يجوز بل من مسئلة ابن الحاج
 يعني يتصدق بها رجل بجميع املاكه وجزاها كالمأذون وبعد عامين **فرا**
 مايج من جهة المتصدق ما ثبت انه كان في وقت **الحق** فقط
 متعلقا به فلهذه سببها في جميع افعالها من لا يجوز هذه فتنة في ماله
 والتمس الاخر انه كان في حين **الحق** في جميع افعاله ثابت في الحق
 ممن يجوز فعله **واجب** الصدقة بالاملاك كالمأذون في احوالها
 ما وصفت لابيها من مائة كربة **السريزي** تفصح بظايرها وان في
 ثلاث افعال هل يعمل بالمسعة او بالمرقة او الترجيع بالاعرابية
 وفيه اثبات الحق والرجوع منه اثبات العفل وعلمه وفيه اثبات
 المرقة والمسعة الى غير ذلك وهو جازع مسائل من اثبت ونعم
 والى سبب مسئلة السرفعة في القيمة واثبات الرنا والحق في
 خارجها اثبات العيب وعلمه واختلاف المؤثرين في باب **الاختصاص**
 الى غير ذلك من الظاير **مسئلة** وجبه من وجه ابنا له وهو
 يقرنا كنه حارا بقرنا كنه ولم يقرها ما فني بن كنه بقرنا كنه
 ويم قال بن مالك وقال بن عمر لا يجوز الهبة ويه قال بن رزق قال
 وما قال بن عطاء خلاص الرواية وانما فني بن عطاء ان اقبى بالمال
 الهبة ان ياخذها ابن السفل فيعطيهما للجنة **السريزي** الذي
 اشار اليه من مخالفة الرواية هو قولها وعن تصديق علي رجل
 بارض فومخها جازعها بان كان له وجه فخاز به من كرا تخر العوض
 فخرت او غلق يعلق عليها بان امكنه شيء من ذلك ولا يعمل
 في مات العلي ولا في له وان كانت فجارا لا تخاز يعلق ولا يبيعها

كروا

كروا ولا انما لها بان فزع فيها وتصح او يجوزها يرجع يعرف في منزلة
 العلي عليه ذابها للمعطي يجوز هذه الاشهاد وان كانت الاراضية او
 غالبة بلع يجوزها في مات المعطي بطلت وان لم يعرف لان لها وجهها
 فخاز به **واجب** في الارض الغالبة فبطلت وقضت له يعني في ذلك
 حوزا وقيل بان في الاما ان مؤثره الدولة في الارض غير مقبول له
 في الارض والهبة ولا بد من التطور عليها بمعاينة المبينة ولا يطل
 الرضى والحقنة **مسئلة** ابن عطاء ان تصدق بها رجل بصوفة ثم غاب
 قبل الخيانة او جفد ما راج المتصدق عليه فيه الصوفة بانها توفد
 ما رجع فبطلت عليه بها وكذلك لو علم انه في وقت فيل البغايص
 عليه وان لم يرجع ولا علم امره بطلت وورث عن الغائب ان علم ما في
 او حصر وقت قبله وان علمه عت لم يعني بها ان علمه اخرت في
 كمال المعقود لا يتركها بقاءه من دفعه من دين والعقلان في الواحدة
مسئلة وحيل ابو الصالح الروزي عن نضد في في ولد ابنه **الحق**
 يعرفه ورث البير والمأجل والمرضاى والمتطرق له كنه من احوار
 هذه في هيكتة مستوفاة الشروخ وجزاها ولدا لولده **الحق**
 لعائقة مستوفاة مع عت الواهي وجواز امره ونع الرسم على ما في
 ونار بجهل في شهر رجب علم عم ا في وقت رسم الصوفة وثبتت
 بان شهودها يعلمون المنص في معرقة اختيار ونه اقل والمطاع
 على جميع احواله وانه ممن ظفر عليه خوف البكر وتغير عقله وقبر
 والفعل احاد يثب ولا يثبت فيحتمل حال واحد بل يرا في بالشيء
 ونقيض لغير علمه نوجه ذلك ولا يستغري حاله يعرف فيحتمل انه
 قد حضر ميرة ولان ابه عطفه بل هو في علم الميرور الاختلال
 ما علم مستوفاة انتقاله من قبل فزار به رجب المذكور الى حيث
 اثبات شهاده تصح لغايم بذلك وذلك في جملة الاول علم عم ام
 تحت هذا في الغاية شهاده بذلك وشهود الهمة من رهل
 الحاضرة وجيران الشهد في وشهود عم الميرور الحاميه من اهل البلاد

باب في بيان
الفرق بين
العلم والبرهان

فتدبر في العلم والمعرفة والمعرفة هي العلم بالحقائق
الصادقة بحجة واستدلال العلم بالباطل بغير حجة
هذه العلم بالحق وهو غير علم بالباطل وهو العلم
بغيره وقيل هو العلم بالحق وهو العلم بالباطل
بالصدق والبرهان لا لا يتقدم العلم بالحق
للمسألة هي مسألة تفيد من كمال ابن الحاج وغيره
والمسألة المأثورة عن كبر السن في العلم بالبرهان
تفويج جميع امور وادراكها لا يتقدم العلم بالبرهان
لا يتقدم العلم بالبرهان في العلم بالحق
وقد تصدق الله في كنهه بما ولد من علمه
وحيته وبين اخيه المأثورة المذكورة في العلم بالبرهان
الا ان وجب في العلم بالحق في العلم بالباطل
سائر علمه فان رآه اخراج من العلم بالحق
الا ان يفاو بالخروج من بينهم به الاضراء
مبطل واضربا حوته عوف بما له وان لم يتنم
مسألة وفي العلم بالحق في العلم بالباطل
عقلها قبل حوزة الحوزة باطل كحوتة بن رستم
عقلها كالحق ولا ين حوتة وقال كحوتة بن رستم
بالدفع وهو كالحق ابن حوتة ان كانت حوتة
مريضه يقضي عليه بالدفع والافضل عليه وهو
ابن عبد الحميد وفي العلم بالحق في العلم بالباطل
الوصايا كالحق بالوصية بوارثه بن رستم
الثالث وفي الوصية لوارثه ارادة وفي الوصايا
ابن الافضل وهذا العلم مع الوطأ ورواية بن رستم
في لالة علمه في علمه بغير العلم بالحق
في مرضه على العلم بهل كنهه ليكون من رايه

خذ اذ عرفت كنهها في مختصه ولم يذكر قوله اصنع وهو ان كان
انه الحوزة ليس بشرط بل ان كان له حوزة وان كان لا
وحايات وذكروا بن رستم والبقع المتيقن به الحكاية
بما هو السماع ووقف في تركه شيخنا الاعلى رحمه الله
اداره وكان مبطل في غير من لا يوافق وحوزة ليعت
لينة البينة بل ما توجب وجوب العلم في بينه
لحق اسبابه من ثبت وغيره كما جعل في مجلس محضرة
المؤمنين نصر الله ابو اجدار في علم الغرض فقال
كمال لم يعلم به هو كحوتة بن رستم والبرهان
احاديث السماع ولا بد من قول الحق لا يظن بغيره
هنا كما اجاب الا بغيره لم تلت عليه النسيان
بانه يمتنع منها التمسك وحكم بطلان الحق
على جميع الحق من الكتمان والادراك في حق
انما يانه اخبره المستحضر على عين الزكيات
بمع العلم بالخبر المشهور في كنهها
بالقتر وهي تفتيد الناظر في كنهها
افضل الناظر وان يفوت وجب اخذها من التركة
فقال الفاضل كعب تفويج الشهادة عليه
والحق بمسألة التعليل وبيانها فثبت وقفت
وشرح الشيخ الفقيه الفاضل بن خيرة رحمه الله
فقلت لم ليست كنهه المسألة لان الشيخ نسب
ليسفة وغويز في شبهه العلم في وقف في
مبطل تفويج الشهادة على عينه مع عينه
التحويشها وبينه مسألة التعليل وهو الفرق بين
اختبار احوالها في العلم بالحق في العلم بالباطل
الظاهر قال او تصرف في العلم بالحق في العلم بالباطل

ما تصرف فيها مع ان صاحبها هو تفتت جواز الاستطاعة بما عينها
 وان كان عليها من جهة بيع مع ان بيعها كتاب مطبوع عليها كما تقدم
 ثم لما حث الغاي في بيع اختيار وروا السلطان فهو الله اختلافا في بيع
 ميزها مع تركها مع موصفها في حرمها لما كانت تصرف اليه من
 كونها مع اهل الترمين وجعل بيعها واختلافا معها ووصولها على
 يدى الشرع ولم يدخل فيها ما ناله الله بالسني وادارة عن نفسه
 وعنه رعيته خير جواز **مسئلة** والعرض كالقوة قاله وغير كتاب
 منها ولا الخالة الذين قبل الهبة واما بعد ها وقبل **المسئلة**
 او العقد وما جيز في مرض موقعة عليه بيع بطلانه او افضاء
 ثلثة او خميس من الثلثة ثلثة احوال الاول من هبة المروقة
 وسماع عيسى انطرد له مع مسائل من هذا الباب في المشرح
مسئلة وسيل بن خالد بن عمن وحب لابنه الصغير حضم من
 حنة في بيعها له هبة سلب عليها الا اعتصار ودارها من نفهم
 لولد مقام يفتت شركا له في المورث ينصرف بالشركة بالثبوت
 الملك والوصاية وانما لا تنضم مع بنوع ي عليها وبيعته
 عن اذن الغاي في بيع الواهب النصيب عن نفسه لانه ذكر في
 الوثيقة ان الذي باعه فلان المذكور عنه كذا اسمها بكذا كذا
 من اثنين واعدار اليه بجملة من اعدار من الورثة ما عتزم
 بان لا يبيع له حكم الغاي بجملة البيع ثم قال ان الواهب
 يريد تفتت البيع في الهبة لكونه منعه بالاله انما يباعها من
 نفسه لا من ولده وادار اخذ الباقي بالشفقة **باب**
 هذا البيع يبيعه على امره يفتت المستول منه وهو ان يبيع
 الخاتم الا ما ثبتت ملكه للشركة وانه لا يفتت مع من ثبتت
 ملكه وبيع عليه وهو الملك ولو كان بعد ذلك دافق بحجة
 قبوله وعرف ذلك وقت البيع ولم يقبل منه وانا بما لا يعرفه
 قبل وهذه ابيح الاجتهاد لهذا المصنف الامام في **المسئلة**

ظاهر

ظاهرا هذا الجواز ان يبيع عن نفسه اعتصارا في اثنى العاشر في ذلك
 خلافا وقال في رجل وحب لنبته الصغيرة دارا واختارها وبيع ذلك
 هبة لها الهام ملك يمانية متغال فيضها اليها من منزلة منزلته وبيع
 ذلك في التصبير اعتصارا وتكون الدار لنبته **باب** يبيع بانه
 تصبير ويحتاج بيد التي معرفة ما اخذ عوضا عن الدار في تسمية المال
 اليها مع المعرفة بان البنت تفرز الغزل الذي ياتي منه في المال
 كقول الذهب او يفرز **مسئلة** وانما وقت من امها او غيرها ما لا يمانع
 يعرف ذلك في التصبير اعتصارا وهو كهيئة اخرى تفتت مبيح التي
 حارة تامة ويكون ذكر الذهب لغو وكانه قد وقع في تحوط الدار
 عن الهبة الى البيع ليسكنها ولا يحتاج الى حيازتها وذكر في ايضا
 قول الكتاب في كذا التبايع حاكما عن الواهب لم يستثنى البائع
 فلان لنفسه في شيء من الاملاك المذكورة حقا ولا ملكا الا ان يبيع
 من فلان وقوله البنت هذا حاكما عن الواهب ليس بالاعتصار
 وحبه وليس هذا مما يخرج له الهبة من بيع الموهوب في يفتت
 الاب بالاعتصار او ما يحالسه من العاقل الاسترجاع لا لبيع
 اهل الاعتصار طلاق غير ان مالها باحدا للامام في ذلك من
 الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله واولاده العيص ببيعته فحمل
 يتسلط عليه التنازل لا يبيع ولقي اخر ان قوله لنفسه يفتت ان يكون
 الله هو هنا موضوعها البيع والنصرف لملك وهذا احد مواضع
 في اللغة وايضا فان ملك الولد يفتت بغير الهبة فلا يجوز اخراج
 ذلك الا بما يخرج به الاملاء من بيع الوجوه الجارية لقوله عليه السلام
 لا يخل مال امرئ مسلح الا عن كمين يفسر منه ولعل العاقبة انما كتب
 هذا للعلل من عمل نفسه وكثير ما يفعل هذا في الامم ما اذا تقرر
 من ان يبيح الا ان الامام قال ابنه لنفسه وفيه اختلاف وتقييد
 والبيع في سماع ابيح جواز والثنى لابن وعليه في اخراج الوثيقة
 ولا يفتت **مسئلة** بن بنون يقول في الجارية لزوج جري وهازلها

الابن الجوز به / الابن الجوز عليه من ابنايهم الى ان يبلغ ابنه بلان
 يبلغ اليه نفسه ليعلمه ان ثقل الله بن عات كره ابن الفاسح ان يذكر
 به كساي الصلوات ان الاله اختار من نفسه ليعلم الجوز به / الابن
 لم يزل من ابنايهم وذلك ان السكون منكم احسن ان العسنة
 احدثت بان لافا بنه ليعلم الابن ان يزل في نفسه ليعلم الجوز به
 قال وما يقول / لا جعلته الموثيق لان نفسه لا تستطاع حيازة
 عند ابن الفاسح ولا ابن جبر السلا في شتره لانه ان يقول رجع
 عنه بل لا يرضع عليه يد الجوز / لا يظلمه الجوز / حوز
 البسوز / والذي انكر الاول ينكره من باب اخر / ويعلم الاستعداد
 يستلزمه **مسئلة** من نحو ما تقدم قبله بن عات ليعلم نفسه
 المستور من وجه لابن الصغير هبة تسلط عليها شرا لا اعطار
 فتح يا محبا باسم نفسه وحيات فان التمس للابن في ماله وليس
 يبعه باسم نفسه محضه منه / لان يشهد عنه البيع او فليس
 ان يبيع ذلك اعطار منه لها ولا يجوز اعطارها ببيع البيع لانها
 تغيرت عن حالها قال ولا يكون اعطار الابوين / الابن لا تستطاع
 وحذرا ليت جوابا لابن ورد ظاهره خلاف هو وان ذلك انه قال [ح]
 بلع / الاصل ان مال الله ونفسه الى نفسه ورجع بذلك وان ذلك
 الشئ - المبيع مما لا يصير للابن من قبل ابيه بهيمة يجوز اعطارها
 بمقتضى ذلك والظاهر عندي انه بيع محذور وتنفيس / لا
 تستطاعت وناقضه / انما اعطاه البسوز ليعلم نفسه لانه انما
مسئلة وله عن / لا يصير وتنفير الذي تافه وانما تعلم عن حالها
 لا يرق ليعلم ابوين يغيرها اذا كانت ليعلمها البسوز ليعلم نفسه
 عما ما تقدم من الشهادة على عبيتها ان كان العنصر عليه بالغا
 لانه يستتر طرية انه لم يبعونها ولم يبع عليها ولم يجرى دينها
 وكذا انفق عليه الشهادة انه لم يبعونها بوجه حتى اعطارها
 ابوه واما الصغير فلا يعنفق الا الى الاستعداد على الاعطار

فعله

ففعله **مسئلة** ولا تنقص الصوفة ولا الهبة الا ان يخرج الهبة
 انما الحصة او توسع او اقلها / ثواب الله عز وجل بان وفقت مصلحت
 بلان اعطارها ولان الابن في وقت هبتها ليعلم نفسه وان كانوا
 ذلك اعطارا او كيارا في ولاية ملا اعطار لها عن اخره صغير تنقص
 الصوفة / ان شرط التصديق في ذلك ينقص صفة على الله ولا يقتصر
 انما وهبا / الصغير من يبيعه لانه من وجه ليعلم نفسه على الله اراح
 حصة / الابن ولو وهبت / الابن فتح توجب / الابن بعد الهبة فلها الاعطار
 انما التطق يوم عفة الهبة وكذا الوكان يجوز لا يبيعه بن عات بريد وصح
 قد ينفقوا باعق وان لم يملفوا بما خطا له البسوز ليعلم نفسه وقوله
 المروثة لانه من ابطال حياته / الابن فتح وقت الهبة الى وقت الاعطار
 خطا ملا المروثة **مسئلة** علة بن عات عن المشاور من فضل في
 يبعه فقه على رجل وعرفه بها فاستت ولم يقل فيك ولا الى اقل وترى
 زمانا تفرغ عليه مبيها كان له في ذلك ان طلق غلظها خطا ليعلم
 ليعلمها بما رجه القدر ورجع البسوز ليعلم نفسه كذا الخروج
 انما يقع الموقوف بغيره حتى مضت سنة او اقل او اكثر اجمع
 منه محضه من عات معلق بذلك وارثه بان لم يبع من طوع الزمان
 ما يبعه به الموقوف وتاركا لغيره القليل وان عظم من ذلك
 ما يرا انما ترك فلا فيل له ما مال الموقوف ونفسه يبع طول
 الزمان يملك بالعه ما كان تاركا لغيره ولا كان وقوبه / لا على
 ان يظن بغيره ان يذله غلاما ورثته البسوز ليعلم نفسه وكان ينفق لنا
 في الزمان التي لا كربة الورثة نظرا والصواب يغيرها على احوال اليه
 وفيه نظروا الصواب جريه على احوال الشبهة ومبطله على
 وارثه اعوان وغيره من مسايل السنة كالعنة وفيما اليكم
 مع زوجهما السنة في محج الجبر ومسايل الجراحات واخر القسرة
 التي يميزه لك **مسئلة** وفيه من من مزين اخ / قال لا اله الا الله
 هذا الموضع كرم او جملنا او ابن فيه / ارا جعله لابن في حياته ابيه

لا تنقص الهبة ولا
 الا من فيه انما كره
 الهبة انما كره

والاب يقول كرم ابني وحبان ابني ملايستم الغامعة بك ولو هو
موروث ولا يستحق الابن فقير كان او كبير الاب لا ينص الى
يصدق او يحضنه اربع وكذا المرأة وقد يكون مثلها كيتوا
فيما للناس وليس يشي في الولد والزوج ووقفني سماع
احسن ابن ريشة لان رباح لانك لا تقول عليه السلام انت
وما لك لا يبدى قال وانك قد اذعفت مثل هذه الوثيقة لزوجة
ولا ين ريشة في سماع انتم في سماع ان الغنية ان اقرار
لا يجوز والتمتع وعلم وعلم انتم في سماع انتم في سماع
لك لها ويصح انتم في سماع انتم في سماع انتم في سماع
يفق السنيون انتم كان يفتي انتم لا يفتي عليها الا ان يحقق الورقة
ما يفتي به عليها البيني وضعه بن زري وقال لا يفتي بها من
البيني وحزنا كذا ان كان عليها حيني انتم في سماع
مرضه ولا خلاف فيهم في علم انتم في سماع انتم في سماع
زوجه في كذا يكون من ريشة اخذت في البيني وما كان
من زوجه او زوجه في كذا انتم في سماع انتم في سماع
الزوجه في كذا انتم في سماع انتم في سماع انتم في سماع
التمتع في كذا يكون برجو اليه هذا السور في كذا انتم في سماع
اليه من الوثيقة هي انتم في سماع انتم في سماع انتم في سماع
في كتم وجواز امر ان جميع ما يفتي عليه البيني البيني
يستكن مع اء ولد في كذا في كذا انتم في سماع انتم في سماع
والولاء والكسوة والنواحيب والماعونة واللائحة والحلي
والفيل والكثير في كذا في كذا انتم في سماع انتم في سماع
بوجه من الوجوه ولا يفتي من لا يفتي بعد معرفة بقدر ما اقره
مما ذكر في هذه الكتاب بان عفت في كذا في كذا انتم في سماع
بطلت في كذا في كذا انتم في سماع انتم في سماع انتم في سماع
من البيني في كذا في كذا انتم في سماع انتم في سماع انتم في سماع

الا الشئ

الا الشئ البشير مثل الحلي الناقية والعرش والعماد والتمتع
التي على ظهرها واما المستكر فلا يفتي في كذا الامع في كذا
البيني والفتي في كذا وكذا ومع سماع ابن الغامع ولو انتم
انتم في كذا ومع صلاتك انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
البيني عليها ولها ردة وما انتم في كذا من كسوة وغيرها لاهل
فان انتم في كذا البيني لا يفتي انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
وليس في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
والناظر في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
وهي كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
التياب والحوادث في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
حياتكم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
المرقة في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
لعمري في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
المرقة في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
الهيئة في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
لها في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
كالجوز وهل ينظر في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
كثير في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
عالم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
وهل انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا
هو في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا انتم في كذا

عنهما حين اديتة بقولها بعد موته تسليع لقولها واذا ابطلت
 الهبة لم تخلص بغير بيعه في ذلك والقول قول المرأة في البيع والجوا
 هر مع يمينها انه اخذ ذلك فان ادعت انه انما كان منطاعا وجم
 التوابع لم يدرى مرضا هذا فت مع يمينها وان عنت من مرضا
 بل ليل ابراء الزوج انه لا حول عندها مع خفي اقرارها له في
 المرفق وعن جماعة من كبار العلماء مال المرئيين لا يجوز اقرار
 الزوج في عنت يمين لو اقرت الا ان يقع عليه في العنت ويكفي
 ان كان اهل الاقرار في المرفق وهو يمين مسئلة ابن الحجاج
 في امرأة طلفت بصدقة ثلث ماله في الساكنين على ثلثه
 عنتت في يمينه بان تخرج ثلث ماله وعلها من اصول
 يخرج ثلثها وتوقع بغيره كانه من عنتت اقرت في التمسور
 والمساكن ولم التحق القسمة غير ان من حضر ذكر انه يستعير
 الثلث من الاصول بالقسمة وان ينفقها لهما وكهر له بان
 حقيقة العتوه ان يقع الاصول فيما تحت ثلث فيقتطع ويؤثر
 على المهاكين وملا ذكر والراجح لان خلا وطواهر التصوصي
 و خلا وقطرها في يمينها السور له ليس هنا ما يدل على
 الجس لا نكاح ولا لزوم من صدقة مسئلة وسيل على ان
 له بنون من وزوجه فكان مكان يسل الى الاكثر في يمين
 ويطلق وهو معتمتع ببيع له بغيره وبعده وتصدق بغيره على
 بغيره يمين نعم انه استشهد لابنه الكبير عليه كذا وكذا اذ يشار
 ترقبت في عنت عليه من ضيقه ودينه بغيره كذا وكذا عن ذكر
 الابن ان ذلك من ملكه ومال زوجته تقع يقع الاب في كنفه
 ونظا درج على استناده والربع تحت يد ولذا المذكور الى ان توجس
 يقع بطلب تركته بذلك العقلا بقال له بغيره البيني ان تحت عنت
 وبقته له حتى يفعل ما فعل ووجه اليك بهذه الفقه بقال
 لم بغيره البيني وكانت عنته ربعة نفوس له وبفضل بل كفت
 لتصرف في ماله وتدخله في منافع ولا ينفذ رفق على

شع

لشع وان يحد يمينه بغيره مع كنفه الابن بزعيم الاقرار الاب
 بذلك خاتمة بل يستعد انه كان غنيا عن اقل الدين فهل يتفق البشير
 الا لا بد جسد اذا كان الاب على ما يوجب (استحقاق الولد) وان يحد به الاب في
 الكبر مع الابن جميع ما استحق له لاسيما اذا كان حارز الاملاك التي صير
 اليه في الذهب التي استحق له بها وعمرها في حياة ابيه مسئلة
 ابن عات عن الاب في اذ انضمت امرأة بكالي لها فادعت عنتت عا زوجها
 الميت لم يفيضه المصدق عليه حتى قبله امرأة (انها في تقيضه ولا وهنت
 ١٧٧) مسئلة في عات (انها وهنت المرأة حدة) (انها الزوج حدة) (انها عنتت
 ورايت معلقا عن فتوى بن رضى في الهبة بجلد (الورث) وان كلوا اقرار
 بالدين بجلد المرفق والمقر له وذهب بن حمزة واصبح بن محمد الى اهل
 المرفق مسئلة في عات (انها وهنت المرأة حدة) (انها الزوج حدة) (انها عنتت
 انها ارادت التوابع تصديق وسوا ان كان عينا او عرضا بخلاف
 ما وهنت من ماله من غير مهرها او وهنت هو اياهان ماله
 بجميع اختلاف ومنه المرونة الاقوال الا ان يظهر ابتعا التوابع
 وهذا مع الايهام ولو ثبت فقال باضا وهنت له صدقها بعد مهر
 فبطلت بعدة وطلو لم يغير مكرمة ولا مضرة اليه لم يرضى ولا سوغت
 الاصله لم يكره مع عشرته وما تزوجوه من ثواب الله بليس بغير ثواب
 ولو فالت استغفرت ذلك عنه على ان لا يظلمها ولا يزوج عليها
 ولا يشرا ولا يطارها به بغيرها ورايت من ماله وان فعل شيئا
 من هذا في يمينه رابعة يمينه وهنت له وهي مصادقة عليه متى فعل
 ما اشترطت يمينه اذ عنتت له حلفت وربعت له هبتها مال من يقوم
 ويخبر السور في تقيض (الطلاق) بما ان اعطته شيئا على ان يفرقها
 على غيرها او العكس ان في السليم ثمة لا خير فيه لانه من بلاء خسارة
 بيعا وتارة صلحا المشهور بيوافق وهذا تقيض الخلاص (انها عنتت
 مع تقيض ان ابن رز قال ان كان بيني الصم فتبين على ما كنت
 فعلا في ذلك مسئلة الشعبي من تصديق في ابنته باملاذ من دور

ان لا يظلمها ولا يخطرها
 ان لا يظلمها ولا يخطرها
 ان لا يظلمها ولا يخطرها

وليس يلقى ويقار زمانا يستغلها ويجري ثم زوجهما و دخل بها
 زوجها بماتت فكله مع فتها بماتت بها وقال كفتة انيق عليك
 وقالت ان لا املك مستغلا فذكر خمسة عشر في اربعة اقسام
 ولها ايضا حرفة و اجرة في نفسها **ما ج** اي (اي العطار له القيل
 بالنيقة لعل لينه انه لا يما وجه الحسنة وتحب عليه كرا الارض
 كوله المنة و قى ما يلع من مستغل البساتين ولا يفهم ما تحصى
 لا يملك الغرض ومنه لا لا ينيل وزاد لها القيل بماتت بها والمجا
 لمينة فخر مستغلا ايضا وزاد غيرهما ان الما السية تكرر من يوم الصدقة
 و اجرا حيا على مسئلة ان لا انيق على اقله ثم قال ولا يلى على الاب مع
 ذلك ان ما لا اقل لا يلى عليه واختلاف احواله واصحح حاله ويكون
 محفوقا وانه كان للما اجرة حاسنة و اخطا في استجارها ولو خرم
 في بيته اليه. الخفيف مثل حرفة البينة المروقة ونحوها وموق
 ذلك مما لم اجرا قفته له ان لا يجوز له الاستجار الصغير ليسفقه النفع
 عنه مع يسار رداء ولو كان للبيع مال كان اعوى في منع الاستجار
السر و في قوله لا يلى على الاب الى ان حركه يريد ان لا يلى على الابنت
 ولو لم تنزل بحجزة طلقا مطلقا وهذا فيما يعلق به واما ما يعلق من
 المحور فيمنه لازمة بكل حال وقد مر هذا **مسئلة** و **سبيل**
 المسير و في كثر فذقت بديون على اية ابيهها و دعت الوفاق الى
 ابيههم و حوزة و ذلك في كذا من عرضة و اوصت فتلقتهما
 لينة ايهما تفرق منيت ولا و اوت الاخذ الابني و ابنت بنت هي ان
 تها في حيا تها و يعظم فيها و معلقة هل يشهد فصد حرماتهما
 و انتار الابني و ينسب بها نفق **و** ايها ما نفق في الحق من
 هيمنة محوزة بالاطهر من المذهب لصداها و اهل الوصية في الرضى
 المحوزة بالثالث بعينه فلو ان مستحور ان و عاذرت من تها انما
 بعلمته (ينسار الولد ايهما انما يلقى من غرابي الاحوال والعلم منها
 انما يجعل للمخار و اهل العكسة وربما اخلط كما في لاجره الانسان

لاجل المسألة للما اذ في فتها اذ حرم من لغايم ينسب تحقيق هو
 النكتة ينسج الجواب عليها السري ان اخص الضرر بالصدقة او العظيمة
 من ذات الزوج بمزجه ان القاسم اخطاه و لا ان الما حشوة خلافة
 و اخذ من و عاهاها الشان في مسئلة تلح العفراء اما ان بحيرة الورقة
 لا يلى اذ العكس فعال في مسئلة العكس لا يجوز لانه نص الضرر بذكر
 مسئلة و سيلة المارر عن تصدق بيت من اارة على ابنته و ينسب
 من الما لى و البسر و المرحاض و عت الصدقة و تكرر المنصق و لو ارد
 الورقة الما حلة في الما و يعلقها مع البيت (لذا و **ما ج**)
 لا يجرى البيع بغيرهم لان المنصق رضى بلاك و لو اطلق جميعا
 في حكم لم يبق له مع فعال و كذا في اخطاه ما يجعل بماتت الباق
 لا يلى منه بان تطوع المنصق عليه بيع البيت مع بينة (لذا و
 و فرت على وجه الاخطا في مخرج فخر من جميع الرجليين سفينتهما
 في البيع مفاد لك **السر** و ان من قول العوارق قول (ان) يعين
 في سماع (شبهة) في البيع المتعمد (ان) يعنى بهى الرافق **القص**
 لاقى له من ذلك الا ان لا يكون لم حيث يقع بابا يكون له الطرف على
 ان ار المنصق و يساير مرافقه وهو دليل قول (شبهة) في سماع
 باع فتاة من سماع بمس من طامع اليسوع و على المرومها **الاب**
 ان مال المنصق في قصدة البينة خاتمة فيك لا يعلق وهو طاهر
 هذا السماع و معلقة (ان) يقع له دليل على مقلد و حركته ببيته
 فلا يصح ان ار المنصق في عليه و قيل بفيل مع لينة (لان لا يكون له
 انتفاع بالبيت لا بالحق قوله من مال المنصق و هو ايل في سماع
 اصنع في سيقنتها من الباع (رضا و لم يذخر بخرها بمس في اختلف
 في البيع كذا. الدار لان يقول الباع الارض بالتجرو كما ان كل مبيعا
 زرع فهو لبايع حتى يشتركه الباع و هو متفق في الما المتجتم
 الى كذا الارض كانت الارض في حلة مع السجيرة الضرورة و في
 رهونها من رهن ارضا (ان) يلى بيسعها (ار) هي النخل و لم يزر

الارض كانت الارض واحدة مع الشجرة الصرقة وفي رهلها من
 رهن الارض انت قل يسقط ارضه النخل ولم ينزل الارض في ذلك موجب
 تكون الارض من النخل رهنها وعندها في الوصية والبيع مكان يقع لنا ان
 في قول النخل في رهن الارض واضح وفي العكس نظير ما لا يفتكاهما
 وفي آخره من البيان مثل مسئلة سبله ابو اسحاق التومسي
 محني استراة ارا ونفخ في رهنها وذكر انه استراها لولد الدقيس
 بدنا يورث في رهنها عليه وحازها من نفسه لنفسه حتى استترا
 هذه الارض بغير مزية رهن بها مرفوعة سقطت الاب ستيه
 عند قسمة رهنها بغير مزية بطل هذه الشرا لولد الافاق
 اخذهم بغير مزية اهل الزهبي ومعه في رهنها رهنه الصرقة
 المبرور في رهنه الخلاء في رهنه من كمال بن عطاء وابي سهل
مسئلة وسبل بن رهنه عن مسئلة ما حلهما ان رجلا هلك
 وترك ورثته زوجا وثلاثة وابي عم وقد كان وهب في رهنه
 دارين وثلاثة موارثته سلط عليه في رهنه الا عتار وان
 الام تصدقت عليه في رهنه مائة متفال وانه اخرج في رهنه
 ثلثين متفال وانه استعنه من مائة رهنه سعيه متفال لا
 تفرق في رهنه ولم يوجع لم يفرق متفال وثلاثين وحليها
 وما عرفت عما سا كان وهب لها السلط عليه في رهنه الا عتار
 ووجدت عتار الا فرار رهنه والهات في رهنه ووجدت عتار
 ولم يثبت انه اخرج ايضا من القلة ثلاثون متفال عتار
 السعيه في رهنه العتار وانه بعهما ووجه التوليح لا يثبت
 وانه كان في رهنه مائة في رهنه بعهما في رهنه الا واهل
 فهايب البنت بعهما انفق عليها ابو هليلج المليح الا في رهنه
 ما وهب الاب في رهنه من الدارين والحواريين والماعون
 بهو ماضي وهو الحار لانيته ولا يقال للعقارب ان لا يثبت
 البينة بيه بالمشاهدة على عتار في السلب والماعون وما

ذكر انه اجمع تحت يده من القلة مائة من اذ البنته ان يفتك لهما
 في ذلك من الربع الموهوب من يوم البينة الى يوم الاستحاضة وما
 اشترط من الصرقة لهما وانه رهن في رهنه لهما لان من شرط
 رهنه البينة اخراجها من يد الواهب ورهنها بغير مزية بعهما في رهنه
 المشهود لهما في رهنه الا فرار وقصدين الا في مائة وسورة
 عتار بين العتار وبينه مائة الا اذا ما في رهنه الفوج من الفلج
 بان ثبت انه علمه رهنه ان يكون اعطاه من يوم افرار السعيه
 الى يوم يثبت ذلك البينة في الفوج بانه يبع لهما وان ثبت
 بنيه في رهنه بعهما مستحضر الزهبي وهو مائة من الفلج
 في الخط في المشاهدة في الا فرار ونفا في رهنه عتار لا
 مشاهدة على نفسه في رهنه ليل عتار ارادته مما استعنه والرواية
 عزما لك بعهما مائة من مائة وسبل في رهنه في رهنه البينة
 لملك ودار بغيره المليح من الدار لكونها بعهما وبها المليح في
 لهما في رهنه مائة في رهنه لهما في رهنه المليح في رهنه
 البينة في رهنه مائة من مائة وسبل في رهنه مائة وسبل
 محني تفرق في رهنه البينة لهما في رهنه في رهنه البينة
 وحليها لولد في رهنه من بغيره من ابيه يخرج في رهنه مع الوكيل
 وحوز رهنه في رهنه البينة في رهنه في رهنه البينة لكونه في
 موقع بغيره وهو بغيره في رهنه مع بغيره بعهما في رهنه
 عتار لا يثبت عنه الحوز الا في رهنه الا اذ اذ الفوج في رهنه
 وبني هذه الا في رهنه البينة لهما في رهنه في رهنه البينة
 في رهنه لهما في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه
 بونه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه
 الداية في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه
 الربا بغير الصرع ان يبعه رهنه او يبعه في رهنه في رهنه في رهنه
 البينة في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه في رهنه

الخبيث عن بقاء العنبرين وحكي مباح خلافاً عن مالك هل يجوزها
 البيع مباحاً بل ويجوز وهو المشهور أو جواز المهرود يجوز مباحاً
 الناجز والسبب مسئلة بن عات عن الاستيفاء ليس بما انفرد
 بان يستمر إلى الناس ولا ان يضيءوا الخ ولا يكافوا الله اياً
 ويكي ذلك عن مالك وكذلك السلطان لا يكافي ولا يكافي مسئلة
 وسئل ابو جرح عن بيعه في الي (الرجل) الطحال ويرد عليه (الرجل) الآخر
 طعاماً مثل الزيت يرد عليه (الفج) أو الزبيب والبن والسبب
 والبيان والجمع وبالفج يفرق بين الناس هل يجوزها **باب**
 لا يبيح ان يرد طعاماً مبروراً فيمت ان كان مما يرد خوويج فيه
 التواء **السؤال** في قوله ان يكون الخرافة كما يابها للخلاف
 الذي تقع ميطا وان شئنا الامام وجه الله يخر ان يفعل شيئاً
 من ذلك على المشهور فيرد ما يهد في اليه في الموضع الذي
 وضعه الواجب حتى يخرج اليه شيئاً من الطعام من (الخ) ان
 ووجه خلافة تلك الجزرية او الفلال يخرج مع ما يرد اليه
 وهذا على وجه الاستحسان والعلامة ان الناس لا يقبلون زينة
 هذا التواء وانما هو للبركة او لغرض آخر مكيه مارد عليه
 بيع على قل قول واسميه ايضا عن (الولد) من ينفق ماله
 او او يعي الكنية وخلال للزينة ووجه من لا يخرج (الكنا) في (موت)
باب بان هذا طلة (الطلة) محليمة من غير قن وفي (الخ)
 كان اقراراً صحيح ولا يبرق الولد ماله ولو كان يعرف له مال فهو
 في يخرجه عن العطينة ويستغنى عن الجزاء الا ان قوله
 لا يخرج في (موت) ينفق به هذا الاقرار ويطلبه وراي
 حتى يستشهد بيينة انه اخذ فيه ثمان من مال الولد فيورد
 المال من فركته الى الولد ويحصل (البيع) مسئلة وحصل
 ان يرد الخ عما يفرج العيان في الله ان ووقع في سماع اصبح
 كراهية وكينة (الفتنة) الماكي يوازها وانما قلنا عنه

في نهضة

في نهضة العرب وحكي في الاستيفاء عنه واهـ ما يفرج
 الصبيان ونسبهم فيه تفصيل لما يشتر عليهم مما يوكل ووه فيه
 فنهضهم خراج نهضة عليه (السلطان) عنه وعلمت (المنشور) بفضله
 يقع فيما فيه اكل المال بغير طيب نفس من اربابه وهو لا يخل ويخرج
 على التنازل في (الاكل) منه اخذ منه اكثر فيق اخذ حراماً ولفظنا
السؤال في (الطعام) لضيافته او يخرجهما ماله الا ان
 ما ياتي بين يديه ولا ينفق التي حار في تحصيله (الكاتب) نفس
 منه وذلك ان (الطعام) كثير او اكل ولا حار حار عن (الفتح) لا يرد
 من (المنشور) ان (الطعام) لا يبيح على القول انه لا يملك الا بالازدراء
 ولا يات منه الا ما جرت العادة به من باب تحصيل الجمع (الطعام)
 ولا يبيع منه هراً ولا يخرجه (الاطاع) ربه وعلى القول بانه يملك
 بالتمكين يجوز ان يبيعهم الهرو ويخولها ويح على (القر) في
 في شرحه للشيخ ويحتمل لا يبيع شيئاً من ذلك كله لابل انه (مما)
 يملك (الاستيفاء) في نفسه خاصة لا يبيع منفعته الطعام من مال الله
 كما يرد عنه مسائل (الجسر) ولفظ من (الشيخ) (الطعام) في غير الله
 الرماح لفتح محص في (الطعام) اكل مع لفظ (الطعام) في (الخ) او
 العلامة بخلاف على المروية (الفتنة) يقال جالس ينفق الناس
 من راي في اكله راي في دينه يقال له استغنى من راي في
 اكله يستخرج منه ومن هذا المعنى ما يبيع من (الطعام) في (الخ)
 الاعراض (الولاي) او (الاطاع) من (الطعام) او خلاوة وقص
 يقع الناس بها (المعاشرة) وعرضه بفض لا اكله ولا يبيع ان
 يحضر مطلقاً عن ان يكثر من اكله وان حضر لضرورة ولا ياكل الا
 قدر ما يوجب له بعض حاجته على العادة ولا يجوز (الخ) في (الاكل)
 الخ اليه جهنم في ذلك ومن هذا المعنى طعام الاحياء وهو ان يور المول
 كما وقع او يد قل عليهم مستحسناً يجمع بالكون فيعرفون عليه
 ذلك (الاكل) بغير راي في جامع (الفتنة) (الاكل) له الاكل في مال

ابن رشتة معناه انه اجهل اهل اهل نطيب انفسهم ان لا لو تفق
 عجم طيب انفسهم لمع ولم تفق طيبها لجاز ومن هو المعنى مسئلة
 المرونة في قوله من مبراع ان يتبع له ان يستغفبه لينا انه ايسر
 خيره ومعناه انه جعل حاله لعل نطيب نفسه ان لا يجلد لاليتغ
 ولو تفق احد الامر في لينا عليه العلم والله اعلم قال ابن رشتة وما
 ينتشر عليهم لينصوه في هذه ماله وابلان فيجوز ذلك في المباح
 والمكروه من قبل العاين ويغير قلان فان الثروة في علم الفصل
 من علم النجى للموارخ هله ولم يجرم انه خص النجى
 بالنتهاء غير الماذون فيعبد بديل ما جاء به حاج لكوي (الني
 على الله عليه في قال يارسلوه الله كيعر اضع بما عطي من
 الهدي قال الغرهم والفق فلا يلهها وقل بين الناس وبيها
 وفلان في ياتات وبيت من شاة فليقتطع مباح في هذا بين
 الاثرين ان يافكا ما شاة من غير مقتدر الالبس في له ومنه
 ما يفعل في يعة الغري يتركه افر من ان للذي في يفتنفسه السيل
 وما يفتن في يعة الملوك النفا من من الثاني والاراهم
 على زواكس خوارقه او انسابه فمن حصل في يري يشه بقوله
 ويكون ذلك من لينة مباح فيهل داخل تحت هذه العطل مسئلة
 ويسئل ابو محمد عن يقول للرجل كل من ماله ما شئت واطمع ما
 شئت واحمل هل تهي لم ذلك ان لا يلهها (ما ما لا يفتن
 انه يقول في ذلك على الصدق والحجة وحسن النية فارجوا ان
 في ذلك جازوا ما من يقول ما وجه التخل او يلزم به بذلك ولا
 يتبع في ذلك البس في له في العاريف فيصن تسريح له الذاتية
 ويقول له اركبها فثبت لثبت في جميع ويوهها وتحميله
 تفصيل هذا العموم بالعادة في هذه الخلق في يله (الولوع انه
 في الحاشية لا الطمع مسئلة ويسئل عن يله في الرجل
 الطمع من بالهنة وغيرها لا الطلب في ايات في يله هو ايضا

طعاما نحو ما يعرف بين الجيران هل تراه ان يلهها ما يلهها ما يلهها
 له البس في له هل مثل ماله المرونة ما يلهها الجيران من العوام
 الخضر او يوهو وهو ما فده من من شاة الامام مسئلة
 ويسئل عن ان قل يته ربالا فيهم من قل له الصفة فيهم من
 لا قل له مبال لهم لا تتركوا في العينة شاة ولا تتركوا في
 ماله البيت وعود لسا لة ذلك وريها في يستلوا عن ذلك هل يله
 في ذلك في ماله وبين الله ويشهد لو طلموا الله هاهنا هل يلزم
 في ذلك ما جاه (ان كان منه ذلك في اليه لفته في القول وقال انما ارد
 ماله البيت من شاة دون شاة فلا يلهها عليه لا في هذا ولا في هذا
 الامان من الما كزل الزرع عمره ولا يلزم في ماله وبين الله
 الامانوا في ماله الوفاء لم ولا يقضي عليه لم وليس عليه ان يله
 هيوا به البس في له في هذا الخوف ولم فيهما ان المعروف لا يلزم منه
 الا في قوله وانما اختلف هل يله في الزايد الا في الخلاف في عوى
 المعروف مسئلة ويسئل عن لينة الصبي الكسوة والفتنة
 من الثمن وشاة في له ما يلهها لانه لا يجوز هبته لالا ولا
 لغيره البس في له في الجارية في مسئلة الوصي في مثل الكسوة
 من مال البيت فيواز في ذلك الا ان يقال ان هذه هبته ومسئلة
 الوصي صرفة مسئلة ويسئل عن يله هداية رجل بلقية
 اخرى الطريق ما عطاها منها في له ان في يلهها في
 وانما نوي في نفسه خاصة ان يلهها في ماله فلا يلهها ان يعطي منها
 لغيره البس في له في ماله مع شاة ثينة الا ان يكون له يلهها
 لم ودليل قول الله عويل الفاي ان لسوق الا حيلة لينة
 في يلهها في الله ايا في ماله في الجلاء (انوا هاهنا في
 يلهها لغيرها وان كان كان لغيره من ابن القاسم ومالك فلا يلهها
 وقد يسئل عن شاة في اخر صفة في يلهها في يلهها
 يلهها ثم اعطى في ذلك لغيره هل يلزم من عزمه لينة في اياه بالقول

بخلاف من اخرج لمسيكين كسرة فلم يجرى لان هوى لم يعينها يقول
 ولا يعمل بخلاف ذلك وكذا من كرس عابداً صدقة لغيره فيمضي
 يعطى له من ثم اعطى الغير ذلك فظهر في مرقم **فيمضي**
 هذا ما لا يفرق بخلاف الاول ثم ارفع الفرق بين الاولين فاجاب
 ان معنى هذه المعنى وان نواه ولم يتسلم يقول ولا ينفذ فيكره
 وان يتسلم يقول او ينفذ فلا يجوز صومه عنه وضمنه ان يعمل وكذا
 ما جعل له فيمنع من الصلوة سواء وقته ما اخرج للمساكين
 ونواه اعطاه ما هو به يتقبل يقول ولا ينفذ فيكره رد له لما له
 ولا يجرى انتهى فظاهر هذا ان يتسلم بالنية خاصة وجب له ما حرام
 بالنية والعمل الا ان يقول هو مخرج للقبول والرد مكانه لم يتبع له
 وعن بعض المتأخرين فيمنع كلهم لسبيل هو مخرج لوقت قبل الناس
 يلجئ في اعطاه لمسيكين ما كثر فقر حال الاول وكلية فلا ينفذ
 له عنى ولا ينفذ الا بالنية لانه وعد ولم يخله في شيء **مستلم**
 وتقبل ابو جحر عن نزيه بن عمار بن رطل ولم يقل المذيان قلت لا
 انه سمعه ثم طلب ما في الحديث في نية وقال (لا) تقول قلت ليس
 لك شيء **واما** جعل المسكين هذا قولاً وتعارف فيه
 معهما المروءة قال فيهما روى وهب بن عمار عليك يقول لك
 قلت فيه واذا قلت لطف وان قلت لا اخذ بها الذي بحاله
مستلم ابن عمار يجوز ان يتصدق الرجل بثمره ما يملكه ليعمل
 او اعمال كثيرة ويكون لغيره لها لغيره الخاوية في مسقية
 والعلاج عليه والنظر فيه ويعمر الواهب ما دفعه للمساكين
 فان كان الاعمال فيمنع السقي والعلاج في المدة التي لا تستمر
 فيها عا ربها ويتولى ذلك الموهوب له ياداً خلعت التمر
 انتقلت الي **سوزلي** هذا يقيد قوله في عراياها والمسيكين
 في ذلك عا الموهوب والمكسور عليه الزكاة ان بلغ حكمه
 ما يبد من الزكاة ومعناه اذا كانت في النخل الممرة **واما**

المسكين التي لا تصرف فيها وهي عا الواهب وقوله في صدقتهما
 لرواها الارض والسقري ثم قلنا عشرين مسكين فان كان الموهوب
 ليس فيها اطاره لم يجر وهو مذكور ولو كان الواهب ليس فيها وبقوا
 عليها جاز وكافه وهما لم يعد عشرين مسكين وتنفذ منته
 انه لو هو زكاة الموهوب وكان السقي والخزقة مع يديه انه يصح له
 الاكل وقد نه عليه بن قسح وخياما عا الرهن الذي يتسولي
 النياقة في القل المرتفعة والمقر للراش احروما لغوة القوي
 في الرهن واجراهما المتراكب في مخضو عا الخلاصة في حيلة المستلم
 ووقفه وارفتي فيهما الاول فيما عا الرهن كما نفخ **مستلم**
 ابن الحاج في تمام المتن في الباقي صدقة النطوع يجوز لكل
 احد من عني او مغير **سوزلي** يربى والواهب عا الموهوب واللاهو
 في عياض النية باكل يدينه احد العا ملين لاهيبا ان كان يظهر
 خلاف ما يبين بهي كما كلف السقة كما الراية غير في الغفلة
 والاطاح ليا على ذلك لا لاجل الم **مستلم** وعن بعض المتأخرين
 ممن اراد ان يتصدق نطوعا فليعترض امه بذلك فليمنع عا
 صدقة ولا طاعة له في ذلك الا ان تكون محتاجة بمقتضى ولي
سوزلي ويرى قوله في حسن كما قال نفق وحاسبها في الرضا
 معروف لا يعنف **مستلم** وسيل (السبورة) **سوزلي**
 قتل هو افعي اراد ان يخلوا في خيانه يروضة وارادته منه
 الخروج معه ولم يرد هو **سوزلي** لا يخلو بل اكله و
 ويظنهما **مستلم** مستلمة وعن بعض اصحابه اراد فخرج
 المسكين وهي ذائفة بين الخيان يعمرها رجل ومنعها من
 غيره وقال انه من المساكين ولا ينفق بها دون غير من
 المساكين لانه يعطيهم الخرافة لم غلبها **سوزلي**
 يوحى منه انه اذا عمرها رضى حسن واراد الاستيلاء لا فلا يكون
 له ذلك ونزلت وقال (لما جعل له لياكل وهو ومغير من شوكه

اجر الفلم والهج وهذا اي الاستحرام من الزهبي السورلي
ونزلت بالغير وان مسئلة في رجل كل غسالة وانما دلت فينتها
الى سائمة للذباغ فمرت بارزا حق لرجل هو جرو فحقه يذلا
الحق وامر بقطعها وتفسير ذلك الاثار واداء الاحوة من عمر
حتى مرت فتح بعد ذلك حست تلك المسئلة او اكثرها في
السورما عيقت الى ما كانت عليه وروى في خط الحقب
الضوري وبذلك اتي شيخنا الامام رحمه الله وقال هو الزهبي
تقتضي القواعد المعهية والمالكية وتقدم فيه هذا
ابن سهل ويحوز ان يجمع على الوحي بينا ما هي وروى على
ما لم يجمع لغته ويحقق في ذلك من ماله في يجمع كما كان في
فنتها ابن ابي زيد من هج حار رجل كله ان يجمع ابو
محمد وهذا اقوله يحيى بن القاسم وهي رواية (استهت عن
مالك وفي سماع ابن القاسم في خليج يجر في تحت حمار
لرجل مهذمة يلزم بجله بينا انه وهذا مثل رواية (استهت
وتخبر من رواية من بلغ استاه واستهت في بلاد ما سنجيا
المشترى عليه بله مثله وفي (النواذر عن ابن كنانة ورك
ينفق لبيان الحيس ولا يمينون فيه حواثيت وهو ذر ريف
لتفسير الحيس وفي كسر فنته من اهل الحيس او غيرهم
عليه منطلقا وروى النسيان كما قلنا خوف ان يوفق منهم
القيمة بقول الدار كما كانت حيسا عليه وتقر من
مسئلة ان اترك الوحي فبات المحجور وكرمه واهل عمل رتقا
في تنورت ويهتنت كان عليه فينتها ما نفق من
فمن يجمع اليه اية وعلما فترها بالاعلم في عانت
يعفيه فينتها مع الاداء واتي ابن عتاب في وجب في
على يقيم مفاع عليه تحققت وقال يفت بغير وجه يوجب
البيع ويبلغه كما افرع الوحي اتم بل عم خوف من (سوي)

وقد شرع

وقد شرع فيه واما فيكم فيجب الوحي على ما قال وما تيقنه من
العدة بان الاستهت عليه بالحق بان طلال سجنه لطلق مسئلة
ابن الحاج للمختص (الفي) على الوحي لغيره فتر ما تترك الميعة
ورفعه على جميع التركة وان لا يكون وارثا الا ان كان وان اترك لغيره
او بعد عليه في حق ليعطى ولا يورث الميراث وان كان الوحي
الوحي اما في حقيقته استاهت في السيل في رتق من في
المجور له وفي فكله الوحي او الغاي في نسخ عفو او الاملاك
من ائمة في عليه او رجل او كانه لم يرسل فنته الوحي عن التركة
لا بد انه وارث فيصير اليه المال بعد موت المحجور لعل في ذلك
في انها ليس لولي التبع طنته وحيه عما يورث من مال
ولا تصرفه واما في عفو نسخ اهل الوحي ان ينفق ليعتق
بما يورث من مال فان ابا من لا ينفق الخايع بان يوقف فيعين
مال التبع السورلي مسئلة ان الحاج كل فنته
وهو قال ليعتق لرجل وراثة ولو قال فنته قبل فنته في ذلك
وتفقد له في مسائل الحج اذ اجر ابي التبع والمحجور فنته ان
وخاصة فنته (الفي) انفس المال وقال فنته عليه من الوحي
ان يورث سقوط مسورته بعد ارفق طلال من عليه فيسقط
استراجه وفيه (الفي) ليعتق المال ولا يورث فنته في
مع الوحي مشروفا غير مسئلة وميل الخط عن محض في
وهيئة ان يلائنا وحيه على يمينه وفنته الى اخره وذكرنا في
في عامه اخر امره (الفي) وطا على يمينه وذكر في اخره انه
فان في كل محض فنته وناذكر في الاول بقصر فنته في
يتم في استاه العربي لعل في كرية العهد الثاني من فنته
الشيخ اذ لا يكون الشيخ رايها فنته (الفي) في كرية
الثاني في استاه المذكور في كرية (الفي) في كرية
من استاه الاصل في الاول ولا ينفق العهد الثاني الا بالاولاد

بحرظا بطل مثل ما اذا كان عرضا يسره ولا يعرف بين مونة الابن والاب
بملا يجه من محاسنهم فيما اتفق عليه وعن من وقعوا في اعلان للماسن
مال وانفق الاب من محله نفسه وايضا مال ابنه كما قاله شيخ مائة (لا)
واراد الورثة محاسنهم الابن في ذلك مكان قال الاب عن مونة جالسوه
او لا يمسوه معمل على قوله فان لم يكن وماله الابن حين فلا يمس
بذلك وان كان عرضا صوب وان لم يكن فلا يمس الابن الابن المسن
عن ماله ولا ابن يونس في ارضه المستور كطريقة اخرها فانظرها
وهي مسئلة وسيل عن المسنة المتفرقة تلك لرجل ينظر فيه مع
الورثة يحصل الثلث ومعرفة على معين وغيره ثلث الوصية وكان
في التركة متشعبة من ربع اشترى فيه بغير الورثة وغيرهم
ما اشترى الشريك الوارث في ذلك النصيب وتوزع ثلث الورثة
نظر الخلع على غلبه ووجه وقد بيع من الربع اكثر من نصيب
الميت لمولده ونسبته في ذلك ووجب له الرجوع بالثمن في التركة
اذا لم يخرس ابراهيم الاشراف في الزايد واخذ من كل واحد ما ينوبه
وبعاه ما يباع بالثلث من ذلك وقد فرق ثلثه في رجل يرجع بزوج
على الوصي له لا ما جاز لا رجوع على الوصي ينسب من ماله ينوبه
الثلث من الحصة بغير المصنف التي زادت على نصيب الميت
ويرجع الشئ على من وجب في الوصل المصنف المصنف والوصية
منه بمن لم يمس من نصيبه وبعدها موقوف على المساكين على مذهبهم
ابن القاسم وروايت الزيد نعمت عنه في قوله في كل شيء
الموقوف في كتابه النكاح اذا اتفق الوصي التركة على الابن
انه لا يمان عليه وفي ابي الوصل الاول اذا اشترى بتمتته
واعتقها الوصية في قوله بين وقد ماتت الورثة وبيع
كله ابن المورث خلافا وجه وصاياهم الثاني ان لا يشترى
صبي او عبد الخ على مذهب ابن القاسم بغير قصد كزاد
وهو على خلاف في الجنبه يبيع وفيه الغافف اذا

اخطا في الحكم من ارضاه في المظهور خلاف الذي ما وقع في نفع
في ذلك مسئلة ابن الخراج يمين او يمين مرضه بثلثه للمعقر
مستوفى في ذلك ورثته الوصية بقرينة بطله عليه تستلزم على
السماح في ذلك بطلان رثته في سداد الوصية في ذلك وبليزج
الورثة الميمى (نفع) لا يعلمون الوصية مسئلة عن عداوت
في الواحدة يمين ماله ثلث ماله في ذلك فان كانت او
في جاد عداوت ورثة الوصي انه اداء ماله بعد الصفة وقول
الموصي له يبيع ثلثا في ذلك خلاف ابن ربيعة ولا يظهر
ان لم تملك جميع المال بوجوب ماله الا ان يعلم انه اولاد بيمين
منه بعد الوصية فلا يكون له من ثمنه ولو قيل انه يكون جميع
ثلث ماله بوجوب ماله بما حكم الوصية وان علم انه اداء
بعد ذلك لقوله عن (وقت لكان مولا لان من اوصى بثلث
ماله لرجل بطل ثلث ماله اداء بعد الوصية وفي ذلك خلاف ابن
ابن القاسم المتفرق في نصيبه او جزاء منه في هذا افعى بغير ماله
ادعاه انه ارضى بثلثه او بثلثه بغيره واخذت ذلك المراجعة
وارادت ان لا يجر الان من ماله كله ولاهية لوارثه منهم
ان المراجعة له بالجزء المهم من ماله الان حتى يثبت هو
الشئانية في ذلك بعد ذلك ولا خلاف في ذلك في المراجعة
مطلوع التركة انما المتفرقة الوصايا بوجوب المراجعة الوصية
وتخرج عن هذا الاصل قوله في وصاياه من ماله وصيته
از وقت بطل قوله في مصلح حروقه المصنف مشهور ونظري
في السلم اعطاهم ماله حوله في يفتق منهم الا ان مسلما
يؤم الوصية فيجعل العضية خارجة لا فيصنفه واعتزها
الشرعية بما في ماله بغيره ثلثه وبيع من اقص
بدون من يجه اقرا له به في قوله (قوله) ان يجه يمين
القضا بثلث من الميمى بالوصايا في ذلك في قوله (قوله) يمين

ان يكون منهم مسئلة وفيه اذ اعقد بتلك النوع مفسد
الورقة ايضا او صا ابونا ما لم يعلم قبل موته واذا
اخراج التثنية مما فروا به ان اياهم علمه خلافة يعني
زري عما الوصي له بالثلاث اثبات انه علمه والام يحسن
الوصية / الا فيما قاله الورقة انه علمه ابوهم خلافة مثل
او برت ما لا يستدرك انه علمه او لم يعلمه مثل الميراث بطرا
له في غير ذلك وما اشتهر ذلك عليهم الاثبات في المنكر
ببعض العلم وتقدمت مسئلة الواجب في الورقة لم يست
كملة الايمان اذا اخلوا انه لا ملاله وقد وردت ملاله يعلم به
محت الا ان يتوهم في علمه في علمه ملائمة لان الايمان
محمول على الاحتياط مسئلة ان اخرج من اوصى بوصية
وله مال غريب دخلت الوصية فيه حتى يظهر ما يخل ذلك
مسئلة وفيه من اوصى لخاله بوصية فيصدق الخال
بها بما اخت الوصي واما غريب في غير البلا / الزري هو
فيه ثبت الوصية والصدق ولا يثبت على الموصل له
بتسمية الناجي وعناها في وطبا القسمة وكذا في فصل
السرزلي ظاهر هذا خلاف فتوى زري ان الاصل في قول
الوصي ان يثبت خلافا مسئلة وفيه قال في الورقة
قال لا يجوز للوصي والمفارقة والمودع في اقسمة
المال ولا يثبت زبلة اذا احتاج الوصيان في المال فمع
بما ان اقسمة مطلقا ملائمة عليه مع عدمه وحينئذ
ولا يثبت الا جشون اذا اقسما فيهما في هذا ما يبي
احدهما صفة ما يجب لتسليم اياه بن عدل عن المشاور
وارتفع الوصيان المال في اقسمة ما عني دون
اذن هذا في اقسمة التملك بغير وجه ويرد في الاخر ويضمن
ان من مات الا ان يكون الوصي ان من علم منها غريب

بالباق

بالباق من غير النظر في عمل احدهما جاز وفيت الاخر
وتشغل من غير ذلك ولا ضمان عليه فيما فعل حينئذ السرزلي
لقد ايا من هذا بل لا جشون لا جشون مسئلة وفيه عن
احمد بن نصر وغيره ان جعل الرجل مشتركا في وصية التمسك
عنه من يكون المال فهو عند الوصي ولم اجزاء التمسك والقسوة
على من في رايته ولم يكن من ذلك الى المشتري وفي ذلك
ان كانت امارة وتزوجت وانما المشتري في التمسك في التمسك
والاستنار ولا يكون الا ابراه وان فعل بغير رايته اذ لا يجوز
فذهب ان الفاسع بغير قصد وكذا الفاسع اذا كان قسرا
وصرفه في المشتري ان يشترط في افعال الوصي كلها من
اجزاء التمسك وغيرها لا يتفك في شيء / لا يعرفه وان جعل
من ذلك شيء بغير علم مضافا له اذ كان له اذ الارادة
المشترط وان اراد ان لا يسرا من يعلم ان يكون له ذلك ونظر
السلطان فيه انظر ما لا يثبت في اذ زوج الوصي بغير ان
المشترط يجعل يجوز جاز في خلافا واحد الوصيتين بغير
بالعقد دون حاجته كالمالكين مسئلة وفيه عن الموفق
ان انهم الاوصيا نزع منهم المال وجعله على غيرهم
احتمل ولم يكن له فيه نظر وكان ذلك عموهم وفيه الا اختلاف
يجعل عنه غيرهم والا حسن في ذلك عنه الا خلافا ان يعلم
الفاسع عنه ابي بامرهم جميعا ان ينفذ اقسمة وحيهم من
مخير ان ينفذ به اقسمة هذا وزجرا جمع قال غير اويكون
ببعض احدهما مطلقا في يتخير فيه جميعهم وان قلنا من
جعل مشتركا في بعض الا عرفة لرفق وقت التملك وفيه العروة
وان لم يعلم وقت التملك ضمن مسئلة وفيه في رتبة
عن محمد بن زريق في النظر لتبين في تزوجت هل تغفل
عن النظر بجزء الشكاح او لا في اقسمة ان الزوجين طاعة

يقتسمونه على اربعة اقسام ووقف في زيادة الله
 على هذا الجواب موافق عليه واذ ان المسئلة متصلة
 لا يبيح من الوهاب في الثلث ما جاء في الجواب على
 ولا يحتاج في ذلك استظهار من لا يعلم متنا (الابن)
 الرضا وحقق الحياة فيه وسيل عنه بقية العقب
 على وجه اخر وهو ان امرأة ارادت نكاح ما خالف
 لاوله وولد من ذلك استحقاقا من ان يولد له يكون الثلث
 اوله ورجع استحققت لها ايضا ونكحت غيلة من ذلك ما جاء
 حكم هذه الوصية الوقف الا ان يفرض الله بوجود الموصي
 له الاول وان استحق الا بالاسم ونفق استحقاق حكم
 الموصي الا ان يفرض الله بوجود الموصي له ثانيا وان
 ابيس من الثلث رجع ميراثا على العرائس ولاق الموصي
 له ان رجع الاول او ثانيا قبل وجوده في الاستقلال بل
 هو مال المورثة يقتسمونه وبالله التوفيق وقيل
 لمتن هذا القسم ابن القاسم الغفراني عن ابي
 ولحقها الثلث وان لم ينفذ رجع في الاخرة لهما الثلث
 ولم ينفذ على انه ان توفي احد الاخرين رجع نصيب الاخرين
 ثم توفي احد الاخرين بعد اقامة بركة بغير توفيق
 الولد يعني في الميراث عشر في عا دة ماله رجع نصيب
 الاخ لاخر له او يرجع ميراثا عن الوصية ويحل للموصي
 الولد الموصي لغيره فلهي بركة موروثة عن امه الا اذا
 لهما غير ذلك نحو على ونحوه بل اراد ان الاخرين في الميراث
 الا في الثلث بركة ماله لهما في الميراث بل الله اعلم
 الولد ولم ينفذ رجع الثلث الاخرين لهما الثلث ان كانوا
 ومن مات منهم رجع نصيبه لورثته ولهم الثلث ان شاءوا
 وهذا الجواب شيخنا الامام الاولاد الموصي لهم الحق وفي

الوثائق

الوثائق المجمعة ان كان الميراث لهما ولهم الثلث
 كما استحقه فنفذ الله انه ان فرض في حياة الميراثين
 موقوفه الميراث يولد له قال لا يوقف الميراث في الغيرة (هـ)
 موقوف الميراث عليهم في حياة الميراث الا ان يولد له لا يتم
 بل ان لا يولد له الا ان يولد له يكون ثلث الغيرة
 يجب له من الميراث الثلث قبل مرقعة الله حذر الميراثين
 وهذا الجواب قطع مع المسئلة المتصلة فان الواجب لا يستحق
 الوصية الا بعد وجوده وان لم ير جده يستحق من ان
 حازوا لو كان بعد الولد رتبة متصلة وسيل الميراث
 عن قوله بعد القصة ثبت عمره من قبل ولم يرث الا
 كما في الميراث وشهد الله له او من له ان يولد له
 ولم يرث الا عرضا وعلما لا ينفذ في الحكم في الوصية
 والميراث ما جاء في الاية في بيع ويرفع للقاضي
 حكمه وتوقف هيئة البيع التي يلو عنه في ماله
 لانه ان كانت بركة واقية على الاب لا ينفذ
 بركة الولد في ذلك له الميراث وحكي في رتبة في ماله
 لكتاب النكاح ان الولد يملك مع شاة هـ وحكي ايضا ان
 الام يملك معه متصلة ان الحاج لو قال في وصيته لا رجوع
 لي فيها لكانت له لكانت ميراثا له (الميراث في اول الامر)
 الميراث في رتبة ميراثه وتنفذ ان لم يكن الا على وجه الله
 اخذ من قوله فيها انت طالق طالق ينفذ في الاربعة لي
 على كل حال الميراث وانما من حصة ما يملك على الميراث
 ومن الميراث الميراث في الميراث في ميراثه يملك طلاق
 انما الله في ميراثه في ميراثه في ميراثه في ميراثه
 ولم يرثها متصلة وسيل الميراثين (وهي)
 في ميراثه ميراثه في ميراثه في ميراثه في ميراثه

سكتا مختلفا الا انها متطابقة النفاق هذه الورقة ان يطووا
ا حيا لا المستور. المستور وما يشير اليه من مدخله العنق وهو
فصل التيجير الحام مشكلتنا ونوجد عليه على الفصد لعنق يصعب
العبد من وفاء هذه او هو الوجه الا ان يقصص ما ذكرنا **البشر**
ولم يذكره الا خلفت السكت ما يكون له والاشبه مما مسئلة ان ادعى
يقوله كل مملوك له مدخل حران من مرضه انه يعنق يوم
الوصية وعما هذا هو المذهب انما يعنق يوم المزمع فيكون ما يجب
يوم الموت ثم رايه منقولا عن السقوط فوجد فيقال فيمن
اوصى نقر مات بعد تسعين وقع حلت السكتة فقال يجب له
حيتار السكتة الجارية بين الناس يوم الموت وذلك انها اوجبت
له يوم موت الموصي ليس في ذلك مثل (السك) انما يرجع له ما يجوز
بين الناس يوم العقد وتقع في مسائل الاخرية واليه اعلمت
من الصواب وغيره ان المعنق يوم العقد لا يوم الحل ولوك انت
سكتا مختلفا تجزئ بين الناس في كل زمان ومكان على ما يجب
النكاح اعطى الولد منها وعما قال استشهد به الهمة
يعني الا اني كما قال لم مثل ميراث احد ورثته بانه يقضي له
بالسكس والتمن كما انما اوصى لم ينصب مما اقر به مما يكون
تكميلا بلزعه فما صفة مسئلة وميل ايضا عن له اولاد وله
رئيسية من امرأة اخوي ورثني اليها ذرة اولاده لغيرها اية
محضرة الوفاة بالتملك ان لزوم رئيسه عنوه هذا وكذا
حيتارا وانه اذ لم على ما كان له ورايا ويستم وزوجها من جميع
الاعمال وكلها فهل للورثة يمين عليها **باب**
اذا اقيمت ما ذكرته بالفرار ويراد ان لا يصح مسئلة وميل
ايضا عن حضرة الوفاة ما عتبر في لزومته فلا يفسر صرا
مها وان لم يمت من ثمن فقتل باع لها هذا ولا يبرق
الا هي واولادها من **باب** ادعى عرف انه باع من القنار

ما يمكن

ما يمكن ان يكون مثل الماء كره باعتراجه جازوا ان يعرف ذلك
ورثته ولده فهو جازوا ان يكون يمين من برقة صباه معصم
مشكلة وميل البرق عن اوصى باخراج لبيته حنا خير
لعه موقفة يستقر به خير فيصدق به عليه للعقد اية يجب
ايال من اول ليلة مبيتة في العبر وحي التوال وما يقا
من ثلثه بلا لينة ايقن ملانة وعلا لينة اخراج كعبه واسباب
مواراة وعشرة ذنبا ليربطان على سلبا به ترون فتولده
وذلك ليع اخراج اليه اخرى يرجع اليه الثلث او الي جميع
التركة **باب** ما وقع فيه الاستيهار الغالب ان الميت
لا يقصده وان ما عتبر ان متولدة الدمين وما ذكرتها يخرج
من راس المال نقر الوصية كما اشركه الا ان يقول مشهور
الوصية انا فقهنا من الوصى اخراج ذلك من الثلث ويرجع
الي ما عتد به اليه من هذا على الخلافة شطابة الوهم
وفد مر بها اختلاف **مشكلة** وميل البرقية عن
قوف بالقرية بافلا القايح لابتته (مها مفلح الوكي وجعل
عليها مشروفا بغيرت المحصل من التركة من هين وعوف
وقال **باب** وجا حلت وعاد شتيع اليه وزوجته **باب**
وجهرتها الخمسة اربعة بنار على انها تاحد جميع ما تحصل
للبنات وشك في ارا لينة خمسة عشر عاما وعوض المشر
ما سوى الزوجية والابرا والمعا وكذا في اليه من ثلث
ان المتوفى / نسخت وحسنه الي اخيه في ايتن في مرضه
الذي توفي فيه واليتن ان المتوفى قبله اكثر من خمسة اية
ماية دينار اراد نفعه جميع فمها الوفاة الجيد على البنت
فيه فهل له ذلك **باب** اذ اقيمت وصية / لا فله جميع
الا ان لم يقع القايح فمها بطلت المتوفى مودة
من اوجه لثبوت الوصية من قبل (لا) وفد ذكرنا انما

تزوجت اخوت منها كما يترى ان فقط المرأة تزوجها ما لا يحل
فيزوج عليها وان كان ما لا يحل الا انها منقلا انفسهما من
الانفصال بالانفصال لانها ايضا اخذت ربحا رجع عليهما
بما اخذت اوجه التبرع بعد كرام الدولة ومثلها الحرة (او صبي
لها) لا تزوج وان كان معلومة فبها نظر لانها اذا اخذت
المال ونفقا بالخيار ليس له تزوج المال او التزك وبفقا لها وهو
ناراة بيضا وناراة سلبا وفيه نقصا عشرين سنة ثم تزوج فيسوي
خذ منها المال وفي السليمانية فيمن وقعت من صراحتها
بما عجز طلاقها فان طلق رجعت بها وصفت له بغير وجهي
هذه من اهل معاودة الفراق ~~مسئلة~~ بن عمير النور من
اوصى بغير انما حلق الاقوال انها لمن سمع الاقوال من
اهل المسج ~~المرزوقي~~ قال الخفيف وفيه الحيوان اهل المحلة
الذين يجمعهم المذبح (ومسئلة) ان لطيفا منقار يان وفيه
ان كان في دار كبرية جملته سكن بعضها فبمسح على اهلها
من اهل الفسح منهم ولو سكن قبل ذلك ليوم ولا ينفق
انقل منهم قبل ذلك وان كان يسكنه وحق كان الجوار
لنزولهم وهو معهم (مسئلة) المستعمل بعضهما ويجمعهم
الطريق والمثل وما رواه ذلك مما يليق بالمرزوق وحيثما
يقطع يفسح على احرارهم ولا يفسح لزوجه ولا لمن تلزم
يفتنم من ولد ويقتسم ان كان بالموضع من امرأة (او كان
حر او روي عنه عليه السلام) انه قال اربعون دارا حرة
ولم يثبتته وقال الزهري اربعون من كل جانب وعن بعض
اهل العلم من سمع الاقوال فهو يار وهذا الزهري ارتقاء
الشيخ ~~مسئلة~~ وسيل بن زياد الله يكتفى اوصى ان
يجعل بين اهلانه خمسة منزلة او خمسة من اجزاء من اهل
تسوية راجعة خمسة اهل تبعه وصيته (او لا والله) تنفع

وفد عمله لا تفل يستتر ويخرج (او لا والله) ان تنفع وصيته
وتفعل اسماء الله تعالى (الله) والنجاسة بان فاة داهي الا عين
خفية واما التوبة في ان يثبت وتخرج ان اطلع في المنفعة
بها وان من كسبت بحسب المات ومضرت والا كمالا على عوارض
المرزوقي وقعت هذه المسئلة فينسى يحكي لشيخنا
عن بعض (الشيخ) فيمن اوصى ان يجعل اجزائه مع انفسها
تفعل بين اهلانه بعد الفصل وتخرج ان الاراء والادب وحكي
عن غير انفسها فيمن عنده راحة فوحي جسمه بحيث لا يخالطها
لغيره ويحفل بينهما من الشراء بحيث لا يخالط (الشيخ) من رطو
بان البيت وفي بعض التواريخ ان بعض فقهاء الاندلس (او صبي
ان يذبح مع جز العبد من الاعلانية وانما فعله الذبح وكذا
اوصى اخر ان يذبح من يذبح مكنو فيه لا اله الا الله محمد رسول الله
وفد ذلك وهذا محمول فربما لان قصره التلخيص والبركة
وفد ابازي رواية ابن القاسم (الشيخ) والشيخان وكتبه امامنا
للإقرار وجب انفسهم بالانفسانية بفسح الصبح الله وهن
اخذ وقتل في ذلك حكمة تكفي عنده والله تليق من موقفه لا يلهي
بذلك عجزه ولو كثر الناس بخارة فوق (الشيخ) فيها ذكر الله
والبينة القويان والوعكة والشد كبر المستفاد ولا يكثر كون
ذلك في حياور الفهم وجرا عزم الفاعل بالامطار عليه وفيه تفهم
حكمه ~~مسئلة~~ ابن الحاج عن ابن ابي عمير اوصى لمع
معين ما فيها لا يباع في مصلحته وحكمها حكم الجسد ~~المرزوقي~~
وفي اكل ما يجرى منقصة وبفقا رسله (او من شأنه ان يفسد
بحينه فيدعيه بخار واربوا وكولا لا وهو مثل ما
يعين في الجهاد وقد مري قسائل الجهاد والجنس والتميز
حكمه ~~مسئلة~~ وسيل الارزي عن بعض فقهاء الاندلس
لا يوزن وانما لا يفسح في هوزة لظلمهم ودرجته له وتاريخ

في ثلثي السيل الا العراصة والعراصة خضراء وطوبى لفلان
اعدت لينا بها فان كان ثلثها بغيرها فلا يساع منهم
شيء وان كان انما جاء به لينا بها فبببب ذلك وبببب ثلثي
البحر في البحار عا ما قاله في الربيع في مسلة البسوس
وعا ما قاله ابو جعفر العطار انه اذا كان موضع ههنا
او قديم بريد ان يورد انه المصطفى عليه وان لا يكن
موضع بل لا يظن في الوصية وتفتح اذا اوصى بباري او اوصى
لها او باعها في كل جمع ما استعمل عليه من فخر وبيع
وعبر ذلك من خلة بن عات عن الموفق ان اوصى بوصية
في ذلك اسير جاز المويع ان يستلج من الوصية من يخرج
الاسير ولا يكون ذلك الا مرة معلومة مثل المشهر بيني
والسلافة ما اخرج في مع اليه اجرة وما وجد في مع
الاسير وازداد عا الا اقل لم يكن له شيء الا ان يستقر
في ذلك عليه وان لم يزل الى الخارج في خروج الاسير
جاز ان كان ثمة ما عونا خال والاخذ بالرهق في ذلك منه
ا حوط قال بغيره ولا ينبغي لها حتى يثبت عن امر الاسير
وصيته والله عا دينه ولا يخرج في ذلك من ارادة ولا
غيره من مسلة بين عا في السيل بغيره عن حضرة الوبان
فيقول لم يستعمل في مسلة بغيره عا عليه مرارا في الموا
لم يستعمل بلانا فقال نعم انرا هو الاستعلام فقال ارا
الاستعلام ان لم يزل الله في مسلة وبيع عن بن لينا
لذا كان الويع من اهل المسلة في ان يعمل مع السوا
والكثر ما يجب في ذلك حضور العزول لتنفيذ الوصية
لنكون له بركة مع ان لم يزل الوصية مرفعة عيان المويا
لهم واخرج في مسلة ناع بايز في مسلة بين مسلة سبل
ابن الغامع عن بغير الارض عا بدار وحق هل نباع فلان

او صا ومة فقال كل في ذلك في مزاج اكل بيع سواد ههنا
المسلة من قوله ذلك البسوز في نفع بيع الوصى للاصول
الناقية هل هو محمول فيها عا السواد ان لا يباع عن اعادته
وسبل ابو جعفر عن حضرة الوبان فقال ليعنه (ولا ح)
افركوا بغير انكم من ذلك وكذا الاخوة في كور
وانا في بتركوا هل يفتع عا الروا في ادب العراصة
ان كان لثاكون ليعفونهم ايل سيلوا عن ذلك والعمل عا
فولهم بيان في بيع مفضل وانما راسو الهم في المستور
ممسلة تزقيب الويا وبيع بغيره بغيره عا
هيف الثلث البسوز في وقفي في الرق في الصق واما في
الويا الاول وغيره لا من اجهان (ما ليبي) وللنا
بيها انما عا في تزقيبها عا مشهور في ذلك
ما نقل عن الغامع ان محمدا الوها واهل ان زرقون
وهو هذا في الربيع في الويا مفضل وتلو في التبرع في
وبل لها لسان حكمها مفضل وقيل في التبرع في الحكم
وان وضع الويع في مسلة في اعيانها في المسلة
وفي اربان بغيرها في مسلة وللقفل وعا الاية ولا ح
وتلو في كارة في مسلة في الويع من (الصق في الويع)
ونذرا لينا ان لا تفتع عا وعا في الويع وبيع المسلة
لما يفلوان في مسلة وعا في بيع في ملك با انا الفهم
مع المسلة من ملك زيل عا في ليعق عن الفجاء من (لا ح)
وما عا في الويع في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة
وازلان عا في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة
يسوه ليع عن البطي في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة
وبع في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة
في ادم الويع في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة في مسلة

يدور قبل المستزاد لعنافة . بلائع تقيس عليه ولا حسـ
 ومن يعرف الحج المسمى بعلمه . وقبلها لسان في معنـ
 يفتي المبادي في نظرها في لؤلؤ . يدرك نظمها على الاوهـ
مسألة **ايل من العتق والتدبير والولا والحوار**
وتنزل لك مسئلة وثبت في الصحيح عن ابي هـ عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من اعنت ربة اعنت الله بكل
 عضو منها محضوا من اعضائه في وجهه يرحم الله من كان
 كانت فاقصة محضوا في مال ما فاقطها الجميع وجود الامم يفتي
 الاعضاء ويرجع عن بعضها وفي الترمذي عن ابي امامة
 عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرئ اعنت امرئ مسلما
 كان يداكم من النار لجزء كل عضو منه عضو منه وايما امرئ
 مسلم اعنت امرأتين مسلمتين كانتا يداكم من النار لجزء
 كل عضو منهما عضو منه وايما امرأة مسلمة اعنت
 امرأة مسلمة كانت يداكم من النار لجزء كل عضو
 منها كل عضو منها قال عروة بن مسعود عن عبيد
مسئلة وسيل بن رستم هل عتق الذكر والامتنع من
 المسلمين سوا . **مسئلة** الاكثر ثمن اعظم اجرا
 لقوله عليه السلام افضل الرقاب اعلاها ثمنها وانفسهم
 عتق اهلها وهم واما الا استوى الصبيان في العتق
 والقبلة بالذكور عتق افضل لما خصه الله تعالى وقطع
 عليها بالامانة والشفقة والجهاد ولو استوى العتق ان
 والامتنع في العتق بالافضل اعظم اجرا **مسئلة**
 في هوان انما اختلف في العتق ان كان اكثر ثمنه من المسلم
 ويحل الكافر افضل لغير الحرب وخيل المسلم ومعتق الحرب
 مع المستورا الرقاب وكذا عتق الكافر بالامتنع هوانا افضل
 من ذكرا وامتنع بن رستم ان استوى في الفضل بالرقب اقول

ان عتق

ان عتق الامتنع افضل لحل ذكرا بها في عتقها من قبل
 ولا متعنه في الكافر اذ لا خربة عليه ان اعنت المسلم وعما من
 برا عليه الجزية بعتق افضل من الامتنع لان الجزية اعظم ثمن
 للمسلمين من ثمن الامتنع **مسئلة** الترمذي في حديث الترمذي
 وهو يفتي ان المسلم افضل من الكافر وان الذكرا افضل
 من الامتنع وان كان الذكرا كافر والامتنع مسلمة فبعضها
 الامران ويكون حديث افضل الرقاب عاما مخصوصا بهذا الحديث
 ويكون هوانا وبيا في هوانه الوصفي والله اعلم ومن
 حكي من الخلاف في الكافر مع المسلم فقل الجميع من قبل عتق
 ما ذالك الكافر افضل وعن ابي حنيفة في الكافر والامتنع الرقاب
 وفيه اشترط الاصلاح فيها انظر هـ **مسئلة** وهـ ابو المظفر
 السجستاني في معنائه عن عتق الامتنع كعتقها عتقا قبل
 رقبتهما بغيره وشركه فيه ان تفاوتت اوراقه او خلفت
 فلا عتق لها بسبب ما ذكرتم اذ لا يفتي بعتقها من اجاز
 وحكم عتق العتق الموجل ثمانين عليه (بن العطار وغيره) وحكم
 من يعلم خلاصه لا فقال ان قباع في البوع وعتق عتق البوع
 السيرة **مسئلة** لهارد العتق وبيعها اذ افسان
 تفوقها قبل ابي الجوزي لقوله عليه السلام العتقون
 عتق لشركهم وان ثبت تفوقها وقاد كرمهم وفقت
 في بيعه لشركهم كاعل وهو عتق فيكون لها بعتقها وان
 حلت قبل الشهر او عرفت مرض الموت اعنت من راسي
 المال ولا يرد العتق لان الامر الى ان تفوقها كان من الجزية
 بل ايل وجوز كرا . عتق من الشهر ومن عتقها
 الفضل في رواية عيسى عن ابي القاسم وجوز في هوانه
 الرقاب التي جرد العمل عليها وعلى قول القتيبي والري بعتق
 عتق قبل عتق بغيره (في عتق من ثمنه قبل موته فيجوز

لها بيعها الا انشدت فكلها المعشرونة الا لعنق / لا بيع الوقت
 ومبطل من لان اخوان غيرهما في **مسئلة** من كان له
 شتر على فضا ما ابق من كان اراد ان لا يعنق ان ابق حتى
 يخدم / لا يبيع النع ابق ومبطل اياها المرة التي شتره عن نفسه
 بعد ما استرته بائنه عامل والسيل مصروف فيما يذكر من
 ذلك ولا يقضا عليه فيما ابق اذ لم يسترط ان الحرية تجب
 بانقضاء المرة حرمها ان يزوجها **مسئلة** وفي الوثائق
 المجمعة في شتر يكون في عود امة اعنق احداهما نجيبه
 وقد كان اعنق في العبد او الامة ثمن فانه يلزمه ان اعنق
 نجيبه / لا اكثر من الثمن او القيمة وهو قول مالك وتوافقت
 على ان يذلل في ذلك انه يسيل عن رجلين بينهما جارية فيلقت
 ثمنها كثيرا وكان احداهما يذلل للآخر وفيه يقول اعنقها
 فلا يلزمك / الا القيمة ما عنقها من ذكر ذلك لانه مفضل عليه
 بضع الثمن الذي كان اعنق شتره فيبطل ماله
 اذ هي المملوكة من ماله واكتسبها كذا فاعضا وفيه
 التعقيب انما وقعت هرة العقيقة مع رجل كانت بينه
 وبين امراته امة والعنق المنسوبة لملك فوض بها
 كامل المملوكة وحسن ماله فعله والزي قال في المسائل
 ماله لم يورث اية حراز **مسئلة** ولعل من يشترط في عقره
 ان لا يورث منها الا ان كانت اخذت لها قبل ذلك وعقرت
 ان لا يورث منها الا ان ذلك وقع امتت ماله هل له
 في ذلك **مسئلة** ان ليس له ان يبيع ماله الا ان تستهل في
 السران لا يورث الا ما تنوفا من السبب بغير حق والتم
 امر امتت فيهن امتنهار تقلم السيرة نوقع ماله كرن
 بغير حق **مسئلة** في كذا هو كذا في سحره / لا استرط ان
 في الشتر عات لا يفتقر الى معرفة السبب بخلاف عفو
 الا انشأ ان

١٩٧
 لا انشأ ان كذا البيع وهو قال ببيع على ان لا يفتقر الى العنق لعنق
 ماله انما اعنق خروا من اكره على بيعه او وجم يذلل هو انما عقره
 لعنق يعنق في ربه ببيعته في ولا يلزمه العنق في ذلك ان ماله
 ان طلعت امرته فلا تملكه فاعنق خروا ان لو خذت عليه من يذلل
 السلطان انشأ اطله بها وانا غير ملزم لطلتها مع كذا فاعنق
 في ذلك يلزمه الطلاق واهل هذا ان كل من مضى عليه في
 تقويع به كالعنق في الطلاق وحسنه بغير ذلك في سحره
 / لا استرط عات لم يلزمه ويؤخر في وثائق في الطلاق فان
 المسترط عات في كل من ان وقع في بيعه في سحره / لا استرط عات
 في ذلك ولا يجوز ولا يقضى عات (البيع) لان حق المبتاع وقد اخذ
 السباع فيه ثمن الا ان يعرف المقتضون للاشراك او الشومع
 وفي ان استرط عات الضو امة اذا فعله مسترط عات المبتاع
 عليه واهل هذا ماله في سماع ابي القاسم فيمن يبيع عات الذي
 يعنق في ماله فيلزمه فقال له امره في موافق خروا ان
 ماله في ذلك المسترط عات في ان يقول له لعنق بغيره فيلزم
 / لا استرط عات (البيع) يقع لان السبب كذا هو وهو قراره
 وفي القيس الجسد بخلاف طلاق السبب فيه لا يعرف في الجوار
 من المال ان لزوم المملوكة له على نفسه ان لا يلزمه ثمن
 فعله وقد اجمع عليه **مسئلة** في عات ابن الخراج ومن
 سائر من ثلاث جولد من سحره في عات او كذا في امره
 امر من الى القاض انهن اهلان اولاد وان يهن خراج
 الى الايمان وما يحتاج اليه المملوكة من امر الرطل وثبت
 عن القاض ما عتق / لا يفتقر الى الولاية في فسخ في سحره
 وطلب السحر في فسخه وان يهن لعنق بغيره في فسخه في سحره
 لهن ما يبيع لهن في سحره في فسخه في فسخه في فسخه
 فسخه في فسخه في فسخه في فسخه في فسخه في فسخه في فسخه

من لا يفتننا ومن ابغى الخبيثة القاتلة بغير قوه عليه
السلطان الذين انجبتهم وفيه ولاية المسلمين وعلمهم
وحمل الجمل الخبيث بغير عامه ففعلوا الجواز الصالحين
في البيع والموت فاحتمل فيه والله اعلم من سخط ابن الخراج
عن ابن ابي عمير كان يفتن بجواز بيع الدبر عنه فخلعوا واخر
ثم الامور العتيقة في كبر ابو عمر عنه فمما يبيع على يفتنه
رضي الله عنه المديرة التي سحر بها السور في بيع المديرة
وغيرها لا يجوز بيع الدبر في الموازين ولا الهبة ولا الصلوة
به من رواية جوازها فسدت المديرة بالزنا وكثرة الايام
ولا ابتاع وان رخص وان كان يبرل غيرها وتودع على خبث
بها بخلاف ما تقدم لاني لم اجد في رواية يفتن بعمل عائشة
بانها رأت بطلان نكاحها بكونها ارادته فقلها بالحي
وتدلى حرم قولها ارادته فيجعل الفتح في متنها منها
كحرمه القاتل العبراته وقال ابو عمر ان لها نبيها بالخارج
لعم تغفل عائشة المديرة التي سحر بها والساحر يقتل قال
لعلمها استكت هل هو سحر ام لا فتور عن من قتلها فيل
اليس انما القوة بالسحر فقله اعلمت لمن سحر الا انها سحر
ببرها السور في قتل حتى ابنه الخراج عن عبد الوهاب من دمه
فتن من كمل لم سحر بلا يقتل الله ليس بسحر كما ورد به
دراهم ليقتل لم انساني فلا يقتل دمه الدواهي بل القاتل
قال ولم يقع له الدخيل في السحر الذي يقتل به وما علمت
لا علمنا فيه حتى ادعى السراقة في خطا طرية وقال
لا يقتل حتى يقر انه فعل من السحر فعلا هو انكر السور
ورأيت لغيره انه يفعل العمل الذي يعرف فيه ليس في
رزومه وهو البقرة وقال بعضهم هو الذي يبيع
يعمله ويخفه مريخ يعمله الامور لا الخبيث خاصة ان تغفل

لاني

لاني ابن زبير انه جاز وسيل ان سئل المير في سائر
فيه مسئلة وفي مسائل من زرع في ارضه عرفت عليها وتفتن
بها مملوكة لها انما صول لانها مملوكة المملوكة بغير
الملك فزرع انما حرة وزعت السيرة لانها لا تقرب العرق
بين المملوكة والمولات فافتى ابو ابراهيم والذوالقعدة انهما
حرة وقال ابن زبير انما مملوكة هي والله ان المولى لا يبيع الا على
حرة في سماع عيسى عن ابن عباس عن مالك بن قيس قال في مملوكة
تلقى لمرأى وجعلهم الدبر والمطانية والفتن الى لينة فقال ان
الدبر وملا وهيقة لهم حتى يعنفوا في تلك الميت فيخلون
مع موالية الذي كانوا في حياته ويوفى نصيب المقتضى الي
ابل والقاتل في اذرك الفتى انك ومن مات قبل ذلك
ربم الى من يفاو في الجوزة لاني وفيه يذمها امهات الاولاد
فيها ارض به المولى او تملك وله علمهم ولا ينال الماشية
والبوصي يعنفهم بغير موته وفي بيع الحوائث لاني الهرة
ازقولة مولا يوجب الحرية وقد كان يفتن من اذرك من نسيته
قال ان سبيته مولى غير صار وان لا لا يوجب له حرية
والاول انك انك يوجب حرية لقوله تعالى فبعت الصواب
من وراءه وخالف عمر الحب الى العرة والمولى يفتن الحر ربي
ولا يبيع المولى ابدا الا على الاحرار الموزون عن ابن عباس
في ولا يبيع من اخلا لينة ان هذا الميت مولا لا يعلوه له
وارثا غير له نعم هذه الشهادة في يقولوا انهم
او اعترف اياه او يشهدوا على اقرار الميت انه مولا او يبيع
شهادة لينة ان هذا مولا قال استشهد ان مولا على الينة
لا يفتن بها في يفتنوا عن ذلك وان يفتن عليهم حرة
ماتوا قضى له بالمال وبالاول وهو يفتن في ما قبل ذلك عن يفتن
شيو فتاد هو يفتن في الحرية لاني قوله ابن القاسم في طلب

لعظمة اعظم فتصميم اهل هر مولى عنانته او مولد ولا يزال الجرار
 مسئلة وفي الاعمال بن سبط عن اكلان بن زياد عن العيص
 بن رجل يدعى عنه انها حرة من موضع سمعة وان منقلبها اعمار
 على ذلك الجارية حبسا هارون بن دجوة ليس انه اشتراها من
 تلك الناجية التي ذكرت انها من اهلها فامتنى بن وليد وابنى
 عبيد العزيز ان ابتلاء الرقيق بها من اهلها لئلا يقع اياها على ذكر
 الناجية والى في منها من نسل تلك الناجية وقد قال لسمون
 بهذا الا انه في ذلك الاشارة الى ان الرق عليها المينة
 بل المينة بها من اهل الحرية (انهم في ذلك الرق مهور ~~و~~
 في الرق فيه وكان عمر الاعلا يفتي بها عالم اهلنا العباد الزمان
 ولست اراهم عن بن زرارة اذ اكله العيص من بلاد بعلب الا انهم
 فيه وهو باقى معلوم بها الميعة / الا انهم في حكم المينة
 معرا كان مالكا له وبذلك افتوا في فتنة ابن جعفر بن البرزنجي
 ووقع في عنقها النكاح من طر حقيقا حيلة للملك وعرف
 حيلته له وخذ منه اياه ثم كرمه على الحرية فلا قول له وكذا
 ان اذ على الحرية به صغر وقد تفقد له فيه حوز وخرقة فهو له
 عبيد وان كان افعاله هو منطلق له ولم يعلم له فيه حوز فاليه
 مصدق فرائض منه لست بخنا ان من زوج بكراتت نظره في حيا
 ميت وزكف انها يمينه وياها وزوجها انه لا يقبل
 قولها لانه كان يجوزها لحو الا بوء واخذ منه انما ان من
 اذ كان على امره زوجته فمعه / وكذا منه وهذا عبيد
 طاريس / انه لا يقبل قوله الا ان يبيع بينة (انها تحت نظري
 والله يجوزها حوز الزوجية وحينئذ يمينه انها زوجته
 وهذا اذا حتى الموتفون انه لا يبيع اقرارها / كانا عبيد
 طاريس في بيع المينة هكذا وقعت مسئلة في
 اكلان بن سبط يلى عليها مسئلة المرونة وهي تنازع

يهودي

يهودي وعلم ان اكلان بن سبط من مائة اليهودي ~~في~~
 اكلان انه اخذ من اكلان بن سبط وانه لما اخرج عن اكلان
 بن سبط واخرجه الفاي من عمر وقال اليهودي في هذا
 الاستدلال من اكلان طلبة من اكلان بن سبط في ذلك
 ان يولى اكلان فيما اذ كان من يمينه فاما في ذلك وبيان
 عليه ما لا يظهر في ذلك اكلان بن سبط في ذلك في ذلك
 عمر في معنى الحرية والحرية ولا ان الايمان وبم الملك وحيه له في ذلك
 فاما طلبة اكلان بن سبط وادفع لئلا اليهودي قال له في لياقة
 وعمر بن سبط كان يفتي في مسئلة المرونة ان يكون المور (الشيوع
 في مسئلة اليهودي ان يقولوا ان كانت حرة اكلان له
 معلوم في الاعمال التي ذكرها اليهودي في حلق اليهودي واراها
 الما مولوا في تصديق اليهودي في قول اكلان في ذلك في
 ان حرموا علموا اقرار طلبة وطرح مع طلبة عن هذا الحرف
 التي اقر بها واعلمها الايمان (المسيرة) الا في هذا الايمان ان
 يجمع عليه في ذلك بل يجب ان يكلم المينة مرعى ملكه وفي
 كتاب بن سبط وغيره من اقرار اسنانا من اقراره قال الاخير
 انا حرة ومصدق لانه قد يكون له عليه الحر من الاقرار لو كان
 يجرها بطلان انا حر طلبة لان الحرية ليست اقرار بالرق الا ان يكون
 الترافع حتى يخرج عن حد الاقرار بهذا (يبيد مع طلبة المور)
 انما في الحجة من الطولية والمرة (البطلان) مع انه لا يكلم
 يفتي على الجيران العلم الحقيق اكلان بن سبط لم يولى طلبة المور
 في الجيران ولا سمعه اهل موطنه بذلك في دعوى طلبة
 وبذلك البينة دعوى والا بطلان والا بطلان (تخار اكلان)
 لم يولى اليهودي في ذلك دعوى اليهودي في ملكه له
 مكان يمينه ان يكون يولى بطلان الاشم في دعوى (اكلان)
 حتى طلبة يمينه او طلبة في قوله على رواية ابن الفاي في

الاربعين ونصف وثمانية واملح بحامية لك بغيره فقال كهر
لك وحيه وداخ فقال الروح الوحيه خروا الخراج خرقة
وعد لك الحرفه فنهضوه فقال الصهر فنهضوا عليه فقال ارادة
بالحرية ان لا اقل كانت ولدت في والوحيه فنهضت برقة فاطاعت
لذلك الحرقة بحالة لك واملح فنهضوا في الاسترعا فنهضوا
فنهضوا في الولاية منه ولم يثبت الاسترعا فنهضوا
اح ولح الهل فهو نزع الا ولا وكان هذا الاسترعا في مجلس
الغايه في الشواذ من خطبة من رجل اتيه او سماع سماع
او سماع يدع بحية فقال هو خورق قال ارادة اعنته اذ اراد
الغايه قال بفعل وحيه العنق اشد كال الا ان يثبت ان من
لما رمع معن يحلف منه وقال في حبيب في العنق لا يفسد منه
عاج بفعل قوله انه اراد النجاص لان الملا لا يملع عكف
مالك ومع قلل من هيد وكثير من العوا والنجاص يقول
اعتقت عملي في نزع يقول لا يميل انه يبر او اعتقت به
موتة واد اعنته ولادة الالة منه قل منه ما قال ولما
الاسترعا فلما بفعل فيه الا العنق هو العنق المبرر وصفت
ان يكون منه عظاما بلحا غير وفعل عار فافرق السطح ان
ويحملها ولا انها ومعاني الالها ولا ويايدل عليه تصب
وطاها ووجوهها وهذه الجسم طابها علمه عفاها
استرعا من حصوله ومن طول الامر وقرية لا يعرفه
كلوا الامر قل القسطنطين لا يسطر الا ان افقه بغيره
فصولا ولا بفعل في ذلك كل فها هو البر في ذكره
لشعل الله اذا اخر الاسترعا فها هو الا لا يولد
المنزلة الا من حكمة ذكره عفاها العنق وال
لثنية غير في يواله عفاها هذا لا يسطر فيحصل
فقطاها والوحيه واما قوله لا اظهر وجه لقوله هو

حرفه ليلها ما عفاها وان قال له انما هو الوجود عفاها
وان قال له انما هو الوجود عفاها الالها وانما هو الوجود
من العنق فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
من ذلك عفاها فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
بالحرية فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
لثنية فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
لان عفاها فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
في ذلك الحرية فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
كلية لثنية لم يفتي اع اعل ان المسبح في ذلك الالها
عن تعلمه فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
لخالق وقال نوبت النور فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
المنع فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
ان العنق فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
لا معرفة السبب وهو العنق واما موافق قوله اع اعل
ان الاسترعا فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
يعرف السبب من طبع او غير ومنه الطلاق والجسم وطام
كلوا الموافق فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
والهبة ولا بفعل الاسترعا فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
ويعمل المارزب عفاها فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
من فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
ويعرف منزله في جبل فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
يعرف فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
الوحيه فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
لها وان الما فها هو الوجود الالها فها هو الوجود
الاسترعا فها هو الوجود الالها فها هو الوجود

طوبان وارث نجية ومفاد المجدد وهو في الاستحقاق
وعينه وعلى الثاني يمتنع البيع بانهم انما يبيعون
الغايب فيقول باذا طرا وانما حقه في الثمن خلاصة
كل الفطنة الا البعت **مسألة** وسيل ايضا هل لا اعاد
الموارث الخصومة ليمين المال في ثمن حازه بل يبيع
لبنفسه ويعلمون **اليمين** بما انه ليمين المال **مسألة**
لا يكتفون من الخصم الا ان يجعل لهم ذلك وان اراد ان يثبته
وتخصمه ليمين المال دون خصومة من هو مير ومله
لا في الميرور في هذا بغير ايضا على الاولى هل يمين المال
وارث او حاكم وفيما في مسئلة راحة ليمين المال بالشفقة
وقد علم الخلاء فيها لانه رزق وغيره وهذا بغير عليه وهذا
اذ اقبل ذلك ليعلم ولا كان في الوكيل المخصوص بغير
عنده ما حله **مسألة** وسيل عن توفيق وتركه في
وتركته اكثر منه ببيع بغيره وتركته نصيب منها لولم يكن
دينه مثل ما لو تركه ارا وولد في بياض اجد هذا نصيب
الذي اقبل اخراج الدين هل يوزع على الا **مسألة**
ان سلم له الورثة مع نصيبه واحد والدين من العينة
التركة فضا على قول ابن القاسم ورد ابنه والاظهر
عن ابن ابي عمير في بيعه البيع اخا لهما في النهي
بما علم وليس هنا لمطابق حقيقة **الميرور** في بيع
في بيع المسائل البيع اخا فسموا بغير التركة
وايقوا بعضها للدين والتركة كغيره انه لا يتردد
بالقسمة في ذلك هنا وفي ذلك الا في الميرور الذي
حاز ذلك على الاظهر من الميرور **مسألة** قال الغرافي
معنى قول الغرافي لا يلحق الا ما اشتهر به العينة
اذ اولئك في اعداها في بيعه لا قبل في ذلك لانه

ينظور

ينظور في كل اربعة يومين يولدوا في الدنيا في الحرب من اهل
النسب في اهل يجرى في صيف ما يخلق فيه ويخلق في صيف
ما يخلق في اهل خلق في خمسة واربعين يوما في كل سنة
استمر ووضع ليعلم ان خلق في شهر آخر في شهرين
وضع في سنة ويعلم الاطوار في الخلق الولد يولد في اربعين
المرحلة في كل سنة في كل سنة في كل سنة في كل سنة
يلحق به **مسألة** في الخبايا فعلة قال الغرافي في البيع
بيع الغايب **السؤال** في الخبايا في الخبايا في الخبايا
الخبايا في الخبايا في الخبايا في الخبايا في الخبايا
وبعضها على بغيره في السبل في العينة في الزمان وهذا
لغة في الخبايا في الخبايا في الخبايا في الخبايا في الخبايا
الدين في السماع فيقول ويعلمون ان اهل الادلة يورثون
في كل ولا يشك في يعرفون في كل في كل في كل في كل
اذ لا يجوز السماع في اهل الورثة **مسألة**
الامور والحوادث والجنابان والعقوبات عظم الله
امر الامور في كتابه في كل لسان في كل السبل في كل
حقيقة في العود في المشهور في النساء في كل في كل
كلية في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
اعظم من زوال الدنيا ولا خبايا في هذا الباب **مسألة**
وهي اخرى في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
واختلاف في الفائل في كل في كل في كل في كل في كل
ليس من ماله وحكي في كل في كل في كل في كل في كل
السبل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
تقول في كل في كل في كل في كل في كل في كل في كل
مطابق لاهل هو كغيره في كل في كل في كل في كل في كل

ويعود هذا التفسير الى الجنه والا انها لم يجد بها عمل
ولما كان قول المرأة بما الاخرى حرة فقتلته وانكراها
عليه نحن محتملا انها اعانت بقوله او جعل له بطن عاملا
في قتلها ولا انها لم تفل هذا الا بعد البحث عليه
المسود وغيره وفرع عن من ذلك والمصلحة التي
انشار اليها التي لم يجد عليها عمل ذكرها في لما سقت
في منتهى من خرج من دار مع خلع فيها فوج ان ذكره
فوجد وانها قتيلا بسبل دمه ونحوه في كتاب التفرع
لا في الخلاء ان ادخل رجل بفتوى لا ورجع بغيره رجل معه
سبعة اوجه من نسي من الات القتل او نسي من دم
المقتول وعليه انشار القتل وهو لو لم يوجف العضامة
لا في من عمل انتم بن زرع فيما يشبهها وانتم العمل
له ويورد ما في سماع ابن القاسم في امرأة تزل بها
رجل فهاض فجاءه بان تعصت له فسيل ما في عن ذلك
وقال وليه ان تعصت له من وجع لا يستطيع قتل
فقال يكسب عن امرها ان كانت غير مسلمة فلا تفسد
عليها فيلزم ان تعصت له قال لا اري في ذلك قال ابن القاسم
والمتهمه كسب ولم يعمل بتفسيرها القتل انما في
عليها انتم ووافي ابن القاسم وابن مالك بان لا نسي
الرجوع اليها بالدم ومعه نظر لقوله لفرقة لصوت
وقوله فيهم لا يري من جهل النبال في مسج عنه دار
اجل عترة ويقتل اليقين يتايقوا من اجتماعهم
في هذا الصنيع ويقيموا بوقع اليهم بغيره ان في كتاب
منه **سنة** وفيه قضيه من طيس وقوله ورجعت
وذكر ان بن طيس استكن بزوجيه يدار بغيره ان
التاسع من الاربعه انهم تفر له بنته من زوجة ومشتوقه

وكانتوها

وكانتوها كذا وطبع الشراي (الدار لعل في خلاها احد او
تسور عليها فلم يجدوا شيئا ويستحقون مع ذلك يعرفون
زوجهما وان لم يزل معها فيجوز ان يعاد هذه المدة بهما
الدار حاضرا معها في جردوها بعض الخالة واقتنوا الوفاة
وعنه العروضة ومن يستحق طلبه معها ان يعصم حقيبه
وحضر الزوج المدا والعترة جميع الرافع الا الله قال ما قبل ولا
قرب **فما** في لغة القضاة بان يظن نسي الزوج موثقا
في الكل مضيفا عليه في السخن زمانا طويلا حسيما يودي به
اليه اجتهاد رجا ان يكون في خلال ذلك الخ الذي بان طال
حسيه ولم تقم رية وبما في داله فيفسد حسيه فيقطع
الحق فيحسب بهما انه ما قتلها ولا قتل رية في جهات
يسرخ والله حسيه وقال يعصم بل يعصم بغير طول
الجسم وليها الحاضر الامر لا يعصم مع رية او رية من عصمت
في مقطع الحق يحضره ويحضر ما من الناس ان كان اخوها
غير بالغ في ذلك الوقت في عين الزوج ويحضر بواله الزرع
لا الله الا هو لغير قتلها عمرا يجمعون بذلك حسيه مسرع
واذا لم يجد حاضرا امر من يملك مع حسيه الزوج فيقطع
الحق ويقتل مع **السنة** (اختلافهم في هذه قضيه
مسئلة من عترة السبل بغير مسئلة ومعه من ودا يحيى
ما طاب امراته بغيره في ما عترة ولا يعصم لها
موضع ولا ولي ورأه فوج وقالوا ان الله هل قتلها عمرا
او قتلها بحسب تشهرا ونصف بمسال الجعول في المخلول
وهو منظر لها نفل مع والستة غير عرول ما طابوا ان
البروت مختلف فيه فقالوا انما هذه العدل واليعيد والكل
غير العرول جاء اذ قال لها كذا ولم يان ولي بالصواب الا في
بقوله من يقول بالغاء غير العرول ولا جاء اكن لا يبرحها فيهم

تعدى بها المستحسنا (حلافة بالله ما رواه هذه الرواية والكان ما
قول المتنهور وخالفه بن عمار وان اخذ بان اللعيب لو تافه
عليه وكانت الدية بما عاقلته ان افلح به لكانت الدية
وخالفه بن عمار العزير منته الا لافوت فانه بمنزلة لعيب وعن بن
لياذن ليس فيها ينف. ان لا تكون قناسة لمن لا ولي له وانما ثبتت
بشهادتين عدلين والدية في هذه الرواية من الاثنتي عشرة
بالمسكين وان اراد ليتموا اخرى فانه ما لا ينف مع الاثنتي عشرة
بمناواة الى يكن بها ولي الى يكن فيها فسادا فانه اسقطت
الفسادة سقطت ردها بمن طلب بها وخالف ابو بن سليمان
الذوت اللعيب واليافقة غير الفاطمة وهو الذي احل في
موطاء وعليه الحكم الاروائية ابن القاسم انه العقل بان لم
ثبتت لهذه المرأة وليا لم تستلمون اوليا وهما برئون
في هذا الحكم ما الى بنى لها ولي خاص فلو لم يكن
تحمين بمناواة ما لها عمدة تكون الحقيقة بما عاقلته ويحس
حتى يجلعها ولا يسطر مع مسلم وان ثبت لها ولي خاص
الايمان وهو رواية يحيى بن عمار ابن القاسم بمن يقتل المسلم
محمد او لا ولي له يجوز الا امله العفو عنه قال لا ينبغي له ان
يهدر دم مسلم ولا كن يستفاد له بذلك يستعمل المحموس
ابن الحاج اذا قتل رجل يمينه عدلة ولا عصية له لم ار فيه
نفاذ الزينة بغيره الواجب ان ينفق المسلمان ولا ينفق في
العفو ومثله كغيره لابن رستم ثمة كرروا اية يحيى بن عمار
لعلم انه في الوجوه واما قوله لا ينبغي بغيره في الرواية
ابن الحاج ومن اللوث عنه والاشهاد على اقرار المقتول
وشاهاه كانت بينهما وتهدية وهو خلاف قول ابن
القاسم في القتيبة لا يفسح مع المشاهدة على منوال الميت
ابن الموار اخلاف قول عاقله فيه ويقول ابن القاسم

اقول في هذه وفي النوار في حق ابن الموار ان شفعه محمد بن
تتله عيلة لم يفسح مع شفاعته ولا يفسح بها الا انما يفسح
وراية يحيى بن عمار انه يفسح معه مستحسنة يسيل من رفته
عن رجل محروك بالعقار والبر ركنه الزرع والفاش فشفق
بالشرف في نفسه لها واستعلا لها مبردا لتعلمه ليس
له زوج ولا ولد وكان يسكن بجرة عاقله يستد بيل قاربها
دار فيها بيوت يستعملها الصفا من النساء والرجال من
غير كرا ولهم بلاء يمتنع على الدار والجرة والجرة جاء بالبراءة
بلاذ الزاد اخذ قوله الجرة فلا يصل اليها الا باذن يفسح
له الياء وباء الجرة وكان متى ينزل اليه في الفجر فيمن يذبح
لبلاء وتطارا ورعاية بان عمل في يده الياء ويغير مستفلا
وبناء العرائق ويمنع عما يذبح فلما كان ليلة في له السحار
الخارجة والى اذله وقد قتل مما عاقلته في مواسم لم يفسح
وبناء عنده واختلف الابواب على العاقله فلما ارجع ضربه عليه
بغير تلك الدار الجرة ليفزع للصلاة بما عاقلته فلم يجز
انه ثم تنوا بالضر عليه برفق لضعفه اضر عليه النوم
بلغ يجمع اذله فمضى ليعلم في رايته فاني بضربه الياء بشفق
بلغ يجمع اذله بطلع بلاء الجرة وقد قتل بوجع فمضى بمرادها
ووجد في رايته ميتة قد رفع كل ما فيها من ناس
وقبأه وغيرهما عن ائمة الجرة ولم يبق الا ما يفسح
حمله وقد فسور عليه من طهر الجرة مما يلي الجبل لقصور
حاجتها فسيل اهل الدار بمن بلاء عنده فاشترى في حول
العتق والمخاض بزوج من كحل وقد كان العقب قبل في ذلك
يجمع بريدان من اهل الشرف فلو ان من الارض لم يفسح
معهم بلاء اذ اظهروا اذله بلاء فلو ان من الارض لم يفسح
وفي عاقله الرجال شتم زوج اخته وعروجه بهج يحيى

فصرعوا التي في ذلك البقي فوجدوا في ذلك فوجدوا في ذلك فوجدوا في ذلك
لشيتا وحقا اختتم وموالتى فزينة لهم لهما كوفع كانت امة
البقي جات صبيحة ذلك اليوم بكرة ليعنه نسا الدار الخارجية
ومانت ان من الطم احد عن بات بلا تخمونه ولكم عشرة دكاثير
وقد اخذ البقي وقتهم وفعلا في السجن بعد ان فررا ببعثه
ضربا ادى اليه بفع منهم اقرارا ونعسي فلم يقع الحكم بفعال
باب كسر الخ في قولهم في هذه التازلة ان يتخير ولان
احد رجليه في بغيره عليه ويستحقون في مع ان البقي ما في كس
لما يتخير في البقي من تارة في الاضار في حالهم المقتول
يتخير وهذا البقي (قوة من السبب الواقع بخير ورواية
استبعد لوصول ما في الدوت الموجهة في الفسافة بفعال
الامر الذي ليس بالقوة ولا فاعط بهما منه والاصل
في الفسافة ايجابها بالمشيئة التي بفعلة بما التي صرة
المرعي بربيل الخريشة المذكور بالقبالي في الاصول في الجواز
وارضاء البسنة وحققت البعاض والوفا وانظر في امه
وتراجه ابو عبد الله ابن الجراح واقتي ان الذي يقنظيه
الحكم عنده في الصفة ههنا في الجراح بالمشيئة المذكورة
الطالفة السجن في الحديث ثم قال بعد كلام في الاخراج
في الاطال السجن ههنا من ثمانية كرامة ولم يظهر الا المشيئة
المذكورة وفيه حلق كل واحد منهما عمدة الفضا يستحق
بالنقطة الخ في الفاض في مقطع الحق خمسين يمينا انه
ما قتل ولا امر بقتل ولا تشاهد قتله ولا ينظر في حبه
ولا اعان عليه والى المير في مع السبب اليه وبزي في انتر
ايمن القضاة وبقوة في يمين انه ما اخذ في المقتول
ولا استيما منه ولا عزة ههنا لا في قليل ولا كثير ولا يصير
اليه منه في يمين يوجب عن (الوجوه) وان المير في مع السبب

اليه

اليه من ذلك فاذ اخذ خلاصه فان نكل عنها في في السبي
تتبع بجلد فان نكل عن من المال وحقق وانما انفتشون
اخذ المال بملعوا او غروصه الما وان لم يحقوا (الذي قالوا في
وفي عليه من المال ولا تعلق عليه **مسألة** في
ابن الجراح من ملا عليه دمه فصره ماله وتحت البقي وهو في
كان في المرونة والكفة لاني الما بغيره والظاهر ان (الحكم لا
يملك الا بغير الغشامة فلو قال لوني بوجه الغشامة والمال مع
يقسموا في كل هرة ان لا ياتي عليه ههنا (الضرب) والبسنة
ولا ههنا بن وثمة انه يضرب مائة او مائة مائة مائة مائة
عليه القتل بوقع (الضرب) **البسنة** دليل المرونة
يستشهد لاني الجراح قال ومن ثبت عليه انه قتل رجلا فمات
ليمنته اذ اقرارا ويقسماته ههنا عنه او يملكه مع
القتل لان الجراح لا يتكلم في انه يضرب مائة او مائة مائة
المسألة التي اخرها وكانت وقعت في القردان والحققت
للقضاة في عمدة وصول العقوبة لهما في اوقع الجراح قتل
الفسافة ورافتي في الجراح بيلها بغيره هذا في معصوا
عنه في بلاء الاقرار مرجع عنه في انه يستغف عنه الجراح في الزنا
والسرقة والاقرار بالربوع والية (شتر ابن الجراح) وتغله
ابن عمات عن محمد **مسألة** وفيه وجلان بيلها
عذارة ومجرا لهما الى ان يظهر احد ههنا في الاخر في مع
المستظهر عليه في الظاهر وقال ضرابي ولم يظهر لضربه
اخر ورمي الجراح ان لم يبعث في شدة بيلها في (الضرب)
ثم رجع عنهما قتل حكم الجراح في البقي ملا السجن مع المدة في
بالحكم بقتل ههنا (الحكم) في بيلها في بيلها وان تستر البقي
في ذلك **البسنة** ههنا في الجراح العمل من ههنا
المستظهر في مائة المرونة بيلها في (الضرب) وغيرهم في تسهل

وفي تفسير من مزين عن عيسى وبنو من بالضره فلم وباللطف
 ان مات من هذا قال تعه موثر موسى (الاية قبل ان لا عا
 ان ولانا ضره ومن ضره بصوت وليس له ان ضره في شيه
 من بسد قال اجل ما اجل ونكون فيه الفساده على مستهم
 وعن اصبع من قال ليعلم ان طان سماء ومن افرة فحات
 انهم على قول ووجب الفوة وفي اخر سماع عيسى لافساق
 في حرا الاية الضره المستهوه عليه والافار البينة من
 الجرا اذ لم يبق عيسى كسيت الى اصبع يعني فرتت اليه
 اعرافه على ما في الاية فقامت عليه وايضا في الفوة مكان
 فاستهم ان اعرافه وذا انها ولا تقي به وهل يقسم على
 من له قال نعم ان الفساده في ذلك وان لم يقسم في
 اموت وهو الضره وقد يكفي بقوله طاة قتل ان لم
 يكرهه اخر في قسم عليه ولا يكفي في قتل وهي رواية
 ابن وهب عن حماد ان من قال فلان ضره او قتل
 في الفساق فيه فابينة في الفوق والخطا وارا في مستهم
 ان يقسم على اعرافه وذا انها فانما يقبل في الفساق
 واما في البينة فابينة وضره الاخره مائة وتسعي واما
 فوافقتهم في الصبح في هذه امره (الرواية) لانه
 الرابطة العدل وعن زينة امرأة واحدة لو توفى فقامت بحبي
 ابن سبيع قال وفي ذلك كل من فنتهم فيه النساء افي
 العبيد او الصبيان او اليهود او النصارى او المجوس
 من قتل حياة او ضره او جرح ولا يضريهم في شيه
 فيهم في قتل هذا الخ ولو توفى ليس فيه الفساق
المسألة في جرحها الخ في شهادته (الحيثان
 بينهم وفي النساء في اللانج والامراح والجمادات
 والجماع الضرورة وعن مالك في رجلين فطر عليهما

ثلاثة رجال في شربة فماتوا فماتوا مع احد هم حبيب فماتوا
 عنهما فماتوا مع احد في شربة وبكا. (الصبي فماتوا مع موثر
 الخشبة في الارض والصبي في حرايه في الموقه ومان من ساعته
 انهما الشربة في الفوق في بها الاية على عوا فماتوا وان
 يستهم واما في البينة **مسألة** في عا عن ابي زينة
 من الاية على ما في الفوق جرح او اكل ولا يثبت مستهم
 في بغيره في البينة فان بركه واما عن طابة السلطان
 ان يستهم ان لم يجره فان حلف على ما في الفوق وان لم يحلف او اخر
 اذ به فيما يتخره عليه قال وان اخر المجرور ليس هذا الزر
 جرحه او قسم على طابة من السمين السلطان الا ان
 يحلف انه لم يفعل او فطر او اكل من السمين والاطابة من
 السمين او الاية وفي ذلك ان اعلم عليه ولا يثبت في الاية
 لما في الفوق طابة من السمين في بغيره او اخر
 الفساق في بنية فيه وعن اصبع لا يثبت في الاية في الفوق
 وليس في الجرح كذا في الفوق الا في طاة فيستحق الفساق
 بموته والاول لم يستحق فمات طابة السمين الا في الفوق او في
 ليس **مسألة** في الحاج عن الفوق في بنية اخر
 بضره طان والله طاة من ضره طابة في الفوق الا في الفوق
 وفي سماع فمات من (الديانة طاة) واما في الفوق
 لان الضره يحقق والقتل يحلف في الفوق طابة من غير البينة
 الضره فطر (القرار) فيما يوجب الفساق **مسألة**
 ربه ان اقر بالقتل في قال اقررت لو في طاة فمات طاة
 ان العا في ان من (خبر بالقتل بضم القيل وطرة العا في
 قتل من وذا في الفوق فيها بضره طابة وسين على ما
 انظر الا في الفوق **مسألة** في عا عن الاية في
 في الاية في الفوق قتل في بغير ضره في اخر (القتل

والقولان المستقران **مسئلة** وسيل بن رستم عن نقل
 رجل وملا سقطت فتداية وادعائه ضربه بجر سبل المطلوب
 فقال رمانه فرميت بجر بطارئة من الارض فجاءت لعيه
 فسكت ثم قال بعد ان استعسر كان ذلك لعيه فقال
 الحرفي نعم لا نه **باب** الذي اقول به ان لم يقصم
 بها اقول الجاني بعد لم يمت انه ما رماه الا انما اغير لعيه
السروري رجل موله انه قد اخذ لانه صار مفرقا في
 وحله اع اقال حريمه ولم يزل يحرمه ولا حظا في امواله
 من العمد والخطا حمل عليه وهذا مسئلة من حمل بحا دابة
 يملكها فقال اعاد فيها اذ اثارها فيه وقال الاخر عرا
 عليها القول قوله واحل قوله بطارئة لعيه فله
 اعتراف بضوئه لان الرعية يسبها منه وما خذ في ذلك
 من جهة الثاني من قوله ولو اثارها الحمل ثم مضى هو
 اليه الاول في وقعت في الحرة اجزته **مسئلة**
 في المنتهع بالدم **السروري** نقض الخلل في المنتهع
 وغيره من كلام من سهل وغيره ومسئلة ابن ابي ابي الان
 في كلام زيادة قال الحكم في امر المنتهعين بالدم
 المشبهات المذكورة اطلاق السجين في الحكم بوزوي
 عن مالك ان من لقي بالدم وقد وقعت عليه التثنية
 التثنية ولم يتحقق ما يوجب الفساق ولا ضرب
 مائة وخمسة سنة لاقن الجسد الطويل في تفتين
 راحة ونانية عليه الكثرة وكان يحبس في الدم
 بالطح والشيء في بطلان السجين في ان اعله ليعفون
 له المونة وعلق في خلال ذلك ما يوجب الفساق ولا يوجب
 من قريت ففهمته اكثر من طلال هزوا السجين ولم
 يظهر الا المشبهات المذكورة وفي حلب كل واحد

منهم

منهم انقطاع سجنهم احياء (القاضي) مع مقتضى
 الحق فحينئذ ليس ما قتله والا امر بقتله ولا اشتراك
 فيه ولا اكلان والله اعلم **مسئلة** في قتله وبتريد
 ١٢٠ اخر ايمان الفلاسفة او يعرفه لا يميني انه على اخذ
 قال المقتول ولا شئ منه ولا عاه منه عن قليل ولا ينصر
 اليه شئ منه يوجب من الوجوه وهو في مما شبه اليه
 منه بانه اخذ على شئ من نكل على ايمان الفلاسفة لحي
 في بطلان ذلك على بعض المال وحق عليه الورثة اخر
 خلعوا وعزموا اياه وان لم ينفوا عن نكله **مسئلة**
 وفيه تة فيعة (المرأة) على زوجها لان له اديها وقوا
 الاحكام من العموم نفيها عنها كغيرها والاول الحسن
 للعلة المذكورة وان اخذ بخلافه قول ابن القطار فينتج ان
 يراجع اهل الفقه فيخرج ادلا **وترثت** ابي
 ابن ادهم جابر بن زرق الزوم ان يتوارثه قبل العجني
 والحب ان ابن جابر بن ابي سجن بن عانة عن يعقوب
 الفقيه سمعت في مزين يقول في المرأة ثم في عازر وشها
 انه لا يبعث عليه في ذلك الفقه لانه يجوز ان يضر بها
 فيه حيث قال وعظوه في اللان وقد ياتي من ذلك
 الضرر ولا يخط بالثمن وقال يعقوب بن موسى يفتي
 عليه بطلان البيع لم يضر بها فيه سقطت محرم تزويجها
 لان الذي تزويج ان ترضي فيه قد يكون اهل ضربا جازيا
 ولا يكون الفقه الا باعربي لما ادا من قوله عليه (المسئلة)
 اخر واخر في المشبهات في مزين وهذا حملنا
 من مشايخنا الذين حملنا عنهم من اهل الفقه والعم
 وعن بن حبيب اجاز الله للرجل ضرب النفس عن الشور
 واذا اقباز زوجها عنهما اذ كسرهما او شجها عن ضربه

لها اصابها فلهو ذلك غارم الالة لا فاض عليها ن
تقد صريها ما له تفرقا عينا ومنة قال المستا و
والا اذ به الرجل زوجته والمعلم صياح ذب استكفيا
الادب فيه يلجوا لوطع مما ناله بكة عليها نث. واز صربا
مبغا عينا او كسر خرسا فعليهما العقل لان فعلهما
ال اهل يولد بوزن لهما فيه ومول الصالح في الاله مقبول
السورتي اهل هذا الاله ان من فعل فعلا يجوز له
ينال امر الى العصب ولا ضارة عليه وان اخطبه وعلم
ضمه فمعه اذ اقبلت من الجرح من الاله الى الموت او
اذ هوى عضو اخر فلا ضار عليه ومنه ما في روا جله
اذ امر التوا نيت في العمل ان زاد واعى المعناه فمضوا
وكذا في السيطار في طرح الاله اذ تجاوز في حر حمله
ضمن والاطلا وكذا في المظرب الاله وفعول الراعي
الخطا وسيل الغايه هل يرد الرجل امراته
باب بان جواز اذ بهل في كتاب الله ونه كرم
تفرد من الاله وكل شئ يجب عليها ان تطعمه اذ
كان مودبا بغير منها وسلا من ظلمها لم تاذبها
عليه بغير ما تساهل عليه وان ضربها اذ با ففسد
عقبها فهو من الخطا لحمله العاقلة ان بلغت الثلث
ولو نكرت ما اذ على عليها ملابد من صمام مع الا
هل والجيران لان اذ به لا يفهم من اول مرة فان اذ على
عليها ما لم يسمع منها ولا عرف مع الا اطين وظاهر
الحكم والاسلام لم يفعله قوله وينبغي اذ كانت
هوى صحتها ان يطلع على ما يذ كرمها من يوثق به
من الاله والجيران فيله ان يذ كرم عليه بسك يسو
فان لم يكن فيه المظهور وهي بلية فان تساء لما سدا

عاما ما يولد بوزن لهما ان يولد في الاله لا يولد في الاله
لها كالمعلم لحياته سلا الما ان الاله والخطا لانه يولد بها
لما كرمها وفي الكتاب ان كرمته بغيرها فان طالت اليه
في المراته نلن ربهما اثر الظهور فيمنع لصلوات النساء
بجسدهما لا في المظرب رويها له فيمنع لودها وصبغتي
ويذكر ربهما فان له اثارا في المظرب **باب**
اذ اقبلت اثار الضرب بالمره وسمع الجيران حيا حيا
فانفع جسم الرجل وكذا الولد فيكت عيتر اثار الضرب
ظاهرة لان كرم المشقة لهما دليل على انه الطار له
لا غيره ولا ينجى لما عليه من اثار الضرب وان اقبلت عليه
اخرها بغير مراه فيشق اهلها بغير امرها او جعل الزوج
يفقد عليها ما اذ طالت الفتك في مع ما سدا في الص
في **باب** وهبيل الغايط على الاله فيسلكوا
بان ولد في الكبر بغيره ويقتل امه في الولد اذ اذ خلع
وفد اظهرو بغيره اذ يجمع من نظروا الاله وبقا على الولد
والله في يولعه ان يوفيهما ما الرقة الله لهما يقول وفضي
رذا الاله **باب** اذ اظها من مودان ضوله
اذا اذ خلع الغايط فله ان يذ كرمه حيث يشاء في باب الحكم
لا البر واجبه عليه من ولد وذلها في الاله الى انه
عما في باب البر وركم قال واذ في الاله الاله بولد
ينقروا عليه الاله ويضربون العروق لانه من الضمان ما
اذا يجمع ما اذ بولد يقول والاله مالا يكتن ان كان والاله
من اهل الصلاح ويومض منه المبل الى غيره وامر زوجته بغير
اله ونحوها بغير ولد الولد بان اذ به لا يفهم بالكره ولا
سبل الى مسو الضم وهو وان لم يجر عليه الا خطا يحذر
از يذرا به ويصدق في الغايط ويغير القلوب عنه ويراعين

الجها له نور السبع فاما ان كان من اهل الجرد فينتهي
 وان كان من اهل السبع والرد الى
 الخادم بالعدا الحسن للخطو ورجو عما لم تقع عليه
 لينتج ولا شكوا لا بدور والديكون السبع صفت
 والاولاد فيهم فيعتر عليه لستهم بلا يقبل منه ولا
 يطاع وينزجر حتى يكف الا اذا لم يكن من الرجم مقبوع
مسألة التي الخراج في امرأة ابنته في حق
 عقلها وهي مقلقة على العرائش تنكر الى الجراحات
 بحمد لها ان زوجها خرج بها الى محاسيل الا غنوا
 والحمد للوحي للنفود واشتهرت انه من ضرا عليها
 حادث الموت على ظهور ربيها مهر المثلوه بهما
 وينتج عليها في ذلك وعما في الجراحات وحقق انها
 من الجراحات التي لا يظن ان يعملها بنفسه تارخ
 الملك والعقود في ذلك تحت نفوذ في الساعات
 والعشر من منه وثبت رسم تضمن مقلبتهم لينتج
 في ظهور ربيها من الجراحات الذي بها وانها
 المرمية وروى في انها تم كتبت رسم تضمن
 وبانها والى يغير انها ابنتها وزوجها
 المرد عليه ان يرب لم ميراث واخوها لا يسطوا وزوجها
 حر عفي الترمية المذكورة بحيث لا يعلم على فقرا
 الى الان في كتبت رسم ان ابق الناس في انفسهم
 اخوانا وانباء لا يملكون عصبتها اقرى لها
 منهم ولا من ينسارهم في فقههم وكتب هرة
 ينسج كنز عفة الترمية والربيع المقلات المقتضية
 وقد فاع من الولاة ان يجلون الفسامة وتمكن
 من تمر يلقم ابن وجرور يسبق ربه في بعد الا عزار

كيف يجيب اذا اذنت الفسامة لعل المرام عليه جوارف
 لا لا **جنابها** ترمية المرأة بما رويها الى الفقه ولا
 يفاع عليه النفود بها لجواز ضربها بالادب لقوله تقع
 واضربوهن وخذ طاق عن الضرب ما ينقل بالونة يتسعين
 فينتج اذا قد يكون لهذا الضرب مما ايج له الا ان تكون
 فالت في ترميتها ضربا يسبب اذ روح اذ لم يكن
 وبما الجراح تشاها بذلك لا تقا لا يخن الانسان ان يعطها
 بتعلمه فتكون الترمية عاملة بخبرة المرمي عليه اذ ان
 كان قويا واهل بغير عاملة ايضا اذ اعروا (الشجرة
 المرمية والة المرام عليه وروى في بطلان التي تحت
 بقاء وتفرع مقل العيان فاذا كتبت الترمية والنفود
 الثلاثة الملتصقة بغير فتر هذه الفسامة
 الولاة فيعلمون على هذه ايمان الفسامة لعل جرح
 بلان الموضوع في هذا الفقه ويشير لعل الترمية
 ولينها بطلان الملازمة عليه على تيسيل الا عنة والقر
 الزج في القصاص الجراحات الموضوع في رقع عانت
 منها ما في الاستعلاء المستغفر الفقل اذ اجفت
 صفة الفقه وطفعة المرام اذ اعزها ان (الذخ) است
 عليه ترمية بقاء الا عنة اذ اليدين السجى والحرى (السجى
 فلهذا الجنى في امره واما ميراثه فان كتبت الاستحقاق
 عنه بها وهو لا ميراث له سواء اقبله منه او عفا
 عنه وعليه دفع العفو ضربا في الفقه والنفقة وازد مع
 في ذلك ولم يتوجه عليه قصاص بله الميراث بقاء ان
 يخلع من يمين يمين الفسامة وان ابا يعنى في بقاء
 فانه ابن الخراج **السر** قوله ان كان للضرب
 ليس يمس الى اقره لعل مثل طاف في الضرب الصبي

بالثوم والمصا إلا في موضع ذلك ويحتمل أن يكون ههنا
 التزمية بغير علة كما قول ابن العطار ويحتمل أن يكون مقولا
 ثالثا كالتشويقية التي تليها أو لغيرها من الألفاظ يعرف بالعادة
 أنه لا يفعلها الإنسان بتعليله أو الخفيف الذي يفعلها
 الإنسان بتعليله **مسئلة** وفيه من وجده مع امرأته
 رجل وقتله فقال من جيبه بقاء منه ومن ابنه الفاسق
 عليه الذم في ماله أعذر الغير وقتله على عاقبته وقال
 ابن كنانة لاجنه عليه رهرا الخلاب إذا وجره بزيه بهما
 لمينقة على لاله وهو **البيروزي** ظاهر حريته هلال
 ابن أمية وما تريم ماله في الوطى من حريته اللعان لا يقتل
 وظاهر حريته على هيئة الرأفة الغير لا يعرفه اعلا الوادي
 من السبعه فقه قبل انقضاء إذا قتلت زوجها لا تقتل به
 بل رجل آخر بلان من ههنا حاله كما يجوز **مسئلة**
 ويسئل البرقي عن فروع إلى الأهل في حريته فجمع لموضع
 فلع يعلم له خبر وشهد جماعة من عاخرة الناس أن يمين
 وبين رجل من ثورين عراوة وانهم موهم بقتله وشهدوا
 جماعة أخرى انهم سمعوا اسماء عا بانشيا أنه ليس
 له قاتل إلا الرجال المذكورون **باب** إذا ظهرت
 قرابين وفوتت هذه الشهادة فيطال بسجن المتهومين
 لا فقه يفتي أهلهم مرتفع ويحلف بعد ذلك
 كل واحد منهم خمسين يمينا وفيما السوي **البيروزي**
 تفتي النبي أو المسماة العا لفت لونه بوجع الغصاة
 فإذا موي المسماة ههنا وفيه الذمينة على قوله **مسئلة**
 إياه البرقي عن مسألة يسئل عنها بأن قال لا عوى
 القاييم بالذم على ثلاثة أوجه الأول أن يثبت
 ما يوجب القتل بغير قصاصة كما قرار القاتل بالقتل

عمرا من غير خوف ولا إكراه أو إكراه من غير خوف على ملاءمة القتل
 أو ملاءمة الضرر والقتل المقاتل بحكمه القتل من غير قصاصة
 والثاني بوجع القتل بغير علة كما قول ابن العطار ويحتمل أن يكون مقولا
 أو ثانيا ههنا بغير العلة في حجة بلان وفي الشهادة (التي يفتيها
 الناس تلو مستهزرة وما بعد لونا ويوم رجل مقتولا ويقره
 ادع مع القاتل أو تخرج من موضع القتل أو لغيره (القديم)
 وهذه كترية القصاص وإن لم يكن يثبت من الوجهين وأفتي
 ما يوجب اللجج والستيفه وهو الوجه الثالث مما لا خلاف
 فيه بفتي ابن الفاسق فيمن أنى على دعواه الدج يمينه على
 كماله ويكره أن هذه الأمر كان ما يشاء أهل الجحيم وما
 قدر مسجته لعمال لشهادة غير العدل كالعجم فإن كان خصي
 أهل الربيع ليعلم السلطان الموعود ونحوه ونحوه من لطف
 بلع ورفعت عليه ليعلم العا وحضر مائة وعلمه العسجني
 الطويل ولا يفعل ما خراب حتى يظهر براقة أو يلق عليه
 كبقرة وقد كان يجلس بالبحر والستيفه ويظال بسجف
 حتى يفتي أهله موته من طول السجن وهو (جناح للدماء)
 وفيه كنهها وهو مقتضى مزهيم مع قبول قوله المبيت
 في حجة بلان دون سائر الحقوق والحق بلان كلامه
 مسألة المستول بحقه **مسئلة** ويسئل البرقي
 أو ابن البراء عن نايبة وفقت بين رجلين إذا هما أولم
 منقطة نايبة قال بر حبيها بلان يعطى كانت في ذلك
 ما حضره بمنزلة بالنايبة وانظر الضربة ويظهر ما عتراه
 عدلين **باب** إن شهد القضاة أن بالنايبة
 وحضرة سليمان أو غيره من جروها ويغله بما خاره والمجتمع
 معه والمبعضل عنه وبم الضربة وكذا لو كانا يفتين
 وفقت بينهما ضرورة على نحو ما تفتح وعن ابن كنانة

عن طريق ما بين الماشي وبين ان يعرف المتفانلان ما على هذا
 الجرح على رجل معين من المعانك انه جرح فلا اسوا عمن
 ان لا يعقل على جميع المعانك وليس ان يفتنه من احد لعينه
 الا بالخاصة فتأخذ على ذلك وعن بن (الفاطم) مثل جهنم ان كان
 من احد الصغين يحكمه كما تفعل وان كان رجلين خاصته
 اجتماع الصغين والاصلا واحد هما الجرح يعقل على كل واحد
 وان لم يثبت شيئا من هذا معنى جرح من احدى الصغين
 اقله والا طلع اليه على الجرح **مسألة** وحيل امسى
 الضاربة وهو من طلبة الخبيث عن نارية جرحه بين طائفتين
 من فطرهما فنى ما جرحوا عن جرحه الجرح واحد
 يسع ظلامه الا بعد ايام فثبت له فيها ثلاث مراتب
 ما دل ما ادعى به الا ان ينفرد الطائفتان عن هذا الجرح
 من حضرة النارية ولم يرم الجرح غيره ولا حال لا ادرى به
 نطق بهذا فلا يجلف ويخون لم عقل الجرح ان كان محوفا
 ولا يضر سكونه في الاصل ثم رجع عن استيصال بطول ذكرها
والجواب انما عن الجرح اسما يارحم من دون حية قتال
 اختلاف قول مالك فيما يروى بن وهب انه اثبتت النار
 برة لعل بين طائفة الجرح وافتح وقوت عنده لهن
 الرواية الكثيرة المهرج في هذا الزمان ولا يردع الاسترار
 بالامان وقد ذكرته في مسندك فنون النارية بعد ليس
 واجتراف الكايعين عن هذا الجرح وهي حايقة وقد
 اوجبت لهن فيما مر اذا كان بين الجرح بين تيسل كمن
 فلا يضر حيا فله لا يضر ان كان حاله شديد مما يحل
 ويحب نفعه الذي في حال الجرح في حاله اخرى **قال**
 كنت قد هفت الى هذا العشاء الزمان وعمم الزجر
 بالامان وغاب الجرح عمم لعيني عين النار لم تم

تمين

تمين ان التراج المرفوع لا يفتق بينهما وانما هي مال واجمع
 الناس على ان (المرجوى) في المال تزج ليس المذموم عليه لقوله
 عليه السلام (المرجى على من ذكره محله في هذا) (المرجى على من
 وهن) المقتضى من معاصر المازر في قتل المتطاريح مرهق الله
 في امر طر (المرجى) على من عم وحيل في قوله عليه بوحيل
 من يديه من غير اربعة يقتلوه وقيلوا انما من العفة
البرزخ في الوطأ عن مالك في جماعة قتلوا ما تكلفوا
 بين قتل وجرح لا يدرى من فعله ذلك وان احسن ما سمع
 ازجيه العقل في الفوق الذي نازعوه وان كان (المرجى)
 والجرح من غير العرفين يعقل على (العرفتين) معا ويحكم
 ليس بين قتل بين الصغين فطاعة الجلال ان (المرجى)
 فرقتان ثم اختلفتا عن قتل بينهما وان كان احدهما
 لا فرد فيه ومثله على العينة التي نازعته ان كان من العينة
 الاخرى ومن غيرهما لم يثبت عليهما معا الاخرى (المرجى)
 بينهما فلو روي بوجوب (المرجى) لولا انهم يفتنسون
 من ام عور قتل عليه ويقتلونه به ولا ينقض في هذا
 قيل في قوله لا فطاعة بين قتل بين الصغين لا فطاعة
 بمال لا يقول المفتون ولا فطاعة في القتل وهي رواية
 يفتنون عن ابن الفاسم وقيل لا فطاعة بينهم بوقوت
 اوليا القتل في الطائفة المتنازعة لهن ولورد في القليل
 على احد او فطاعة ان يري بقوله ولا فطاعة ان تكون مثل
 طائفة المزدانية لا يجوز مقتطعة احد من الطائفتين كما
 من الاخرى اليها ان كان القليل من غير الطائفتين (المرجى)
 يورد من ايها هو يعقل في (المرجى) ولو كانت
 الطائفتين الى الاخرى بالسلاح الى قتالهم لفتن كل
 واحد ما شئت من الاخرى وروى في حيزه من الجرح لان

المزحرف اليها لو قتل والعم يقتلوههم ورمعوا امرهم الذي
السلطان في الجوهرة هذا ان امين السلطان المجرم يبعثهم
ولم يخلوهم فاستروهم الله فان ابوا بالسبي ونحو
في المرونة **البسزلي** هو ملك جهادها في مملكة
السلطنة ومن سلع عيسى ولو قاتلو ابنا وبل ولائته
يمن قتل منهم وان عرفت الفاضل والادب من رتبة ومن اهل
العلم من قاتل لغيره او يفتي وهو قول اصنع وعطفا
والخلافة في الفضاوة سموا شاي او اذنة ولا يفلح عليه
حكم الرواية وان اخذ عمود ابو عمران من قتل في رطل
بلائته عليه عنة والد والستاد في **البسزلي** خلاص
وان عرفت ماله وبقي قتل اخذ الا فوال في قتل الصغين
في سلع عيسى من قتل افسانايه وصدف الناس وهرب
مع قتل بيتا به قتل عليه ابوه ووجد ثلاثة نفر راير في
ابهم هو جلد كل واحد منهم خمسين بيتا فاقبل
والفعل عليهم وان قتل امة هم ما الفعل عليهم فيسب
يفساده وقلد ونكها وان قتل بعضهم فيهم في من
نقل كان واحد الواكتر واليمين في شيء من ذلك على
اوليا الفين انظرها في فترج **مسئلة** ابني
الحاج ولود عارجل عارجل واولاد الامه ما ثلاثة الكرم
له اربعة اعوان والى ملاخ كيمر لاب وابنه اخ وثبتت
الترسية واعز للملح عليه فلم يكن عمره مرفع **مسئلة**
الاخ ولينا الاخ الايمان وجب قتله فقتل وذلك منصر
في المرونة والواكتر والنواخر وثبتت ابني الوارز وختم
ابنه ابي زيد وخالفه بن رتبة وقاله الحق في ذلك
لنقل من عيمران بكير ما من عيمر وادبته **مسئلة**
اليها رطل لم يثبت الحق وانما يكون هذا الوالقي

السج

الحج بيعة ونواقر اثار ابياته اخاله قوله **البسزلي**
ما انظر اليه من قول بن رتبة وهو انه لسالم لما علم من **المسئلة**
على بنو الامه ومملكة من ترك بين عمار او عصية كمارا ودم
عمار كل قتل عمه امة يمين في بغير الحق اولا يمين العصية
من الابان خلاص مازري عن فاذ واكراه لا اعتقاد هم انه
لايج القول عن الرواية في (العتوى بواك) واليمين كمال
اعتقده وادل لايسوع للمقتة نقلة الرواية (الابوة) المرفقة
بجتها هذا املا لا خلاص فيه من العلم في كثر رتبة
الا فكل مما ماله في اليه فتح فاذ في اخر خلاص ولا فكل ان
العمود اولا من (العمود لما قبل من امة لا يفلح منه فاذ في ان
العمود اولي بل جمع وجب انظر الحق **البسزلي**
ملاذ كرى من (العمود اولي) واجتبه بالامانة والامانة لا في اخا
كل اولي هو الخاطبة بذلك واما ان انظر الولي في الحال
بلقائه ان يقول القصاص اولي كما ان قتل ولم يكن له احد
يطلب منه بالقصاص له اول من (العمود لما قبل ان) العمود
اولي مع يمين بهو المسئلة من العصية كمال (اخا) اخا
قتل الحق وله عصية واولاد عماران (العصية) الخمار حجة
القصاص (العمود) اخا الذي لا ينظر الحق **البسزلي**
ثبت هذا في الحق المحقق وجب قتلته فيما اذا كان لا يثبت
الابا الفضاوة لانه يكون اخا في جاز العمود من العمود
يثبت عليه الحق ويعملون منه ذلك ما فيه صلاح الحق
واما عتامة اياه على سائر البغور وبغية نظرا ان الحق
بافقة عاليا في يبلغ الحق خلاص (الامه) في من لم يكون
فله ذلك فيسطل الحق مما وقع في طاهر الرواية المصير
اليه اولي في النظر ولا يستحسن **مسئلة** كذا
رجل كما اخر فيضرب يمينه فيقتله بمعاينة لشهود قبل منع

واحد وثبت منهم موت القاتل وعدة ورثته مستقيمة
 وام راجع وان الحق الناس بالقيام مستقيمة وكلوا من
 نصابهم القاتل ما عدا رايه على يده ثمة ما عتبت بلان
 بعينه الشاهد القبول ان الضرب كان عكرا وتبع القسام
 على قوله ابن الغالب ان الموت هو الشاهد القاتل او جاز
 فوكيل الجميع وان كان لا حق للقسامة مع القسام
 وحيث ان منها هذه اخر مستغنى عن القسام **المترزي**
 ظاهر هذه الجواب لانه من اتيان الموت وعورة الورثة
 ورأيت لعمري القاتل ان يخلو ان اتي القتل بتمامه
 عده نول بقتل الموت مع ان القسام مع ان القسام
 ساقطة في مقتضى الموت وعن جواز عمارة القسام
 والحيث وان لم يثبت الموت لا يقتل بقوله في الحكم
 بالتصديت وان عمل الزوجة وعن ابن الغالب
 لا يعمل السلطان في بكتفه بل اذا بلغ لفظ الاستناب
 فظا بالقسامة وموتة بذلك واعتبرت زوجه وام والورثة
 وثبتت وحيل لقتل فان لم بالقسام ولا يجمع بالتموت
 في زوجته ورقيق والا صوب بقى القسام بالعدل ولا
 بعد ثبوت الموت كما قد من **مسئلة** وحيل
 ابن رستم عن جازيل ويستهجما عنة في عفة
 الترفيع بما اقره به بسيل المد ما عن ذلك قال حشيت
 ان يرجع هذا منتم على وفيه هذا عن جماعة بالعدل
 مختلفة ومكانه متعق **باب** ان اتي القتل ما ذكرته
 بالعدل ولا يطلت التولية لانه لما دمي على عمري او لا
 وقد ابرأ ولا يسمع اعتذاره كما ذكره ابن ابراهيم
 من يفرغ قراح بطله واعتذر عن ابراهيم بوجه
 ذكره فلا يفتل منه الخطر تمام كلامه مع الحق **مسئلة**

ابن الحاج من شعفار بلا سماء بفتح وفتحة له بيته او اقرار
 بالواجب من الساق عام ايمان لم يزل وثبت وتفق اقسام
 جازل اوقية الا بغيره بفتح وفتحة له بيته او اقرار
 القميص عزمه الساق من الذلة وهو القام مع الامانة
 والاستغناء من رستم **المترزي** حكى من عات عن يده
 شيعر كما ان امرأته شفت زوجها سماء بغير من لونه
 ونجس مراء عليها الذلة قال بفرقة من عرس رجل فيسود
 او تهر عليه ذنتها وان بقيت شفتها وهي جيرة من
 الاستغناء والحق ان رايته في المدرك ان من يغلا بغيره
 ان له لونه انما نزلت بالغير وان ما بقي فيهما من زيادة
 بالذلة وانما ههنا من مسألة المرونة وهو الحواء
 ووجه الاول فيما ساء على امرأته (الفتح) فيم حكومت
 وهو الحواء ووجه الاول فيما ساء على سائر الجراحات
 التي فيها حكومة ان يفرج المخرج كانه على يده يقوم
 بهذا الجرح وما يستحق لنفس من الذلة ويؤكد من
 الجاني ويقتل فيه اثنان من القتل المعروف وفيه الولد كما في
 وفي تفسير من مزية ان الحكومة (الفتح) الاصل ومن حضر
 وظاهره من يفتهم بغير القول الاول وما الجاني
 جلم ابو عمران وما القميص جلم بفتحهم وفيه من
 قتل رجل بالسم قتل له على سبب او كذا الوفاة اليه
 طعنا من مضمون اقيم القوم **مسئلة** من رايته ابن
 القامع من ما الذي جراحات المرونة وبغيرها بغيره
 الذي يفتهم منه وبغيره (الفتح) الا بغيره بفتحهم وفيه من
 كماله بفتحهم في المد بان يودى القاتل مع ان ساقط
 اوله المقتولا اقتصوا او تذكروا وظاهر المرونة
 عن ان لا يودى القاتل بغير القتل (ان اقبل الا في

القتل حادثة بانه لا بد من ايقاع عليهما واما الجراحات
 فيجمع عليه الامران لان فيه حق الله تعالى وهو قروح على ما
 حرره عليه وحق العباد من العظام والاعضاء من جسم
 قوله عليه السلام ان من كذب عني فليكن له ما يشاء من
 الله تعالى فقلت كذا وزنا وبنيتهم (واختار الله حق الله تعالى وحق
 العباد كذا لقتلهم وتفرق الحق المسئلة عليه والله اعلم **مسئلة**
 وفيه عن ابيهم وعيسى لا يقاتل من الاباء بانيه ايا كل
 انوته وانما يقاتل منه ايا كل طلبة بنو الميت اذ انتم **السرور**
 هذا يعني على القول بان اليد يعضه في حال ولده ولد وهو
 قوله (استحب) وعلى القول انه يقتله منزلة الاباء في هذا
 وفي البرود وطبي جاز انهم ملا يتفاد منهم بطلان ولد
 يقاتل منه من طلبة من يربى عنهم وهذا مما يقاتل من
 الاباء فيه لا يقاتل الاباء في قتلهم **مسئلة** وسئل عن
 ابي جعفر عن رجل وامرأة بانهما جعلا والى جنب احدهما
 حفر دراهم فمات الرجل من التلذذ الواقع على وجه
 او غير ذلك **باب** ان يبين انهم في قتلهم ولايات من
 تقليص ولا يبين عليه وان تشك في ذلك على كل من تشك
 منه في شهرتي فثبت **السرور** ان مات من
 تقليص في غير ما كتبه انما انقلب المرأة على ولدها
 فقتلته في بطنه على ما قلناه **مسئلة** وسئل ابو
 جعفر عن ابي جعفر مرضعا فمات في الارض رمية منثرة
 برمي الصبي بموت بسبب او حادثة اية ذلك القول
 اه لا **باب** ان اقل الصبي حيا يمينه ثم مات
 بيمينه الفسامة انما اقل ذلك انما هو ان يقتل الصبي
مسئلة ابن الحجاج اني ابيني بها الله عليه وسلم
 بسكران فلما كان عنده من ارا العباد من ما التزمه بيلغه

ذلك فيقتل يقال ابعثها وبعثها فيه منتهى لوجه من اجل على
 الامام عن تشاري الخردان كان من حقوق الله وليس كل الزنا
 والسرقة **السرور** اما ان لا يتقرر في حد معلوم وله ذلك
 (تطلب فعل النبي صلى الله عليه وآله عليه وعلى قضية على من حد
 الولي بن عتبة بن ابي وقيل وكان على رضي الله عنه حتى
 بلغ اربعين فقال حسد في كراهة عليه السلام حد اربعين
 رحد اربعين وكان ثمة راد الى يتقرر فيه حينئذ حد جاز
 العقوبة اذ انما يطلع الامام ولا الشرط ولا التمس **باب**
 عن يمينه توارى لان له لشيء له رجلان كان مع بن حمزة وابن
 ربيعة حين كانا يتعلمان العلم فارتفع بن حمزة في يطلع
 الفضا والعتبة وكذا في رسة وخرج هذا الرجل متخلفا
 برقعة (الفرقة) ابلغ قضاه بن حمزة اليه وذكروا الله شرب
 الخمر فقامت رفعت يمينه عليه فقال له يا شيخ (كفنا) احمسو
 فقال له ما يعرفني بحرك فامر بارساله من ابيهم شيخ
 اقرؤوا تامة وذكروا (نفع) وذكروا الخمر فقام فقال ما شئت
 ابها الشيخ فقال يا ابي فساء الزمان ومحاملة الاخوان
 وحرارة القوا هذا القتل فقال اعرف هذا اخيرا ارسا
 فقال بعضكم ليقه لك (الغايه لا يمكن) منه انطعوا
 مائة له وكان له جمع رخصة اخرى بهد موهبته
 وحملوا انقاضها وترا بعا كاضها في هراقة وفضعوا اذان
 يقطع بها لثمة وهرا من نحو العقوب عن تشاري الخمر لقوله
 انيلوا في الهبة زلاتهم **مسئلة** وسئل البرجيني
 عن رجلين وقع بينهما مشادة فقال احدهما للآخر نعرف
 ابادا واما وعتد ونسرك وجردين وعمد الله وكان
 نقدا ميزا تشاهدا فقال له المقول واني تبي. تعرجهم
 فقال له في فخلو (هذا غير ذي يمين) وبيد وحضر المجلس

مرات اكلها الصغرة ويتجاوزها الخ بما قرر المحقق في النور
وهو اربعين الى خمسين في النكاح وهو من محشر الى تسعة
محشر في الايام وهو من تسعة الى محشر **مسئلة** ورسيل
ابن علوان عن شاجر راد البطلوا وقد نجح ادها ورسيل
تسايها ماء عاها لذيها متاخره عده اذ اخر الاخرها المتناجزي
والموهنة وانكر محشره **باب** يلزم جميع ذلك انما اعترف
بالمشاجرة ماء انتبت الموهنة بل فرار عمراد جيب القصاص اذا
ثبت ضررها وان اتوبت قبل ذلك وذلك خطأ على اقراره ببيها
ضيق محشر الدية ضررها من دراهم زمانها مائة دينار ومائة
لخا بغير محشر محشره ويلزم من التتبعان رباطا وواحد
محشر الدية **مسئلة** رسل ايضا عن قتل رجلا والمقتول
اوليا وذلك صغار بعد اكله رجل مقتله **باب** لا وليا
الاول قتل القاتل الا ان يرضى اوليا التتبع فيصير الخطي
للعق من العفو او القتل اذ الحالج ومن كان اولاه صغارا
انظر للعق وليهم ان كان اذ السلطان وله العفو على اخذ
الدية وجميع الملوك لا انتظر الصغار **المسئلة** وقعت
صحة المسئلة في البروق في البروقه قال من قتل رجلا
عمره اقل من اكله رجل اخر فقتله عمره من اوليا المقتول الاول
قال شيخنا الامام ما لم يكن القاتل من قتلها عاقرا
السلطة القاتل بالعادة انفع راضون بقتله وعلم القاتل بالقتل
قبل بعله قال فيها ويقال لا وليا المقتول الا خيرا رضوا
اوليا المقتول الاول وشانك بقاتل وليكم في القتل
اذا العفو وان لم يرضوا مع ولا وليا الاول قتل اذ العفو
اولهم الا بغيره واما بغيره المسم بالدية ولو اشترى منها
ومن قتل رجلا عمره اقل من القتل بغيره اكله عاقرا
في البنين عده اذ خطأ وله العفو في العمد والعقل في

الخطا وله العفو في عمره ولا شيء لولا المقتول في ذلك كله
واذا العفو سلطان على من اخذ نفسه وكذا الركن القاتل بقتل
بالسلطة اليهم ليقتلوه بقتل بره عده اكله وله العفو بغيره
ما رصفنا رحن قتل وليك عده بقتل بره علم ان يقتله منك
قال شيخنا الامام انظر من يبر ايا القصاص منها وطاهرها
بغيره القاتل دية نظروا انظر لو ترضى بره في ضربه بالسيف
بقتل قبل القتل فقال شيخنا الامام ان اسلم اليه يحكم
ولا شيء على الظن ويخبره ان عمره قال لو علق عليه اوليا
المقتول ما حيب وقد مكنت يده ورجلا في القاتل في
قتله ما ظن في اصابه لا قبل فو للعق وذلك ان عصى
الله بغير حكم ولم يرضه الا ذلك اذ لم يرضه الخاطيء وان وجب
ولم يرضه اقره بقتله بغيره نظروا عن ابن عمره لا يلزم
القصاص قال داخ الى يتمكن من اخذ نفسه عن السلطان
بقتل عاقلة اذ عاقلة في الايام عليه وان جرح جرحا عاقلة
منه اذ لم يقتل ولا قاص عليه ومضى مسئلة (القاص) اكله
قبل اسلامه وان اختلفوا بما داخا وقع ما يقول قول المقتل
قال فيها ولو قطع الولي بره اذ عاقلة بقتله عاقلة
وبستغاده ما لم يستغف عنه وتجل عاقلة ما اكله من الخطا
وعن ابن القاسم اذ عاقلة القاتل بقتله عاقلة على العفو
للعق له السلطان وان اتى بقتله والا فاضى وعن المشبه
وان كانت قريبة حبس في العمد وظر له اكله في بقتله وان
كان موضع بقتله بعيدا لم يقتل ويقتل ان شاء الولي اذ ان
ان قتل بالحبس اذ عاقلة بقتله بالانراسي ابوتة وبقتل
الا ما بالمرور والمخوف ولا يرضى الا في القربى من الاستغناء
المسئلة هو كقول في قتلها اذ استغناء على رجل
بشره الخمر او الزنا قال القاتل انك يستغناء على ذلك

بيان ادعاء امرائنا المصلحة في استقامة الحكماء والعدل في
قوله وبل حلا من الجور ويقول ينبغي حكمة. ايتك ايضا عزا
والعقيدة المستقلة من رتبة الرعايا في رتبة ليست في الرم
والصافي في الجور وهي تروا في السطوة وذهب بعبه (م)
النظر في مسئلة ما خسر رسم طاعة العشاة في غير
المنهج يوما كما لا بد من **مسئلة** من عانت لوعه رجل
يدرج في منزعه المفضولة من من مع العاض فبلغ في ذلك
لثبته كان ضامنا عنه ماله وهي في سماع اشهرها
من الجراحات ومعناه عن اهلها الله كان ماء راجحا انترام
من غير فاع سبق ذلك من وجوه العقل لا ايمان
عليه في ذلك لما ثبت عنه عليه السلام ابرع من يرك
وتنقصها كما يفض العمل لادنية له ومن جهة العقل
الله فعل ما كان له فعله من الكمال **البرزلي** خرج هذا
الحديث بن مائة من خريفه على رسلته بن ابي **مسئلة**
في استقامة السماع في النسب العائلي جازية مثلا ان
يدعي الى فرقة او يجرها لان الانساب لا تفرد الاكول
ويقال كما في الجاه حله **البرزلي** عد بعضهم
هذه المسئلة في استقامة السماع وظاهر المرونة انه
يستحق المال خاصة كالمسما في الرأ خلافا لاشجب
وهذا ما لم يبلغ القطع فيكون محققا عليه فقول في
الرواية يشهد ان ابن القاسم قال نعم وعليه اليوم
اشارة السام الشرع يقولون ان بلان بن بلان لم يزل
قد يما ودم يتا نسب الي هذا النسب المثير في روي
له في صرحا بفتح الي غير ذلك ولا يفر عليه فيه ولا يفر
تد انزله ائمة حكم الشرع يوم ان تفر من العادة في
والعرب انه قصة الائتماء الي النبي صلى الله عليه وسلم

كما ياتي

كما ياتي في فتوى شيخنا الفقيه وان لم يوافقنا وكان انقلاده
الي الشرع حاد تايي ائمة الشرع لم يوافقنا وكان شيئا
الامام الفقيه رحمه الله ينقل عن شيخه الفقيه الفقيه بن محمد
السلطان رحمه الله انه كان يقول نسب لم يسمه انه نسب فثبت
لم في هذا الزمان **البرزلي** ويقول لاهلها في هذا
وهو غير ما بعد ما تايي ائمة الفقيه لينا الجور عليه من
جهة المقام العلي بسبب هذا النسب وكثر رفقاء وخاع
ان الشرع من قبل الامام يوافقنا المثير في حكم هو كمن
الافضل الجاه ياتي ثانيا فاع ما في ائمة مطلقا فينسب
عليه الا انك في المشرقة والصواب في هذا الزمان ان تزلت
به المسئلة ان يثبت رايه في هي هذا النسب فيثبت
يحكم عليه الا انك فيه بالاجور فيما طبق من حياته
الامام والاهل بما يفتي الكد عن فتوى الناس عموما
ومن ستم الله النسب خصوص **مسئلة** وفيه عن
ابن عبد القصور حله فيل ان الامام ان كان خيرا وحنيفا
في ٧ في ١٠ له يورث وهو دمع فيع وي في بعه الكتيب
يسل بعضهم عن فتوى عمه او خاله ٧ اري عليها في
في ذلك فتوى او كان في راي الامام **البرزلي** الاطراف
لقوله عليه السلام وانما مع الرجل صوابه ابي يفتي
في الاقرب والابن محرز في يصرقة من اللعان فمن عثر في
لولا في الفخ و جلا يحل له ليعده من الغلظة في ولده
ولذلك لا يقتل له ان اقله **البرزلي** من قد في
ولده او ولد الله اذ ولد اليتم فقط ائمة فيله ماله
ازيد لولده وقال ليس في ذلك من البراين القاسم
وازي ان ما يحل ان يحل له ويجوز في ذلك عموما كمن
الامام وكذا اولاد المصلحة الي قوله ومن قال

له ابو يامين الزانية على القبر بحق ابيه ان ماتت وان طالت
حيته فلا جناح له بذلك لان تركته وغرها من شئنا الله بها
انه جردت في حقه سموا ان فاع لنفسه ادلاعه وهو غير
بما توكل الرجل لا ان ابو له على الاخر **البسرزي** وكذا جرا
في زماننا على الرجل يبيع ابنته بما لا يقصد به الرمي قتل
قوله يا بني اتعجبت وهي الزانية اد باؤله زنا او يا مخرج زنا
دفع عنها من قتل الاب او القريب كما تفعل فقد يفتقر في حقها
ان افصل به الادب والجرم او فخره لك والله اعلم **مسئلة**
ابن ميمون ان اقاله بالولي ثم زعم انه انما اراد انك على
دين قوم لو كان له ارادة به ما تمت ولا في ديانته ليجاف
ويبرأ قوله عليه السلام (ح. ر. و) الجرد لا يستشهد به عاتق
لم يكن له في فرد المردقة وهو قول سمعون وعقيلة الرواية
البسرزي الصواب ح. ر. لان اللعنة اشتهر في ايمان الزكوة
حقا انه لا يفتقد يعرف غيره ولا في حال ميتة اقاله بالولي
او بالاعمال عمل قوم لو لم يكن وهو من الجفاني العرفية
في الاستعمال فسر كلمة الطلاق الزب. قال في م. ال. يودون
بما اعطته به المستفهم من امر الطلاق ولا تنقصه شيئا
نفسه **مسئلة** من ميمون ولو قال له يا محنته وزعم انه في برد
فقد ما و انما اراء العتور والتفسر والبنين فينكرها الخ
يقول له من كان كذلك حله وبراد ان في كذا حد **البسرزي**
انما يبيها من قبل الرجل يا محنته في بيعه الى الامل ح. ر. لان
يملكه انه لم يرد به فداوان حله ادبه والي يحد حقا هو قبول
منه مطلقا مع اليمين دون مراعاة الشبهة والصواب انه
اليوم لا يملك قابله للشرقة بين الستة الفاسر ولا يردون له
العايسة لان يملك السباق على كذا واسمها ان قاله
لقيم فبذق جانه يظن عليه القبا بان (العلة) جارية بالحق

يكثر من العتق في والله اعلم **مسئلة** ابن ابي عمير فيمن طلق
الطلاق من طقة استطلاه **دا جسد** يبعه في حقه الله وان
انزل الله القدر في يمينه في الطارة ح. ر. **البسرزي** هو من قوله
انما اولك الطارة احدا على كذا من حرد الله فيلزم مع ذلك الى من
قوله وكذا في موضع اخر ما ر. ان محنته او سمع من قوم
في حله فله برفقة التي من قوله وكذا قوله من سمع ر. ح. ر.
ينكح ر. ح. ر. لا يملكه ان كان مع غيره وكذا ان
حله المفرد في الاستطلاه وكذا قوله ليس ابي ح. ر. ح. ر.
على وجه الخبر لا العلة و (ركت) فذ فذ في نصر البكر
على وجه الشئ والشيخ التي غير ذلك ابن ابي عمير في حقه
من فذ في حقه رضى الله عنها بالوجه الذي ر. ح. ر.
له (هل) الا في قتل ولا يستشهد به لانه الذي في حقه (الله)
عليه في يمينه **مسئلة** في القريب وبيها من قبل
الاعمال انما بان او قاله قد انموت انك ر. ان كذا لان في القريب
الله كما ملا وكذا من عرض بالزنا لامر الله كذا وان ح. ر. ح. ر.
لقد وان ح. ر. ح. ر. **البسرزي** لم يملك هذه (العلة)
الا القريب في العلة والصواب بانه جاز وكذا وصاف
المنافعة في حقه القريب دون النكاح قتل لفتها في
زنا في حقه القريب لانه خرج من الشبهة وفتصل
انه يبيعهم من الكلال بالشرع لما يملك عليه بالخطا بغير
مسئلة وسجل الفوق في حقه ر. ح. ر. ح. ر. ح. ر.
او ارفع كل ذلك يملوها في حقه اخرى كما ر. ح. ر. ح. ر.
يبعها الا لا وحدها من يملكها اياها او استحبها ح. ر.
باب عليه ان يحد لها في بيعها ويبيها زنا ح. ر.
لانه لو رجعها الى فاضل ح. ر. ح. ر. ح. ر. ح. ر. ح. ر.
ولا يوفى له **البسرزي** ظاهر المردنة والرسالة اقام

لو كانوا عاقلين وادخلوا قلبهم هم وادخلوا قلوبهم في المحرم
 ونشر بينهم فيه لاني عاهد لالان حمل الناس على محرم
 فقال لهم والصداء من قلوب الامم في شدة رافق الحق يكون
 فيمن لم يور او خرج فكلهم في اليوم بغير الله واطال عمر
 في يور وعاينهم ومنع المسلمين من ان يقاتلوا في شدة الامم
 وقد قال الله وحرى يحسنه يارك الله فيه حتى علم وسماهم
 وترك عليهم رعا الله من قبل الله ان يطيل ايامهم في نصر
 وظفر على من يقاتل في تحت له بالسعادة ويخلص في زور
 الحقيقين منهم امين وفعلم من الامم الذين يقضون
 بالحق وروى بعد لون ومن السعة الذي يخلص الله فيهم
 ظلم يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
مسألة في التوراة ان من سمع نداء السارق ليلا
 في ذلك الشارع في تلك رة ان لا يترجم منه في دار او عصى
 حتى يخرج به اولم يخرج له وكثر عليه (الناس) ولم يمسلم
 بداره **المسألة** في هذا المعنى ما حكى عن ابي محمد
 صالح ان سرق في العفارية لصوي لا تقع بان يكون ليلا
 بالسلام على من على المكلبة منى عثر عليهم وادعوى
 منه ان يرفع عثره وامر صاحب المنزل منى مزارا فيحرك
 ضرب او هدد والذم على من يور في ذلك السرقه
 الباطل يفرح بطلون وادخل يخرج الحيوان من المراح والباذن
 وادعوى بالسلام فيهم من يفرح عليه في ذلك وفي
 المرونة وان كانوا اجماعا عن رة اخذهم قتلهم وبافهم
 عور له يا اخي وادخل تلك المراح قتلوا عليهم **مسألة**
 الخ من اخذ مال رجل بالافترق قتلته خوب ان يجلد
 بما اخذ لم يكن مجزبا وانما هو ضيق **المسألة**
 قال شيخنا الامام في هذا ان فعل جميعه والا ليس بفيلة

المسألة في ربة اخذ المال في قتل وعزم على ذلك من اول ما
 اخذ المال واما لو اخذ المال في ربة لم يور في قتل
 في شدة القتل بل المال وليس في قتل قال وفي الموازنة من
 لفي ربة في قتل الماعز ما في بكتفه وترع منه الطول وتور
 بسلبه بالحرى ويضرب ويقتل وهذا من اخذ منه ربة في
 الله ورجع عليه ردا ما لم يور اخذها بخره وبيعها في الزرع
 ربة الرجل في المهر وعنه (الفتا) الاخره فينزع من تربة
 في الخيمة لا قطع عليه الا ان يكون لها ارجلها واما من
 كان ردا ليلاته في نزع ثوبه عن ظهره فلا قطع عليه **المسألة**
 في ربة الا ان يكون كراهي بصرته وتحوها فيكون مجازا في
 ما دفع في هذه (العصر) رجل اني الصلوات بعد العي فيضربه
 رجل بزريرة واخذت من عمامته من فوق راسه فهو مجاز
 لا الحائز والظر العظم من الشعارين وحققتهم انهم
 بالخذوا شجرة فاهقه جرادير اخل التاليف وتظهر السي
 نراع الرجل او وسطه في كفه لم يلا بظ في حانة الموضع
 في قتلته بقلد المشي في يقع في ذلك المال او باخره من في ذلك
 الموضع وربما جرح الماخوذ لم او قطع عضوا من من مشقة
 الضرر ولا تشعور له والظاهر عن ربة لانه اخذ
 مال في حقه لسلام في التوبة القليلة بخراته قال ومن
 علم به يقع ان اخذ الشارع وخرج به وقابل حتى يخاله فيقو
 لسارق لان قتاله فيه مع عن تعذيبه ولو علم به قبل اخذ
 بهر فخار عقه مالا لا ليعب الملاك وقتل القليلة
 حراته وهر ان يقاتل رجلا او شيئا فيجرحه في يخله
 موقعا في حقه موقعا وقفت باليقر دان **مسألة**
 وهو ان امرأه حلق عن طيلة صغيرة عليها حبل
 في رقتها في يور بعد اخذها عليها ثم اتت بغيره

ما عرفت بذلك غير مستزمنة ولا مدة على اقرارها في حقيقته
 الحق بطلانها وكنت لغاية الموضع وكان حينئذ ما ضيق
 الجفيرة احدى غير الله العباسي وقابل عن ذلك في حقا وهي
 مغيرة بالحرية عن السجدة ثم هربت الى منزلة من فرارها
 فنزل بها رجلي من اهلها ثم رجعت الى اهلها ونزل
 تلازم ما فعلت في بطن اهلها غير عاقلة وكانت من وجوه
 البلاء والسمعة في ذلك وقتها حتى وردت على العنبروان حسب
 العنبروان بها ولم يقرض لها يوجب تركها اهلها
 رارا انها حتى لم نزل على اقرارها وتذكر لكل احد
 غير عاقلة وعلى ان اهلها الطغلة كان على عتقها فراقا
 ان هذه السبعة على مذهب من يجسر العمود وهو من وجه
 الحقيقة بلع لجسرها لعلها اذا الله اعلم كما قال
 في رزقة اذا رجع لغافيرا العمود وهو حكم مضا ولا يغير
 من ولي يعرف لما فيه من الاختلاف وهو الموجب
 لعدو يعرف من ولي يعرف لها **مسألة**
 في كرم عن الواحدة في نصرانه خمس مقلا عليه امرأة
 موفقت ما تكلمت عورتها بكتبت بن الخطاب
 بل الله يصلح في ذلك الموضع وقال انما علم هذه ناهم
 على الخطا الجزية **البسور** مائة ليرلنا ان لا يحمل
 انه عليه بعد القتل او قبله كما يحق فيها عن عمل
 الملكين مروان انه طبع الخرافة التي تبا وطعن بالحرية
 وهو رد على اعتراض من اعترض على الشيخ الجفيرة
 الغاف بن عمر (السلطان) في مسألة وقعة وهو ان
 لقرا قبا من نصارى تونس تبت عليه انه ليس وارا
 المسلمين ويرى معهم لبلاد العراق ولا يستشار في
 السلطان الجفيرة. فقال الغاف يصلح ويقتل ليعمل

عبد الملك المذكور فيها فكل من كان خطا الاصل يقول هذا ما في
 العفة والحق في ان الجبر الاصل والحق في الاما ليس
 الاصل انما استولى عليه وليس الاصل في الاما ليس
 في الغاف وروى في الاما ليس في الاما ليس
 سكت عنها من غير تلاف في مسألة وهي رطل (الطوبى) القول
 بان الله سبحانه وتعالى يقول المليك في الزايقون
 في السماء ما حكمه في هذه الاطلاق فيكون ان كان يعبر
 في الطريقة والخلول والكون لها رعا عن ذلك واستمره
 على يديك السوءا وغيره من الظواهر التي وقع فيها
 لغيره البطلان وهو كرام رزقا فيسري بغيره لدا على صم (الله)
 ابوكم والاسلام **وكان** السلايل في عن ذلك الجفيرة
 القول الزنوبي فيمن نسوة وهو من كلمة الشيخ بن عمر
 السلطان **باب حجة** عن ذلك الجبر ليس في العالمين
 هذه مسألة دفع الكلام فيها قولنا وحرقتا وهي كما
 قال الغاف عيا في وان السلايل في الكلام فيها يقع
 السبوح المقتدر او كلفهم بغير من عوفان سلايل
 النبوية واللايق بالزمان على ان طرهما وان كان ولا
 به ما يقول عليه فيها على ما يقول في كتاب الاما
 البرقة ابو عمير الله بن عمر في وكان حجة حيا
 ولا في ان طرهما من نصران المسلمين على وجه المراسلة
 ثم في كرم في قول وبل الله القوي في الجمع المستعملون
 فاذ كانت على الاستحالة الحكمية والخلول والالتماس
 على الله سبحانه وتعالى في ذلك طرح العقل والحقوا
 ايضا على الاستحالة اراثة الحقيقة فيما ورد من هو (هي)
 الا في الاصل رزقا يوهج في ذلك واختلفوا في ذلك
 في مسألة فتها وهي في اهل اطلاق حجة العوفية

والعلوم من غير تجسيم ولا تخريب عليه تعالى بمراتب جميع
 المتكلمين بقوله العلماء والاهل اصول الربانيات بما استبان
 في ذلك منه من ان لا ابو المعالي في الارشاد وغيره من اهل
 المتكلمين والعقلاء فاهلوا طريق التجسيم والخلول
 والعين والصلابة والتمسك اذ كانت هذه كلها حادثات
 وحال لا يعرف عن الحوادث اذ لا يعرف اليها حادثات
 والله سبحانه لا يتجلى عليه الحوادث وحال العقل
 في ذلك انما كانت نزعها عن ما هو مظهر في كنه
 وانما هي لا ولا فيما ورد من طواهر الالهي والاداني
 التي ترجعها اهل الصريح مما يرفع من رتب العقول السالفة
 على السبيل وابتدأ الحسية وسعيان الى الوقف عن
 والبراهين الا ان رتبها اوردت ولا تغير التفسير
 وضعف هذا القول بما في من ان الاجماع على عدم
 ارادة حقيقة في عرف اللسان بغير تخلصوا منها
 بالسكون ترعى العوام وتنبيه للجهلة ودها المحذور
 لا الكلام عليها والى جملة الى حامل فريضة الما قد
 بينة تليق بها من جهة الشروع والعقل واللسان
 العري وتقتضي تميزه الى حل وعلا عما يوهم ظاهرا
 كرهانها على الامام ابو المعالي وغيره من عراقي
 المتكلمين وذهب الغاية الى ما قلناه وغيره في بعض
 انما دالة على صحة رتبة تليق بها الا لا من غير تدبير
 ولا تخريب ولكل مرفوعا وبلات وحاذي بطول دليله
 والذهب الثاني هو اطلاق جهة من غير تجسيم
 ولا تخريب تعلم الامام ابو المعالي في الارشاد عن الكرا
 وبقي المتكلمين من الاشعرية وانكرنا الامام

عليه

عليه تعالى عن لغة الاشعرية انكارا بغير بيان وقال تعالى
 منقطع فيما علمت واشتغرت من كنههم ومنعهم بغير بيان
 كنههم في علم الاصول والفرق في ذلك من قولهم وكان علمهم
 بالاعادة بين وعرفنا الله ونهضنا خطا ولما قلنا نعلمه في ذلك فلا
 يلتفت لتعلمه عن اهل الاصول في هذه المسئلة وكلامهم في الشك
 بل على علم في نظر العين وغيره وما تعلمه عن لغة الاشعرية
 هذا من البرزخ في شرح الارشاد عن الغلاة من سبيل
 الاشعرية وعن البزار وغيره من ان هذا القول في اخبار هذا
 المذهب من غير البرية الا انكارا عن الاشعرية في خبر المذهب
 عليه وقال في هذا المذهب ينكر في كنههم علم ما ورد على
 هذه ولذا اجمع في هذه في كنههم كنههم وهو ظاهر كلام
 ابن ابي زبيل وهو مروي عن رتبة الجبر ان الله وهو في ذلك مكان
 يعلمه اهل الجهم من القول بالجهة اهل الاهل فيكون مقتضى هذا
 ان لا **باب** في ما هو مروي في كنههم القول بالجهة
 انه مروي بين كونهما العرفي وبين كونه مع تعلق العلم
 والاعمال ان مقتضى الجهة لا يعرف ان علمه المحققين في خبرهم
 عن الاشعاع بل في كنههم بدارت والافق في مقابلي
 المسلمين في كنههم واما فيهم والضروري في الصلابة
 عليهم وغير ذلك ولا معالاة في كنههم لمرا غمته من
 عليه السلام انتهي كلامه ربلغ هذا البعثة الطيبة فيقول
 نقرا كلامه في والاقبال الى كنههم لان مقتضى الجهة في حق
 الله تعالى يعلم كنههم في جماع ومن ترفع في كنههم كنههم
 معروض نقلا الطالبي لما وقع بيني والائمة في تكفير اهل الاهواء
 وما قاله الغاية في المتبعا وغيره من ان هذا الكلام في
 الشبهة وغيره في كنههم في كنههم في كنههم في كنههم
 من الكلام على بغير تليق من ذلك والتمسك لتعلم الاجماع

وما لم يعلم من الصلابة فيكون برهنا انتهى كلامه وهو يشير إلى
ما هو من الخلق مما ورد من قوله هذه النظرية التي هي
بينها **الاصالة** وليس من رتبة عن الحق الذي يصر
مع التواء ويعلم الحق من قبل هو صلاح أو لا هو الحق
من الأمانة هل هي حكمة أم لا فمنها ما روي عن أبي
أنه يعلم السبل عن الحق ما كان فيه من الأنبياء
بذلك من رتبة علمه وبذلك أن الذي كان في هذا
ويقال إبراهيم يقول في نظر نظرية في النجوم وهذا في الحق
وذكر من طريق اسماء عجل الغاية بسوء عن عظم من
يسار قال ليس رسول الله صلى الله عليه وآله عن الحق
التراء فقال علم عليه من الأنبياء عليه السلام
بمن علمه علم فقال هو أن من لم يزل أبو سلمة عن
ابن عباس وأخبر المفسرين **باب** خصمنا الله
وأيضا من لا غفلة المضلة ولا علة بنا ربك عن نسوا
التيمة وجعلنا لكتابنا منيعين ويحل الحق المستوحى
عن مفسر بن وحضاركة الله تعالى عن غيره وما استأثر
بغيره ولم يطلع عليه إلا الأنبياء ورسله بواسطة
لجميع الرزق أو غير الرزق أو غير الرزق ما لا يتصور
كبر رتبة الله من رتبة ذلك وأما قوله المستأثر
بذلك يعلم ما كان وما يكون فقال علم الغيب فلا يظهر
على غيبه إلا بالآية وقال إن الله علم الساعة
الآية وقال فل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب
إلا الله وقوله يحسي عليه السبل والأنبياء بها تاكلون
الآية يعلم من دلائل النبوة ما لا يعلم من غير رتبة
ميسرة وما يعطون عليه وما يقع من غلا الإلهام
ورخصها ونزول المهر ورفوع الغل والغيب وغير

ذلك

ذلك من الغيب من افعال دليل النبوة في الغيب ان كان
عليه السبل من ذلك ما لا يمكن ان يكون له العلم
بغير رتبة من رتبة علمه من رتبة العلم ما لا يمكن
ان يكون من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
عن الله تعالى من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
عليه العلم من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
الغيب لا يكون من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
لغيره ولا يمكن له العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
ويستأثر به من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
النجوم من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
الهيمنة والحق من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
نبي من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
على التفصيل ان من علم الغيب وقع استأثر الله به
ولا يطلع عليه الا من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
الله من السبل من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
وما ذكره من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
من رتبة العلم من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
هل المستأثر من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
الانبياء الا ان رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
ذلك النبي من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
الغيب **باب** علم السبل انما هو من رتبة العلم
الانبياء ولما افترض ان رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
نواميس في رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
دلالة في الغيب ان رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
من رتبة العلم من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن
في الغيب من رتبة العلم من رتبة العلم ما لا يمكن

فما هو الامر ومقتضاها انتهى قال عليه السلام من اعلم حق
بالمتن ان ابو الهيثم خطاهو فخطى المتن في
المصنفات انت والبراد يعني المتن على ابراهيم بن يحيى
ابنه رضى الله عنه في قوله وقوله في نظر فخر بن النجوم
فما علم من خطاهو في المتن تركت ما اختار من خطاهو
انما الخط والبراد في المتن تركت ما اختار من خطاهو
يخط عليه ايسار في رتبته فالاختار في الفروع في التراب
وهي من خطاهو في المتن تركت ما اختار من خطاهو
البصري في المتن تركت ما اختار من خطاهو
الناس في المتن تركت ما اختار من خطاهو
طهر من البصير في المتن تركت ما اختار من خطاهو
والمتن في المتن تركت ما اختار من خطاهو
عنتر في المتن تركت ما اختار من خطاهو
بوسل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وفد في المتن تركت ما اختار من خطاهو
اي سمعت في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وكانه في المتن تركت ما اختار من خطاهو
تركه في المتن تركت ما اختار من خطاهو
الغيب في المتن تركت ما اختار من خطاهو
سبل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
في المتن تركت ما اختار من خطاهو
عنتر في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وصل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
ما خرج في المتن تركت ما اختار من خطاهو
من في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وخرج في المتن تركت ما اختار من خطاهو

بنزل

بنزل فيقال له انك بالعبق فيقال له ما هو ذا انما العباد
يقول ان عن طبعه فيقال له انما العباد فيقال له
ما هو ذا انك بالعبق فيقال له ما هو ذا انما العباد
فما هو الامر ومقتضاها انتهى قال عليه السلام من اعلم حق
بالمتن ان ابو الهيثم خطاهو فخطى المتن في
المصنفات انت والبراد يعني المتن على ابراهيم بن يحيى
ابنه رضى الله عنه في قوله وقوله في نظر فخر بن النجوم
فما علم من خطاهو في المتن تركت ما اختار من خطاهو
انما الخط والبراد في المتن تركت ما اختار من خطاهو
يخط عليه ايسار في رتبته فالاختار في الفروع في التراب
وهي من خطاهو في المتن تركت ما اختار من خطاهو
البصري في المتن تركت ما اختار من خطاهو
الناس في المتن تركت ما اختار من خطاهو
طهر من البصير في المتن تركت ما اختار من خطاهو
والمتن في المتن تركت ما اختار من خطاهو
عنتر في المتن تركت ما اختار من خطاهو
بوسل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وفد في المتن تركت ما اختار من خطاهو
اي سمعت في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وكانه في المتن تركت ما اختار من خطاهو
تركه في المتن تركت ما اختار من خطاهو
الغيب في المتن تركت ما اختار من خطاهو
سبل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
في المتن تركت ما اختار من خطاهو
عنتر في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وصل في المتن تركت ما اختار من خطاهو
ما خرج في المتن تركت ما اختار من خطاهو
من في المتن تركت ما اختار من خطاهو
وخرج في المتن تركت ما اختار من خطاهو

بنزل

شتعا عنه لامتة يستال عمو امتة في مواطين الاراضة من
 الموقف والزبداء والنزيع والمنايين منهم من تال
 شتعا عنه في التبادر عنه ومنهم من تال من الخروج من
 النار ولا يخرج من شتعا عنه ولا التكالوا لعلها التال من
 يكره بها من التبادر عنه في عمو الرجل لا يخرج شتعا عنه
 ان يمتة على الاسلحة غير زاب ولا مبرع يورجى عمو
 له دهره ولا يد عمو اذ ارجع من النار شتعا عنه لانه عمو
 يستلزم التال المستوي النار **البسري** يجمع منكر
 الشتعا عنه كمنكر عمو في الغيرة وفي تال انه خلاف مرهيب
 اهل الستة **مسألة** ليل بين رشة عن رسم مضم
 ان شتعا له يفر من ملانا بعينه واسمه والة تال
 مع طان العالمة فيسببه الاول وسب ابوبه في تال له
 العفال الذي خلفه وهو في غلابة الترح والفضة فيسب
 وبين المسيوي وثبتت هذه العقدة عند الجاهل وسب
 السرا وجمع في الحديث بعد التكرار ما ذكر عنه واعل
 اليه وادى ليل الطويلة واضرب لم يكن عن مروج يورج
 الانداح له على الانكار فيجزئه فيميز بها **باب**
 الحكم في هذا الرجل الادي الو جمع اذ لم يقص الى سب
 الله تعالى وانما قصه سب المنازع فيرا على لسانه ما يقص
 والله اعلم ولو قص الى سب الله تعالى بها قصه العقدة
 لغفل وادى به ممرود الا شتعا الاما **وسبيل**
 عفاها بين الجراح وهو رجل شتعا رجلا فقال له هو الغراء
 والغراء الذي خلفه الله تعالى عن قوله وثبت عليه ولم يمل
 مومعا في الشهود في شتعا قالوا كان في طان غضب
باب الروايت بين سب الله تعالى بها يجمع يمتا
 الناس بينهم القتل غير الشتعا في هذا اجماع في هذا

الغراء الله تعالى وقبحه وافتاد الا يعظم منه عمو المقتض (التي
 لا تسب ولا اعتقره لانه استظهر من سب الرجل يعني خار
 القتل عليه وهو مكرم مولا مو حيا مبرح يكره رجلا
 جميع الناس مع السب الطويل والستة فيه قليل لعله العفا
البسري يجمع من سب الله تعالى في القصة وحله ابن الجراح عمو
 عمو من شتعا وهو الذي سقطت من شتعا بين كثره اذ
 خلاف **مسألة** وسب ابوبه عن سب الباري تعالى
 خطه **باب** من سب الله تعالى في الامم الخالية
 المستنير ومن سب سبنا الناس بعضهم بعضا فقتل
 بغير استئذان فيل قتل هو الغراء في سب عليه السلام
 قال لا يقتل بما كان له لانه سب او موقوف بحال لا خلاف بين
 سب الله عمو رجل من المسلمين انه كافر طلال النج والقتل
 في استئذانهم فمن مالوا ابن القابض لا يستتاب ويقتل
 لان يقر عمو الله بارتكابه الذي دينه ان راعه
 يستتاب وان لم يظهر له يستتاب وعن المتروفي وابي
 مسلمة وابن ابي حازم يستتاب المسلم وكذا اليهودي
 والنصراني في السب بان تاجر اقبل منهم والافوتلوا
 رابع من الاستئذان كالرقة وحكا الغلابة غير الوهدة
 عن المذهب واقتى ابو حنيفة في سب عمو في رجل لعن رجلا
 لعن الله تعالى الله عن ذلك كلوا كثيرا فقال انما اردت ان
 لعن الشيطان من ل لسلن فقال يقتل بظاهر كفي ولا
 يقتل بحرر وما يمتة وبين الله تعالى في **البسري**
 ونزلت جافير وان في حة وح عمو عمو في رجل سب
 رجلا الى ثمانية فقال عمو الذي قال هذه القصة الله من
 الخلق والمخلوق باخذ وصيق عليه بالفرقة وركبي عليه
 رجلا وانشره اعدا اليه في الشهادة ومن زكاه في

الله تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم على اهل بيته
على الا يظهر والتاسي من كفرهم ولا يسمعون شيئا منه
وهو نفي العهد بهم بن سفل بن سفل بن سفل بن سفل بن سفل
النبي في بيتا موسى ارمسى ولم يرسل اليها جراح الله
عليه وسلم وانا اوسل اليك فلا تنه . عليه واما قوله (ثم
ليس يبيد ولا يصره ولا يهزل عليه ثم ان وانما هو قول تقول
ما فعلت عليه **السرور** ونزلت فقلت في زمان الغاية
الغاية في سب سب الاذان وهو يهود في سب النبي .
صلى الله عليه وسلم على ما نفيته منتهى عليه شهادان
والكنة كان من خلع طية (جدهما جبر) يقال له الخليل
والاخر الوديع على الواحد الرقيب وزكي الاول باعذر
اليه فيما يحب الا عذر اليه يعجز فخرته عنقه فسمعت
من نفيته الى امر المؤمنين ابا العباس رحمه الله قال لولا
انه في حق النبي صلى الله عليه وسلم ما عمل بشيء من
خليل وكان هذا الغاية رحمه الله ليسر به فيقول من
يشاهد في هذا المعنى ويرغب من تركه انما طاف به هذا
البلاء وغيره من الغضا على حسب ما تنجم **ووقف**
الشرعية قال وبرا على انما فرقة النبي
اخرى في زمان النبي (الغاية) فانه الجماعة ابي
مهر بن عيسى الغبري ولم يزل قاضيا وقت كتب هذا
وهو ان يهوديا خاطبه مسلم بعد قول المسلم الشرع ابي
الاسلام مرقى القاسم الكل فقال اليهودي بل تحت التاسي
الكل ونحو هذا وشهد عليه جزا ما نزل وصنعته مودة فتوكلت
واخرجت فيصر له بالسياسة فربما يبعثا مبرها على ما نفيته
من يوتق له والكنى انما المشاهدة في نتم عليه فيركبة
ولرؤية لكان الامر انما فعل هو من ياب انه في كركه

من ياب

من ياب الوديع الذي جعلوا شاة عاهدناهم على عدم اظهارهم
فيكون الامر انما عليه الاذه اذ يرجع الى نفسه دين الاسلام
فيكون النظر فيه هل هو نفي الا وعرى انه يفره من قول
اليهودي والنبي فبعض موسى على العالمين وطلع العربي
له وانكر النبي صلى الله عليه وسلم على العربي الا ويهودي
اخر قال له فطلع اليهودي ينيون بالسرقة فقال الذي قال
لهذا من المسلمين كذا واذ على هو انما قال الذي يقول
هذه امن اليهودي كذا ما استكبروا ما نزل نزل قضيت
لا الغاية في سب سب لم يخرج وعزى الامر فيها خفيف
لان هذه الالحاد الخليات التي اجتمعت الملل بما جعلها
فقول قائل هذا كذا في حق طابوحي عليه **ووقف**
اخرى زمان العظمان (ينط) وهوان زجلان (علاء) الخلق
اخرج كتابا وقال هذا من الفرق ان ادراج على ما نفيته من
الغاية في سب سب عليه طاب فيفعلت شهادته واذركي
برجع الى الغاية ما طاب انه اعترى بما نزل عنه فخرته
مخففة وانما (تصونونه) انه تنفيته للفرقة ان يبرج
الى التفرقة بينا الله تعالى جعلوا هارزة فة اوصيا على
انه الغولين اذ تركز بها النبي صلى الله عليه وسلم بين فضل
كتابيه وانظمة من علوم صنفته وهي شعوبه **ووقف**
اخرى زمان العظمان (مذكور في مكانه) فتناسل
بطل مناه له المكاشي انه عروى وعروني وشهد عليه
بذ لك من فقلت شهادته واكرز اليه فلم يكن محض مرفع
فتنازعوا ايها البهله فطان من راقله وقال (اليه)
شخصا الغيب الامام فيما قال له ان الغاية حكم يقول له
فيه انه اخرج الجماعة عليه ونفل له بعنه انما انما صرح بركه
وقال ان وفق الله الغاية فانه يضر عنقه ونزل الا الغيب

العدل في الرد على من يورد العلم ان مطلق العراوة
لا يوجب ختم العقل وقطاع ردة ولا يوجب لعن الجاني المص
تغيبون لتفهم ان قول الشيخ في هذا ان سبب هذا الجواب
ان العراوة كغيرها لم تقع من كان عروا له الى قوله جاز الله
عروا للمعصية من مطلق الخطا هو معاد المعصية والكفر عا
وقوله من ادعى قتله قال هو كفي شايه فيكون كفي
زينة واللعن كغير ردة وقودهم من قال بقتل نوبته في
الخطا هو ان كان قتله في ذلك وقترا العقل فورا مستهرا
سبب اسانه في ردة على الاظهر من المذهب وان يظهر
منه هذا الا في هرة المرء وهي علامة على سبب سرور
مذكور في ردة **مسئلة** وحيل ابو حجر عن صنع فيه
سلطان العالم بغيره فقال له هل رأت اليه من علم عليه
وسلم في القوم وكان ذلك منزله بقتل كشي مؤجل فيها
الشرع فقال له عليه السلام اقطع هذا فقال له الملقون
كانت التفرقة من مصلحتي عن من المروية الى هذا ما يثبت
عليه هرة المقالة فقال له الما قصرت قوله **باب** من
مستبنا واخرى في ردة المساكين **باب**
الزينة عقر في في ذلك انه يقتل ولا يقبل منه ذلك انما استقر
عليه محال ولا يفيق في ذلك الا السلطان فيقول له ارايت
ان اعدا عليه من سمع مقتله فقال بغيره لا ان
تقوم لينة على ذلك فيمنع السلطان في ذلك **البسرز**
لعنه فصح عنه التفرقة بوجه المصنعة والارز
بذلك فلا اذ اجنى قتله **مسئلة** قيل لعنه العفوة
بمن قتله في مزاكرة وقد اخرج في مثل الايل في الاطاع
في قوله من رآه في السلطنة الاولى وكانها قرب بركة
البرية فافق ما خربا اثبت في الصحيح انه عليه السلام

لحي

لحي بكتبتين الحرمة فقال الاول لعنه كان لمن يورد الهرة
والشك في كيد قال وظهرت اخصي على الفهم ما نزل لك
عليه في حقه عليه السلام قال لا ترفيه وتوفي عليه السلام
وذكرهم مرفوعة عنه يهودي في موت عماله فيل عليه
في هذا الكلام **باب** في الامور التي ثبت في البخاري وغيره
في حجة الوداع انه اهرى طائفة طائفة بخرطاسين ولحي في المروية
بكتبتين في حرة البخاري ايضا ويظهر لهذا المقابل وان ظهرت
فزيته قد له في انه قصه قتله عليه السلام من (المباركة)
عنهما وتخر الجيع امورها وقهره في حيلة من خطابه عليه
السلام وان فهم عنه التفرقة وهو الفهم قبل من غيب
الاستنباط فان امكن الامر اذ يحسب حاله قال بن عمر
الشرطي في الجواب في القتل ان يقوله فولا يفرج
التكذيب على الاول لانه لم يرد علم الوحيد ان ايتا وانما خفي
ان وقت الاحقية بالفتح لم تقصر قوله بل انه عليه السلام
كان متزهدا في الدنيا راغبا عنها في غير الدنيا له
بكانت مرة تودع ومرة لا تودع لا خيل (الفرع على الدنيا)
ولوشاء لتفهمه جمال لهامة في ردة وقصة لما ورد في ردة
ترة عليه / لقنا مع فيفهمها ولا يفهم من متطابرين في
قال ليس لي الا (الحتم) وهو مردد عليه والمنتقرا **باب**
تد له بما زخر وتقله ورغبت عن الدنيا على الله وع
وايته (البعث) في قوله بقا قلت لا اذ في ماله عليه
في افضل الاعمال وهو الجهاد يدل على ذلك وانما فقد كان
عليه السلام مكرما على الامر في ليدل على مشروعية الاجته
لهم وقوله بان اراد المقابل لقله من الدنيا زهرا فيهما
بله ان يقول هو موقوف بلا يقع في لقله الجواب المستور
ردا به ان يقول ههنا على ولا يثبت عليه فيه (وصري) وخر

باب

والهتق والعضاض والمرد **البرزلي** ما ذكره هو الجار
على مظهر مزاج ماله في مراقبة السران جميع (والله
دعني في نفسه على قسمين طابع ونشوان ويصل الاول
كل المعنويين في جريته لهذا عليه ويجري التلذذ على الخلاف لاني
اللائي بهذا الباب العقل والمنطق حفظ المنصب
عليه السلا **ونزلت** مسئلة يسوة اخبر بها
الغيبه الفايح (يوحى الله العالين عن ابيه وكان فاضلا
بها فقال اخبرني في اسرى بغاه له الخمر من ندام اولاد
التليفه الامام (يوحى للمؤمنين) اني يحى رحمه الله فسأله
الفاض عن حاله بنقض النماء العلم بها لا يلحق المنصب
ما نزل الفاض وخبره وبعت للغيبه الفايح فاض (الحاجه
اي كبح الله بن غير السلا ليتاح لغيره فاض يستم
صغير فاض لتسبب في السلا عنه فيه عن فاض الحجاجه
المذكور امير المؤمنين له كان اولاد له بعت الفاض
المذكور بالسيفه ان بلغ ابيه عن وبعت اليه نقول طالان
عليه حيا له في ترك الكلال فيه ثم بعد ذلك يسير بعت
الفاض يسوقه بان بضربه تسفه وتسليقن مسوطا قال
وقد اخطا من قباله وهو على تلك الحال **ومن قصه**
الباب ما سئل عنه فاض الامام وهو ان رجلا تسافر
مع شريف فاعلم الرجل واصبه بحر الرضى الي الكاف
فقال له الشريف لعن الله جدك ان رجعت فقال له بحر
الرجى جرد حصل له جميع على بحر الرضى العقل اولاد
وكيف ان كان الاولاد والسفك الشريف فيه وهو
يسفك الاولاد وسيله الرجل عن معالنه الفاض تسبب فيه
على معنى الاعتذار اليه يوافق على مرورها منه طارح على انه
لا يعرف الشريف المذكور ولا يعرف من غيره ولا يعرف هل

هو الزبي

هو الزبي عنه المعالنه ان لا اؤلف ان كان خفي البصر
بما اؤلف ان لم اؤلف نفسه الشريك / لا يفعل الشريك
فلان بن فلان وشبهه وان انه لم يزل يتنصبه الشريك الخرس
الشريك البارد النبويه منطه عقلا لا الي الان ولا علم
استفاده ان (دع) غير عليه (نسأله لذلك ولا تكسر
جو ربح عن ذلك **فجواب** (ما فعل الزكور
مما ذكر فيه بل وقع عنده في الليل على الفراغ القواله
بحال / لا حلال له الجمع بالنسبه التي تمل على الجمع الاخر
ارما قاله (الغيبه) (الشرايع) مع كون الغايل طهيه
البصر حيث يتنصب هذه فاعين المقول له وهو يوحى
جهله ليجل المظلم كنهه فقه وفي امرأة وفان دليل
على انه انما وطهها لا كنفاده او انها امة ليعن ويبين
اخره فنبين انها مرة الغيبه والرايه التي لا تنكح
فيه (الله) بحسب (الفاض) مع اعتبار حرة الغايل
وعا فته والظاهر منه فتمه فادرة بحسب طاله وبعه ان تبال
تبقى هذا المسمى (الخبر) الشرف من نسب الناس (الشيخ
من تبني غير حجة ذلك والله اعلم **البرزلي** فها هو
كلما عياض المتفرد (ان كان العقل صريحا بحسب المصراع
انه لا يجرى بها على فاض وحيه ان اعترف فترك
وحيثه السيفه (ان) حجة فيهما مرقبا وقد وقته
لهذا المسئلة بالغير وان حاله كون مقيلا بها وان قصر
لعه عن يتنصب العقليه لم يقال لا يلزم هذا الا لا لانه
لا يلزم ان يكون الجمع الاخرى او الاطراف لا يلزم في
الاخرى فيه / الا طره يلزم انه موهوب به فها هو
انه يلزم ما يلزم هذا يرد على ان الجمع المتصور اليه

عن سائر رجالهم عليه السلام وهو من الثمانية وعشرين
عنه فقال له ائتيك عني ان اردت ان يكون لك الله والى الله
لو ان ليستاء راسا او ذكرا او انثى لربى الله عليه لئلا
ما يبيد من وجهي ووردي عشاري من افرق الله فيهم
الاخرى ان يبيدوا الله تعالى له العشار عزم واشتد بقر
لنبيهم ما الله عليه ومع ما بين في ذلك **باب** الجاهل
في الكلام الاول منها ومن يوحى الملايكة والانبيا عليهم
السلام وعليه السلام الوحي الان يعرف بالخير ولا يتبع
في اعتقاده فيستأجر عاقبه ويومر بالاستقرار من قوله
ولا كفارة عليه التوفيق واما العشار فلا بد من الاداء الموجب
يقال حال **باب** من الخراج اما الرجل المنسوب
لعظيم من القول فتروا بقرنا بما ملايكة الله ورسالة
والاستخفاف لما عظمه الله من خوفهم وجوز من توفيقهم
فانصرف الله وحياته الان السيرة الذي وعده به بقله وليس
اقل قوله ووجهه لا يستحيى نفسه وسيد حرم
دون الاستئذان بالزينة ان يضر غريبا مبرحا بالسوط
ويطال سجنه وكذا يكون في العشار العرق الله ولو عزم
واحد منهم بالالاستحباب وبهذا اذا تحقق بالقتل
دون الاستئذان وبالله التوفيق **البسورة** اما لم
يلزم من رتبة كفارة لانه حليف على فرض صورة لو وقعت
وبه تقع وهي تفر من مسئلة لو حضرة لست من اخيه
لغات كمن لا ان تلك فرضت في بين الطلاق ويجوز
في هذه الكفارة وعندها في تلك من المختص بمراد
ويقال ان تكون لا كفارة فيها بكل حال وتسمى استأجرا
الاملا وجه الله يعني تسبعا بالنيب ما الله عليه وسلم
يلم يقبل المسئول شفعته قال تزلت ليجالته وامي

بفعلها

بفعلها واما ان لا يلزم شيء والشيخ يعارض في حديثه
في قولها امرا واستيعاب لغيره في ردها فقال استيعاب لادب
اليه ولم يتكر عليها ذلك **وليس** ان يرد عنه قال ان
عليه السلام خرج من مخرج كذا وثبت عليه وهو يتكر ويتر
نفسه عن ان يقول ذلك وشهد احد انه قال انا اقر المسورة
بواسع بالعمومية وشهد عليه اخر انه قال لعن الله القرية
ومن اخبرها وعبر ذلك من كماله في قول هذا وكل من يشهد
عليه بشهادة انه لا يفي كالحلو ان وكثير يقول للخير لا
لشهادة عليه **باب** ان ثبت بما هذا المصنف
الدين او خارج عن طاعة المسلمين ما ذكره النبي صلى الله
عليه وسلم فيسئل المستفاد عن لسان كلامه حتى ينفق بصل
لنقل فان ليس فيسأل فيسأل فيه انه قصة تفصيل عليه
السلام وانما حقا له ولا مد مع يمين لشهادة عليه ويجب
فعله وان لم يفيق ذلك بخير انه من اليقين ليس من الملايكة
وجب ان يودي اليها ويحلف ان لا يترفع عليه (السلام) عن
ذكره في مثل هذا وكان في عني وحروقة عنه **باب**
ابن ابيهم بان يترك لسيب مقاتلة بان كان في معرضه في
فعله قبل بغير الاستئذان وان كان من حيث ان الجاهل
خبره ان ذلك العمل مذموم ما ذكره في صورة خبره او غيره
ولا يفتل وفي الوفاة انه من اليقين وان يترك (السلام)
عن العصب قتل وقال ماله يميني قال زر عليه السلام
وسأج بانه يفتل لانه يسبب الي قلعة الشخيرة كمال
ان اتى المنكح بطلاق ففتل او بانه بطلاق متردد يسبب
السلامة من المظنة (ودفع) في لست وهو عظمته (فتلا)
المختص من بينهم من حمل كمال النبي صلى الله عليه وسلم

بفعلها

يعني وطرفه كجانب واحد واختلفوا في موضعها فمن ظاهري
فما ظهر المنته عليه وقال بعضهم فقال الايمان يقتضون
فيكون لمتبناها ابو جعفر براقلة اشتباهاً هذا الايمان
وكان الغاية من جبروتهم في الغلة لا احتمال المانع
عنوا ان يكونوا عن انفسهم من الجوار وعن من
الاجماع عن هذا بحد الغاية فيكونوا واطال الله
في المنته عن تكريم ما يقتضيه عليه اذ قد
استهزاء بعضهم وهن وتهاوة لما في الغاية
اي كمال الله اي كمال ايمان قضاة انا من اجل هاتين
رجلا الله ثم في فضل الى الله بضره بركه وقال في
يا محمد ما نراي بل ان يكون ذلك المبالغة وبهذه
عليه ليعلم من التام في امره للمعنى وتقضي عن حاله
وهل يعني من لغيره بركه بل في عليه ما يقوى
البرية باعتماد في ضربه بالمسود واطلقه **وقفت**
هذه الايام مسئلة في رجل تاجر مع شريك وكان ذلك
منه شئ فقال له الرجل انت لك اصل في فيعود بذلك
من مفااتي وثبت عليه ثلاثة من المفعولين وذلك
بالغير وان بيعتوا اميها الى صاحب الشئ البقية
فان الجماعة كرهه الله **باب** فيها ووافقت
على الله لعل لستع وجرا الى التمر لم تاخير اعد المشهور
لشها دتقم غير فادع في فتعادتقم لانه امر نقضي
فلا يفتزل متولة المستداع من الامر وهو نملان كفا
في نوضو المسئلة والواجب فيه بستم وتصفيه وان
اعذر في المشهور بسلع والا نظري في قضيتك فانه
بفهمه ان المسئلة في غاية المعولة وان (الفهم)
كروا ان الوصول الايا وان علوا والمحقق من المسئلة
ما ذكرنا

هذه كذا، **السر** في هذا كان متاركة فيها ورفع
 الاطلاق في كل الحيوان بعد ان ذكر وانما مسئلة ههنا
 وفلتنا لعل في جواب مسئلة من نفرض ليد الشرايع وفي
 نفقة قلت فقال ان هذه المسئلة لا تنفع ولا تضر (فها هنا قال في
 اللجة وعمر بن الخطاب ان مسئلة الجح اعدل من باب القصد في
 تفصيل المسئلة وكفى ان هذا ينقسم الجح الاخر
 الى اربع والمقصود في هذا العلم الاصل لعلنا غير ان المشار
 فيه من جهة الاحكام وعروا في هذا العلم فيقولون
 اهل البيت ما هم في هذا الشيء في اهل ابادي وامهات
 والعرو في قول الفقهاء في الميراث في السب في كل الرجل
 اهل له ووصوله نسبا ابني راحة وابنا لهما ولو علوا
 من الابائين ونحسب كل من عليه ولادة من قبل ابني
 واهم فيكون اهل في هذا القول في قول الامامان فيهم من
 قبل الابوين فينتسب لعل في اهل فيهم في اهل فيهم
 ولعل في الجح اهل في الايراد فيقول الجح اللجة فيقول
 من تناول ايراد اهل له والي يظهر في في هو
 الفحمة ان اكله حايها لعل في هذه اللجة في اهل
 عليه انه يلزمه المسئلة الطويل (الذي في المسئلة في
 انهاء الجح ان يخرج من اهل اهل في اهل في اهل في
 في المسئلة في من اهل في اهل في اهل في اهل في
 الفقيه في السعيا في هذا اهل في اهل في اهل في
 مسئلة في رجل يقال له في ثلثون في ثلثون في ثلثون
 عليه في ثلثون في ثلثون في ثلثون في ثلثون في ثلثون
 عرف في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في
 وكان في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في
 المسئلة في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في اهل في

ان لم يتصلح طابعه لدفعه بلج (وامتعت بمرحبة الغاض فيه
ان بطاح عن اولاد (الافكار بطاح عنهم بطاح من
الذينة الشريفة على وجه النظر من رجم الغاض في حاض
والنزع في ذلك وان في حاض من على ذلك فيعمل في دفع المال
وامن عليه في دفعه وروي الضامن **ونزلت**
الذين يدي الغاض المذكور وهو ان رجلا من كعب
الطلبية شهد عليه لستهم ان تفتي الوفوع في طابق
الذين في المعط من على وجه الضاح والاشتهار
وعلى الاقوال ما يلعب من الكلام المسمى بمسألة
استطاعت وجه في المتطرد على بعضه في عقوقه
ما هو ليكن له وتعه عليه بذلك كما عن لافن بلهم
من هو مما لطف له فمن يظن انه يفتح بركا الزرع يظهر
منه من اطوار الفاضل ومن يساهم تغاض الكواشي
بالفقهات كما ويغير لها ولم يترك قطع الحاد والحق في
المنع فوجع ان في الخرج وضرب في السقيع بنو الميادين
سوطا وارسله **ونزلت** اخرى في رجل يفسد
التي للشرف والقران ان السبع وكان ممن تفتي على الزرع
فيل لافن في السقيع وجه لستهم في رجم الغاض (جمع
يفير عليه انه في رجم الاسماء عليهم المسلاح فقل
نفس اشتراب في ما اخبر به في سيرة العقيم الغاض
ايضا وشهد عليه بذلك ثلاثا اذ هوهم لافن لستهم
من اقل القول بانك ولهم الزرع من لستهم (استمر
وارسل قال له ولولا ان لا يساطع في ثبوتهم فلا
لغاضته بل اكثر من ذلك **السر السقيع** وهذه الكلمة
يؤخذ من كلام عياض انه يرجع الى اخفاء الخلق تحت

ان لم يتصلح طابعه لدفعه بلج (وامتعت بمرحبة الغاض فيه
ان بطاح عن اولاد (الافكار بطاح عنهم بطاح من
الذينة الشريفة على وجه النظر من رجم الغاض في حاض
والنزع في ذلك وان في حاض من على ذلك فيعمل في دفع المال
وامن عليه في دفعه وروي الضامن **ونزلت**
الذين يدي الغاض المذكور وهو ان رجلا من كعب
الطلبية شهد عليه لستهم ان تفتي الوفوع في طابق
الذين في المعط من على وجه الضاح والاشتهار
وعلى الاقوال ما يلعب من الكلام المسمى بمسألة
استطاعت وجه في المتطرد على بعضه في عقوقه
ما هو ليكن له وتعه عليه بذلك كما عن لافن بلهم
من هو مما لطف له فمن يظن انه يفتح بركا الزرع يظهر
منه من اطوار الفاضل ومن يساهم تغاض الكواشي
بالفقهات كما ويغير لها ولم يترك قطع الحاد والحق في
المنع فوجع ان في الخرج وضرب في السقيع بنو الميادين
سوطا وارسله **ونزلت** اخرى في رجل يفسد
التي للشرف والقران ان السبع وكان ممن تفتي على الزرع
فيل لافن في السقيع وجه لستهم في رجم الغاض (جمع
يفير عليه انه في رجم الاسماء عليهم المسلاح فقل
نفس اشتراب في ما اخبر به في سيرة العقيم الغاض
ايضا وشهد عليه بذلك ثلاثا اذ هوهم لافن لستهم
من اقل القول بانك ولهم الزرع من لستهم (استمر
وارسل قال له ولولا ان لا يساطع في ثبوتهم فلا
لغاضته بل اكثر من ذلك **السر السقيع** وهذه الكلمة
يؤخذ من كلام عياض انه يرجع الى اخفاء الخلق تحت

خوة الغول وضعه والمغول فيه والعايل وعا الله **والقننى**
ابن ابي زيد فيمن لعن ياربه تع الله عن ذلك واحد
ان لسانه زل وانما اراد لعن الشيطان انه يقبل بكفر ولا
يقبل لعن **والقننى** العايل في سكران قال انا الله
بانه ان تاب اذبه وان عا الى مثل مناته هو له مظالم
الزنا في لان هذا كثر المظالم **والقننى** القننى
بغير ما لعن في رجل انكر خليف امراته بالليل وقال لو كانت
تنت اية بقر ما خلعت الا بالفتار وصوره قول بعنه من
يقتله للعنه فقال ابو المظفر في كثر من اية بقره هذا
يوقد الفتنة والقتل **والقننى** الطويل صوته قوله
لهم الحق باسم القننى من اسم العنه فيقولم اليه ويزجر
ولا يقبل فيقولوا ولا تستهاده وهي جرحه تناقته فيمنه
ويقتله في الله تعالى **والقننى** ابو عمران في رجل قال لو
هتقد عيا ابو بكر الله في ان كان في مثل طلال الجوز في
التنازع الواحد بلالته عليه وان اراد غير هذا بغيره
ضربا يبلغ له في الموت وكرهها ووالله **البسورلى**
ولهذا اوردت سمونه لورثته عمر بن عبد العزيز في هلال
رمضان وحر ما صحت ولا اضطرت وتاد في ذلك
اسما العايل في مثل هذا واهوى ابو بكر العديني
رضي الله عنه اجمعين بلالته ان يتركوا في مثل
هذا المعرك كما في سمونه ان يظن عا الله
عليه في عنه العجيب ونحوه الا عا طريق التواضع
والاقتناء توفير الله عا الله عليه وع كما امر الله
مسئلة في لعن الله من الفتنة او في البول
اقع من القرا او في الجمر لما جاء فيها ربي من
وله يات في البول الا انها جسر وفي الزايع التي

لشيطان

استفاد بلا يتعالم بالمسكروان غلبه بالما ولا ببر الشروا
والعايل الله الذي فيه الجرمين ابن العرب في علمه
والعج عايل ابو ازكيت انها ليست بزا ولا كنهها
البسورلى لعن الله المسكر واما في الفقه العفل
في كثر القرا في في قوا عن الله يجوز ان قال البسورلى في
الا ولة يجوز الطيب ونحوها ومن في القرب لعن ان
شكى فيه ثلاثة احوال وجوه الخ وعنه والفرق
ليس كونهما قبل التخميص بلالته وبعد بل والفتنة
لعن الغول بل الخ هل لعن الطلاء في علمه اولا والفرق
بين التخميص وعنه وانما هو عا الخ للعارى فيمن
ويستجملان الجرمين وحب القرب مجزون والا علم
عيا من عاها **مسئلة** اقتر من شره مسكرا غلط
ما يلزمه **البسورلى** قال شيخنا الامام لسقوط حكم
من شره مسكرا غلط وان لعن لها ان كان ما عوف
لا يقهق وقلم من شره ما كانا انتمرا اليك وتسفع
عك الله قاله عز الدين **البسورلى** قلم من طين امراته
في علمتها فيزوجهات فيمن انها ترحب من علمتها
لاشع عليه قاله بن لعين ومن سلم يفتق الله مسلم
من القسطن فيمنه انه سلم من اربع وان كان لميل
التواضع لمطمان الطلاء في هذه لتبهم رقة الطلاء
ولا يتخرجه في مسلة شره الممكر التلا من مسلة لا
تاء انا في ما جاء به مرزوق ورا حوا انها من مسلة من فرق
عليه امراته بل يظن انها زوجه او جارية فقال لها
انت طائفة في قس انها الاخرى لسقوط الخ
في المشبهه لان الظاهر كالمية عا الاظهر فيمنه اول
المتوالية بلالته في قوله مسلة اذ اب رطله في شره
ولا علم عنده وبنوه في كنه الامام عيا **مسئلة** نقدر

انه عليه السلام اني سكران بلما بدا دار العبادات انما
يحفل بالدار بالزهد مبالغ في ذلك فبالله اعلم
بامر فيه تشبه وفيه دليل على عفو الامم عن شراري الخمر وان
كان من عفو الله تعالى وليس في ذلك الزنا والسرفسة
السرزلي فعل ذلك قيل بقرينة قوله في ذلك انما
الحكم صار في هذا لا يجوز العفو فيه اذا بلغ الشرط مما
يقع في الاصل العفو فيه خلاص بعد البلوغ وتوفي الخمر
اذا انتبهت الخمر وبلغت اليه السماع والسمع فيه وانما
ما في الصريح عن ابي العريج انه كان لم يشرط يطلعون ذلك
ما في له يوم ما يرد في يومه في ما في له من الله
بعله في العروة الى ان يقول عن طارئة نصرة الله في شرها
لهما باعتراف الفقيه بما في شر راسه وقال لعن الله
الله عليه في حق الخمر عثرة عاصرها ومفسرها وشرها
ربها ودامها والمجولة اليه ودام قبيحها ودامها واكل
تفنها والمشتري والمشتري له بلعنه القاذي واجر من يجرها
بلعنه في المشتري عليه في توافي في التيسر لينة في كذا
ليس في نفسه متحدا وهذا الحديث في شر الخمر وفيه
لعن عزير في ظاهره فعل القاذي انه يطلع فعل في ذلك
بفعله في ما في تكرر منه ولا يخفى فيه المراءاة والله اعلم
باب جامع في مسائل تنزلت عن
المسائل المستفاد من معتق
ذكر المازنية في تعلقاتها على احاديث الجوزة ان الاصل
في ثلاث مسائل في معنى ما اتفق على حكمه ومنه ما
ليس في الجمع منها من السقيم وفسادها وهو مستور
في المعنى على حكم الموطا من غير كتاب الله عز وجل في
منه وعدا البخاري ومسلم في رواية الله في كل من السور
يقول في كتب الحديث بعد الموطا البخاري ومسلم

وان كان

وان كان التماسي ليعلم بهما والقدح التزم في
واين مستور وغيرهما في الجمع في شرود الحريش والفقير
بما عليه ان كان فيهما فيهما وان كان مستورا مستورا
وان كان مستورا مستورا في رواية مستورين ما
ظهرت له في عمالة ولا جرح وهذا الذي في كبره روايت
الحديث **السرزلي** في الحديث في المراءاة انه في عن
رواية اخرى ان من لم يدان كل ملك الموطا في ما لا تحت
عليه لظلال غير في كبر القاذي في هذا في ذلك وسمعت
ان قولا كان قيل بقرينة البخاري ومسلم وان المتشابهين
في رواية عليه في شرها او الجمع ان الموطا في كذا في
المسير في لانه فيا فيا عليه اربعين سنة واختصر كثيرا
منه وهو من برسلان الحريش والبغها والمعرفة طار من
قضا ونقل عن في هذه في كل ما في حديث لا يكون له راسي
في الفقه لا يطلع ايا ولولا ان الله انقلنا في الاصل
في جامع مختصر في اية زيل ما معنا في في ايجل من طاب
حديث ان لم يتفهم فيه وحكي الخطيب عن علي بن حشيم
سمعت وكما غير مرة يقول يا فتيلان تفقهوا فيفسد
الحديث فانكم ان تفقهتم فيكم الحديث ان لم يفقهتم
اقل الراي في ذلك ولا بد للمفتي من امتداد بدره عليه
ويرجع اليه في تفسير ما التكل عليه ويعرف منه طرق
الاصل في ما يعرف في بيت بين الله والبصاح وفيه اوصي
والا رضي الله عن النبي فيتم ابا بكر والسما عمل فيقال
لهما اراهما فيما نقرأ الشان وتطيلانه في الاثني فيقال ان
اليمين ان تستيعا له ويتبع الله بكما في الامم في
الحديث وتفهها **السرزلي** اراهم انه لا بد من
معرفة الحديث لان العروة تكون في التفقه ولفح

في الهوى والحيثان به الصبر ونزل من الله منازل سبعين من
المنتهى وحيه من اكرم عالمه اكرم لميعين ليتار من
الكرم متعلما جعة اشر سبعين لتعليمه وحيه من انكى محايير
عالمه كيت الله بكل خطوة عتق رفته ومن قبل راسي عالم كيت
الله لم يكل شجرة فاستوت وحيه من اذى حديثا الى افع تقا
به فممنه ارسلم لم يبع عتق علم الجنة وحيه من كيت العلم
صغير او طلبة كيترا فعات محاذله كان تشعير ارفيه مامس
منح يظلمون العلم محاذ السبيل والسننة الا كانوا احياء الله
وكانوا يوم القيامة تحت كعب الله عز وجل وكان الله راح
بهم والطيف من الوالدة الرحمة محاذله وحيه مامس
افطع لظهر ايلسي من عالم يخرج من قبلة وحيه لماسع
من عالم نيك محاذ الله ليظفرهم علمه خيرون محاذ
العالم سبعين محاذ وحيه لا يظلموا مع كل عالم الا عالم
يلا محوك من خمس الى خمس من المشك الى اليقين ومن
العدالة الى المتصينة ومن الكبر الى القواضع ومن الريا
الى الاخلاص ومن الرعينة الى الرهينة قال ملا الحقي
يقوق الارض الاثنا اضعاف فكم تحقها فوج هم عند ارفع
وحيه مثل الذي ينفعل العلم ثم لا يثبت به مثل وحل
برزخه الله فيكنز ولا ينفق منه **البسوزلي** والشيخ
منه قوله الجعه الله بلجام من نار وهذا اخ اكلن كاليه
احلا الزك واحلان يكتن بلا يشع عليه لعزل التناهي
لا توتوا الحكمة غيرا هلهها فظلموها ولا تصنعوها
اهلها فظلموها وتفق لك عكران عاريت الحكمت
من ذلك وقع ذكره في الراركي عن الشافعي تيني طلب
من محرمين الحسن كتابا ومنهم اياا يكتن اليه لشعرا
العلم بمنع اهلهم فيفت اليه كيتا الحيرة وقد كان

بعنه

لحق شينو خنا يقول لي من ترجيه فابليه في تحصيل معنى
كنايه فلا تنفق معم جين لتكوت له فواة ظاله على الحرفية
مرتين ولم يظفهره فيبقا كليل ففد حتى له طابنا العفيم
ابو حجر الشافعي رحمه الله قال كنا عفا الوط الاول نظرا
الحرفية محاذ لسيرنا الام رحمه الله ليجمع باه العرف من توتس
يكان يتعلم علينا كيترا فعات لم يوحا لظلم البربر ما يحل
لشعرا رة كرت لم الحريت يفت وقال لي من هو منكم
يحل لي ان لا تغربه لانكم ففطون المزية محاذ من تغرون عليه
وهذا الهامة بلالطع وحيه ليس طك العلم براءة البعس
البسوزلي رايت محاذ ظفهر بعه (لكنه ليس به بعه ان
الشيوع من اكل البلاد يظفر له ان اردت البلاح
يفليد بالدرس والتمنا فزدان اردت البلاد الشير ففليد
بالدرس الكثر وفوت من التسلط بعضهم
بفليد رالكه تكسب العالي بممن طك العلم شهر البيل
نزدوم المبدع تناع لبيلا يفوق العرف طك الاشكال
وحيه ويل لا دلاء ايتي من ابا يبع ١٠ اخر الزمان المتعلمون
العلم فاذا تعلم اولادهم العلم يفعو لهم عتق ويرضون
منهم بشي يسيهم من عرض الدنيا طراة اهلكتهم كيتا
هم لا يبالون ان ففمهم ن لهم اخر اهم دانا منهم بر ١٠
ان يتروبا **البسوزلي** هذا جرد ما بعله بعه شينو
العصر علمت اولادك الحما عت لاجل انه ينفعل لمتدس
وتفليد عن افراسه لمع اولادك لسيب لهذا وعفا عرفت بالسر
بل حقه ان يظلم العلم له ولكونه ينج من الجهل
ينج وفد وهو العلم الحسن فيمنه لسين له في سابق
علمه وكذا احيتم بقر الله عن فربه اخذ سر رسة
ثم نولي المستطاة ثم رجع الى فظ الحما ربيط وفي اذ انزع

ايلام فضاله فدان ثم اشرف به اليه **وسيل** عن الذي كنى
 البريت الذي ورد بين علم علماء كنع **واجب**
 المراء بذلك ما يجب عليهم من علوم الشرع والاحكام والادب
 تعليم العرب والجناب الاما كان تعليمهم مفرقا كان تعليم
 الرعي وغيره من السكك القتال **مسئلة** وسيل
 كنى قول الغزالي في الاصل لما ذكر معرفة الله سبحانه اسم
 والعلم به قال الرشيد القليبي في ذلك الاصل ان العلم
 العارفين من العلماء الراسخين ثم الصالحين فبعد الاول
 على العلماء وحق عليهم عليهم ومول الاستاذ القنيتي
 في اول رسالته **مسئلة** بعد فقه في العلم الله سبحانه هـ
 الطائفة صوة اوليائه وحاصلهم على الطائفة من علماء
 رسله وانبياءه فيهل هذا كقول ابي حامد وهل هذا من
 حجة الا لا فقه قال بعض الناصر لا يفضل الوالي العلم لان
 تفصيل الشريعة على الاخر انما هو بمرجع درجته لكثرة
 ثوابه المترتبة على علمه فلا ينظر الا بقرابة الاعمال وقيل
 ثبت ان العلم ينظر من العمل لانه معتبر والعمل فاصم
 والمتفكر خير من الناصر فتواله اكثر فاصم الفصل
 النظر في المسؤال **واجب** بان قال قول ابي
 حامد وراستنا مستيفان ولا شك عاقل ان العارفين
 لا يحب الله من اوصاف الخلال ونفوت الكمال ومما
 يستعمل عليه من العيب والتقصان افضل من العارفين
 بل لا حظ بل العارفين بالله افضل من اهل العروم
 والاصول ان العلم يستوفى بالعلوم والمزايا فالعلم به
 وهداية المستوفى من كل معلوم من جهة ان تعلمه الشرف
 المعلومات واكملها لان تارة افضل التمرات فان معرفة
 كل صفة من الصفات توجب حالا علمية ويستلزم ذلك

الجمال ملل الله اطلاق لشيء وبما فيه الخلق في معرفة الله
 ليعلم الرحمة التي تفرقة معرفة الله الرحمة ومعرفته المستفيدة
 المتفيدة التي تفرقة معرفة الله الخوف وان كان في الخوف
 عن الاثم والعسوق والقصيان مع اليك والافران والورع
 وحسن الاتقياء والامانة من عرف ان جميع العبد من
 الله وان شئت المحبة انما رتبها المحمود المأثورة وكذا من
 عرف الله فغيره باليقين والضرر يقهر الا عليه ولم يعرف الا
 الله ومن عرفه بالقطعة والجمال فانه وعامله معاملة
 العارفين المطيعين من الاتقياء والفرار وغيرهما في
 ليعلم بخار معرفة الحداثة ولا شك ان معرفة الاحكام لا تفرق
 شيئا من هذه الاحوال ولا من هذه الاموال والا عاقل
 ويظهر على ذلك الوقوع بان العبد في كل شيء من عمل
 الاحكام بل اكثرهم من المؤمنين للطلوع والانتفاع من
 هذا الشغل كثير منهم بل قالوا ان العلم لا يفي في العبد
 والا لا اله الا الله من خرج عن الدين وحققه من شك
 فتارة يخرج الحق محروما وتارة يخرج الحق العاقل ومن
 في ربيهم يتزعمون والعرف ليس المتكلمين من الاصول
 ليس وبين العارفين ان المتكلم يقبى منهم علمه
 بالاعمال والصفات في اكثر الاوقات بل انما له ذلك
 الاحوال ولو كانت لكان من العارفين لانه يتشاركهم
 في المعرفة الواجبة الاخوال الموصية بالاستقامة وكيفية
 يساوي بين العارفين وبينه (يعني) والعارفين افضل
 الخلق وانما فهم والله سبحانه يقول ان اكرمكم عند الله
 اتقاكم ومرجع تقاي كماله المتقين اكثر من مرجع
 العارفين وانما قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
 بانما اراد العارفين به واصحابه من العارفين بل احكام

ولا يجوز ذلك على علمه الا ان كان الغالب عليه من العلم فيكون
 وحسن الله تعالى هذا وقد روي هذا عن ابي جعفر وهو ترجمان
 القرآن غير اننا نقول العلم بالايمان افضل من العلم
 بغير الله وعلو بغير الله من علم الله وعلوه وعلو علم الله
 من علم بغير الله وعلوه من علم الله وعلوه وعلو علم الله
 من علم بغير الله ولا يجوز في علم الله بغير الله وعلوه
 الثالث من تعلم الله وعلوه بغير الله بغير الله الاول واثم
 اثم من الرابع من تعلم الله وعلوه لله وهو ضربان احدهما
 لا يعمل بوجهه بغيره بغيره لا يعمل بوجهه من
 اوله الله وان عمل بغيره من كان عالما بالله تعالى
 حكمه بغيره من السعد وان كان من اهل الاحوال العا
 رفين بالله بغيره من (فصل العارفين في العلم بغيره)
 وفصل عليهم بغيره من الاحكام وتعليم اهل الاسلام
 واما قول من يقول العمل المنعرج في العلم بغيره من
 جاهل بالاحكام الم تعلم بغيره من العلم بغيره من الاحوال
 ان يكون افضل من المنعرج في التوحيد والاسلام والايان
 بالله تعالى وملايكتهم وكتبهم ورسولهم والآخر ركنه
 الذي عليه الخمس الا الزكاة وركن الشيعي عفي الصلوات
 جاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العلم بغيره
 بعضه الصلوات وهو متفق وقال افر ما يكون العبد
 من الله ان كان ساجدا او قال خير اعمالكم الصلوات
 وقد قيل على الله عليه وآله في الاعمال افضل وقال ايمان
 بالله قيل في ما قال في العلم بغيره ليس به الله قيل في
 ما قال في خير سرور بغيره كلاما عمدا فاصرة وردت
 الشريعة بغيره بغيره العلم بغيره ما يكون منقول
 افضل من قاصره كبر الوالدان في العلم بغيره رسول الله

رسول الله عليه وآله افضل من الوالدان والاب والجد
 الصلوات افضل من كل عمل فقه بغيره العلم بغيره
 القاصره او قوله افضل او قوله بغيره العلم بغيره
 فقه بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 لان رتبة العلم افضل من رتبة الصلوات والصلوات افضل
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 عارفين من العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 من العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 المنعرج في العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 افضل لان ذلك منسوب على الله تعالى العلم بغيره العلم بغيره
 على الله تعالى العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 العارفين وينصون او ما ينصون ابو بكر بصوم ولا بصلوات
 ولا كن يتيه وخرجه صريح انظر في العلم بغيره العلم بغيره
 في العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 من العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 به وسلمنا عليه نعم لنا العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 نعم ان في ذلك لآيات لمن كان له قلبه يقننا له انما من عند
 فقال العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 نعم الاوليا لانهم حازوا معرفة الظاهر والعمل بغيره العلم بغيره
 علموا بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره
 بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره العلم بغيره

عن نزول الروح والجسد لا يتعارف روحانية والجسد
 سبلان تلقى من نزول الروح تغلوا الى فوق والجسد الى
 الاسفل حتى يقع المسكون وفيه يكون النعيم والفرح
 والطيبية حال السماع وليس يضر وليس يهين يحقق
 انهم عفا عن الصلوات في السماع العلم بالله والوفا به
 هو عليه وجه الصلوة واجتنب من قال بجواز السماع
 بظواهر ابي الغزوان يجوز ان يسمعوا ما انزل الى الرسول
 الاله وقوله الامين يثبت دعوى القول الاله وقوله انا
 في كرام الله وحلت قلوبهم الاله وقوله خروا سجدا وبكيا
 الى غير ذلك ومن الممنوعة ما ان الله ليس كالمخلوق
 فحق الصلوة يتقضى كسب الغزوان ان وروى انه يرى بين
 به انه ان يذبح الا لاله فيصق وفي حديث بن مسعود
 لما قرأ في مكة اذ اتي من كل امة يستهين بخمار رسول
 الله صلى الله عليه وآله وفي حديث عائشة انها قالت
 كانت عندي جارية تفتن به دخل عليها السلام وهي على
 جالها رد فل عمر ففرت منه فهدى عليه السلام قال فما
 تفدي يا رسول الله فخرته فقال لا اخرج حتى اسمع
 ما يسمعه رسول الله صلى الله عليه وآله في امرها فاستفتت
ويقال في النون عن السماع فقال واراد بترجي
 الغلو الى الحق فمن اصاب اليه يتبعه تركه في ركن
 سر السيف في تقرب قلوب المؤمنين عند السماع وتزداد
 قلوب المؤمنين وتلتهم قلوب المؤمنين فيز وعنى
 بعضهم ردت الخضر عليه السلام بسالته عن السماع
 الذي عليه ما احدثنا فقال هو الصلوة الذي لا يتوقف
 عليه الا في او العلم وقال ابو علي بلقنا في السماع
 الى مكان مثل حد المصيف ان ولنا كذا في القار

وليس

وليس من الايجاب السمع كما ان الاله والنعيم
 الامن عليه حال فرج ارضها مرة للمعادن او كماله لغير
 سالكين ولا الصغار حال وتركهم اولى وروى انه علم السماع
 وعنه يصفق ودل من اصاب السمع فقال من في الارض
 ليس عليه ان يشا ان كان كماله ما يقع عليه نعمة وان كان
 كماله ما لم يحمه الله ولا ينفق الشيطان (العلم بخصر السماع
 والظهور الحال وحكي ان شهاب الدين الحنفية يقول ما سمع
 شيئاً من غير ان كان ان ظهر من الدنيا بعد هذا
 نعيمه مكان بعد هذا انعمت بقلبه ورنما فكم حظ الروح
 من كل شجرة او عرق من عرق بوعاء من عرق فبسط روعه
 واكثر الاشياء خير من ظهور السماع في ذلك اتفق على
 السماع في غير الظاهر ان يجمع به فقل حتى عن الابرار
 انه قال رايه عليه السلام في النون بسالته عن السماع
 النون في السماع فقال لا يا بني بل ابل والافراد وانما
 بالغزوان ان ويكره لهوية سماع القول والاولاد يراها
 يغير القول في كماله اخرجه ذكر البرزخ بعد كلام
 له افضا في الغفران المتصوفة من البرق اليق ارضي عليه
 السماع من يستقيم وقال بعد اهل الاصل والهم
 طريقة مثل ان يتفقوا بما ان من فعل كذا او من يفعل كذا
 فنل الا كل بالمتقال او المتصرف بغير اذن ومعو او فعل
 مطلقا ارجع الجماعة يكون عليه كذا الما فربى وفعل
 حتى ابو عمران في الحسابقة بانه كماله بخرى على عبد الله
 العبد بقة بغيره عليها خصوصاً وحموا ما ان لا تفكر
 بما دارد من الجمل والركاب والسماع وفيه اشترى اليه ابو
 عمران **البشرى** الكلام كله على القول بجواز السماع
 او كرام الله داخا القول بالسمع وهو قول بعض الغزوين

السماحة كليات الخبز في اتباع الكنية والسمنة والسلم
الصالح اذ هم القرون والطرق الموصلة الى الله شتى لاكن
اعلمها وعرضاها التي ما خرداه بها خرج عنها كان برعة
وفلاحة طالت بانه لاخر هذه الامة باهذي مما كان عليه
اولها واما عري بن عبد البر فخر بن عفيف صاحب كنفان
البحر قال كان في شهر رمضان في مسجد في جمع من
المسلمين كانوا يصومونه ويلتزم كل يوم جمعة الفراء
عما من كان يجمع اليه فيه من النادى لكيف الزهد
والراعة ويعطى الناس ويضعهم على المهرود ويصطاع
عن التكر ويلق كثير من الرجال والنساء ويخضعون
في ذلك كما يفعل بمسجد الفرافة بمصر ويصلح
السمينة بالغير وان رجع الله به خلفا كثيرا بالتوبة
والبكا والافلاح ورجع كثير من العطاء وكان في هذا
المجلس على سبيل المحل المحل الصالح رحم الله ونفعه
بالاسلام وقص **المسوزاني** وكذا حكى ابن العربي وابن
عظيمة المجلس عن ابي الفضل الجوهري الراعي لمصر
بنع الله به خلفا كثيرا وكذا حكى بن شريف عن والي
الفضل الشيخ ابي الحسن انه قد اخذ بالغير وان كان
يلا محرابا مع هذا الراعي ما يقع به خلق كثير في انه
قوي يوما فمعه رجل يقال له بن رقيق فخرت
روحه ورأى الناس مرارة كثيرة تدل على هلاكم ولا
رأى المعز بن باديس كذلك لمرارة من بينع العائكة
يفعل عنه شيء سطا وجمع البغها بالجمع وبالسلم
عما نقل عنه بسلامه اتى عليه بخير ودينه كبريائه
بخدمته ثابته وجمعهم بلم يذ كر الا خيرا وكان يقول
انوب ما يرب عما المعلقة من اهل الفادوس فيسب

في خروجي وحسني من اجل وجم بلم ينهيا لم افراجه بيلة جعت
اليه وصرجه من الغير وان فلما فر من فاديس خربت عليه قيل
فيقلته فيعقد انه هو الذي دس اليه من فقله بلم يلق ذلك ايا
الفضل بن عيسى اخوه من مجلسه وقضى في الحق بعة وبعها عابن
بالدس بن ذلك الفاعل في ثلث اربعين وثلاثة الفين عليه في
فخرت وكثرت منها اكثر بلاد الاسطلاح فخرت صفة وانفعل
هو الى المحل في وكل في ذلك في ركة على الشيخ ابي الفضل عليه
والله ليخبر الجميع برحمته ولم تدله في المجلس فخرنا بنو ناس
والغير وان وسال بر البلاد الى لان يعرفون الواعة والراعي والنهر
والسير وكنت الجوزي والبوك والسبعا التي غيرت في المزا والس
والساجدة بغير علم الزمان وطلبا لهم وربما الخفيع المتسا
في بعة الساجدة في موضع مخصوص ليس مستتران واما في المجلس
النساء في الواعة والفكر والافكار عليهن كثيرا في من
في البعة الشريفة وبعة الناكرو فيهم مسالين في الفتوى ما
انزل الله بهامه سلطان ما يدكر من خلاطهم اذ ليس لهم
لشيخ ليس برسمهم في الرجل الا في ذلك في علو في وهج خيلين
السيطان في ذلك في وجب الانكار عليهم وتشتت
تصلهم ولم يزل الفضاة ليشرون عليهم والله الموفق للصواب
وسيب عن الطبري هل يجوز الاصفاء الى الغراء المحل في الغراء
والوذين السالطين طرق الا علاج في النمطية والمخا **باب**
التلخيص المرف فكل الله فاعن او طاع فوا في عني سمع
انكر ان امته لا وان كان التلخيص في في شعر او فكل منقول
باسميه الا ان فينتهي الى في الغناء فيشر وان وقع في في ان فيلا
نثر في **البزري** في صوغها ولا يفر بالالحان في
الصلاة واعظم ما في افراقة في حلقها فيخا في الكراهة والتزيم
في اطار فها كراما في افراقة الغراء في الحلق فيك في الغناء فيجمل

ان يكون الحق بغير ان يخرجها الى حد الغنائم في حين
 الى التخرج والكثرة اذا لم يخرجها عن حد الاخذ والتخرجين جازم
 ابن حبيب وجعل الامان ملك يكر الغنائم اليه بقرائه فذلك
 الامان بغيره من حكم الغنائم اليه بالامان في الغزو ان
 وهو التطريب كما قال في الاذ ان يكر التطريب في التذ كبر
 في الترس كذا في الرهالة ولا يفر الغزو ان بالامان المربحة
 كنز جمع الغنائم على المنع وفعل عن الشايع جواز، حرمت
 من لم يفر بالغزو ان يلبس منها وحمل ما لا يحل يستحق ومما
 قاله الشايع واشتبه لاجل شبه الحديث ان الغزو كانت له وان
 الحرث ومعه عند الشايع ما لا يحل في الغنائم انما اليه
 عز الدين وقوله في الاذ ان هو قول مالك في التطريب في الاذ ان
 في الغزو لا مصادق من غير تكبير ولا في الله اعلم ولا انهم
 استخفوا لان لا تكبر به في سائر الاقطار مع قوة الخلاف في
 هذا الاصل والله اعلم **وسيل** عز الدين عن الرجل يجمع
 تفهيم الغزو ان تغزوا كما يفر السورة هل يكر له ان لا **باجها**
 بان التفهيم ان فضله الغزو ان يمان رتبة في السور فلا يمان
 له وان تكسبه كره وان فسد الذر الجوز عن الغزو فلا يمان
 غير ان هذا لا يفعل الا بالهامة ولا فخر بالاسلاف اولى من
 احرار البيل **البرز** تنجيس في السور جواز كما ذكر
 بجماع ذكر في الاكمال لانه معجزة كذا وانما ترتيب السور
 بعينه خلاف هل هو اختصار من الحكاية او منه عليه (سلا)
 بله كذا في الترافعة ونقل اليه عن المزني في الصلابة عبادي
 لا خلاف في جواز وانما يكر في ركعة واحدة وفي سماع
 ابن الفاسم هو من عمل الناس وهو التوقيف سواء ورواه
 التوقيف افضل بن رتبة هو احسن لانه جل عمل الناس فيحمل
 بيه اربعة احوال الجواز والراهة والعرف بين لونه ركعة

ببكر

يسطر والاداء واستجابه التوقيف ولو عسر لم يكر وظاهر هذا
 انه اجماع الغزو ان على ترتيب الاداء لانه بايز وان لم يوال بين
 السور على حسب ما هي في المعنى ومما ذكره في قوله في قوله
 ولا يمان للغزو ان وهو ان يفر الغزو من الغزو ان في يوم عظيم السحر
 ثم يفر السورة ليس والاداء مع الواقعة ثم الحشر ثم يفر السورة
 ثم المسبقات وقد فرميت مطلقا كثيرا منها الجمل والمهملتين وقيل
 هو الله احد وعمل بانهما الظاهر في اية الترس على واحدة تسبع
 مائة واذا الى ذلك اذ كان اذ عينة وانظرها في الكتابين واما
 ذكره عز الدين من جمع تفهيم الغزو ان رتبة في السور جازم وان ظاهر
 قوله مالك الترافعة في صومها كذا مالك الغزو ان يفر اهلهم
 في غير الموضع الذي انتهى اليه حاشيه وقوله الامر بوضان الصلاة
 وليس بالفصل بالاداء معناه ان يتركوا الغزو ان ويغلبوا على الرعا
 وعنه كره مالك المتبع للفرقة لا مع فيما تفهيم الا ان كان طاعة في
 الموطا ان عمر كذا مع فوج وهم يفر من الغزو ان اليه فيه دليل
 على جواز الاختيار لغزو الغزو ان على معنى التذرس والتعلم والذرا
كثرة التزلي وتفتح مسائل من قول مالك في الغزو الذي يملكه
 يوم الخميس للفرقة وتفتح لابن رتبة انما كذا لم يسمع حسن
 الصوت خاصة ولو كان التذريس لم يمنع لقوله عليه (سلا) كذا
 رتبة وظاهر الاختلاف بين الاجتماع لغزو الغزو ان وان (سلا) كذا
 لم يسمع في حاشيه حمل التذريس اليوم يتوالت ويغيرها وفي رتبة
 اذ لم يثبت في الرضا والجمع من الغزو اذ تفتح جواز قراءة الغزو ان
 مفرقا وكذا حل احرار التذريس الطرف الولي في الحسن التذريس
 وقد اشرنا في حاشيه التذريس المستقر الذي اوله وان
 جاء الذي يوقن في انما ان الله التذريس من المومنين
 انفسهم الآية وسلف ايات كثيرة ثم قال الله ان بالجهالة
 معرب وانما القلم موصوف وقد اسلف في اخره وفي قوله البحر

وعبرنا لك من احواله ثم قال **البرزلي** نعم كذا لا ينال النتيجة
عن الشيخ ابي الحسن الشاذلي اما وصف الشيخ بما هو عليه من
العلم والدين والتصوف والطاوع فلا مزية فيه بل هو من اهل علم
الغرائب ومعرفة الغرائب والسرار كثيرة من علم الشريعة والطب في
موضع ثم قال غير انه يفعل عليه مرة مفعول الخوف والافساح
فيصغر حتى انه لا يلدن كيعمل بحر وقوله في الغالبية لم من قوله بالنتيجة
ان عمر لم يلدن لما يستدل من كثرة الاحوال وهذه قوله في قوله وان تفعلين
ليجمع ما علمت به ان حقيقته لا دنارة يفعل عليه مفعول البسطة
والرفق فيظهر منه بغير حسارة في السؤال كقوله وليس مني
الشر لا تحسن الا لئلا تحسن وانت المفضل الفتح الى ما هو
يفعل رايت في بغير الشيخ في هذا الموضع هي التي اخبرنا بها عن
فتننا ابي الحسن الطوسي عن الشيخ ابي العزيم ما في عن
الشيخ المذكور فقال يسلم للشيخ في هذا الموضع ولا يفاض عليه
وسالت كنهها شيئا الا ما وجم الله بكلامه استوحش منه
فقال لو قيل ذلك لهلك من ملوك الدنيا لو حشر من ذلك
ومفالتة جوابا على العلم الظاهر وحيث طريقه شيئا الا ما المذكور
وكذا اعترضه بقي الذين المذكور على الاطلاق التي اعترضه
بها جوابا على الظاهر الا حلالا وهما معاني علماء الاكل والشيخ
الشاذلي من علمه التصوفية واهل الغرائب من غير مراعاة
لظاهرو ومن حاز على الاكل ثم انقل الى هذه الطريقة
يفع حصل له شرب الطريقة التي العلمية والعملية ومن حاز
احدى الطرفين فله رباطا ظهر منه عتراض في الطريقة
الاخرى وربط اخذ الشاذلي وهو اسلم ولما كذا الشيخ
الطالح ابو علي سأل الفاضل الغيرة في يقول ليس مني
المنصوفة وعلمها الظاهر ائمة الاكل واحد منهم على
هو بغير هدي ولا ينظر للصالح من العريفتي يقتضون

ان بينهما

ان بينهما ما بينة ومفادفة ان البصا فلهذا الخلاص من
المنصوفة بجمع مقلوبين به وما علموا انهم ما قتلوا الا بيق وهو
يفضي على ظاهري الطريقة وفلان عليه السلام اعرف ان الحكم
بالظاهرو قال ائمة لم يماخوذ من التبع ولم يفعل بما خولوا العلم ولكل من
العريفتي بسلف واعين بفضيلة موسى الخضر عليه السلام اية
على علم من ربه علمه لا تفعله وانت على علم من علم الله لا تعلم
ببعب الشاذلي للشيخ بسبب حسن التفسير من اعترض بحسب الظاهر
بغير مقرر لانه من علم الظاهر وقصر النتيجة للافة خستية
ان يفتر احد بهم في الظاهر ونظره مع واخبرنا ايضا الشيخ
الغنيم الحاج الاقط الحقيبي ابو الحسن بن مروان اكرم الله كعب
عن يرهقان الذين بن جرسون بسنوا الى ابن عيسى قال لما
اعترض ابو بكر الصديق رضي الله عنه حضرة جماعة من اهل البيت
الله بما الله عليه وما فقالوا يا خليفة رسول الله بما الله عليه وسلم
ارايك ان تزودنا شيئا بنفعنا اننا نراؤ وحفا فقال لهم اقول
عني كالمات من فالحا حين بهيب وجين بجمع جعل الله روحه
في اللافق المبين فالو او علموا اللافق المبين رحمك الله قال فاع
تحت العرش فيه رباطي والتمتار وانهار والطيار بفضناء كل
يوم العروحة والعد صغيره يمشي مات في ذاك القول جعل الله
روحهم في ذاك المكان وجماء وازواجه وافر عينه وهو ليس الم الرحمن الرحيم
وما الله بما يسيرنا مجروعا اليه وحكمه في تسليم الله
انذبه لنا الخلق من غير حجة بك اللهم بل فتننا منك عليهم
بجعلهم مريفتي مريفتي النعيم ومريفتي النعيم **الله**
اجعلنا من غير العريفتي مريفتي النعيم ولا تجعلنا من مريفتي
النعيم **الله** انك خلقت الخلق عليهم برقا وميزتهم
طرقا جعلت منهم شيئا رجع سعيهم وعوفا ورشيد
اسعدني بطاعتك ولا تقهقني بمعصيتك **الله**

انك خلقت ما تكلمت به كل نفس قبل ان تخلقها فلا يحسم لها
ما علمت ما غيري ما علمت في الله **الله** ان احد الانبياء حتى
نشا ما جعل ميثاقك ما انشا ابغريه اليك **الله** انك قورت
حركات العباد ما ابغريته لا يابا فيك ما جعل جردانك كلها
في نفوسك **الله** انك خلقت البحر والسموات جعلت لكل
منهم ما اهلوا وعامل بول له ما جعل من خير الفسحين **الله**
انك خلقت الجنة والنار وجعلت لكل دابة منها سنانا ما جعلت
من سنان جنتك جنتك **الله** انك اردت يجمع الهوى
ونشرت صورهم ما شئت في صورهم بالايان وزجيت في قلبه
وكرم اليك الجبر والعسوق والعيمان ما جعلت من الراشدين
الله انك دبرت الامر وجعلت مصيرها اليك ما حبيب
بعد الموت حياة طيبة وفريه اليك زلي **الله** من اصب
وامسني تغنم ورجاوه بغيرك ما انت تغني ورجاوه ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم **وكان عليه السلام**
يكي الصيام من الرعاء وفي مسيح كان يقول **الله** اصالح
لي ديني الذي تم عصمة امري واصح لي ديني التي فيها
معاني واصح لي اخوتي التي فيها معاد لي واصح لي الجحاة
زيادة في كل خير واصح لي الموت والحياة في كل شئ
وفي حديث يقول **الله** اصح لي وعافني وارزقني
وارزقني وجمع اصاحه الاربع الا لا يخلو قال يخلو ولا
يجمع لك دينك ولا خرقك **ومن** طريق النساء
عن ابن عمر اذا جلس مجلسا فيجمع حق يدا عوا الجلساء
بهمز الخلفاء وان يسئل الله بها الله عليهم وهم كان يرفعوا
يحقن الجلساء **الله** انفسم لنا من خلتينك
ما تحول له بيننا وبينه معاصيك ومن طاعتك فلا تخلصنا
له جنتك ومن اليقين ما نقول له علينا مصائب الدنيا

الله

الله فنهنا اسماء عباد ابطلوا وخرنا ما لا يثبتنا او جعلنا
الوارث منا وا جعل لنا ما من ظلمنا وانظرنا عبادنا ولا يفعل
محبينا في ديننا ولا جعل الدنيا اكرهنا ولا بلغ علمنا ولا تسلك
علينا من ابركنا **ومن** الشيطان دعوانا في الشريعة **الله**
رحمتك ارجوا ما تخلص الي بعبه طرفة عين واصح لي شانه علم لا اله الا انت **ومن** طريقه اي وماض في دعوة خير النون لا اله الا انت
انت سبحانه ان كنت من الظالمين فلابد عوا انفسهم في شئ
فله **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
بهمز الكلمات ان تزل في حربه ارشوت ان اقولنا لا اله الا الله الخويع
العظيم سبحانه تبارك الله رب العرش العظيم الخويع رب العالمين
ومن طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
بالحركات الله الناصات من عظيم ونسب عبادهم ومن همزات
المتنبا حسن وان يحضرون **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
فهم فليدع بقوله الكلمات يقول اننا عبادك واننا عبادك واننا
في قبضتك يا صبي ابد ما ض مع طاعتك عدل في فطانتك انفسك
بكل اسم تعول سميت به فطانتك او انزلته في فطانتك او علمته
احدا من خلقك او استأثرته به في علم الغيب عنك ان يجعل
الفران نور صراطه وربيع قلبه وبلا حزن ولا هابة يحس من فالتن
التنفس ما فيحقن اذ به الله عزه واطال فرجه **ومن**
طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم صرف الله به ما نشا من انواع
البنا **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
الريم سبحانه الله رب العبادات السبع ورب العرش العظيم لا اله الا انت
انك عز جبارك اوجله تساو **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي
يا مالك يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين بخلقنا وابتدئنا
نصرم تفريها الملايكة **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي **ومن** طريقه اي

جميع

كما استند خلف مجلس خلف فقد انشأ به من لهم وقال لا تضع
فيه لان الاشارة قد عرفت منها لموت انه مزمع من رزقه واجله واذا ذكر
او انشأ خفي او سعيه مستند الى الله لا كره **باب** لا ينكر
الله الى الاكل من رزقه بالقران ان الله تعالى تفيض عليه في غير
ما اتيه ووعده لهم بالانجاء ما سبق في علمه من احدى ثلاثة الاشياء
بما حاروي انه بين احدى ثلاث او استجابة او اذ خارا او بغير عنه
البترزي نقل الحديث من طريق ابي سفيان وحيه ان دعوى المسلم
لا تزد ما لغيره في ما اتع او قطيعه وجم وقوله تعالى السجدة لغيره
الثلثة استجابة والله تعالى لا يدفع الا اشارة في كل دعوى ولو اتبع
الحق لحوار به لعمرت السموات والارض والابنة وفي الحديث
ان الله كفى ليبيد العير وهو يبيد ان يسمع نضرة ومن ادب
الاعمال ان يفرم في المسئلة فقال عليه السلام لا يقول احد الله
لا يعبر في كذبتين وليفرم في مسئلة ليتضرع الله جلالة الاحقر له
ولا يجيب من دعائه وقوله عليه السلام يستجاب لا حركه من اجل
ابو عمر يفتي في الاجابة في المسئلة ولا ياتس من الاجابة ولا
يستج من الوعده ولا يفعل ذلك فلا بد من احدى ثلاثة اشياء ومن
اد من فرع الياسد بوضوح ان يفتي له ولا يجل الله من العطاء
حتى يجل العبد من الرعا ومن يجل ظلم الباطل في قوله يستجاب
لا حركه يفتي الوعده والحوار وان التبرع الاول فلا بد من
احد الثلاثة الاشياء جاء العمل بطل وجوب احدى هوى الثلاثة
ويفر الرعا من جميعها واما الجواز فيكون الاشارة بعمل
دعا ويصنع من ذلك الاستجابة لانه من ضعف اليقين
والتمطط وينبغي ان يدعوا وهو موافق بالاجابة
لمحالة كره الخطيب في تاريخ بغداد عنه قال الله عليه وسلم
قال ادعوا الله واتقوا موافقون بالاجابة واعلموا ان الله
لا يستجيب الدعاء من قبله لانه وينبغي ان يكون على ظهر

ثبت

ثبت في الاشارة من الامر به في الغزو ان والآخر لانه يبايع ربه
فينبغي ان يكون حوته وشرايه وابا امه خلا لا يادري في ذلك من قوله
بارب بارب وقطعه حراج ومشترايه حراج ومطيسه حراج واني
يستجاب لذلك وينبغي ان يكون مثله لا خاضعا متواضعا لادري في
الحديث رب اشعث اعبر من رزقه بالابواب لو اتبع في الله لا يرفعه
وذلك انه قال بن حبان حتى خرج الناس يستمعون بالبصرة وذلك ان
في الاسود المملوك وقوله اشعث عليه السلام في السابعة السابعة
والجواب الله دعاء في الحين مشتمرة وتفتح جواب عز الدين في الافعال
على الله يدعي من خلفه كل يجوز او لا والله لا يتوسل بانه من خلفه
الا بالثبوت على الله عليه السلام خطه وتفتح ما يبيد من مزب غير في ذلك وفي
ورد في خطابات كثيرة من الوسيطة بالصالحين بالاحرا الاشارة عليهم
السلام والملائكة **باب** **التشايه** حين دخل في السبي
وجيل انه ورواه من طريق مالك عن تابع عن ابن عمر انه عليه السلام دعاه
يوم الاحزاب وهو شفع الله ان لا اله الا هو والملائكة والاولوا العلم
فاجابوا بالفساد لا اله الا هو العزيز الحكيم **باب** ابي عوف بنور
فارس وعظيم كنهان في مكره طلال من كل افة او عاهة او طارق
بطرف بغير بارحمان الله انت عماد في كذا عود بارحمان وانت
ملائكة كذا الود بانه انت لم رقاب الجبابرة وتضفت لم عقابك العراغ
اعود بكر من غضبك ومن نسيان كرك ومن ان غزيبه وتكلم
سري انما كنه في ليل ونهاره وغف وسعاه ونوم
وفرار ما جعل تقا في كركه وتكلم لا اله غيرك
تترقب لودك وتقف للمسحات فرك اجزا من عفو بك
وسخطك واضرب على سرادقات حطتك والخصم خير من احاط
به علمك وامر روعا في يوم القيامة بارح الراحمين وقصته مع الرسل
في الدار مشهورة ورايت في هذه الكتب **باب** بارح الله
كاشف الغم في دعوى المظهرين رحمان الانبياء والائمة ورعيها

شيل

بدار حمان كل شيء ارحمنا ورحمة تفهينا بها عن رحمة سواد بان الله يبرح
 حربه عليها **حساب يوسف** عليه السلام حين الغنى في الجب
 ذكره الفرطية في تفسير سورة يوسف وقيل جبريل عليه السلام
 يا موسى كل غريب ويا صاحب كل وجه ويا ملجأ كل تائب ويا كاشف
 كل كرب ويا مخرج كل مجور ويا منتهى كل شكوى ويا حاضر كل ملا
 يا حي يا قيوم اسئلك ان تغفر رجلا في قلبه حق لا يقوى له نعم ولا
 شغل غيرك وان تجعله في من امره مرجا ومخرجا (انك على كل شيء قدير)
سبيل الاستغفار ومن طريق البخاري عنه عليه السلام
 قال سيد الاستغفار ان تقول اللهم انت ربي لا اله الا انت خلقتني
 وانا عبدك وانا على نعمك وودعك ما استطعت اعوذ بك من
 شر ما صنعت ابوء بك خطيئة علي وابوء بقرينة ما نه لا يقصر الزنوب
 الا انت من قال هذا المتعارفون بها موافق بها مرات فيل ارجع
 وهو من اهل الجنة **وسن** طريق النساء من قال سبحان
 الله وحده سبحانك اللهم وبحمدك لا اله الا انت (استغفر ذنوبه)
 اليك فبالله في مجلسه تركا انت كل الطابع يلجع عليه وان كان
 مجلس لغو كانت كفارته **البسري** ورايت في بعض
 الكتب عدا سيد فضل كثير تغرب الحرب والاسلاف من جميع الابدان
 الا السلا ونصر على عرو ولا نصرة كبر الى غير ذلك من فضائله
 وجبرته لا تدور جزئه بحسب وهو بيا الله وبيا الله لا اولين ولا
 خريين يا جامع الجبارين وباري العالمين محلبة النكري وقصة
 المبطلين ولا يغفون لامرئ شيء الا انك ولا جبار الا تخضع له
 الاولين والآخرين وتعلم (مسروا) يعني تسمع به (الظالم)
 فلا يلبس طهرا ونفسي عيون الناظرين فلا يبصرون ترفع
 سطوة العزيز عن نصرته وتنهين عداك (اذ اراموا اولياك
 وانا بمركب منتهى من كل كلام غشوق بلا مركب وكراب الغش
 بصرة وجل حدة ورد كبر في بحر السم الغمش ابحارهم

علا

فلا يبصرون واعلم فلو ليهم فلا يبصرون وانه ايدىهم فلا يبصرون
 والاسئلك يا الله ان ترعك منهم وتغني عنهم نحو العزة التي
 رجعت بها السماوات ودعوت بها الارضين واستوليت بها
 عما عرفت وطلعت على السماوات وما في الارض يا الله يا رحمان يا رحيم
 اسئلك على شريك الرب لا تحرقه الروح ولا تدركه الرياح ولا تجعله على
 سبيل انت تنصر المظلم وترد القسوم وتغني من تشبههم من
 استنيت امنهم وامنع ما اليه وبقيته واهل وواليه فمن حضره واستنار
 ما احبابه من انك تراه لا تغيب ودا من لا تزول ولا ارجع لا تحول اعين
 رب العالمين ارحمك بدار نور القور وباركوا في نور وباركوا في نور
 وباركوا في نور به كل طرفة وتكسره كل شدة وباركوا في نور
 اليك من شريك سلطان منبع وكبر كل سلطان فربل عنوة وتر
 به اليك عند طوح البحر والبحار وتقر به في ظلمات القهار
 وتضع له ظلم كل جبار وتذل كل تكبر وتكسر كل جبار
 يخو ما عودك وسالته عند افعاله من راح ظلمه وتكسره
 تحت قريحه وانك تمنع من سبته ممن تشبه ولا فادركك وما
 حاكم سواد ويحق الاصح الذي استوليت به عما عرفت ويا الله
 اسم يا الله العلي العظيم الاعظم افعاله هيبته ونورا تفهينا
 بها على عذوبة اذ ارا فيه وتريه في قوة عا من ربه ظلمه
 يارب يارب يارب انت ارحم كل شيء ووارثه يا عظيم استنان
 يا كبير اسلاطانه يا رحيم يا رحيم يا حي يا حي يا حي يا حي
 لا ارحم يا مني له العظمة اذ انقطعت عظمة المنكرين
 يا من لا يموت شيء ولا يشغل شيء استغفر من رايه بصره
 توفعه عني وارضه كبيره عليه والصق به من راح ظلمه
 وتكسره وحرره يا حي من عبيد يا من يغا على الابن ابنه برقت
 ولا تسلف الى سواد ولا تشبه في كرك وردني الى كرامتك
 وتغواك والضرية نصرنا عزيرا ورفقني في غنا مينا وارجعني

٧

من لربنا سلطانا خيرا انك استغفرت وعليت تؤكلت لا تزد في خايبا
ولا تظفر رجاء في من رحمتك امين يارب العالمين وعلى الله بما تيسرنا
تحرر فلتع اليه يمين واعاد الوصلين و. الم وجميع ما تسبلا الى يوم
الدين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **الآيات**
التي قال الله فيها واذا قرأت القرآن ان جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون
بالآخرة حجابا مستورا قال نعم العظماء هم ثلاث آيات
قوله في النمل ولا يك الذئبة ليع الله على قلوبهم وسمعهم وابصارهم
واذ لا يك لهم الفاعلون وفي الكهف ومن اظلم ممن ذكر آيات ربهم
انهم غر عنها ونسي ما امرت بها فلما جعلنا على قلوبهم اكنة اذ
يعرفوه وفي اذ انهم وقروا وان تذكهم الى الهدى فلن يهتدوا
اذ ابدوا فيه الحاتية افرأيت من اتخذ اياهه هواه واخلاه الله
على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه
من بعد الله اذ لا تدركون **قصيرة** ما قالها من
الاصحاح الم تبارك وجميع كتاب بركة النعمان عن عبد العزيز بن
الخطيب انه كان في بعض المنصورين اية على امر ما ضلها قصيرة
ما نطق يوم قالها وتواتر القول انه ما قالها من يوم الاول انطق
تجربته كما حصل لمن شربها **قصيرة**
• ياربي يناد ابا الضحير فيسمع • وير ابا الخفي عليه موضع
• لا تسلمني حيث اسلمني الوري • يارب يا الشكوى بغير الموضع
• يارب حميد ما ترى من حالتي • ما منع بغير علة من لا يمنع
• يارب انك قلت اذ عني استجب • ما جيب واني راجع متضرع
• يارب اذكركون وعذ صحتي • يارب او عذرت جنتي فتنسرع
• يارب قد جعلت البلاء وشيئا • وتصل بقله خالي وانت المبرح
• يارب انك لا تشود ان ابري • وجه الصالح مع التبرح بطرح
• يارب كيف تصيب عني رحمة • هي من ذنوب الخلق طرا اوسع
• يارب من ارجوا سواك لعافيت • انت الربا وقله غيرك فكم
• انت الباع بانني يد وانفق • متوكل ما لي من ارجع

كلمات

كلمات جملة بها الايمان اذ اقالها ذكر السمر فندى
في ايضاح ليل الربيع ان الحجاب غلط لا شيء (الكلام ووجوه بالضر)
والفعل فعال لا تفرح كما في فعال له فعال كلمات علمانية وشعر الله
على الله عليه (ما قولهم كل يوم اذ اصبحت ليحكيته الله بها وسالت
فانبت البتاني عنها فقال اذ اصبحت بفعل لسمع الله على نفسي
وذكرني لسمع الله على اهل وقله لسمع الله على ما اعطاني الله
الله رب لا تشرك به شيئا الله اكبر الله اكبر الله اجل واعظم
صالح اذ لم واحد راسع اني اكون يد من فخر نفسي وشكر كل
لشيطان وجميع وشكر كل خير عني ان وليي الله الزبي نزل
الكتاب وهو ينولي الصالحين فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم **ما يقول**
اذ اذاد شيطاننا او تضرع المتوكل في حال فقل واما بينو عند من
الشيطان فزع ما شغفه بالله انه لسمع عليه وقوله واذا
قرأت القرآن ان الاية فيمنع ان ينفقه ثم يقرأ من القرآن ما
تيسر في حريته فقل سمعنا يقول اعود بالله عند الفناء
بلفظة الله ثلاثا وينبغي ان يودع **ما يقول**
اذ استغفرت عليه امر في الحزب اذ اعليت (مرفعل حسبي)
الله ورفع الوكيل واذا استغفرت عليه (مرفعل لا سهل) لا
ما فعلته لسهلا وانت تجعل الحزن اذ التفتت لسهلا
ما يقول اذ انقضت بعيشته في الحزب من
طريق ابن السني ما يمنع اذ كع اذ عسر عليه (مرفعل بعيشته)
ان يقول اذ اخرج من بعثته لسمع الله على نفسي وعلى
الله رضى بفضلك وبارك لي فيما قرأ في حق لا اله الا انت
تجمل ما اقررت ولا ناخير ما عملت **ما يقول**
لذيق الآيات وفي الحزب ما انعم الله عز وجل على عبدك
في اهل وعل وولد فقل ما شاء الله لا قوة الا بالله لا ير ابيها

أفنة دون الموت **البرزلي** ومنه قيل ذلك فيما أعجبه من ربيع
وعجزه لقوله ولولا أنه فلتت فلتت قلت **ما يقول**
إذا الصلاة تكفي كعب ما كانت قال تعالى ويستر الصاب من بني
الذين إلى قوله المعتزون **وفي** كتاب بن (الشيخ حرث
يسن جمع أحكام في كل شيء - فتن في شمس تعلم فإنها من
المصاب وهو أحد سائر الفعل حتى شمس إلى زمانها **ما يقول**
من عليه دين خرج الترمزي من طريق علي قال إلا علمك
كلمات علميها وصورة (لم يحا الله عليه) لو كان عليه قتل
جبل أحد فينا إذا كنت قتل الله (كعب) بحلال عن حرام
والتي في هذا من سواد وفي (الموطأ حرث) (الشيخ) قال
الأصلح وحيا على العمل سكتنا والقصر حسبنا أفض عني
الذين والذين من العفر وفتن بسمي وبصري وفوتني
سبيلك **ما يقول** من يلي بالو حتم في حريث
ابن السني إذا فرت مضجعت قل أعوذ بكلمات الله التامة
من غضبه وعقابه وشر عباده من هزات الشياطين
وأن يحضرون فإنها لا تضرك ولا تغريك وفي طريق آخر
رجل يفتي إليه الوضوء فقال أكثر من أن تقول لمجان
الملك الفروسي رب الملائكة والروح خلت السموات
والأرض والعرش والجبروت فقال لها الرجل يا أيتها عنة
الوضوء **وفي** حديث آخر (الشيخ) حرثي لعينك
التي لا تسلم وأفتني بفتح (الشيخ) إبراهيم وأرجنها بقررتك
كلينا ولا نكفنا وأنت رجونا قوله الخو لم الملك
لسوم فزوسر رب الملائكة والروح **وفي** تاريخ بغداد
الخطيب قال فتني إليه رجل الوضوء فامر أن يتخذ
زوجا من جماع ونقل ينصهم عن كبت سائر العفها
عنه عليه (سلاح) قال اتخذ والجمال الفصوص في يوم

بلان

وإن الشيطان بالمرأه من حيا نفع **ما يقول**
من يلي بالوضوء نفع (الشيخ) فليستغفر بالله وليتيم
وفي طريق آخر قيل - أحت بالله وبرسولم ثلاثا ما في لك
يرحب عنه وروينا عن الشفة أن يقول أعوذ بك من (الوضوء) (الشيخ)
الغسل الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والنار
أعوذ بك من هزات الشياطين وأعوذ بك من أن يحضرون وتقرم
من كلام عز الدين والملازم في الصلاة أن عوا الوضوء شدة
أن يفتن أن ذلك داخل شيطان وإيضا برأوده عليه وأنه
يفتنه فيكون له ثواب الجاهل لأنه يجاري عرواها (الشيخ) حرث
نك في مرعته والله مما أنجلي له (الشيخ) من أول الزمان
وسلطه الله عليه فتنه **البرزلي** رابت يوم رطلها
يقال له اليه ليتوضأ في راحة راحة ما أكترا فقلت له
إذا أفتت (الشيخ) فإنا فتنه لك مع هذا (الشيخ) دعت حق
الله عليك في هذا العضو فقال لا أقبل فقلت له ولم في لك
مقال فله ما وثقت بشهادة في فتنه فقلت رقت
وصرف شيخنا أبو الحسن الطوسي قال فتننا مع
سير في أيع الحسن بن فتنه بسير العزة جرافنا وفتن
باراها قال في فتنه (الشيخ) أوعا عطايه وكانت ليلته
باردة فقلنا هذه فتنه فطر راكنا لا وفتن دخل الجربيل
فقلنا يا سيري هذا شريك فقال دين الله لا يوفق إلا بالقرينة
وصرف من اتق به أن الحرام عنة (الشيخ) فتنه
وسوامة في الوضوء والهلالة فربما أفتنا الوضوء
في أن الأول قبل العزم (الشيخ) أوعا عطايه الصلاة فلا
يزال يحرم ثم يفتن في ربحا ظلت الشمس وهو في لك
دفعه المنع من مالك فلا كان ربيعة اسرع أمره (الشيخ)
والوضوء ويقله مثلا **النروي** عن بعض العلماء يستأج

من قول لا اله الا الله فمن بلي بالو سولمته في الوضوء والصلاة او
سبحه من الشيطان اذا اسمع الذكر
وبعد ولا اله الا الله راس الذكر ولذلك اثيرت لاهل الخلوة وقال
ابن ابي الحواري فشكوف الى الدار في الوسواسي فقال اخا
اردت قطع جهنم فسميت به فامرح فاجرحنا ففعل
مكتبة الله ليس نبيغ. ايفت الى الشيطان من سرور المومني
ويؤيد هذا ما ذكر عن بعض الائمة ببيتنا به من كل الجاه
بان الله لا يفضل بيننا خيرا **البسري** قال ففعلنا لا
ملا لا يمتلي به في الدين الا من اخذ تغليظا واعلم من قرا اصول
الدين بالبر الهيتي فلا يفرض له الوسواسي لان الوسواسي
شك وهو لا يجتمع مع الا اعتقاد الجازم المستند الى دليل
لكونه هذه **البسري** وهذا ورد في الاثر اعوذ بلامني
المشتد والشر و هذا اب زعفر وعذابه النار اعوذ بك من
الشتاق والفتاق وهو الاطلاق **ما يعوذ به الصبيان**
في البخاري كان عليه السلام يعوذ الحسن والحسين
اعينه كما تكلمات الله الشافعة من كل شيطان وهامة
ومن كل عين لافقة انها مقبل فتشبه كل ذنوب
تفعل واللمعة بالفتنة في يوم الدين تصيب وانظرت اليه
ليسو **ما يقول** على السر وهي خراج حقل الله
صفر اليك ومكبر الحفيو صفر **البسري**
وحفظت فيها شجرة سلفت تليق باحاديثها
اعطار فيه نار ما خترت اسحق مماها في انها في خلق
اخرج من العظم الى اللحم وعن اللحم الى الجلد من فت
بغزة الجي الذي لا يموت وقتل كلمة خبيثة الا ايف
يسبب فيكهم الله وهو السميع العليم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم **ما يقول** في اذن المطاب
ومن طريق

ومن طريق من مسعود انه قرأه اذن مبتلا باراق فقال له عليه السلام
لو ان رجلا موفنا فرباهما بما قيل لزال **البسري** ونقلت عن
شيخنا الامام رفيع الدين يفران في تفت ولا افسح بواقع النجوم
التي في آخر السورة ثلاث مرات وتعمل بين اربعين نوبة اليك
الى محل الذي وقع واخلاها بفران في قوله نعا وما حجر الارض
الى قوله الشاكري **وما ايتع** كنه ايضا لو انزلنا هذا
العزة ان بما جعل في آخر السورة وقل اوجي الى شططا **ما**
يكفي الاقران البسري وجعلت عن لغة فخله القويين
اخا الشمس صفيو بفران يكت لم اخا الشمس ثورة واخا
النجوم انك رقت واخا الجمال لسيوة واخا العشر عطلت
عطل الله منك الرجعة بالقران العليخ انا ارسلنا عليهم رجلا
مرصرا في يوم خمس مستمر تنزع التماسي الله سمع اتوع
الفرين من هذا الولود واخيه لفران واخلاها واحفظ
يحفظك وفررتك ورحمتك واحسانك **ما يقرأ**
لنوجع البسري رايت فخل بعضهم لنوجع وبعده لغة
فراين الملوك هذه الرفقة مع كل دمع واخا ميرا بلان الله
ويكت حرزنا بعل العظيم البركة وهي اسكن ربها
الوجع بالذي في يمسد السماء ان تقع على الارض الا بالذلة
ان الله بالناظر وبجميع اسكن ربها الوجع بالذي
يمسد السماء واتوا الارض ان تروا ليق تراها ان
امسكهم من اذن من بعد ان كان حليما ففورا اسكن
ربها الوجع بالذي في يمسد السماء ان تقع على الارض الا بالذلة
اسكن ربها الوجع بالذي في ان ينشأ يسكن الربيع فيظلل
رواحه على ظهره ان في ذلك لآية لكل عاقل ومنشور الله
اني اسئلك يا عيسى كل عسير وان تيسر كل عسير
عليك يسير الله وعذد الوفاء والحمد لله في مرج

عن حامل هذا الكتاب ما هو فيه ان السماء البغية تسقط
من جميع الالواح ايضا كانت اذا كانت كاذبة وعلفت عيانا
الوجه ليراد ان الله وكذا ارأيت في قرات اذا كانت في بر
وعلفت على الوجه بانه ليراد ان الله **ما ترقا** به الرماح
وفي الحديث اذا اصبحت فخذ يا صعد من ريفك فضعه على
الوجه منع من ليسع الله الرحمن الرحيم يري بعضنا من شرا

ارضا في شفا مريض بادن وينا

١٢	١٤	١٤
١٢	١٤	١٤
١٢	١٤	١٤

ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العلي

وعني
الغايه البايه ما اصابه فلما مل عند اوله ما خرت بل صبي
من ريفه وفوات عليه ويسلوك عن الجبال فيل يسيغها
رجه تسبها من رها فاعا حاصها الا تراقبها عوجا ولا امتا
ثلاث مرات وقال غيره فمبع مرات الا اذهبه الله عز وجل
ونقل بعضهم انه قراءة لسورة البقرة في حلاة العصر امان
من الدمار جيل ونحوه كرايت الحجر والدعا فيل عن علي رضي
الله عنه انه لم تستطع له سجد بالحجرة فرفاه وكنت له منها
خلفناكم وفيها نعيدكم ومنها نخرجكم تارة اخرى الجنة
جما في حجرة صملا لا نذ ما ولا تكتب موسى عيسى اذ هو
يبريل وحجر جا الله عليه روح وعليهم اجمعين انا ارفيه
والله تعالى يشهد ويسئلونك عن الجبال الى قوله ولا امتا
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العلي **ما يكتبي**
للمرء ووجه العيني شكي رجل للنيب جا الله عليه وسلم
ثلاثة لا ينزادون المرء وهاجبه الجراح وهاجبه الفوس
وامران يكتبي له يسع الله الرحمن الرحيم نور الرحمن
يحيى هو النار لقد كنت في عطفه من هذا افيك شفا عند

عظا

عظا ك فيصور اليوم حديد في هير ان يصب هذا ما لغو
وجه ايع بابت يصيرا الله نور السموات والارض مثل نور شمس
الى اخرها وهو الله بكل نبي عليه باخذ الرجل الرفقة وسار
به الى منزله فيرثه المرات واليه اسوكت الله تعالى واسما له
وبركة رسوله جا الله عليه وسلم **ما يكتبي** لاجمعي
وفي الحديث عن علي بن ابي طالب وسببته ايقال عليه السلام
لا تسبعا بل انما مامورة وكلمة هذا الكلمات الله مع
اربع بلاري الرفيق وعظمه الدقيق من شدة الحزن يام
ملاحم ان كنت اعنت بالله الا اعظم بلا تصرع الراسر ولا
نفسه البع ولا نألي اللح ولا تشرب الخ وتولي عني
الى من ائت مع الله الالهة اخر قالت فقلت لها يا هير
الله عني ورايت خط شيطان الا املع لها نكت على خوفه
كتان ازرق هير الاسماء وتعمل فيها بيضة حياجته
وتشتوي بها في النار بان البيضة تحب ولا تحترق الحرق
فيما كلفها المحرم وتعمل فسترفها في الخوفة الزكورة
نحوه بر لهما في عطفه بل انه يبر بادن الله تعالى ولا ترجع
الحمل اليه ابد وهي هير الاسماء كلفت ففتن عن
تريفتها لفتن عند فرقتي ترففتي **الحسين**
يقه الصياور يي بالقرمين الشرييين انه مرض بمصر بل
يجعل له ذلك فيل يفتني الخفة وزالت عنه حماء **البرزي**
وجريته (ذا) فيل يفتني ايضا الا ان الالهة ما فوش
ما فوش فيسئلونش فيسئلونش ويكشر ركني
رفج ونج ورايت ايضا يكتف لها برا وانت يكتف
فيها قلنا بل انار كونه يرد او سلاحا بما ابراهيم يلهي
بها ويخبر **ما يكتبي** ليكلا الصبيان رايت
نكلا في شفا الا املع يكتف ليكلا الصبيان ولم فاشك في

الليل والنهار وهو السميع العليم ويثبت للهم ايضا اسما
 اعداء الكهف وهو هذا املنا وعسايا وموسى وسوا
 نبيهم ويظاير ارنؤش كيع سطرطوش (الكلب فضي)
 يلد هم ارنؤش السوسى وفيل لقره اسماءهم املنا كليلنا
 مرطوش مواير ارنؤش ارنؤش شيا كطوبوش النكله فكثير
 يلد هم ارنؤش ارنؤش ورايت ليعه الانشراح يثبت للهم ابنى
 هذا الحديث الى اخر السورة وتثبت ليعه هذا المثل الى ربك
 كيع من الظل الى قوله ليلا **ما يثبت** للهم وعنه
 ابن مسعود يقرأ عليه وفيل با ارض ايلع ما ذ الى قوله وعنه
 الى وفيل يثبت ويعلق على الحقيقة واخره ان المر لعمسك
 السماء ان تقع على الارض الاباغة ان الله بالناس لرؤف رجع
 اسكن بلادهم بحق ارج لكل نيا مستغر وسود تعلمون ان الذي
 مضر عليك الغزاة ان تراك الى معاد فمسيك كيعهم الله
 وهو السميع العليم **ما يثبت** قيب للسوسى تكتبته
 شغفتم الم تر الى ربك كيع يعمل ربك الى قوله سجيل وترى
 به في الضمرو به ليعه الشفايع ان نوحا عليه السلام كان
 يصنع في السبعين من السوسى ذكها فمستكى الى الله
 فقال ارحمها يا ايمان خلفه قال ومن هم اعيان خلفك
 يارب قال هم ابوبكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم اجمعين
البقرة كيت اسمع ان هذا يكون به ليعها السبعين
 فيها المربطة المشهور ربي فجمعهم قوله المشاهير
 الاكل من لا يقتل بلامة بفلسفته جنس اعم الخواجا
 يخذهم عيسى الله مكره فاسم سيعر ابوبكر سليمان خا رجلة
 بالذية بخناط يثبت الخلاء الاربعه كما انفع نى البسطة
 العفقا **ما يثبت** به الخنازير التي تكون
 به الرفقة رايت بخه مضلا يبع امينة اخبر بعه المشاركة

ان من

ازمن به الخنازير رفقة مائة يعطى عا جراح الاحدية
 من غير خبز وان اكلها بغير التقار ليعر خبز مائة مائة
 وروايت لاربع على العطر بالبراق اياما يسوا من هذه المشكيات
 ولم يبق لها اثر وكل من وضع له انفع به وقرا سمعت ليعه
 الا ليا يقول من به ليعه من النور الضعيفة كما الجراح
 ونحوه اذا اكل من الخبز الحيوان الذي يعترس من ذوات
 السموم مثل الطورم والحوت ونحوها مائة يعطى هذا العمل
 لسبب ان لميعه ذوات السموم تتغفل اليه ليعه منعه
 وكان الاكل ان يعاينا بها انفسها لولا خوف السم ولقرا
 يراكل ليعه الجياض في الشربايات الكيرة وهي نزع السموم
 ونحوها من هذه الامة والشربية **ما يثبت** للهم
 اعوذ بكلمات الله التامة من البينة والعافى افذد الله
 بكلماته وعواسي يعطاه وسلمان بخاتم سلك ارج
 على باب الجنة فمركنة ذابة من الدواب ما استجد الله
 له وقدره يلد ارج يعمل بغيره على راسها واسرا فيل
 على فسطاط وميلا بل على لا تبدا وان لسفك افشفت
 واز مسفستها ابلغت من لا قول ولا قوة الا بالله العلي
 العليم **ما يثبت** السمع ارج وحوايه نواحي البينة
 الاربع وبع قوة البينة تكتب البينة ذاك البينة
ما يثبت ليعر عورت ورايت تكتب البينة الامام
 ليعر عورت بوقد انا ولعل بيه ما وتعمل بيه ايعه
 وتقرأوا لنا لا تسوكل على الله الى قوله الصوكلون وقرأ
 في زورابا البينة ومن نظم غيره يقول ايها البر اعيت
 المسود اتبع ببع من الجمود لسا لنع بين اهل
 عملا او نفوذ الاما تعلقتم بقرا العود وللع على من
 الله موثيق وعقود لا اقل منيع والدا ولا قولود

و تكسب يعود سريع عود الطرود و ذ كرا له في **و** صق
تجرب المجرىات في رقت البيت بطبخ الحسد و اذا رقت البيت
بطبخ الخنضل قتل البراعين و يقتلها ايضا السعيرام و نورة
تجرب مطبات و اهل قنا الحبر و قني من حقيقت برقت بما بها
البيت و الاسرة فلا يترك منها شيئا تجرب **ما يعمل** للبق
تكت البعثر الى الذي يخرجوا من ديارهم الى قومه حانوا تكسب
في تجرب المجرىات تشارة خفتب الارز يجراد الواد
لبحربه موضع البق طرد و ماء الخولس ينفع فيه اذا غسل
به الحيطان و الاسرة قتل البق **ما يطرد** الزباب يقتله
الريح و حرا او بالعين و د ناله و د فان الشكر و طبخ الحبر
و تلقى له الشرايط في البيت باصول السوسنة و العاقر
فردا و النور في احاشي شتى من الشجرة او طليته المتشجرة في
نواحيها يشوع تجاها الضرع غلظا و اذا اردت دفع عن زرع
ما عجم الى ما قور عليه من السرطانات يجعل في **ما**
سبعة ايام حتى يفتن في ذلك الماء و يفتن في تنج في ذلك
الماء حول ما كان من حرت او شجروان كان نهم منقطعا
لسلم في ذلك من كل طائر يربد **ما يعمل** للبق تكسب
البحر الى الذي العاقر اذا قلط و ا ليس في حلاقة او غنظ
بعمين او غنظتار تنع طرم للعاريا كلمة خنث منه **و** مما
يمنع به ايضا رطام حطب البلوط يطرع على غير النقص بلانقص
اذا اودت رية اكل بعضه بعضا **السوزي** و مما
جرب ايضا قلط الريح بعين او نحو و يد قلا في غير النقص
و بعد غنظ الماء و انقص يفتن باله او يخلط بعين يصل
الغنظ او يخلط في قيق يجر او تقطع صوفة البحر قليلا
قليلا بعد جعلها في نية من الزيت جارتها تر يوا يكونها
و تقلد له **ما يعمل** للبق ان يجرع في قولاها الزيت او

عكر

عكر، فيقرب منه و يقرض عليها الماء و الملح و اذا حك القير
وهو جاف و نثر في ماء صاغر هريس و يقرض في و كذلك في
في قتل لها باصول الخنضل و ان طار من جرحه بقطران في قتل
الغار جانت و لم تجزم المراكبات **ما يكت** للبق و هو
ما علمه بغيره للبق ما الله عليه و في اللوح و السلطان العلي
و النقص القويح في اللوح القويح و في الخملات الناميات و الرغوات
المستجابات عاقر الخنث و الخنث من السحر و اعين الالهي
بقا ما يلعب في بي بي به فعال عود و انقصكم و اولادكم و نسلك
بغير النقرة فيم القوة المنفرة و نية **اخرى** اللوح يلا في
الغسل القويح و الحاد العليخ و السلطان القويح و الخملات
الناميات و الالعوات المستجابات عاقر حاد حاد حاد
من اعين الجن و الالهي برقت يا ارحم الراحمين انك عا كل
شيء قد ير يا الله يا الله يا الله و صلى الله على سيدنا محمد و على
آله و عليم و في تسليم **و القويح** ايضا يسع الله الرحمن الرحيم
لا اله الا الله ايماننا و اسلامنا و الله اكبر اكبارا و اعظاما و سبحان
الله اجلالا و اكراما و اجمالا و فضلا و اعظاما و لا حول و لا قوة
الا بالله العلي العظيم نو كذا و المستحسنا خلق السموات و الارض
و الارض اكبر من خلق الناس و لاكن اكثر الناس لا يعلمون اللهم
رب العالمين فاعلم و عيسر عايسى و تار فاسر في تجربا بغير
الاسم اردد عين المعبان من بين يديه و السنان من بين
تثنية و اعكس الاسم بر الله تحت قد مبد و اردد عينه و
لسانه عليه ح د فيق و لحم سيق و حلا ريق و قطع فيق
في مال المعبان يلق باربع البصر كرتي يلق البصر البصر
خاست او هو خسير و يعلن من بين ايديهم سدا و **ممن**
خلعهم سد اما غشيتهم بهم لا يبرون **ما يبرقا**
في الضرس و لو لا حظم ما كسنتهم مع ما يشبههم لان طاهي

المزجى مذكور او مصنوع يقال يثبت لوجه الضرس الخافض الكاثير
الخافض يعقل يسع الله الرحمن الرحيم وفل هو الله احد الى اخرها
وتسبح السبع الى مبرأ اهر ايها الوجه الذي بالضرس
المضيوف ياذن الجي الذي لا يموت الذي في ضرر بلان بني
بلانته وزمنه بعد اعوام الى العبد مزار مزاره على الا عوام
واصبح المرفى على ضرسه وليس الرافى والرقي حليل كفيف
ولا يجتاز المرفى بذلك المكان على ثلاثة ايام او يومين والله
الشافي **وقيل** ياتى جوارها وتوكيده وتوسيع فيه جرد
فتور فيه صوب وتجعلها على الضرس الوجوه والكيف يليق ويضيق
الا على ما ذكر **وراء** تحت عجز من فضلاء المتوسمين ازان
على سرور ان وطلا تنكح للمني على الله عليه وعلى وجه الضرس
ميرغاه على السلاع بفعل السكينة ايها الرشح السكينة
بالاى سكن لم حاي السموقة وما بال الارض وهو السميع العلم
سبع عرافت جيرا الرجل فالتخذهما المسلمون رقية لوجسه
الضرس **اخري** لوجه الضرس والاذن والصوغ يعرف السورة
الحمر مرة واحدة وفل اعوذ برب الناس اربعين مرة في كل
محنة تستعمل مع تقوله ايها الضرس العلم في الاله اكلت
رزقك ونشرت رزقك ما سكت بقدره من امرى بالضرر ان
اسكن كما سكن عرش الرحمن **وقيل** من اصاب الايتشيق
وجع ضرسه فليقل كما يقوله المؤمن متى سمع **ما**
يكتب لفرق النساء رايت ليفضهم تكبت هرة الا حرف
في حايه وتعمل على مبر على حرف الحروف وتضرب المسما
في راس الحرف في اي حرف يسكن الوجع تضرب
الحمار الى اخره وهي هرة ثم ليرزا اذروا فرق
وعن النمر قال عليه السلام فخذ اليه كيتش عري
ليس بالخير ولا بالخير فتزاي وتشرى على ثلاثة ايام

ليشرب

ليشرب كل يوم حو فان اشرب ذكرته لا حزن ثلثا لما بينه
رجل كللع بزي **ما يكتب** للنعسا وعن بن عباس
يكبت يسع الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله اعلم الجميع الخ
لسمعان الله رب العرش العظيم الحمد لله العالمين كلانهم
يوم يرونها لم يلبثوا الا ساعة من نهار كانفع بيوم
يرونها لم يلبثوا الا عشرين ايامها الذي حكا
العزيب في سورة الا حلف عن بن عباس قال تكبت في
جميعه تنع نفس وتشفى منها هرة الثلاثة ليسع
الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله اعلم الجميع الخ
الله رب السما والارض رب العرش العظيم كلانهم
يعم يرونها لم يلبثوا الا عشرين ايامها كلانهم يوم يرون
حايه عرون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ صدق الله
العظيم **واخري** لغة كافي مضجع الى احس
السورة كلانهم يوم يرونها الخ ايضا اذا السمل انشفت
الي وحقت وجه بقضها والفت الحامل ما به يظنها
سما مسلمات وتخت هرة لن عسرت ورونها تكبت
في الغزالي الخاتمة المشهورة وذكر عن بن عباس انه
يجعلها على صفة وهو ان يوقد شققة من لبن يوعثم
الما نوع ما يوقد من لبن النواحي والاودية ما يجمع
الما وينشفق ترسح يبي على الشفقة المذكورة فانضم
بطر رشح واحد وتعمل كل حرف في بيته مربع فتكون
تسع بيوت وتعمل تحت كل حرف نقطا قدر عدد
مثل اليا تحفه نفلتين والال اربعة ويخون رشح
الحروف المذكورة يوم المسيت بعد طلوع الشمس يمسح
وتكتب على صرة اخرى وهي از ترسح على ايتش
في يدينه وتعمل تحت قدم البعسا ما اذا وضعت تحت

ورأيت عن القزالي **ويكتب** ان خطا الفعل الهنري في
 هذا الخاتمة ويعلق على خبرها الا ان وتطعمها بعضهم في احياء
 في ان **اي** يجب لتسعة ايات مسطرة فلا سطران لكان سرهما
 في كل بيت من الاعراس خمسة **وا** حسب خبر جيلها مثل ما عرفت
 ثمانية قبلوها تسع واربعين **وس** ستة في خمسة يعرفها من
 وبعد ذاك ثلاث في ستة **د** واحد وثلاثة في خمسة **س**
 واحدة ثلاث ايات في تسعة **ف** خبرها خمس عشر ما لها في
 من كل ما يفتي ما حسب تراجمها **ا** اذا عدت وطان العدي يطر

ع	ص	ا
ق	ك	ا
ع	س	ك

ورأيت في بعض الكتب في
 قراءة يا ذا هو النعير من النعير خلق
 النعير من النعير وتعلق المبراة في
 العنق الا يمشي وعند تلاص المبراة قوال
 المبراة في جيب **م** **ويكتب**
 لحل المعقود فيكون عن بعض فضلا التلو
 تسعين رقيقة ذكر ان خط جريدة لحل المعقود تكتب سبع بيضات
 مصلوحتات تكتب على الادي الم شروح الى اخرها وعلى الثانية
 قال هذا رجمة من وي الى قوله فعاد على الثانية فيعشنا ابواب
 السماء الى قوله فذ ذرو على الرابعة اولم ير الذين كفروا ان
 السموات والارض الى قوله اذ لا يؤمنون وعلى الخامسة قال
 رب انشر لي صوري ويصولي امرئ والطل محفدة من لساني
 رب بعضا اطل محفدة بلان بن بلانة عن ثلاثة ثنت ثلاث
 وعلى السادسة عشر معان القيد لا يعلمها الا هو الى قوله
 في كتاب مينة وعلى السابعة في اذ اركب في السابعة خرفها
الجزالي كنه هز الابان لعدا الحق في نظر لانها
 ليست لغير هذا الا ان يريد معناها الزية انزلت بسبب
 ويكون بمركنها ينتفع به المفترض وهذا السيل لسلوكه

ليسوي

ليس في ابو الحسن الشاذلي في بعض اقرابه **ويكتب**
 له ايضا يسع الله الشيعي من كل دار يوديك ان الله بالان الاصاح
 ودا عمل البيل تسكننا ان الله على كل شيء قدير ومن كان عينا
 ما يفتيها وجعلنا له نور البصيرة في الناس وفل مولي
 ما يفتي في السحر ان الله يسيل في ان الله لا يطع كل المستكرمين
 ويحي الله الخويكلطان ولو عز الحرموة اذ تسنعتون ربكم
 الى قوله وتبين له الاقدار فيعشنا ابواب السماء فيهم
 وتكتب المعقود تين وفل هو الله اذ الم شروح وتكتب في

ويح في فنها ويخو بلون في كرفانه يقرأ في الله **م**
برضا به الغريب رأيت تحت بعضهم رقيقة المعقود
 وقيل انها جربت وهي ان تكتب اول يوم من ابريل قبل طلوع
 الشمس ثم تجعل في حكمة الباء العليا هز الا حرف وما يعرفها
 سلا حذ اربع السلاسل في مودرها في حرملة الشنة
 به الرباح عرفت الغرابي على من القل
 فيسبب فيهم الله وهو السميع العليم ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم في الله خير حفظا وهو ربح الراممين

ورأيت بخطه اخرى نقلها عن الشيخ الخطيب بن محمد
 المستر عن بعض الغزالي يقرأ هز الرقيقة على المعقود فتجد
 بلان الله تعالى والتموه اه اسد معقودا يسر وجعل في كنهها
 وهي خاتمة وقال عن نفسه انه كان يقرأها في التي في المذكرة
 على المعقود يريد بربا صفة ديرة عليها ثم يفتي عليها
 فيحمد وهي هز بالمروحة تنفوت او تنجي فاجا هذا بعد ان
 يتقزم لمعها ملكه تريد ابدا منكرنا نرتع ولا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم **ويكتب** في بعض الامثلة في
 السحر ويكتب ويضع فيها يسع الله الرحمن الرحيم ويح
 يسع الله وصل الله على من اختار الله من عباده وعونه

من ذرية ادم ولسالمة نوح وصعوة ابراهيم واسماعيل يولد من
شجرة مباركة اهلها ثابت وهرعدايع السماء حجر المصطفي و الله
الموتفي نوح و ادم حجر حلوات الله عليهم اجمعين افا نحن نزلنا الزكر
واناله لحافظون من يامن لا ينال ولا يفعل افعلة عا من ينال ويفعل
ويقلنا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا فلا يغشيهم من
بهم لا يصرون الله اني اوتيت اليك ديني ونبيي وعلي واهلي
ومن اوى اليك بغيا اوى الى ركن تشريد وعن ابن عباس
تكنت هرة الاله وتعمل في النطايح والامعة توكلت على الجني الذي لا يوت
الحجر لله الذي لم يمتد ولا اول لم يكن له شريك في الملك ان قوله
تفسير **وما يكف** ايضا على النطايح وعنده انه اسم الله
الاعظم **في الاصحاح الثاني** **وما يقول** من دخل
على سلطان رايا من شر يستجه لم ان يقول حسيبي الله من كل شيء
الله اعلا واهل الله اني استعني بك عليه فلا مع بك في نوري
واعود بك من شر والتمسك من شر **بن** حبيب بلغة ان
يوسع قاله من حين دخل على الملك وكذا بولس حين دخل على جرجون
يقول الله لشر ونصر عليه **واذا** دخلت على من تجاوز سطوته
تقف اصابم يدي اليمنى وتقول **كاهني** ثم تقف اصابم
يدك اليسرى وتقول مع عسوق ثم تقوله وعنتك الويسوء
للجن الفيوم وقد خاب من حمل ظلمته تقف يديك جميعا في وجههم
ثم تقول **الله** اية السبعين بك عليه والاستغفار بك
من شر ما ردد كبره في نوري ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم **حز** نقل عن الشافعي ينفع ارضنا الله جميع
الامراض والعلل نقله من قبله بغير خطا نولس الموشوي
بجمع وهو اعوذ بالله من شر ماله السما تخلفه واجر العاك
في البحر امر ويحسد السماء ان تقع على الارض الابانة ان
الله بالناظر لرو وجميع كل ذية ملك ملكوت مملوك لله

سبحانه

سبحانه وظلاله قوة بضعية عند الله وكل ظالم لا يجيب له من الله
سبحانه يا اعداء حامل هذا الكتاب موصلا من الاشر والجن
والاعوان الظالمين والمخاضمين وجميع السموات والارض اجمعين
خانم سليمان بن داود على احوالهم وعصى موسى بن عمران
على اكلنا ملك خيروكم بين اعينكم وشرككم تحت اعداءكم ولا اعداء
الا الله الفرقة له الله اني اعوذ بنور قرسي وعظيم ركنك
وعظمتك كاهنك وبركتك بطالك من كل افة وعاهلة ومسي
طوارخ الاله والفقار طالق الاله والنهار ومن كل طارق الا طارق
يهرق خيروا رحمان حامل كتاب هذا العز المانع
الذي لا يقتر من اعترافهم ولا يكشف من سرهم يسبح من
الحج البحر بكلماته سبحان من اطاع ابراهيم بقرته سبحان
من تو اضع كل شيء لهطقة بطلاله في هو الله ادة على اهل
دعاه وولاه وحملا ليعي شعوبه وحضره حينما كنت وحيدا
تودعت حصن ونور مثل ما كان على منية الرسول فلا حرج ولا
سخر وبلف الا لاجل ولا قوة الا بالله العلي العظيم اعوذ
بغزة الله وفررته من شر ما اجد واحذر اعداء بطلمات الله
الناسات كلها التي لا يجاوز من حرو ولا ما جر من شر الشيطان
الرجيع ومن شر الناس اجمعين الالهى (زلي) لا يزل يزل الزوال
والله اعلم بجمع ملك لا يحول ولا يزول **والله اعلم**
الحز **الحز** الله اعلم **البرزخي** وفيما ذكرنا من هتوا
الياب كفاية لان ظاهرا المذهب عنونا الله على ما حمل عليه
الرواية من رضة وظاهر خلاف بيني بونسي حملها على الكراهة
وعلى الاول اجاب عن الداعي فيمن يكتبت حروا يحسونه
المعنا بفراة ان جعل معناها الظاهر انه لا يجوز ان الرسول
على الله عليه وسلم سبل عن الرعا قال اعوذوا علي رفاة

فلما عرضوا لها قال لا اري بالاسمان استطاع ان يجمع اذاه فليعمل
بما شاء امر تعرضها لان من الرقا ما يكون كغير **البسوزي** علم خرج
على سبب وحمل الحارثي بما لم يتحقق كبره فقط وهو الذي عاين في
از كتبت هذا الطرف من هذا المعنى ووجوده بحدس شيخنا وغيره
حرصا على شغفنا الا انه لقوله عليه الصلاة والسلام خياركم انفع
لأمتي والهم الموفق للصواب **المصاحفة** وليسيل عز الدين
عن المصاحفة عقب صلاة الصبح والعصر مستحبة الا ان الله
عقب الصلاة **باب** المصاحفة قبل صلاة الصبح والعصر
من البرع الا ان الفاعل من سعي يجمع بين يصاحف قبل الصلاة وان
المصاحفة مستروحة كنها الغدوم **وكان** عليه الصلاة والسلام
يلتزم لغة (السلا) بل انه بعد (السلا) بالاذكار المستروحة ويستحب
الله ثلاثا ثم ينصرف **وروي** انه قال ربه فقه عبد الكريم
تبعته عبادك والجنير كله في اتباع الرسول ما الله عليه وسلم
وقد استحب الشافعي للاقلال ان ينصرف عقب (السلا)
ولا يستحب رجم الاية في ركن الفنون كما لا يرمي به دعا العلم
ولا في الدعاء في السجراتي ولم يصح في ذلك حديث وكذا لا يرمي
الاية في دعا المشتبه ولا يستحب رجم الاية في
الدعاء الا في المواقف التي رجم فيها رسول الله صلى الله عليه
وسلم في دعائه ولا يصح رجمه بغيره عقب الدعاء الا في اهل
البسوزي المصاحفة من حيث الجملة ذكر في الرسالة
انها حسنة واما كونها عقب الصلاة فظاهر المذهب انما
مكروهة بل نقل الشيخ عنها وفي الترمذي من غردني
البراء بن عازب رضي الله عنه ما من مسلمين يلتقيان
فيمسحان بجلان لا يغفر لهما قبل ان يفترقا **واما** المصاحفة
بعد الحارثي عن عائشة رضي الله عنها لما فتح جعفر
من ارض الحبشة خرج اليه عليه الصلاة والسلام بعانقه ذكر الحارثي

(الحلا)

الاراضي

الاراضي وفي اسناد هذا الحديث رجلان جميعان ذكرهما
عبد الحق ويروون شيئا خاطفا للمصاحفة وصفتها وهو ان
يضع يده اليمنى في الكعب اليمنى ويضعه على اذنيه فياخذها جميعا
واما المصاحفة فيعقبها حريث جعفر كما ترى وظاهر تسليم ملك
ملك لا في محبته خصوصا وجامعهما **واما قيس** الذي ذكر
عنه والترمذي يروي عنه **البرقي** ذكره الترمذي في كتابه
كروية لم يسمو له في نسخة من الاسناد عن الشيخ ابيات قال فيقولوا
ببر **وروي** عن التميمي ابي الحسن البصري في كتاب الرضا
لا يترك حجر الا يصعد الى الارض من طريق ابي حنبل عنه وقرآن
جميعه وكنت له بذلك يبيع بعضها عن كعب بن مالك قال لا تترك
توق (اليمين) على الله عليه وسلم فيقول يدويه وركبته **وي**
حريث الاعراب في كتابه (اليمان) الشجرة اليه وقال له ان اقبل
راسك ورجليك فاذن له وفي حديث جعفر بن عبد الله
وجعفر بن عبد الله من سعي ومنهم من مشى ومنهم من
هو دل في اتوا اليه واخذوا يمينه فيقولوا **وحديث**
از عليا قبل يدي (اليمان) رجله يقول ابي مع ارض عيسى
والعلماء يرون ذلك في الاصل مشهور **ومنهم** من يعرف جيني
الاب والاسناد والكبراء والسلاطين وغيرهم كفتم على
وقد فعلت ذلك مع شيخنا المذكور فكان يتزوج به ففعلت له
لا تروى هذا الكتاب بيني له فعل به فقال كرهه ما الذي فعلت
له فاذن انكر ما روي فيه ومن جعله تحت يمينه في جماعة يتركت
بعد ذلك وكذا كان شيخنا الامام وغيره من الشياخ لا يتركون
حلي ذلك وقصوه بذلك التفرقة والتعظيم لا يشايخ لم
تقرر محرم من الاطراف وعدم التكرار ذلك عن بعض من
يفقه اليه وفعلت ذلك مع بعض الكبراء فقال هو من باب
المحرم في الوهم بان لم ينفذ بما المفعول به ذلك من تعاطف

لغالبهم فلا بأس من ذلك لا كثر لما يدخل فيه من المصلحة واما الاخر
فقد قيل من الدين عمنه وشبه المسؤال ما تقول في الغيابة
الا كثر واما اخرهم من ينبغي ان يفعل لا يترك من المسلمين
والكفار وحكم الا الغايه وتكليف الزمان في السلا **ما جاب**
لا بأس بالقيام لمن يريد الخير او يجاد شره من اهل الاسلام
واما الكفار فلا يفعل لاحد منهم لانا امرنا بالاهل انفسهم
ولا نتركهم بالكلية الصغار وكيفية يفعل ذلك من يكون مع
الله ورسوله فان خفنا من شرهم ضررا علىنا فالا بأس
بتركه لان التخليق بكلفه الكفر جائز عند الاكراه واما
اخرهم بالاعقاب الحسنان فلا يجوز الا ضرورة او حاجه
عاجه وينبغي الصلوة الكفوة والمصلحة فجزا عن كفرهم
وحسبهم وخيرة الله عز وجل وما يفعل الناس من تكليف
الزمن وهو ان انتقل الى حد الى كونه فلا يفعل كما لا يفعل
السيوف وغير الله ولا بأس بما تفهم عن حد الى كونه
لمن يثن من اهل الاسلام واذا نأخذ المسلم بترك الغيابة
في الاول ان يفعل له وان تناهيه بتركه موحى الى العوازم
واليفضا. وكذلك التخليق بما لا بأس به من الاكراه
السورة ومنهم من فسده على افساح الشريعة
والا هل في هذا الباب قوله عليه السلام في حديث سعد
ابن معاذ حين فتح عليه في خيبر فوفوا الى سيوفكم ابا
لنا نصرا والعموم وتبيل منه عن الدين فيقال الغيابة
لنأمن على السيل الاكراه والا خيرا لا بأس به وقال
الله عليه وسلم فوفوا السيوفكم يفتح سعد بن معاذ وهذا
قال ابن قتيبة فلا بأس بالقيام للدين والعلم
والخلاص والحق في هذا الزمان ففتح طار تركه موحى
الى القيام والتمسك والتمسك والتمسك ابرهين

ان يفعل

ان يفعل في هذا الزمان الحزور يكون تركه ضررا وسيلة الى ذلك وقال
هو الله عليه وسلم لا تقاطعوا ولا تذايروا وحكوا ولا تباغضوا
وكونوا عباد الله (خواتمها اخرج جعفر الا يومئذ لعينهم
بل لكونه طار تركه وسيلة الى هذا المعاصي في هذا الوقت
ولو قيل لا يوجب له بعد **السورة** وما قوله عليه السلام
من ان لا يقتل له الناس فيما لا يثبتوا مقعد من النار
في الاول راجع لا كراه ولا سيما المقعد من النار والمان راجع
للمقاطعة والكفر وقد كان في انفسنا من يفتح له الطلبة ومنهم
من لم يفتح له وشاهدنا ذلك ونقل عن الشيخ الفاضل ابو علي
ابن قتيبة في الحجة جرحا اهل عسكرة مجلسه لا يفتح له
احد ورايت لعيسى بن مسكين ان يفتح له من فتح عليه فقال
لهم على رسلكم انما يفتح الناس له العلمين وقوله لا يفتح
للكفار الا من يجاد منه فتش في الضرر في المراك حتى اذا قلنا
ان وزير المعتضد دخل على الفاضل لاسما عجل وكان ضرا قبا فصار
له عرق به من انكار من شهد عنه ذلك فقال علمت انكاركم
وقال نعم لا يفتحكم الله عن الذين لم يفتحوا لكم في الدين
اللاية وهذا رجل يفتح موالي المسلمين وهو صغير بيننا
وثني المعتضد وهذه من البرفستت الجماعة على ذلك
ولعلمه وان هذه ضرورة وتناهي بظاهر الاية وطرف من ذلك ان
لم يفعل ذلك وقوله وكذا التخليق بما لا بأس به **السورة**
كتسعينهم يفتح الدين وتباج الدين ونحوه وكذا التخليق
بغاية وشيخ وكثيرة وقد ورد في الاداء بيت الغنية وكذا
في الغزاة ان ابا لهب واسمه عبيد الغزاة وشهدت فتناحنا
ناح من مفتح التصاري بنو ناسم بالغايد وشهدت ذلك
الا يثبت على ذلك مفتح واما ما ذكره من فتح ربيع الاخير
في الفتوت فقال السوء في الخلف اهلنا في ربيع الاخير

في دعاء الغنوت وضع الوجه بهما على ثلاثة اوجع الاله
استجاب الرجع والايضج والثلاث برجع ويضج والثالث
لا يرجع ولا يضرع وانفقوا الله لا يضرع غير الوجه من المصور
وتخو، بل قالوا هو مشرو، **البسوزلي** هو مؤهينا فلان يرجع
على مؤهينا **الاي** لا يضرع، وخيله لا يرجع في شيء. وقيل يرجع
في الصلاة كما وقيل غير ذلك وامر الرعا، بلاد ادا رجع / لا يضرع
في غير الصلاة قال فيها ابن القاسم راي عاذا (نظر) وروينا
عن شيخنا ابي الحسن البصري ان من قرأ آخر الحشيش لو انزلنا
الي. اخرها يليح بر، عا راسه وسالت شيخنا الامام هل
يفعل ذلك في الصلاة فقال لا وليقتصر فيها بما ورد خلاصه
وحكي لنا الخلاص في مسح الوجه عنه. اخر الامام بهي يرد
قوله عز الدين لا يفعله / لا ادا هل ويومر، ملك الترمذي عن عمر
ابن الخطاب كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رجع يدبره لي يخطها
في يمينه يمسح بها وجهه فانه حديث صحيح غريب ذكره عبد
الحق وعياظي ان ما كانا ذكر في جامع العتيقين وانكر، فنقل ما
اخبرنا عن الدين ذكر المتروي وغيره في الحلية **ح عودات**
في اوقات معلومة منها ما يقال عنه الصبا
والصباح في التجارب قال عليه السلام جميع الاستغفار
الله انت ربي لا اله الا انت خلقتنا وانا عبدك وانا
عبدك وروى عنه ما استظفعت اعوده من شروها هتعت
ابو. لك بنعمتك علي وابو. بزيه ما عفر لي ما نفع لا نعم
الذنوب / لا انت ان قالها حتى يمسح في دخل الجنة ان مات
واذا قالها حتى يصح في انا من يومه قبله **في حديث**
من قال حين يضح ويضح ما بينه مرة سبحان الله ونحو
لح بات احد يوم القيامة با فضل مما جاء به / الا احد (نق)
بمثل ما قاله / وزاد عليه **في حديث** ابي داود من

قال

قال سبحان الله العلي العظيم ونحو، **في حديث** من قرأ قل هو
الله احد والعوذتين ثلاث مرات حين يضح ويضح
يصح كفته من كل شيء. **في حديث** كان (اذا) مسما
قال الحسين والامام المكي الملك لله والحمد لله لا اله الا الله وحده
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير استلذ
خير ما في هذه الليلة وخير ما يعرفها / اعوده من شتر
هذه الليلة وفتر ما يعرفها / اعوده من الشغل وحشو.
الكثير اعوده من عذابي في النار وعذابي في القبر واخ
اوصي قال اوصيتم اوصي الملك لله الي. آخر، **في حديث**
لرغبتني بحفرة قال له لو قلت حين امسيت اعود بكلمات
الله الثمانيات من شتر ما خلق لم يضر **في حديث** اذ اقل كل
ليلة ليسع الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا
في السماء. وهو السبع العليق ثلاث مرات في يضر، شيء.
ومن حديث ابي داود من قال حين يصح اوليس
اللهم اني امنت انك انت الله لا اله الا انت
رحمت كل من تبت عليه خلد انت انت الله لا اله الا انت
وحده لا شريك لك وان جردا عيسى ورسولك اعنق الله
ويهم من النار ومن قالها مرتين اعنق الله نفسه من
النار ومن قالها وثلاثة مرات ثلاثة ارباع
مرات اعنق الله من النار **في حديث** من قال
اللهم ما اصبحت به من لمة منك وحرك لا شريك لك
الحمد لك / التضرع ففعل احدى التضرع يومه ومن قال ذلك
حين يصيبه ففعل احدى التضرع ليلته **في حديث** كان
يرعوا كل غلة ان **الله** كما فيه في بنية الله
كما فيه في سمعي الله كما فيه في بصري الله
اني اعوده من العبر والعقم الله اني اعوده

في انفسنا فتعده نجاسة **واذا غضب** استغاث بالله من الشيطان
الرديع **واذا** جلس تحت جماعته يجلس على يمينه ان يعترفوا بحسنة
يذكرها الله يمينه لحيته ما من نوع يفرعون من مجلس لانيه كرون
الله تعالى به الاماموا عن قتل بيعة قمار وكان لهم مسرة **وفي**
حريته من فعة مفعلة الى يذكر الله تعالى به كانت عليه في ثم وكذا
من اضطلع مضجعا والثرى التقه وقيل بفتح وفي حريته اخر ما جلس
من مجلس الى يذكر الله يمينه ولم يطلوا **ما** ليسمعه فيه الا ان عليه
نرة انفسنا عز بضع وان نسا نجر لهما **ويحيى** حريته ما سلك
رجل كرنفا الى يذكر الله عز وجل فيه الا كانت عليه نرة **ويقول**
الا اني في تغيير منكر يا الحق وزهوا يا ظل ان الباطل كان زهوقا
يا الحق وما يبر في الباطل وما يعمل كما فعل عليه السلام يوم
فتح مكه في الا خطاب **ويقول** يا ابي ثوبا حريته يا الله
كلموني في هذه الثوبه ملك الحمد اسلك من خير ويصير ما صنع له
واعوذ بك من شره ونشر ما صنع له اذ الجهر له الذي كسانه
ما اذ اركب له عورته وسياك ان ينطق بالعقوب **ما يقول**
من عثرت في اقمه ارحم بغيره ارحم اهل الله او هيت ربح او
سمع الرعدة او بلفه وحيات **ويقول** يا ابا عثرت في اقمه
يسم الله ولا يقول نفس الشيطان وان كبر بيشه فقال اللهم
لا يافع يا حسسات لا انت لا حوله ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وان رابت اللطال فقال اللهم راعه علينا بلا منى والى السلام
والسلام ورحمك الله تعالى راعه وحيه اعفته بخالفك
اللهم اني اسئلك خير هذا الشجره وخير الغار واعوذ بك
من شر يوم الحشر فم تخبرنيك لفراتلاني ان هيت الزبح
يقول اللهم اني اسئلك خير هذه الزبح وما ارسلت به راعه
بك من شرها من لشر ما ارسلت به **وان سمعنا**
صوت الرعدة والصواعق يقول اللهم لا نمقتا بفضك

ولا نمقتا هذا ايذوعا بيا قبل ولا سيعان من سجع الى عده
لحمر والملايكة من يمينهم **واذا ابلغك** ربنا ان الله يسبح الله
وانا له رايعون وانا الى ربنا المتقبلون اللهم اكفني من المحن
واجعل كتابي في عليين وقلم بما عفيه في القابرين اللهم سم
لا تخرجنا اجرة ولا تفتنا اجل **ما يقول** من نظر الى السماء
وايند الامرا وعنه الطر وعنه الغزو **ويقول** من نظر الى السماء
ربنا ما خلقت هذا بطلا لعلنا نعبثنا عدا اب النار **وعن** انرا
لا امور تقول ربنا اننا من لاذ رحمة وحيه لنا من امرنا بشرا
رب اني اشر اليه حريه ويسر لي امره **وعنه المظر** اللهم اسفنا
معينا وصييا نابعنا اللهم اجعل قسيب رحمة ولا تفعله سيب
عذاب **وعنه الغرق** اللهم انت عظمي ونصيري وبرك
افانك **ما** بدعو اياه لنفسه ومن معه
الا كانوا في مجلس اللهم افسح لنا من خشيتك ما تحول
به بيننا وبين معاصيك ومن كان عتك ما يتلقاه به جنتك
ومن اليقين ما تفهون له علينا مطايبه الدنيا اللهم من هذا
باسمنا عنا وابطارنا وفوتنا ما احببتنا ورا بعله او ارثنا
واجعل قمارنا عيا من ظلمنا واضركنا عيا من كادنا ولا نجعل
فصيتنا عيا ديننا ولا نجعل الدنيا اثيره منا ولا مبلغ علمنا
ولا تسلط علينا من لا يرحمنا فرحم الزمزمي **الكلام**
في الخاتمة ابن العربي عن علي رضي الله عنه قال نهاني في
رسول الله عا الله عليه وسلم ان اتختم في حق وهن يعفي
الوسطي والسبابة ثاوله الشوم في عا انه كان يكر التحق
في الا حيين وليس كذلك وانما المعنى والله اعلم لا يقتضيه
الربال بالتسلط يتختم في الا حابع كلها **البرزخ** والزي
استقر عليه القل بالانه يجعل في التحص وقتي في الحريته ان ورته
درهمان وجعه منه وجعله حيا لي كونه وانظر ان كان انقل

من هذا اراد جعل خاتم في خضر اليد اليمنى و اخر في خضر
 اليسرى لعل يجوز ان يقع ويجعل الحريت انه تقع في يمينه ويساره
 كما ربه لينة لا كما المعينة وقد تقع جوار النفس وطرا هنة وان
 خاتم النبي كما الله عليه وسلم وبه جرد رسول الله **ورأيت**
 في بعض الثعالب في نفس خاتم ابي بكر عبيد ذليل لرب جليل
 ونفس خاتم عمر الله المعنى لم يصب وخيل ان ذكر الموت بالامر
 ونفس خاتم عثمان الله مع ابي بكر لسفير او ابي بكر لشهيد
 ونفس خاتم علي بن ابي طالب الملك لله الواحد القهار
 انظر فينتها **قصر الشعر** لثنايب وسيل عز الدين
 عن في الشعر لمن تبار او خلفه كلم الله مستند بذلك
 اما **باب** اما خلفه من غير تسكيل ان كان مرفوعا
 من النزل في الما مور به وان كان لغيره مذكور وهو مباح
 والمسلم مرة عليه لم يولد ان كان نزا ويا ويا ان كان مباحا
 وكان الغالب على العاقبة رضي الله عنهم في الشعر وذلك
 صار الخلق من شعور النوارم وليس تقاطيع محرما وان في
 الشيخ شعر الثنايب يسا عر كما ذلك لانه كما وفق ما كان عليه
 النبي كما الله عليه وسلم والحق به وليس من شروك التولية
السرزي اما خلفه لغير ضرورة في ظاهر المذهب الحيواني
 وجعله الطرطوسي من البراء المتبع عنها وان كان
 للتولية فيمنع من قال هو برعة لانه لم يرد عنه عليه السلام
 انه جعله باحد والامر به ومنع من اطاره فيا صيا على خلق الحاج
 اذ ان شعر الزنوب يمينه زواله كما امر الطاهر بالقول في امر
 ان يعارزه بالاسه وليا اسه وانا اسه ويصير لحي يزد له الخ افرام
 ويقلع الخلال ولما جاء الشعر الثنايب يصير اربعين يوما
صفة رند الطاهر **في الثنايب** ذكر السرزي
 في ذلك صفة عن الشيخ العجفي انظر لها في شرح قال والري
 يعمله

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية
 قسم المخطوطات

يعمله اهل العصر ان يذكروا شروك التولية ويأخذون به من وبعاه
 الله تعالى كما انما الطائفة والاعتناء المعينة ثم ينظر عليه من
 نكت ما انما نكت كما نفسه لانية وهذا كلم ما خود من بعض الحكام
 رضي الله عنهم اجمعين **لباس الرقيقة** ذكر في المودعا
 ان عمر كان يلبس ثوبا مرقعا يتي شيعيد يرفع ثلاث وهو اعني
 المرحمين وليس ابو بكر الكلبي في عرف لم فعالت مخطوطة ان
 في الردة ثيابا مرقعا الكلبي وكان على مخطوطة ثيابا ليا اسه
 وعطاه وراين عمر ابا بكر في جمرة العقبة وعليه ازار يدي الثنايب
 مخرقة رقيقة بعظها من ادم **السرزي** ومن شعر الانبار
 انما المخرقة لباس الخرفة المصنوعة بالمرققة وقد راعها
 جماعة مثل الشيخ ابي العباسي احمري ادريس العجفي وراخوها
 عنه يفة التوليين والشيخ ابو الحسن يوسف العجفي
 بالديار المصرية وانما لها عن جماعة انظر في الكلام على
 هذا **وذكر** عن الشيخ العجفي من المولى في كبريه
 السابري الى الله قال انما في الربيع مفاخ التولية والسود
 ونشر في مفاخ الرقة بقد ان له ليس الخرفة ان رغب فيها
 يلزم ما يلزم في ليس لها ليل يصير لحيته اذ يبرج بهرجا
 وليس الخرفة يجب ان يكون ادم نفسه بالاداء وراضها بالمجا
 هراف والطاير افس وتعمل المشايخ وتجرع المرات وتكون
 في صا ورا المفاحات وقادى بالمشايخ الذين يملكون الاخذ
 وصحى ربال الخلق وعرف اخطار الدين وحلوه واصول
 المذاهب وموعدهم ومن يبق بهن الحقة مجرا عليه الله في
 للمبتدئين والارادة **في** نزل الله تعالى وحسن عونه وصلى الله
 على نبينا ومولانا محمد بن عبد الله وعمر وعيسى والمواهب
 وازواجه وذريته واهل بيته وعترته وامته صلاتا
 وادبته به واع ملك الله محمد صالح كرم الله وكرمه وعمله من

Copyrighted material

نذكره القاطنون ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **وكان**
 البعراغ من تسعة يوم الخميس وقت الزوال في اواخر صفر
 الحغير **سنة** ثمانية وثلاثين ومائتين والالف
 مع بركة الله العبر العبر التي ربه على من عرف
 المسلمين بغير الله ولو الرية والمسلمين
 واخوانه وجميع المسلمين والمسلمات
 والمؤمنين والمؤمنات الايما
 ختم والاموات وصالح
 مع المسلمين الجرح
 تسليما بغير اربابا
 اخ يوم الفرس
 والخرم
 العظمى
 ربح